



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمران  
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir



الموضح عن جهة  
الكاتب القريب  
(الصرفاء)

الشرف المرتضى  
عليه السلام الحسين الموسوي (١٣٦٠ هـ)

تحقيق  
محمد رضا الزماني القيني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الموضع عن جهه اعجاز القرآن و هو الكتاب المعروف ب "الصرفه"

كاتب:

على بن حسين علم الهدى

نشرت فى الطباعة:

مجمع البحوث الاسلاميه

رقمى الناشر:

مركز القائميہ باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٩	الموضع عن جهه اعجاز القرآن و هو الكتاب المعروف ب "الصرفه"
٩	اشارة
٩	المقدمه
١٥	مراجع المقدمه
١٦	تقديم
١٦	اشارة
١٨	بحث عن حقيقه مذهب الصرفه في اعجاز القرآن
٢١	بيان حقيقه اعتقاد الشريف المرتضى في القول بالصرفه
٢٤	*** وصف كتاب (الموضع عن جهه اعجاز القرآن)
٢٤	نسبه الكتاب إلى المصنّف
٢٥	نسخه الكتاب
٢٧	فصول الكتاب و أبوابه
٢٧	عملنا في تحقيق هذا الكتاب
٢٨	[في بيان مذهب الصرفه]
٦٠	[في صرف الله تعالى العرب عن المعارضه]
٦٦	[مذهب جماعة المعتزله]
٦٦	[اعجاز القرآن في نظمه]
٧١	[اعجاز القرآن في إخباره عن الغيوب]
٧٦	[اعجاز القرآن في نفى الاختلاف عنه]
٧٧	[مذهب القائلين إنّ اعجاز القرآن كونه قديما]
٨١	فصل [في بيان ما يلزم مخالفى الصرفه]
٨١	اشارة

- ٨٢ ..... ممّا أجب به عنه، أن قالوا: .....
- ٨٢ ..... طريقة أخرى .....
- ٨٢ ..... قد أجب عنه، بأن قيل: .....
- ٨٣ ..... طريقة أخرى .....
- ٨٣ ..... و قد أجب عنه: .....
- ٨٤ ..... طريقة أخرى .....
- ٨٤ ..... و ربّما أجاب بعضهم بأن يقول: .....
- ٨٥ ..... طريقة أخرى .....
- ٨٥ ..... و ممّا قيل في الجواب عمّا أوردناه: .....
- ٨٦ ..... و ممّا قيل في الجواب عنه: .....
- ٨٧ ..... طريقة أخرى .....
- ٨٧ ..... و ممّا ذكر في جوابه: .....
- ٩٠ ..... طريقة أخرى .....
- ٩٠ ..... و ممّا يمكن أن يقال في السؤال الذي ذكرناه: .....
- ٩١ ..... فأول ما نقوله في الكلام على من تعلّق بهذه الطريقة: .....
- ١٠٣ ..... سؤال عليهم آخر: .....
- ١٠٣ ..... و قد سأل المخالفون أيضا، فقالوا: .....
- ١١١ ..... و القسم الأول يفسد من وجهين «١»: .....
- ١١١ ..... أحدهما: .....
- ١١٢ ..... و الوجه الثاني من إفساد القسم الأول: .....
- ١١٢ ..... و أمّا القسم الثاني .....
- ١١٤ ..... فصل في بليغ [ما] ذكره صاحب الكتاب المعروف ب (المعنى) ممّا يتعلّق بالصّرفه .....
- ١١٤ ..... قال الشريف المرتضى رضوان الله عليه: .....
- ١١٦ ..... الكلام عليه فنقول و بالله التوفيق: .....

- ١١٩ ..... قال صاحب الكتاب «١»:
- ١٢١ ..... الكلام عليه
- ١٢٤ ..... قال صاحب الكتاب «٢»:
- ١٢٥ ..... الكلام عليه
- ١٢٧ ..... الكلام عليه
- ١٢٨ ..... الكلام عليه
- ١٢٨ ..... قال صاحب الكتاب «٢»:
- ١٢٩ ..... الكلام عليه
- ١٣٢ ..... الكلام عليه
- ١٣٣ ..... قال صاحب الكتاب «١»:
- ١٣٤ ..... الكلام عليه
- ١٣٦ ..... قال صاحب الكتاب «٣»:
- ١٣٧ ..... الكلام عليه
- ١٤١ ..... قال صاحب الكتاب «٢»:
- ١٤٢ ..... الكلام عليه
- ١٤٣ ..... قال صاحب الكتاب بعد كلام لم نحتج إلى ذكره «١»:
- ١٤٣ ..... الكلام عليه
- ١٤٥ ..... الكلام عليه
- ١٤٩ ..... الكلام عليه
- ١٥١ ..... الكلام عليه
- ١٥١ ..... ثم قال صاحب الكتاب «١»:
- ١٥٢ ..... الكلام عليه
- ١٥٤ ..... مسألة تتعلق بالصرفه
- ١٥٥ ..... الجواب:

- ١٥٦ ..... مسألة أخرى
- ١٥٦ ..... الجواب:
- ١٥٨ ..... فصل فى الدلالة على وقوع التحدى بالقرآن
- ١٥٨ ..... اشارة
- ١٦٠ ..... \*\*\* و مما يعتمد عليه فى ثبوت التحدى بالقرآن:
- ١٦١ ..... \*\*\* و مما اعتمد فى العلم بالتحدى:
- ١٦١ ..... و ربما طعن طاعنون فى هذه الطريقة بأن يقولوا:
- ١٦٢ ..... و الجواب عن هذا الطعن:
- ١٦٣ ..... فصل فى أن القرآن لم يعارض
- ١٦٣ ..... الكلام فى هذا الباب يقع فى موضعين:
- ١٦٩ ..... فأما الكلام على من أشار إلى أشياء بعينهما «١»، و ادعى أنها معارضة للقرآن:
- ١٧٠ ..... فصل فى أن معارضة القرآن لم تقع لتعذرها
- ١٧٨ ..... فصل فى أن تعذر المعارضة كان مخالفا للعادة
- ١٨٠ ..... مصادر المقدمه و التحقيق
- ١٨١ ..... تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية



## الموضوع عن جهه اعجاز القرآن و هو الكتاب المعروف ب" الصرفه"

### إشارة

نام كتاب: الموضوع عن جهه إعجاز القرآن  
سرشناسه : علم الهدى، على بن حسين، ق ۴۳۶ - ۳۵۵  
عنوان و نام پديدآور : الموضوع عن جهه اعجاز القرآن و هو الكتاب المعروف ب" الصرفه" / تاليف الشريف المرتضى ابى القاسم  
على بن الحسين بن موسى الموسوى البغدادى؛ تحقيق محمدرضا الانصارى القمى  
مشخصات نشر : مشهد: مجمع البحوث الاسلاميه، ۱۴۲۴ق. = ۱۳۸۲.  
مشخصات ظاهرى : يا، ص ۳۴۴  
شابك : ۱۸۰۰۰ ريال  
وضعت فهرست نویسی : فهرست نویسی قبلى  
يادداشت : عربى  
يادداشت : کتابنامه: ص. [۳۲۳] - ۳۲۴؛ همچنين به صورت زیر نویس  
عنوان ديگر : الصرفه  
موضوع : قرآن — اعجاز  
موضوع : قرآن — علوم قرآنى  
شناسه افزوده : انصارى قمى، محمدرضا، ۱۳۳۷ - ، مصحح  
شناسه افزوده : بنياد پژوهشهاى اسلامى  
رده بندي كنگره : BP۸۶/ع۷۵م۸ ۱۳۸۲  
رده بندي ديويى : ۲۹۷/۱۵۸  
شماره كتابشناسى ملي : م ۸۲-۲۰۱۹۷  
موضوع: اعجاز  
تاريخ وفات مؤلف: ۴۳۶ ق  
تعداد جلد: ۱  
نوبت چاپ: اول

### المقدمه

منذ بدء نزول آيات القرآن على النبى صلى الله عليه و آله فى جزيرة العرب، أدرك هؤلاء العرب- و فنّ القول الأدبى أوضح  
مزاياهم- أنّ القرآن يغيّر مألوف القول و متداول الكلام، فلا نظير له فى الشعر الذى هم ألصق الناس به و أعرفهم بدقائقه، و لا هو من  
نمط النثر المعروف و الخطابه الشائعه.

و كثيرا ما كان سماع آيات من القرآن من لدن عرب الجاهليّة محرّكا فى دواخلهم نقطه خفيّة توقظهم على الإحساس بوجود «سرّ»  
خاصّ فى التعبير القرآنىّ هو الذى يشدهم اليه، ليكون ذلك تمهيدا للإقبال على مضمونه و الانفتاح على رساله القرآن. و كان أهل  
الجاهليّة يدركون، أمام النصّ القرآنىّ الأسر، أنّهم فى مقابل كلمات و عبارات فيها من الهيمنه و السطوة و الجذب الباطنىّ ما جعلهم

طائفتين اثنتين: طائفة سلمت أن في القرآن روحا إلهية غيبية يخلو منها تماما قول البشر، فكان أن آمنت بالنبى و رسالته. و طائفة أخرى أحست أن في القرآن شيئا غريبا يهجم على القلب و يهيمن - أو يكاد يهيمن - عليه، بيد أن خلفياتها الاجتماعية أو الاعتقادية الموروثة كانت تسوق أتباع هذه الطائفة الى الفرار من التسليم للقرآن و من الإقرار بتفردّه و تميزه الصادر من الغيب الإلهي، فكان هؤلاء الموضح عن جهة إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ٢

يلجئون الى المغالطة فينتون القرآن بالسحر؛ بسبب هذه السلطة الداخلية التي يجدونها في أنفسهم، أو يصفونه بالكهانة أحيانا، و بالشعر أخرى. و كانوا لا يفتنون يمنعون الذين لم يكونوا قد سمعوا القرآن من سماعه؛ لئلا يغلب عليهم و يفضى بهم الى الإيمان به «١».

و أراد الله تعالى أن يغلغ عليهم سبل الهروب من أمام حقيقة القرآن الغالبة، و أن يجردهم من الذرائع التي تصدّهم عن الإيمان بالقرآن و رسالته النبى صلى الله عليه و آله و أن يكشف عن تزويرهم و تمويههم، فكان أن واجههم بأسلوب صاعق حشرهم في زاوية ضيقه، هو أسلوب «التحدى» الذي عجزوا عن جوابه و الثبات أمامه.

لقد تحداهم الله سبحانه في خاصية قدراتهم البيانية التي هم أقدر الناس عليها، ليثبت لهم إلهية القرآن، و ليفضح في الوقت نفسه مفترياتهم و أقويلهم. و هذا التحدى الذي حملة القرآن نفسه قد تكرر مرّات عديدة في صيغ شتى. و هو في كلّها قد عمد مغالبتهم جميعا، مصرّحا بعجزهم - و لو كانوا مجتمعين متآزرين - عن مماثلته كلّها، أو مماثلة عشر سور منه، أو حتى سورة واحدة من سوره مهما قصرت ... ليخلص الى هذه الغاية، و هي: **فَلِإِمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أَنْزَلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ** «٢؟! و منذ البدء كان القرآن قد أعلن عن النتيجة و كشف كسفا مستقبليا عن عجز العرب عن معارضته:

(١) حكى القرآن عن أمثال هؤلاء أن بعضهم كان يقول لبعض: «لا تسمعوا لهذا القرآن و الغوا فيه لعلكم تغلبون» فضلت: ٢٦. و حكى أيضا أنهم كانوا يهونون من شأن القرآن و من مزاياه المتفردة، فكانوا يشيعون أنهم - أو صفوة بلغائهم في الأقل - قادرون أن يقولوا مثل القرآن؛ فلا مزية له إذا و لا هو دليل نبوة «قالوا قد سمعنا لَوْ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا! الأَنْفَال: ٣١.

(٢) هود: ١٤.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ٣

وَ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَ ادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَ الْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ «١».

و كان في هذا التحدى و في عجزهم أمام هذا التحدى حجة بينة بأن القرآن من عند الله أوحاه الى عبده و رسوله. و بغياب المحاولات الجادة لمعارضة القرآن من قبل أهل الفصاحة و التعبير الأدبي الرفيع من خلاصات العرب، سقطت الافتراءات و التخزصات بشأن القرآن، و ثبتت غلبته في هذا التحدى على مدى الزمان.

\*\*\* و انطلقت بعدئذ رسالة الاسلام، فاتسع نطاقها ليضم جزيرة العرب كلّها، ثمّ ليمتدّ خارج الجزيرة الى أقاليم واسعة و بلدان مترامية في الشرق و الغرب. بيد أن جوهر الإعجاز القرآني ظلّ سراً محورياً دارت حوله الأبحاث، و تعدّدت بشأنه الدراسات. و قد تركّزت جهود الباحثين و المتخصّصين في محاولات للاقترب من هذا السرّ الإعجازي في فنّ القول القرآني: في بلاغته و فصاحته و قدرته البيانية الأخاذة. و من هنا شهدت القرون الإسلامية الأولى نتاجات أدبية واسعة تبحر في القرآن من حيث الأسلوب و الألفاظ و الجمال البياني، في محاولة للتعرف على ذلك السرّ المعجز، و للمقارنه بين تألق التعبير القرآني و بين كلام البلغاء و الفصحاء. و أفضى بهم هذا كله الى العناية الفائقة بعلوم البلاغة التي تختصّ بدراسة الأسلوب و الصورة و اللفظة المفردة، حتى حاز الاهتمام بالبلاغة المقام الأول من بين سائر العلوم. و قد عبّر أبو هلال العسكري عن هذه الحالة بقوله: «إِنَّ أَحَقَّ

(١) البقرة: ٢٣-٢٤.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ٤  
العلوم بالتعلم و أولاها بالتحفظ - بعد المعرفة بالله جل ثناؤه - علم البلاغة و معرفة الفصاحة الذى به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى. و قد علمنا أن الإنسان إذا أغفل علم البلاغة و أحلّ بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهه ما خصه الله به من حسن التأليف و براعة التركيب، و ما شحنه به من الإيجاز البديع و الاختصار اللطيف، و ضمّنه من الحلاوة، و جلّله من رونق الطلاوة، مع سهوله كلمه و جزالتها و عذوبتها و سلاستها...» (١).

و هكذا غدت الدراسات البلاغيّة مقدّمة لدراسة القرآن و تفسيره، و ضرورة لتذوق و إدراك البيان القرآنيّ، حتّى أنّك تجد من العلماء من كان لا يبدأ بتدريس تلاميذه كتب التفسير إلّا بعد أن يدرس هؤلاء التلاميذ فنون البلاغة. و قد ألف يحيى بن حمزة العلويّ كتابه (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز) ليكون تمهيدا لتدريسه تفسير الكشاف للزمخشريّ الذى «لا سبيل الى الاطلاع على حقائق الإعجاز إلّا بإدراكه و الوقوف على أسراره و أغواره. و من أجل هذا الوجه كان متميّزا عن سائر التفاسير» (٢).  
و قاد الإيمان بأنّ سرّ إعجاز القرآن فى فصاحته و بلاغته الى إيجاد حركة تأليف كبيرة فى لغة القرآن و فصاحته. و اهتمدى من المؤلّفين من اهتمدى الى أنّ الأعجاز كامن فى «النظم» القرآنيّ، و فى طريقة صياغة العبارة و فى فصاحة الألفاظ كذلك، أى فى القول القرآنيّ: ألفاظا مفردة و تراكيب، و فيما تتضمّنه من المعانى الصحيحة العالية. و من هنا نشأت «نظريّة النظم» فى دراسات الإعجاز بوصفها بلورة راقية للدراسات البيانيّة للقرآن.

(١) كتاب الصناعتين ١.

(٢) الطراز ١/ ٥.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ٥  
و قد ظهر مصطلح «النظم» منذ عصر مبكر، فاستعمل استعمالا خاصا يرتبط بأسلوب القرآن، كما استعمل احيانا اصطلاحا بلاغيا عاما. و لعلّ سيويوه (ت ١٨٠ هـ) من أقدم مستخدمى مصطلح النظم فى أساليب التعبير حينما تحدّث عن معنى النظم و ائتلاف الكلام، و ما يفضى الى صحّته و فساده و حسنه و قبحه (١).

و ذكر عمرو بن كلثوم العبّاسيّ (ت ٢٢٠ هـ) أنّ الألفاظ للمعاني بمنزلة الأجساد للأرواح، فينبغى أن توضع مواضعها، و إلّا تغيّر المعنى و فسد النظم (٢).

و فى سياق الأسلوب القرآنيّ آمن الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ) أنّ القرآن معجز بنظمه البديع الذى لا يقدر على مثله العباد (٣).  
و استمرّ مصطلح النظم متداولاً فى لغة أدباء و علماء آخرين، من مثل ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) (٤)، و إبراهيم بن المدبّر (ت ٢٧٩ هـ) (٥)، و المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) الذى كانت البلاغة تعنى عنده حسن النظم (٦)، و الطبريّ (ت ٣١٠ هـ) (٧)، و أبى سعيد السيرافىّ (ت ٣٦٨ هـ) (٨)، و علىّ بن عيسى الرّمانيّ (ت ٣٨٦ هـ) (٩)، و الخطّابيّ (ت ٣٨٨ هـ) الذى تلخّصت رؤيته فى إعجاز القرآن بأنّه «إنّما صار معجزا لأنّه جاء بأفصح الألفاظ فى أحسن نظوم التأليف متضمّنا أصحّ المعانى» (١٠)، و أبو هلال العسكريّ (المتوفى آخر القرن الرابع الهجرى) (١١)، و الباقلائيّ (ت ٤٠٣ هـ) فى مثل

(١) الكتاب ١/ ٨.

(٢) كتاب الصناعتين ١٦٧.

(٣) الحيوان ٩٠ / ٤.

(٤) تأويل مشكل القرآن ٢٩٩.

(٥) الرسالة العذراء ١٧.

(٦) البلاغة للمبرد ٥٩.

(٧) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١ / ٦٥.

(٨) الإمتاع و الموانسة ١ / ١٠٧.

(٩) النكت في إعجاز القرآن ١٠٧.

(١٠) بيان إعجاز القرآن ٢٧.

(١١) كتاب الصناعتين ١٦٧.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ٦

قوله: «فأما شأو نظم القرآن فليس له مثال يحتذى عليه و لا إمام يقتدى به، و لا يصح وقوع مثله» «١»، و قوله: «و قد تأملنا نظم القرآن فوجدنا جميع ما يتصرّف فيه من الوجوه التي قدّمنا ذكرها على حدّ واحد من حسن النظم و بديع التأليف و الرصف، لا تفاوت فيه و لا انحطاط عن المنزلة العليا و لا إسفاف فيه إلى الرتبة الدنيا» «٢». و صرح بأنّ الإعجاز ليس «في نفس الحروف، و إنّما هو في نظمها و إحكامها و رصفها» «٣».

و عنى القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ) عناية خاصّة بالنظم «٤»، حتّى إذا جاء عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) كان أوسع من كتب في الموضوع من خلال كتابه (دلائل الإعجاز). و قد أعانه ما كان يتمتّع به من ذوق و سلامة طبع على تجليته مفهوم النظم تجليته تطبيقية لآيات كثيرة من القرآن. و قد قرّر أنّ إعجاز القرآن في نظمه و ما يتضمّنه هذا النظم من إحكام يؤلّف بين المعنى في أصدق و أروع مظهره، و اللفظ في أجمل و أدقّ هيئته «٥».

و ظلّت قضية النظم وصلتها بالإعجاز- بعد عبد القاهر- بدون إضافة تذكر أو تجديد ذي شأن حتّى العصر الحديث.

و في هذا السياق ألّف عدد من قدامى المؤلّفين كتباً و رسائل في نظم القرآن، و قد احتفظت المصادر بأسماء عدد منها و بإشارات الى مضامين بعضها. و لعلّ أبرزها كتاب نظم القرآن للجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، أشار اليه في كتابه (الحيوان) بقوله:

(١) إعجاز القرآن ١١٢.

(٢) إعجاز القرآن ٣٧.

(٣) التمهيد ١٥١.

(٤) المغنى ١٦ / ١٩٧.

(٥) ينظر دلائل الإعجاز، فقد وضعه المؤلّف كلّ في بيان قضية النظم.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ٧

«كما عبت كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن و غريب تأليفه و بديع تركيبه» «١». و نصّ على هذا الكتاب من القدماء الخياط المعترلي «٢». و ألّف محمّد بن يزيد الواسطي (ت ٣٠٦ هـ) كتاباً في أنّ «إعجاز القرآن في نظمه و تأليفه» «٣». و كتب من بعده الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت ٣٠٨ هـ) كتاب نظم القرآن «٤». ثمّ ألّف أبو علي الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني (توفي أوائل القرن الرابع الهجري) كتاب نظم القرآن في مجلّدين «٥»، و قد نقدته من بعده و اختار منه مكّي بن أبي طالب القيسي المغربي (ت ٤٢٧ هـ) في كتابه (انتخاب كتاب الجرجاني في نظم القرآن و إصلاح غلظه) «٦».

و ممن كتبوا فى نظم القرآن كذلك: عبد الله بن أبى داود السجستاني (ت ۳۱۶ هـ) «۷»، و أبو زيد أحمد بن سليمان البلخي (ت ۳۲۲ هـ) «۸»، ثم أحمد بن علي بن الإخشيد أو الإخشاد (ت ۳۲۶ هـ) «۹».

\*\*\* و إلى جوار سيادة فكرة النظم و استمرارها الطويل بوصفها مكنم الإعجاز فى التعبير القرآني، كان ثمّة فكرة أخرى فى تفسير الإعجاز، لكنّها أقلّ شيوعاً و أدنى حظاً فى القبول من لدن المعيّين بشأن القرآن عامّة و شأن البيان القرآني خاصة، هي فكرة «الصرفه». و يراد بالصرفه فى هذا السياق أنّ الله تعالى أراد أن يثبت أنّ

(۱) الحيوان ۱ / ۹.

(۲) الانتصار ۲۵، ۱۱۱.

(۳) الفهرست ۲۲۰.

(۴) طبقات المفسرين للداودي ۱ / ۱۳۸.

(۵) تاريخ جرجان ۱۸۶.

(۶) إنباه الرواة ۳ / ۳۱۶.

(۷) تاريخ بغداد ۹ / ۴۶۴.

(۸) البصائر و الذخائر للتوحيدى ۲ / ۳۷۹.

(۹) الفهرست ۴۱.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ۸

القرآن منزل من عنده و ليس من اصطناع البشر، فصّدّ العرب عن معارضته و دفعهم عن مجاراته، أى أنّه منعهم منعاً قهرياً أن يأتوا بمثل القرآن، و صرفهم عنه صرفاً مقصوداً يدركون معه أنّهم معجزون أمامه، على الرغم من وفرة قدراتهم البيانية و براعتهم فى القول. و الواقع أنّ هذه الفكرة قد نشأت - أول ما نشأت - فى بيئه المتكلمين منذ أواخر القرن الثانى و أوائل القرن الثالث، ذلك أنّ مسألة إعجاز القرآن كانت قضيه من القضايا الاعتقاديّة المتصلة بالنبوه، و قد استأثرت بالجدل و النقاش، و هي ممّا يقع فى صلب موضوع علم الكلام. و كان المعتزله - و هم من أبرز من عنى بالنظر العقليّ فى مسائل الاعتقاد - هم الذين قد نبئت فى بيئتهم فكرة الصرفه، إلى جوار ما شاع بينهم و بين غيرهم من القول بالفصاحه و النظم القرآني المعجز.

و يبدو أنّ إبراهيم بن سيار النظام (ت ۲۲۴ هـ) كبير معتزله عصره كان أقدم من ذهب هذا المذهب فى قوله: «إنّ العرب لم يعجزوا عن معارضه القرآن، و إنّما صرفهم الله عن تلك المعارضة». لكنّ النظام لم يعالج هذه الفكرة بشيء من البيان و التفصيل، أو أنّه قال بها «من غير تحقيق لكيفيتها و كلام فى نصرتها» كما يقول الشريف المرتضى «(۱)».

و قد استهوت فكرة الصرفه عدداً من تلامذه النظام، كان أبرزهم الجاحظ الذى مال إليها على الرغم من إيمانه بتفوق النظم القرآني الذى أَلّف فيه كتاباً مستقلاً. لكنّ الجاحظ، شأنه شأن سلفه النظام، لم يكشف عن أبعاد لهذا المذهب و لم يبسط القول فيه، فلم يفرّد له باباً فى كتاب، و إنّما ذكره ذكراً عابراً فى معرض حديث له

(۱) الذخيره فى علم الكلام ۳۷۸.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ۹

عن ملك النبي سليمان (ع)، حين قال بعد ما أورد من شواهد: «و مثل ذلك ما رفع من أوهام العرب و صرف نفوسهم عن المعارضة للقرآن بعد أن تحدّاهم الرسول بنظمه، و لذلك لم نجد أحداً طمع فيه، و لو طمع فيه لتكلّفه...» «(۱)». و هذا الصرف - فى رؤيه

الجاحظ- نظير ما وقع لبني إسرائيل في التيه «فقد كانوا أمة من الأمم يكسعون أربعين عاما في مقدار فراسخ يسيرة ولا يهتدون إلى المخرج. و ما كانت بلاد التيه إلّا من ملاعبهم و متنزّهاتهم... و لكنّ الله صرف أو هامهم و رفع القصد من صدورهم» (٢).  
و يفهم من كلام الجاحظ أنّ الصيرفة عنده إنما كانت لحماية القرآن من معارضة الذين يتكلّفون هذه المعارضة ليموّها على إغرار الناس و من لا علم لهم بمزايا نظم القرآن، و إلّا فإنّ القرآن كان و ما يزال معجزا في هذا النظم.  
\*\*\* و مهما يكن فإنّ أبرز من استوفى الكلام عن الصيرفة من بين المتكلمين المعيّنين بأمر القرآن هو المتكلم الإمامي الفقيه الأديب الشريف المرتضى (ت ٤٣٦هـ)؛ فإنّه كان يذهب إلى القول بالصيرفة و تحدّث عن خطوط الموضوع الكبرى في كتابه (الذخيرة في علم الكلام). ثمّ لما وجد أنّ المسألة تقتضى المزيد من البسط و الإيضاح و ردّ الاعتراضات، أراد أن يجلّي الصورة التي يراها لهذا اللون من الإعجاز، فألّف كتابا خاصّا في الموضوع أسماه (الموضح عن جهة إعجاز القرآن أو الصّرفة).  
قصد المرتضى في كتابه (الموضح) إلى بيان أنّ الله تعالى تحدّى العرب بالقرآن

(١) الحيوان ٣١ / ٤.

(٢) نفسه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ١٠

فأوقعهم، من هذه الناحية، بالعجز عن تعاطي محاكاته بأن سلبهم ما فيهم من قدرة علميّة و نفسيّة و بيانيّة على هذه المحاكاة، كلّما قصدوا إليها و همّوا بها، فانصرفوا عن محاولة الإتيان بمثل القرآن- و هو موضوع التحدى- فيما عبر عنه بالصّرفة ..  
التي هي، في هذه الرؤية، «جهة إعجاز القرآن». أي أنّ إعجاز القرآن هو هذا الذي كان يجده العرب في أنفسهم من العجز العجيب عن مجاراته، و كأنّهم مسلوبو الحول و القوّة، فاقدو القدرة، عاجزون تمام العجز عن التصرف حياله. و كان هذا كافيا ليؤمنوا أنّ القرآن صادر من مصدر إلهي.

إن هذه الرؤية احتاجت من الشريف المرتضى إلى بيان مفصّل فيه من الردّ على المعترضين و من الدفاع شيء كثير. و بعبارة أخرى: إنّ استطاع أن يجلّي الفكرة من خلال ما عكف عليه في كتابه من ردود و نقض و من إزالة الإبهام و كشف الغموض. و هو بعمله هذا تمكّن من تقديم و ضوح كاف لنظريّة الصّرفة لم يسبقه إليه أحد من سابقه، و لم يزد عليه أحد من لاحقيه.  
\*\*\* إنّ محاولة الشريف المرتضى التفصيليّة هذه تعدّ محاولة جريئة كانت تخالف التيار السائد و تعاكس مجراه، مع أنّه كان يعتقد بمزايا النظم و الفصاحة القرآنيّة العالية. و قد ظلّت خطوته هذه تثير التحفظ إزاءها و الصمت حيالها في أقلّ تقدير.  
و يبدو أنّ نفرا من علماء الإماميّة ممّن تأثروا بالمرتضى قد مالوا إلى الصيرفة في شطر من حياتهم العلميّة، ثمّ ما لبثوا أن هجروها و ابتعدوا عنها؛ لأنّها ربّما كانت تحمل تعريضا- و لو يسيرا و عابرا- بإعجاز القرآن الداخليّ القائم على تفرّد مضمونه و تفرّد أسلوبه البيانيّ، في حين تعنى الصّرفة أنّ إعجاز القرآن مصدره إرادة من خارجه هي التي تحوطه بالعبارة و تقطع السبيل على المعارضين.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ١١

و مهما يكن فإنّ كتاب (الموضح عن جهة إعجاز القرآن أو الصيرفة) هو عمل علميّ كبير دالّ على تخصّص مؤلّفه و على قدرته الكلاميّة و طاقته الأدبيّة الرفيعة و إمامه الواسع باللّغة و الأدب و التاريخ و أساليب البيان.  
و الكتاب يهيئ لدراسي الإعجاز و مؤرّخي علوم القرآن فرصة جديدة للتعرف على أثر مهم طالما أنسى و أغفل، إذ كان في عداد المفقود من مؤلّفات الشريف المرتضى. و لم يكن أحد يعلم أنّه كان قابعا أجيالا طويلة في زاوية من زوايا خزانة مخطوطات المكتبة المركزيّة في الآستانة الرضويّة في مدينة مشهد المقدّسة، حتّى قيض الله تعالى من وجده و لم يمنعه السّيّقط الذي كان في أوّله من التعرّف عليه.

ثم كان هذا المسعى لإخراج الكتاب لأول مرة على يد الفاضل المحقق سماحة حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد رضا الأنصاري القمي الذي بذل جهدا علميا مشكورا في القيام بأعباء التحقيق والتقديم للكتاب. وتولى مجمع البحوث الإسلامية في الأستانة الرضوية المقدسة إخراجها ليطلع عليه المعتمون بالقرآن و بدراسات الإعجاز فيه، و ليكون ذلك مقدمة لإنتاج دراسات حوله تناسب موقعه في تاريخ حركة التأليف في إعجاز القرآن الكريم.

مجمع البحوث الإسلامية قسم الكلام والفلسفة على البصري  
الموضح عن جهه إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ۱۲

## مراجع المقدمة

- ۱- إعجاز القرآن: أبو بكر محمد بن الطيب الباقلائي (ت ۴۰۳ هـ). تحقيق أحمد صقر، دار المعارف بمصر ۱۹۶۴.
- ۲- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدى (ت ۴۱۴ هـ). تحقيق أحمد أمين و أحمد الزين، القاهرة ۱۹۵۲.
- ۳- إنباه الرواة على أنباه النحاة: على بن يوسف القفطى (ت ۶۴۶ هـ). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ۱۹۵۵.
- ۴- الانتصار للقرآن: الباقلائي (مخطوط مكتبة بايزيد في استانبول).
- ۵- البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدى. تحقيق إبراهيم الكيلاني، دمشق.
- ۶- البلاغة: محمد بن يزيد المبرّد. تحقيق رمضان عبد التّوّاب، القاهرة ۱۹۶۵.
- ۷- بيان إعجاز القرآن: حمد بن محمد الخطّابى (ت ۳۸۸ هـ). تحقيق محمد خلف الله أحمد و محمد زغلول سلّام (في ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف بمصر ۱۹۷۶.
- ۸- تاريخ جرجان: حمزة بن يوسف السهمي (ت ۴۳۷ هـ). حيدرآباد الدكن ۱۹۶۷.
- الموضح عن جهه إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ۱۳
- ۹- تأويل مشكل القرآن: عبد الله بن قتيبة. تحقيق أحمد صقر، القاهرة ۱۹۷۳.
- ۱۰- التمهيد: أبو بكر الباقلائي (ت ۴۰۳ هـ). تحقيق مكارثي، بيروت ۱۹۵۷.
- ۱۱- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري (ت ۳۱۰ هـ)، القاهرة ۱۳۲۳ هـ.
- ۱۲- الحيوان: عمرو بن بحر الجاحظ (ت ۲۵۵ هـ). تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ۱۹۳۸.
- ۱۳- دلائل الأعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ۴۷۱ هـ). تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة.
- ۱۴- الذخيرة في علم الكلام: الشريف المرتضى علم الهدى على بن الحسين الموسوي (ت ۴۳۶ هـ). تحقيق السيد أحمد الحسيني، مؤسسه النشر الإسلامى التابعة لجماعة المدرسين بقم ۱۴۱۱ هـ.
- ۱۵- الرسالة العذراء: إبراهيم بن المدبر (ت ۲۷۹ هـ). تحقيق زكى مبارك، مصر.
- ۱۶- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة العلوي. القاهرة ۱۳۳۲ هـ / ۱۹۱۴ م.
- ۱۷- طبقات المفسرين: محمد بن على الداودى (ت ۹۴۵ هـ). تحقيق على محمد عمر، القاهرة ۱۹۷۵.
- ۱۸- الفهرست: محمد بن إسحاق النديم (ت ۳۸۰ هـ). تحقيق رضا تجدد، طهران ۱۹۷۱.
- ۱۹- الكتاب: عمرو بن عثمان سيويه (ت ۱۸۰ هـ). بولاق ۱۳۱۶-۱۳۱۷ هـ.
- ۲۰- كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري. تحقيق: محمد
- الموضح عن جهه إعجاز القرآن، المقدمة، ص: ۱۴
- أبو الفضل إبراهيم و البجاوي، مصر ۱۹۷۱.



٢١- المغنى فى أبواب التوحيد و العدل: القاضى عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ). تحقيق أمين الخولى، القاهرة ١٩٦٠.

٢٢- النكت فى إعجاز القرآن: على بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٦ هـ). تحقيق محمّد خلف الله أحمد و محمّد زغلول سلّام (فى ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن)، دار المعارف بمصر ١٩٧٦.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٥

## تقديم

## إشارة

الشريف المرتضى على بن الحسين موسى بن محمّد بن موسى بن إبراهيم ابن الإمام موسى بن جعفر عليهما السّلام، السيّد الشريف، أبو القاسم المرتضى، علم الهدى، ذو المجددين الموسوى البغداديّ (٣٥٥-٤٣٦ هـ)، علم خفّاق فى سماء العلم و المعرفة. منذ أن بزغ نوره فى سماء مدينة السّلام، و ظلّ يشعّ مدى حياته و بعد وفاته.

تسابق المترجمون له فى وصفه بأجلّ العوت و أجمل الصفات، فقد قيل عنه:

«إنّه متوحد فى علوم كثيرة، مجمع على فضله، مقدّم فى العلوم، و أكثر أهل زمانه أدبا و فضلا»، «حاز من العلوم ما لم يدانه فيه أحد فى زمانه، عظيم المنزلة فى العلم و الدين و الدّنيا»، «نقيب الثّقباء، الفقيه، النّظار، أوحد الفضلاء، يتوقّد ذكاء»، «كان ذا محلّ عظيم فى العلم و الفضائل و الرئاسات»، «كثير الأطلاع و الجدل»، «إمام أئمّة العراق، إليه فزع علماؤها، و عنه أخذ عظامؤها، صاحب مدارسها، جماع شاردها و آنسها، ممّن سارت أخباره، و عرفت به أشعاره، و حمدت فى ذات الله آثاره»، «هو و أخوه فى دوح السّيادة ثمران، و فى فلك الرئاسة قمران»، «كان إماما فى علم الكلام و الأدب و الشّعرو و البلاغة، كثير التّصانيف، متبحرا فى فنون العلوم»، «كان مجمعا على فضله، متوحدًا فى علوم كثيرة»، «و كان من الأذكياء الأولياء»، و غيرها من الصفات. فالزجل أشهر من أن يعرّف، و قد ملأ

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٦

صيته الخافقين، و من أراد الاستزادة فعليه بمصادر ترجمته «١».

\*\*\* القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة لرسول الله صلّى الله عليه و آله، و هو الكتاب الذى لا- يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه، نزل به الأمين جبرائيل عليه السلام بلسان عربى مبين، على قلب نبيّه الكريم نجوما، و تحدّى به صلّى الله عليه و آله العرب خصوصا، و الجنّ و الإنس عموما من الأوّلين و الآخرين، على أن يأتوا و لو بآية

(١) أهمّ هذه المصادر: الفهرست، للطوسى / ٩٩- ١٠٠، الرجال / ٤٨٤- ٤٨٥، رجال النجاشى / ٢٧٠- ٢٧١- ٧٠٨، معالم العلماء / ٦١- ٦٣، مجمع الرجال / ٤- ١٨٩- ١٩١، تنقيح المقال ٢- ١ / ٢٨- ٢٨٥، معجم رجال الحديث / ١١- ٣٩٤- ٣٩٨، أمل الآمل / ٢- ١٨٢- ١٨٥، مستدرک الوسائل / ٣- ٥١٥- ٥١٧، روضات الجنّات / ٤- ٢٩٤- ٣١٢، الدرجات الرفيعة / ٤٥٨- ٤٦٦، تاريخ بغداد / ١١- ٤٠٢- ٤٠٣، الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ق ٤- مج ٢ / ٤٦٥- ٤٧٥، دمية القصر، / ١- ٢٩٩- ٣٠٣- ٨، وفيات الأعيان (ابن خلّكان / ٣- ٣١٣- ٣١٧، معجم الأدباء / ٥- ١٧٣- ١٧٩، إنباه الرواة / ٢- ٢٤٩- ٢٥٠، الوافى بالوفيات / ٢١- ٦- ١١- ٢، تلخيص مجمع الآداب فى معجم الألقاب (علم الهدى) ٤- ١ / ٦٠٠- ٦٠٢، (اللام و الميم) (المرتضى) / ٥- ٤٨٧- ٤٨٨- ٤٨٩، بغية الوعاة / ٢- ١٦٢، المنتظم / ٨- ١٢٠- ١٢٦، سير أعلام النبلاء / ١٧- ٥٨٨- ٥٩٠- ٣٩٤، شذرات الذهب / ٣- ٢٥٦- ٢٥٨، مرآة الجنان / ٣- ٥٥- ٥٧، لسان الميزان / ٤- ٢٢٣- ٢٢٤، الأعلام (ط ٣) - ٨٩ / ٥- ٨٩، معجم المؤلّفين / ٧- ٨١- ٨٢، أدب المرتضى، الدكتور عبد الرزاق محيى الدين (مطبعة المعارف- بغداد- ١٩٥٨)، هديّة العارفين / ١- ٦٨٨، رجال بحر العلوم / ٣- ٨٧- ١٥٥، عمدة الطالب / ١٩٣- ١٩٥، أعيان الشيعة (ط. دار التعارف) / ٨- ٢١٣- ٢١٩،



الغدیر ۴ / ۲۶۲ - ۲۹۹، مقدّمه الأمالی، لمحَمَّد أبی الفضل إبراهیم ۱ / ۳ / ۲۶، مقدّمه دیوان المرتضی، للشیخ محمّد رضا الشیبی، و الدكتور مصطفی جواد، و رشید الصّفّار فی ۱۴۴ صفحہ، مقدّمه «الانتصار» للسید محمّد رضا الخرسان فی ۶۱ صفحہ، الغدیر فی التراث الإسلامی، للسید عبد العزیز الطباطبائی. الشریف المرتضی: أضواء علی حیاتہ و آثارہ، للشیخ محمّد رضا الجعفری، فی مجلّہ تراثنا، العددان ۳۰ و ۳۱ / ۱۴۴ - ۲۹۹.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۷

واحدة مثله.

و الواقع التاريخی شاهد حی علی عجز الجميع عن الإتيان بمثل آياته المباركة الى يومنا هذا، برغم أنه صَلَّى الله عليه و آله تحدّى بذلك قريشا على رءوس الأشهاد، فكذبوه و استهزؤا به، و بهتوه و نعتوه بالسحر و الجنون و غيرهما، ثم اختاروا المنازلة الصعبة معه، فناصروه العدا، و هجروه و حاصروه في شعاب مكة مع قومه و عشيرته، ثم حاربوه في منازل عديدة، و جرت بينهم الدماء، و أخيرا كانت الغلبة و النصر له صَلَّى الله عليه و آله، فأمن من آمن منهم طوعا أو كرها أو رغبة، و أظهر آخرون منهم الإيمان و أبطنوا كفرهم نفاقا.

و بقي التحدي دون أن يتجرأ على الإتيان بمثله أحد منهم، و فيهم البلغاء و الفصحاء و الشعراء، إلا بعض الحمقى و المغفلين أمثال مسيلمة الكذاب، ممن استهزأ بهم و بأقوالهم السخيفة العرب قبل غيرهم. و هكذا بقيت الآيات القرآنية الشريفة شامخة منيعة، برغم مرور القرون المتواليه، و تعاقب الأجيال العديدة، و تنامي الحضارة الإسلامية، و منازلها لسائر الملل و النحل الكافرة، التي كانت تسعى بشتى الوسائل أن تصد عن انتشارها، و تحاول النيل من هذه الآيات التي كانت تتلى آناء الليل و أطراف النهار، و لكنهم في جميع الظروف و الأحوال، عجزوا عن أن يتحدوا المسلمين و يأتوا و لو بآية واحدة، و صدق الله العلي العظيم حيث قال: قُلْ لِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا.

\*\*\* منذ الصدر الأول و إلى يومنا هذا عكف الآلاف من القراء و المحدّثين و البلغاء و الفصحاء و اللغويين، و غيرهم - من أصحاب القدرات العلميّة الجبارة،

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۸

الذين تحفل بأسمائهم و أبحاثهم و كتبهم و دراساتهم كتب التراجم و التاريخ و الفهارس - على دراسة القرآن من شتى النواحي و الجوانب، و بذلك تأسس علم - بجانب بقيّة العلوم - سمى باسم علوم القرآن، يندرج تحته عدد كبير من العناوين الفرعية، و كلّ عنوان فرعي يتضمّن فصولا - و أبوابا فرعية، تبحث عن موضوع معين يتعلّق بالقرآن. و يكفي لمعرفة سعة هذا العلم و تنوع أبحاثه و تطوره عبر التاريخ، مراجعة سريعة ل «الفهرست» لابن النديم، و ملاحظة أسماء المئات من المؤلفين و المؤلفات و الكتب و الرسائل في هذا المجال، منذ أن نشأ هذا العلم و لغاية جمع ابن النديم لفهرسته في أواسط القرن الرابع الهجري، أي خلال ثلاثة قرون فقط. و أمّا خلال القرون العشرة التي أعقبت تأليف الفهرست، فإن من الصّعب الوقوف على كلّ ما كتب و ألف في هذا المجال، لأسباب معروفة و واضحة لدارسى هذا العلم، من تعدّد المذاهب و الفرق و النحل و المدارس الفكرية، و تزايد الحواضر العلميّة، و تشتت أماكنها و تباعدها، و سعة رقعة تواجدها، و تنوع لغاتها. حيث انتشرت المدارس من الأندلس غربا إلى تخوم الهند و الصين و بلاد ماوراء النهر شرقا و شمالا، مرورا بأهمّ الحواضر العلميّة، أي بلاد فارس و العراق و بلاد الشام و مصر. و هكذا كثر الدارسون و المؤلفون و المؤلفات في مجال هذا العلم، و تعددت رؤاهم و اجتهاداتهم حول القرآن، و تنوعت لغاتهم التي كتبوا بها مؤلفاتهم. هذا فضلا عما كتب في بلاد الغرب خلال القرون الميلادية الأربعة الأخيرة، حيث تأسست معاهد و جامعات عديدة لدراسة الشرق و تراثه، لأغراض علمية نزيهة و أخرى سياسية مشبوهة، فكان من أولى اهتماماتهم العناية بالدراسة القرآنية، و انتشرت دراسات المستشرقين و أبحاثهم، و كان فيها الغث و السمين، و منها ما يحتوي على الوجهة العلميّة و الأكاديمية الصّرفة، و منها ما صدر عن

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٩

أحقاد صليبيته و أغراض استعماريّة مكشوفة. و في كلّ الأحوال كان لدراساتهم مساهمة حقيقية في تطوير أبحاث علوم القرآن. يعدّ البحث عن «إعجاز القرآن» من أهمّ فروع علوم القرآن؛ لأنّه يتركز على أهم ركيزة واجه رسول الله صلّى الله عليه و آله المشركين و الكفّار بها، ألا و هي تحدّيهم بإعجاز نصّ القرآن، و أنّهم عاجزون عن أن يأتوا بقرآن مثله، أو بعشر سور مثله، أو بسورة واحدة، أو آية مشابهة لآياته، فصار البحث عن «الإعجاز» و ما يتفرّع عليه من معنى «المعجز» و «المعجزة» و شروطها و حدودها، و ما به يكون الشىء معجزاً، و أنواع الإعجاز، و معجزيّة القرآن، و صنوف الإعجاز الذى يتضمّنه القرآن، و غيرها من الأبحاث المتعلقة بالإعجاز، موضع عناية الباحثين و الدارسين منذ الصدر الأوّل، فتنوّعت اجتهاداتهم و آراؤهم و أقوالهم و مذاهبهم فى ذلك. و يمكن تلخيص أهمّ أقوالهم فى هذا المجال بما يلى:

١- إنّ مجرّد صدور مثل هذه المجموعة من الآيات، من رجل أمى لم يسبق له أن درس أو قرأ، لخير دليل على كونه خرقاً للعادة و معجزاً.

٢- ارتفاع فصاحته و اعتلاء بلاغته بما لا يدانيه أىّ كلام بشرى على الإطلاق.

٣- صورة نظمه العجيب، و أسلوبه الغريب، المرتفع على أساليب كلام العرب و مناهج نظمها و نثرها، ممّا لم يوجد قبله و لا بعده نظير له.

٤- ما انطوى عليه من الإخبار بالمعنيّات، ممّا لم يكن فكان كما قال، و وقع كما أخبر.

٥- ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة، و الأمم البائدة، و الشرائع الدائرة، ممّا كان لا يعلم به إلّا الفدّ من أحبار أهل الكتاب بصورة ناقصة و مشوّهة.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠

٦- احتجاجاته المضيئة، و براهينه الحكميّة التى كشفت النقاب عن حقائق و معارف كانت خفيّة مستورة لذلك العهد.

٧- استقامة بيانه، و سلامته من النقص و الاختلاف و التناقض.

٨- إعجازه من وجهة التشريع العادل، و نظام المدنيّة الراقية.

٩- استقصاؤه للأخلاق الفاضلة، و مبادئ الآداب الكريمة.

١٠- ذهب المعتمدون بقدم القرآن إلى أنّ وجه إعجاز القرآن كونه قديماً، أو هو عبارة عن الكلام القديم و حكاية له.

هذه النظريّات و مشابهاها ممّا تدرج فى إحداها، أو تكون متفرّعة عن إحداها، تعدّ مجموع أقوال الجمهور و زبده آرائهم، و هناك قول آخر فى وجه إعجاز القرآن قد يعدّ مخالفاً لرأى الجمهور، هو:

١١- القول بالصّرفه، يعنى أنّ الله سبحانه و تعالى صرف الناس عن معارضته و أن يأتوا بمثله، و لو لا ذلك لاستطاعوا.

### بحث عن حقيقة مذهب الصّرفه فى إعجاز القرآن

الصّيرف و الصّيرفه مصدر (صرف)، و قد أطال اللّغويون فى توضيح معناها و بيان اشتقاقاتها، لكن حقيقة المادّة تفيد معنى واحداً فى معظمها، ألا و هو ردّ العزيمة.

قال الخليل فى العين: الصّرف: أن تصرف إنساناً على وجه يريده إلى مصرف غير ذلك.

و قال ابن فارس فى «معجم مقاييس اللّغة»: صرف، الصّاد و الراء و الفاء، معظم بابه يدلّ على رجوع الشىء. من ذلك صرفت القوم صرفاً و انصرفوا، إذا

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١١

رجعتهم فرجعوا.

وقال الراغب في مفرداته: الصّرف: ردّ الشيء من حالة إلى حالة، أو إبداله بغيره.

وقال ابن منظور في لسان العرب: الصّرف: ردّ الشيء عن وجهه، أن تصرف إنسانا عن وجهه يريده إلى مصرف غير ذلك.

أمّا اصطلاح الصّيرف و الصّيرفة عند المتكلمين، فمعناه أنّ الله تعالى سلب دواعيهم إلى المعارضة، مع أنّ أسباب توفّر الدواعي في حقّهم حاصله.

ويمكن تبين و تفسير كلام القائلين بالصّيرفة بأنّ القرآن الكريم يتكوّن من مجموعة من الكلمات و الحروف قد سطّرت و نظمت بنظم خاص. و هذا النظم مهما علا شأنه و فارق سائر نظوم الكلام، فإنّه بنفسه لا يمكن أن يكون معجزا بحيث يعجز من تحدّي به عن الإتيان بما يقاربه. نعم، إنّّه يعدّ معجزة و معجزا حينما يسلب الله سبحانه و تعالى دواعي الكفّار و غيرهم عن معارضته، فأعجاز نصّ القرآن لا لنفسه و ذاته، و إنّما لسبب خارجيّ طرأ على بعض الناس، و هم الذين قصدوا المعارضة و حاولوا إتيان ما يقاربه في النظم، و لو لا ذلك لاستطاعوا مجاراة سور القرآن و آياته و الإتيان بما يقاربهما في الشبه. و هذا الطارئ الخارجيّ، و تثبيط عزائم القاصدين للمجاراة، و قبول التحدّي، هو في نفسه إعجاز خارق للعادة. و ذهب جماعة إلى أنّ هذا الرأى يعدّ أخطر و أجراً ما قيل في هذا المجال.

و إليك توضيح أبي القاسم البلخي المتكلم الشهير في كتابه عيون المسائل و الجوابات لمذهب هؤلاء القائلين بالصّيرفة، يقول («۱»):

(۱) الموضوع / ۷۹.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۱۲

«و احتجّ الذين ذهبوا إلى أنّ نظمه - يعنى القرآن - ليس بمعجز، إلّا أنّ الله تعالى أعجز عنه، فإنّه لو لم يعجز عنه لكان مقدورا عليه، بأنّه حروف قد جعل بعضها إلى جنب بعض، و إذا كان الإنسان قادرا على أن يقول: «الحمد»، فهو قادر على أن يقول: «الله»، ثمّ كذلك القول في كلّ حرف. و إذا كان هكذا فالجميع مقدور عليه، لو لا أنّ الله تعالى أعجز عنه».

هذا، و لخطورة هذا الرأى من حيث آثاره و تبعاته و ما يترتب عليه من القول بأنّ نصّ القرآن لا يعدّ آية و معجزة في جوهره و ذاته و لا علما لرسول الله صلّى الله عليه و آله، و إنّما هو آية من جهه عارض خارجيّ عرض على المتحدّي به، فسلبه القدرة على المعارضة جبر، بعد أن سلب اختياره و إرادته، و لتباين المذاهب الاعتقاديّة بين المتكلمين؛ واجه القول بالصّيرفة استنكارا و اسعا منذ أن خرج إلى الأوساط العلميّة ببغداد في بدايات القرن الثالث الهجرى، فانبرى جماعة للردّ عليه، و التّشهير به، و الطّعن بأدلّته، و تسفيه قائله، و استمرّ الأمر على ذلك حتّى يومنا هذا. و سوف نشير لاحقا إلى أسماء ثلثة ممّن عارضوا هذا المذهب من المتكلمين و الأدباء و المفسّرين و الفقهاء، من المتقدّمين و المتأخّرين.

ينسب إلى أبي إسحاق إبراهيم النّظام المتوفّى سنة بضع و عشرين و مائتين أنّه أوّل من قال بالصّيرفة، و أنّه مبتدع هذه الفكرة. و قد شاعت هذه النسبة إليه حتّى غدت من الأمور الثابتة في هذا الباب. و لكن من الصعب الاطمئنان إلى هذه النسبة - أو على أقلّ تقدير لتفاصيل مذهبه - لأنّ النسبة إليه جاءت من كتب مخالفيه من الأشاعرة و المجبرة و الحشويّة الذين يحاولون الطعن في معارضتهم بأقوال تنافى أو تستلزم المنافاة للمعتقد العامّ عند عامّة المسلمين، خاصّة إذا لاحظنا أنّه كان للنّظام رأى خاص - يخالف به المذاهب السنيّة و الحشويّة - في شرعيّة خلافة

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۱۳

الخلفاء، و تفضيل أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السّلام على غيره، و أمور أخرى تعدّ من ركائز مذاهب أهل السنّة. و النسبة إليه جاءت من عبد القاهر البغداديّ في كتاب الفرق بين الفرق، و أصول الدين، نقلا عن الانتصار للخطاط، و هو عن ابن الراونديّ

الذى نقل أقواله و طعونه على النظام فى كتابه، تمهيدا للردّ عليه و تكذيب ما نسب إلى النظام. و يبدو أنّ تفاصيل مذهب النظام لم تكن معروفة على وجه الدقّة «١»، يقول الشريف المرتضى فى بداية الفصل الذى عقده للبحث عن موضوع الصّيرفة، فى كتابه «الذخيرة» «٢»: «و قد حكى عن أبى إسحاق النظام القول بالصّرفة، من غير تحقيق لكيفيّتها، و كلام فى نصرتها».

و مهما كانت درجة صحّة النسبة، فإنّ الثابت هو بروز أصل الفكرة فى تلك الفترة، و أنّ هناك من المتكلمين من كان يقول: إنّ نظم القرآن و حسن تأليف كلماته ليس بمعجزة للنبيّ صلّى الله عليه و آله، و لا دلالة على صدقه فى دعواه النبوة ... أو أنّ نظم القرآن و حسن تأليف آياته، فإنّ العباد قادرين على مثله، و ما هو أحسن منه فى النظم و التأليف «٣». إنّ إطلاق هذا الرأى أدى إلى أن يقدم جماعة من المتكلمين - سواء من الأشاعرة أو المعتزلة - على تدوين كتب و رسائل فى الدفاع عن معجزيّة نظم

(١) قال المستشرق JBouman: إنّ النظام - وفقا لتقارير الأشعرى و الخياط و البغدادى - لم يقل بأنّ صرف الله الناس عن الإتيان بمثل القرآن (و الذى عرف فيما بعد بالصّيرفة اصطلاحا) معجزة، و إنّما ذكر النظام هذا الرأى جوابا لمن يسأل السؤال التالى: لما ذا لم يقلّد الأسلوب القرآنى تقليدا ناجحا على الصعيد العملى، مع أنّه قابل للتقليد؟ راجع: مارتين مكدرموت، نظريّات علم الكلام عند الشيخ المفيد / ١٣٤.

(٢) الذخيرة / ٣٧٨.

(٣) مذاهب الإسلاميين لعبد الرحمن بدوى / ٢١٣.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤

القرآن و نصّه، منها:

١- نظم القرآن للجاحظ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ.

٢- إعجاز القرآن فى نظمه و تأليفه، لأبى عبد الله محمّد بن يزيد الواسطى المتوفى سنة ٣٠٦-٣٠٧ هـ.

٣- نظم القرآن، لابن الإخشيد، المتوفى سنة ٣٢٦ هـ.

٤- النكت فى إعجاز القرآن، لعلى بن عيسى الرّمانيّ، المتوفى سنة ٣٨٦ هـ.

٥- إعجاز القرآن للباقلانىّ، المتوفى سنة ٤٠٣ هـ.

٦- الانتصار للقرآن، للباقلانىّ.

وقيل إنّ ممّن تابع هذا الرأى و انتصر له جماعة من أعلام السنّة من الأشاعرة و المعتزلة و الظاهريّة، منهم: الجاحظ الذى نسب إليه القول بالصّيرفة، على الرغم من اضطراب مذهبه و عقيدته، حيث كان من ديدنه أنّه يتبنّى مذهباً فيصنّف فى الدفاع عنه، ثمّ يرده بكتاب آخر و ينتصر لما يضاّد الرأى الأوّل، و هكذا كان فى كثير من اعتقاداته.

و أبو إسحاق النّصيبىّ، و عباد بن سليمان الصّيمرىّ، و هشام بن عمرو الفوطىّ (و هم بعض تلامذة النظام).

و الطريف أن ممّن اعتقد بالصّيرفة من أصحاب أبى الحسن الأشعرىّ، أبى إسحاق إبراهيم بن محمّد الأسفرايينىّ، الفقيه الشافعىّ الأشعرىّ، المتوفى سنة ٤١٨ هـ، لكنّه كان يذهب إلى أنّ الإعجاز يكون من جهه الصّرفة و الإخبار عن الغيب معا.

هذا، و قد أدرج الشريف المرتضى أبى القاسم البلخىّ (المتوفى ٣١٧ أو ٣١٩

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٥

ه) فى عداد من قالوا بالصّيرفة لا مطلقا، بل على بعض الوجوه «١»، قال: «المذهب الذى نقله أبو القاسم البلخىّ عن جماعة المعتزلة و نصره و قوّاه، هو أنّ نظم القرآن و تأليفه يستحيلان من العباد، كاستحالة إحداث الأجسام، و إبراء الأكمه و الأبرص».

و كذلك اعتنق مذهب الصيرفة صراحة أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، و دافع عن معتقده في كتابه الفصل في الملل و الأهواء و التحل، و خلاصة قوله:

«إن القرآن معجزة خالدة، لا يقدر أحد على المجيء بمثلها أبدا؛ لأن الله تعالى حال بين الناس و بين ذلك ... و هذا هو الذي جاء به النص، و الذي عجز عنه أهل الأرض، منذ أربعمائه عام و أربعين عاما، و إلى أن يرث الله الأرض و من عليها» (٢).

### بيان حقيقة اعتقاد الشريف المرتضى في القول بالصرفه

يعدّ الشريف المرتضى أبرز متكلم اعتقد بمقولة الصيرفة، و من حسن الحظّ أنّه وصل إلينا تراثه الكلامي، و يمكن للباحث أن يقف على حقيقة معتقده في الصيرفة من جميع جوانبها دون لبس أو تمويه و تشويه من الناقلين الوسطاء؛ فقد بين المرتضى مذهبه و اعتقاده في عدد من كتبه، و دافع عنه دفاع العالم الخبير، و المتكلم النبيه، و من هذه الكتب كتاب جمل العلم و العمل (٣)، حيث نجد صريح

(١) الموضح / ١٠٧.

(٢) الفصل ٣ / ٢٦ - ٣١، طبعه دار الجيل.

(٣) و هو مطبوع مستقلا، و كذلك مع شرح القاضي ابن البراج، و طبع أيضا ضمن مجموعة رسائل الشريف المرتضى.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦

كلامه في باب (ما يجب اعتقاده في النبوة)، و كذلك تحدّث في المسائل الرّسّية (١) في المسألة الثالثة في (معرفة وجه إعجاز القرآن). كما عقد الشريف فصلا في كتابه الذخيرة (٢) سمّاه، في جهه دلالة القرآن على النبوة و تحدّث فيه بالتفصيل عن مذهب الصّرفه.

و قام الشيخ الطوسي (المتوفى سنة ٤٦٠ هـ) - و هو أبرز تلامذة الشريف و خليفته في المشيخة و الإفتاء و الدرس - بشرح كتاب جمل العلم و العمل سمّاه تمهيد الأصول (٣) و بسط القول في شرح مذهب شيخه، و أزيده في ذلك و جعله مختاره قبل أن يتراجع عنه لاحقا.

هذا، و يبدو أنّ الشريف أحسّ أنّ هذه الفصول المتناثرة في كتبه العديدة التي عقدها لشرح مذهبه، غير كافية لبيان مذهبه و جوانبه، و إسكات خصومه المنبرين للردّ على مذهب الصّرفه، فأقدم على تأليف كتاب مستقلّ في هذا الموضوع، سمّاه كتاب الموضح عن جهه إعجاز القرآن، و سمّاه مختصرا ب كتاب الصّرفه، و فيه بسط القول، و أبرز الجوانب العديدة لهذا المذهب، و عرض آراء المعارضين و الموافقين لمذهبه. و هذا الكتاب يغني الباحث في مذهب الصّرفه و ما يتعلّق به من مناقشات عن الرجوع إلى غيره، و سنتحدّث عن هذا الكتاب و أسلوب المصنّف فيه لاحقا.

و إليك خلاصة مذهب الشريف المرتضى في الصّرفه، بناء على ما جاء في كتاب «الموضح» بنصّ كلامه و عباراته، بتصريف يسير. يقول الشريف المرتضى في هذا الكتاب:

(١) المسائل الرّسّية / ٣٢٣، المطبوع ضمن المجموعة الثانية من رسائل الشريف المرتضى.

(٢) الذخيرة / ٣٧٨ - ٤٠٤.

(٣) تمهيد الأصول من جمل العلم و العمل / ٣٣٤.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧

١- يعدّ نصّ القرآن معجزا للبريّة، و علما و دالّا على النبوة و صدق الدّعوة.

(ص ١٣) ٢- وإن فصاحته بحيث خرقت عادة العرب، و بانت من فصاحتهم. (ص ١٤) ٣- إن القرآن مختص بطريقة في النظم مفارقة لسائر نظوم الكلام، و هذا الاختصاص أوضح من أن يحتاج إلى تكلف الدلالة عليه. لكن لا يكفي النظم وحده في التحدي به، بل لا بد أن يقع التحدي بالنظم و الفصاحة معا (ص ٨)، أى أن التحدي وقع بالفصاحة و الإتيان بمثله في فصاحته و طريقته في النظم معا، لا مجرد النظم وحده. (ص ٧) ٤- إن التحدي وقع بحسب عرف القوم و عاداتهم، من حيث أطلق اللفظ به، و قد علمنا أنه لا عهد لهم و لا عادة بأن يتحدي بعضهم بعضا بطريقة نظم الكلام دون فصاحته و معانيه، و إن الفصاحة هى المقدمة عندهم في التحدي، و النظم تابع لها. (ص ٨٤) ٥- و المثل في الفصاحة الذى دعوا إلى الإتيان به هو ما كان المعلوم من حالهم تمكنهم منه و قدرتهم عليه، و هو المتقارب و المدانى، لا المماثل على التحقيق، الذى ربما أشكل حالهم فى التمكن منه. (ص ٣٢) ٦- و التحدي لا يجوز أن يكون واقعا بأمر لا يعلم تعدّره أو تسهله، و أنه لا بد أن يكون ما دعوا إلى فعله مما يرتفع الشك فى أمره (ص ٣٥)، و قد ثبت أن التحدي للعرب استقرّ آخرا على مقدار ثلاث آيات قصار من عرض ستّة آلاف آية. (ص ٩) ٧- و الصيرفة على هذا إنما كانت بأن يسلب الله تعالى كل من رام المعارضة، و فكر فى تكلفها فى الحال العلوم التى يتأتى منها، مثل فصاحة القرآن و طريقته الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٨

فى النظم، و كيفية الصّرف هى بأن لا يجدوا العلم بالفصاحة فى تلك الحال، فيتعدّر ما كان مع حصول العلم متأتيا. (ص ٢٥) ٨- و إذا لم يقصد المعارضة، و جرى على شاكلته فى نظم الشعر، و وصف الخطب، و التصريف فى ضروب الكلام حلى بينه و بين علومه. ٩- و ما يقال: إن هذا القول يوجب أن يكون القرآن فى الحقيقة غير معجز، و أن يكون المعجز هو الصّرف عن المعارضة، فنقول له: بل إن القرآن هو المعجز من حيث كان وجود مثله فى فصاحته و طريقته نظمه متعدرا على الخلق، من دون اعتبار سبب التّعذر؛ لأنّ السبب و إن يعود عندنا إلى الصّيرف، فالتعدّر حاصل على كل حال. (ص ٤٠) ١٠- هكذا ثبت أن القرآن هو العلم على صدق دعوة النبىّ صلى الله عليه و آله، و أن معارضته متعدّرة على الخلق، و أن ذلك ممّا انحسرت عنه الأطماع و انقطعت فيه الآمال. فالتحدي بالقرآن و يعود العرب عن المعارضة، يدلّان على تعدّرها عليهم، و أن التعدّر لا بدّ أن يكون منسوبا إلى صرفهم عن المعارضة. (ص ٤٢) ١١- و القول بأنّ الصّيرفة مخالفة لإجماع أهل النظر غير تام؛ لمخالفة النّظام و من وافقه، و عبّاد بن سليمان، و هشام بن عمرو الفوطىّ و أصحابهما، فإنهم خارجون عن الإجماع. (ص ٤٤-٤٥) كما قام الشريف بتوضيح نقاط كثيرة، و مفاهيم عديدة- مثل: المعجز، الإعجاز، التحدي، النظم، الفصيح، خرق العادة و غيرها- التبت معانيها على كثير من المتكلمين، ممّا استلزم مخالفتهم إياه و نسبة اعتقادات إليه هو برىء منها.

و مع وضوح تفاصيل مذهب الشريف فى القول بالصّيرفة- الذى ذكرنا خلاصته، و يجد القارئ الكريم تفاصيله و توضيحه لأمر أخرى فى الكتاب-

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٩

يتبين بطلان كثير ممّا قيل أو يقال، و نسب أو ينسب إليه- و إلى غيره من القائلين بالصّيرفة- من أمور مخالفة لعقيدة عامّة المسلمين و إجماعهم، من القول بأنهم ينفون معجزية نصّ القرآن، و كونه علما و دالّا على صدق دعوى النبىّ صلى الله عليه و آله، و أن القول بالصّيرفة يستلزم صدور القبيح منه تعالى، و الجبر و سلب الاختيار و القدرة من العرب، و أمور أخرى مستنكرة تعرّض لذكرها كلّ من تصدى لردّ مذهب الصّيرفة من المتقدمين، كالباقلانىّ و القاضى عبد الجبار و عبد القاهر الجرجانىّ و التفتازانىّ. و من المتأخرين كالسيد هبة الدين الشهرستانىّ، و الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء، و مصطفى صادق الرافعىّ، و المحامى توفيق الفيككىّ، و العلامة الطباطبائىّ و آخرين.

ذهب إلى القول بالصّيرفة، جماعة من معاصرى الشريف و ممّن تأخّر عنه:

١- أبرزهم شيخه و شيخ الإمامية، و أعظم متكلميها على الإطلاق، أى الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادىّ، المشهور بالشيخ



المفيد (المتوفى سنة ٤١٣ هـ)، فقد صرح في كتابه أوائل المقالات، الجامع لعقائده في أصول الدين و المذهب ب (إنَّ جهة ذلك - أى إعجاز القرآن - هو الصِّيرف من الله تعالى لأهل الفصاحة و اللسان، عن المعارضة للنبي صلى الله عليه و آله بمثله فى النظام عند تحديده لهم، و جعل انصرافهم عن الإتيان بمثله و إن كان فى مقدورهم، دليلا على نبوته صلى الله عليه و آله، و اللطف مستمر فى الصِّرف عنه إلى آخر الزمان) «١».

و هذا القول تصريح منه رحمه الله لا لبس فيه بأنّه كان يعتقد بمذهب الصِّيرفة، فما نسبه إليه العلامة المجلسي رحمه الله فى بحار الأنوار «٢»، و القطب الراوندى فى الخرائج

(١) أوائل المقالات / ٦٣، طبعة مؤتمر الشيخ المفيد.

(٢) بحار الأنوار / ١٧ / ٢٢٤.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٠

و الجرائح «١» أنّه تراجع عنه أخيرا، قول لم نعر على دليل يسنده من تراث الشيخ المفيد المنشور.

اللهم إلّا أن يكون الشيخ المفيد رحمه الله قد تراجع عن رأيه هذا فى بعض رسائله التى فقدت و لم تصل إلينا، و وقف على محتواها المجلسي رحمه الله و القطب الراوندى.

و معروف أنّ للمفيد رسالتين فى موضوع إعجاز القرآن مفقودتين، هما: الكلام فى وجوه إعجاز القرآن، و جوابات أبى الحسن سبط المعافى بن زكريّا فى إعجاز القرآن «٢».

٢- الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله فإنّه حينما أقدم على شرح القسم النظرى من كتاب الشريف، الموسوم ب جمل العلم و العمل ذهب إلى القول بالصِّيرفة، لكنّه تراجع عنه بعدئذ، و صرح بذلك فى كتابه الاقتصاد «٣» بقوله:

«كنت نصرت فى شرح الجمل القول بالصِّيرفة على ما كان يذهب إليه المرتضى رحمه الله، حيث شرحت كتابه، فلم يحسن خلاف مذهبه».

٣- أبو الصِّيرف تقي الدين الحلبي (المتوفى سنة ٤٤٧ هـ) صرح بذلك فى كتابه تقريب المعارف «٤» بقوله: «... ثبت أنّ جهة الإعجاز كونهم مصروفين ... و التحدى واقع بهما (أى الفصاحة و النظم معا)، و عن الجمع بينهما كان الصِّيرف».

٤- الأمير عبد الله بن سنان الخفاجي (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ)، حيث صرح بقوله «٥»:

(١) الخرائج و الجرائح / ٣ / ٩٨١.

(٢) رجال النجاشي / ٤٠٠، طبعة جماعة المدرسين.

(٣) الاقتصاد / ١٧٣.

(٤) تقريب المعارف / ١٠٧.

(٥) لاحظ الإعجاز فى دراسات السابقين، لعبد الكريم الخطيب / ٣٧٣.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢١

«إذا عدنا إلى التحقيق وجدنا وجه إعجاز القرآن صرف العرب عن معارضته، بأن سلبوا العلوم التى بها كانوا يتمكّنون من المعارضة، فى وقت مرامهم ذلك».

٥- قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندى (المتوفى سنة ٥٧٣ هـ)، فقد اختار مذهب الصِّيرفة، و صرح بذلك فى كتاب الخرائج و الجرائح «١» فى فصل عقدة فى باب إعجاز القرآن سمّاه (فى أن التعجيز هو الإعجاز)، ثم طرح فى الباب الذى لحقه أقوال مخالفة

الصرفه، و دافع عن مذهب الصرفه، و يستشَم من مجموع الكلام في الباب أنه اختار مذهب الصرفه. هذا، و قد نسب القول بالصرفه إلى جماعة، منهم: أبو مسلم محمد بن بحر الأصفهاني (المتوفى سنة ٣٢٢هـ)، و علي بن عيسى الزماني (المتوفى سنة ٣٨٦هـ)، و الخواجه نصير الدين الطوسي (المتوفى سنة ٦٧٢هـ)، و فخر الدين الرازي (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، و لكن لم نجد تصريحاً بذلك في مصنفاتهم.

### \*\*\* وصف كتاب (الموضح عن جهه إعجاز القرآن) \*\*\*

يظهر لمن درس مراحل حياة الشريف المرتضى أنه من الشخصيات المتعددة الجوانب؛ فهو فقيه و أصولي و متكلم و شاعر و مفسر و ... و له كتب و رسائل و آراء في جميع هذه العلوم، و لكنه كان قبل كل شيء فقيهاً، حيث بدأ حياته العلمية بقراءة الفقه على الشيخ المفيد، و استمر يمارس الفقه و يدرسه طيلة حياته، و ختم مسيرته أيضاً بالفقه، فقد توفاه الله سبحانه و تعالى حينما كان شيخاً و مرجعاً للفتيا للطائفة الإمامية، إلا أن شهرته كانت في علم الكلام و تضلعه في

(١) الخرائج و الجرائح ٣ / ٩٨١ - ٩٩٤.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢

بحوث أصول الدين، حتى طغت على بقيه مواهبه و ملكاته، و من هنا عدّ فقيهاً متكلماً أو متكلماً فقيهاً. و لعل لهذه الشهرة نصيباً كبيراً من الحقيقة، إذ حينما نلاحظ فهرس مؤلفات الشريف، نجد أن علم الكلام و المناظرة و الجدل و مباحث أصول الدين، يمثل حيزاً كبيراً منها، فقد كتب و ألف كتباً و رسائل عديدة حول مواضيع كلامية مهتمية كانت مطروحة عند المتكلمين و أصحاب المذاهب الكلامية و مناصريهم في تلك القرون. و من خلال مراجعته سريعة لتراث المرتضى الكلامي، يبرز لنا نشاطه و قوة اندفاعه في متابعة آراء خصوم الإمامية، و الإجابة عنها بما يطابق المذهب الكلامي الإمامي. و لعل جانباً من هذا النشاط، و قوة الاندفاع، و سرعة الإجابة، أو اتخاذ المواقف، يعود إلى موقعه و منصبه في المجتمع البغدادي، و عند طائفته، حيث كان زعيم الشيعة بلا منازع، منذ أن توفى شيخه و سلفه في الزعامة، الشيخ المفيد عام ٤١٣هـ. و استمر في زعامته إلى حين وفاته عام ٤٣٦هـ، أي مدة تزيد على عقدين، فقد كان موقعه يقتضيه إبداء رأيه في كثير من القضايا المثارة في تلك الأزمنة، و ما أكثرها! و من القضايا التي كانت مثارة في تلك العهود موضوع إعجاز القرآن، و هو موضوع من الأهمية بمكان، و قد كتبت و ألفت عنه أسفار كثيرة. و لما كان المصنف يتبنى رأياً خاصاً في هذا الموضوع ينفرد به، هو قوله بالصرفه، استلزم الأمر أن يوضح اعتقاده، و يبين غرضه و مراده، فعقد في عدد من كتبه فصولاً و أبواباً لتوضيح هذا الأمر. و يبدو أن الشريف أحسن أخيراً بعدم وفاء ما عقده من الفصول و الأبواب ببيان غرضه و توضيح مراده، فأقدم على تصنيف كتاب جامع مستقل في هذا الموضوع، يحتوى على كل ما يتعلق به، سمّاه كتاب (الموضح عن جهه إعجاز القرآن)، و سمّاه ملخصاً (كتاب الصرفه). و يعدّ هذا الكتاب من تراث

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣

الشريف الذي سلم معظمه من عوادي الدهر، و وصلت إلينا نسخة يتيمة منه، تعدّ من نادر المخطوطات. و يعدّ كتاب الصرفه أوسع مؤلف كتب في هذا المجال، و هو فريد في باب، حيث لم يصنّف غيره - حسبما راجعنا في كتب الفهارس - في هذا الموضوع عند الإمامية و غيرهم.

### نسبة الكتاب إلى المصنف

لا شك أن المرتضى ألف كتاباً سمّاه (الموضح عن جهه إعجاز القرآن)، و سمّاه باختصار (كتاب الصرفه)، و قد ذكر كل من ترجم



له هذا الكتاب في فهرست مؤلفاته. و أقدم من ذكره تلميذه الشيخ الطوسي رحمه الله في: فهرسته عن مصنفى كتب الشيعة و أصولهم «١»، قال: و له كتاب الصّرفه.

ثم تبعه النجاشي (المتوفى سنة ٤٥٠ هـ) في رجاله «٢» بقوله: كتاب الموضح عن جهه إعجاز القرآن، و هو الكتاب المعروف بالصّرفه. و غيرهم ممن ترجم للشريف، آخرهم الشيخ آقا بزرك الطهراني في الذريعه «٣»، قال: كتاب الصّرفه الموسوم ب الموضح عن جهه إعجاز القرآن، للسيد المرتضى أبي القاسم علي بن الحسين بن موسى الموسوي المتوفى سنة ٤٣٦ هـ ... و عبر السيد نفسه عن هذا الكتاب بالصّرف في كتابه جمل العلم و العمل، و كرّر التعريف بالكتاب في مدخل (الموضح) «٤». و من جهه أخرى فإنّ الشريف نفسه قد أشار إلى هذا الكتاب مرارا في ثانيا

(١) الفهرست / ٢٩٠، طبعه مؤسسه آل البيت عليهم السلام.

(٢) رجال النجاشي / ٢٧٠، طبعه جماعة المدرسين.

(٣) الذريعه ١٥ / ٤٢.

(٤) الذريعه ٢٣ / ٢٦٧.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤

بعض كتبه و رسائله، و قال إنه قد استوفى البحث عن مذهب الصّرفه فيه، منها:

كتاب جمل العلم و العمل، و كذلك كتاب الذخيره «١»، حيث قال فيه: «و له نصرت في كتابي المعروف ب الموضح عن جهه إعجاز القرآن»، و غيرهما.

هذا، فضلا عن أنّ نصّ كتاب الموضح يماثل كثيرا نصّ الفصل الذي عقده الشريف في إعجاز القرآن في الذخيره؛ إذ أنّ التماثل بينهما في العبارات، و النمط الفكري، و الأسلوب و المحتوى و الأمثلة، واضح إلى درجة التطابق في بعض الأحيان بحيث يطمئنّ القارئ و يتأكد له أنّهما صادران من كاتب واحد. و في الحقيقة يمكن عدّ هذا الفصل من الذخيره تلخيصا للأقسام الأولى من كتاب الموضح.

كما توجد قرينه أخرى هي أنّ الشريف قال في الذخيره «٢»: «و هذا ممّا اعتقده صاحب الكتاب المعروف ب المغنى، و نقضناه عليه في كتابنا الموسوم ب الموضح عن جهه إعجاز القرآن.

و قد وفي الشريف بوعده هذا في نسختنا، حيث نلاحظ أنّه تعرّض لأقوال القاضي و طرحها و نقدها بالتفصيل، و جاء في الورقة (٥٤ أ):

«فصل في بليغ ما ذكره صاحب الكتاب، المعروف ب المغنى ممّا يتعلّق بالصّرفه. قال الشريف المرتضى رضوان الله تعالى عليه: قال صاحب هذا الكتاب في فصل وسمه ...».

و هذا تصريح من كاتب النسخه باسم الشريف، و أنّ الردّ على «المغنى» يعود اليه، و هو أكبر دليل على انتساب الكتاب الى الشريف.

(١) الذخيره / ٣٧٨ و ٣٨٨.

(٢) الذخيره / ٣٨٨.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٥

لا يتوفر لهذا الكتاب القيم و التراث الغالى النفيس إلا نسخة يتيمة واحدة، سلمت من عوادي الدهر و حوادث الزمان التي أتلفت كما هائلا- من مصنفات أعلام القرون الأولى. و المتتبع في تراث الشريف المرتضى يواجه ظاهرة غريبة، هي أن جميع مؤلفاته الكبيرة و المتوسّطة و الصغيرة و حتى رسائله العديدة التي لا يتعدى حجم بعضها وريقات، كانت متداوله، و لها نسخ عديدة حسب القرون المتأخرة، و يظهر من تأريخ كتابة النسخ و التملكات التي عليها أن الأصحاب كانوا يتعاهدونها بالقراءة و المقابلة و التعليق و التلخيص و الشرح، بل إن بعض كتب المرتضى رحمه الله لها عدّة شروح، مثل: جمل العلم و العمل، و الذريعة إلى أصول الشريعة، إلا كتاب الموضح، فإنه لم يشر إليه أحد من المفهرسين إشارة تنم عن رؤيته للكتاب مباشرة و عيانا بعد عصر تلميذه الطوسي، و النجاشي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ، و لم ينقل أحد عنه مباشرة، و هما يدلان على أن الكتاب لم يكن في متناول أيدي الجميع مدّة ألف سنة. و لعل الكتاب اختفى مباشرة بعد سنوات قليلة من تأليفه، لأسباب غير معروفة. و يبدو أن الأوهام التي أثرت حول معتقدى مذهب الصّرفه من أنهم لا يعتقدون بإعجاز نصّ القرآن، كانت أحد الأسباب في عدم الاهتمام بالكتاب.

و إليك مواصفات النسخة التي هي من نفائس مخطوطات خزانه مكتبة الإمام الرضا عليه السلام بخراسان (- كتابخانه آستان قدس رضوى):

رقم ١٢٤٠٩، قياس ١٧+ ٢١، عدد الأوراق ١٠٢، عدد الأسطر ٢١، و هي نسخة نظيفة بخط نسخ مشرقى جميل مشكول، و يظهر منها أنها كانت محفوظة مدّة عشرة قرون بأيد أمينه، حيث لم ير عليها أثر للخرم أو الرطوبة، و لم تشوّه

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٦

النسخة كتابة الهوامش و التعليقات و الذكريات و التملكات و غيرها.

جاء في آخرها قول الناسخ رحمه الله:

«تم الكتاب، كتبه محمد بن الحسين بن حمير الجشمي (١)»، حامدا لله تعالى على نعمه، و مصليا على النبي محمد و عترته، و مستغفرا من ذنوبه، و فرغ منه يوم الأربعاء منتصف المحرم سنة ثمان و سبعين و أربعمائه».

و الملاحظ أن كاتب النسخة، برغم كونه رجلا عالما فاضلا، و حاول إخراج نسخة مطابقة لأصل المصنف، لكن وقع في إخطاء و هفوات، و ردت الإشارة إليها في الهامش.

و يبدو من البلاغات الموجودة في جوانب أوراق النسخة- من أولها إلى آخرها- أن ناسخها قابلها بعد كتابتها بنسخة الأصل، و أضاف الكلمات المفردة الساقطة بين الأسطر و على موضع السقوط. و وضع الكلمات أو الجمل الطويلة في هامش النسخة، مع الإشارة إلى التصحيح تارة، و عدم الإشارة إليه أخرى، و لكن في كل الأحوال يتطابق قلم ناسخ الأصل مع قلم المصحح. كما أن بدايات الأبواب و الفصول و المسائل و الأقوال قد كتبت على نحو بارز و بماء الذهب.

و لا- نمتلك معلومات تفصيلية تعيننا على معرفة الكاتب. أمّا الجشمي فهو إما أن يكون منسوباً إلى قبائل جشم التي ذكر السمعاني (الأنساب ٢: ٦١-٦٢) أن منها طائفة من العلماء و الأعيان، أو منسوباً إلى منطقة جشم التي لم يذكر عنها ياقوت الحموي (معجم البلدان ٢/ ١٤١) إلا أنها من قرى بيهق من أعمال نيسابور

(١) ضبط كلمة (الجشمي) في آخر النسخة، هو بفتح الجيم و ضمّ الشين المعجمة، لكن الصحيح هو ضمّ الجيم و فتح الشين المعجمة.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٧

بخراسان (١).

و قد خرّجت هذه القرية الصغيرة في تلك الفترة (القرن الخامس الهجري) جماعة من الفضلاء الأعلام، منهم: الحاكم أبو سعد محسن بن كرامة الجشمي الزيدي المقتول بمكة غيلة سنة ٤٩٤ هـ، صاحب التصانيف العديدة، و شيخ الزمخشري في التفسير. و ولده الحاكم

محمّد بن أبي سعد الجشمي، و أحفاده عفيف القضاة الحاكم الهادي، و الحاكم الموقّ الجشميان. و لعلّ صاحبنا من هذه العائلة النبيلة الكريمة الشريفة التي ينتهي نسبها إلى محمّد بن الحنفية ابن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام. و ينبغي لنا أن نطلب لهذا العالم الجليل من الله سبحانه و تعالى الرحمة و الغفران، إذ حفظ لنا كنزاً ثميناً، و تراثاً علمياً لا يعوّض. و ممّا يوسف له أنه قد سقطت بداية النسخة، و لا- نعرف حجم الأوراق الساقطة، لكن أشرت في بداية الكتاب إلى أن الساقط لا يتعدّى وريقات قليلة، لعلّها لا- تتجاوز المقدّمه، و بعض الكلام عن التنبهات و الأوّليات عن مذهب الصيرفة، و معنى الفصاحة و مفهومها، حيث يشير المصنّف إليه في الورقة ٤ ب/ بقوله: «فقد تقدّم في القول في الفصاحة ما يكفي»، ثم يشرع المصنّف بعده مباشرة بالحديث عن الصّرفه و معناها.

(١) من قرى ربع (گاه) على جانب قرية بروغن، كما ذكره ابن فندق (ت ٥٦٥ هـ) في كتابه تاريخ بيهق ٣٨. و القرية لا زالت موجودة بالاسم نفسه في رستاق گاه و داورزن من محالّ مدينة سبزوار بالقرب من قرية بروغن، و قد ورد اسمها في المراجع الرسميّة الإيرانيّة، مثل: لغت نامه دهخدا/ حرف ج، و فرهنگ آبادی های کشور ٤، و سبزوار ٤٩، و غيرها. الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٨

## فصول الكتاب و أبوابه

سبق أن أشرنا إلى وجود نقص في بداية النسخة، فلو أغمضنا الطرف عنه فإنّه يمكن أن نقول: إنّ كتاب الموضح ينقسم إلى ستّة أقسام أو فصول، أراد المصنّف من خلال مجموعها إثبات نظريته، و هي:

- ١- بيان مذهب المصنّف في القول بالصّرفه، و دفع ما يرد عليه من الاعتراضات و الشبهات، و ذلك من صفحة ١ لغاية ٧٥.
- ٢- في ردّ مذهب جماعة المعتزلة من صفحة ٧٦ لغاية ٩٤.
- ٣- فصل في بيان ما يلزم مخالف الصّرفه، و ردّ بعض الشبهات، مثل ما قيل إنّ القرآن لعله للجنّ، من صفحة ٩٥ لغاية ١٥٣.
- ٤- عرض لأقوال القاضي عبد الجبار في كتابه المغني و نقده لها، من صفحة ١٦٦ لغاية ٢٥٠.
- ٥- مسألان متعلّقتان بدفع بعض الشبهات المتعلّقة بالصّرفه، من صفحة ٢٥١ لغاية ٢٦٠.
- ٦- أربعة فصول تتضمّن أبحاثاً تتعلّق بأنّه صلّى الله عليه و آله قد تحدّى بالقرآن و تعدّرت معارضته، من صفحة ٢٦١ إلى آخر الكتاب.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّ أوسع أقسام الكتاب هو الفصل الأوّل و الرابع، و هما يستوعبان نصف الكتاب.

## عملنا في تحقيق هذا الكتاب

لمّا كانت التّيه معقوده- بحول الله و قوّته- على إخراج هذا التراث العلميّ الثمين إلى الملأ-العلمي، و إبرازه بما يناسب مكانته من تاريخ علم الكلام الإسلامي، قمت بالخطوات اللازمة في مثل هذه الكتب، و هي:

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩

١- قراءة النصّ أولاً- قراءة تدقيق و تأمل، لاستيعاب محتوى الكتاب، و من ثمّ مقارنته بسائر مؤلّفات الشريف المرتضى، لأجل العثور على بعض المقارنات التي تعينني في فهم النصّ و التعليق عليه. حيث راجعت جلّ مؤلّفات المرتضى الكلاميّة، من كتب و رسائل، و خاصه كتابه الذخيرة الذي يعدّ فصله في إعجاز القرآن تلخيصاً لفصول هامّة من كتاب الموضح، بل إنّ بعض مقاطع الكتابين متطابقة تماماً كما تراه مثبتاً في الهامش.

٢- تقويم النص و تقطيعه بحسب ما هو متعارف عند أهل الفن، و لما كانت النسخة المعتمدة مشكولة، ارتأيت أن أقدم النص إلى القارئ كما هو مثبت في الأصل مع الحركات الإعرابية، بعد تصحيح ما يحتاج إلى التصحيح.

٣- تخريج ما أمكن تخريجه من الآيات و الأحاديث و الأشعار و الأراجاز و الاقوال التي استشهد بها المؤلف، و تقديم تعريف موجز بالأعلام الواردة أسماؤهم في النص.

٤- بالنسبة الى الرسم الإملائي قمت بكتابة النص على الرسم المتعارف عليه اليوم، لا على ما جرى عليه المؤلف و الناسخ قبل ألف عام، إيثارا للتسهيل على من يطالع الكتاب، و جريا على ما هو المتعارف عليه الآن.

٥- قراءة متأنية للكتاب مرّات عديدة، تفاديا لوجود أغلط مطبعية، و أملا في تقديم نص صحيح، خاصّة و أن النص المطبوع ملئ بالحركات الإعرابية.

٦- تصدير الكتاب بمقدمته تشتمل على ترجمة المصنّف رحمه الله، و دراسة حول نظريته الصّيرفة في إعجاز القرآن، و حقيقة مذهب الشريف، و بنسخة الكتاب، و ما يتعلّق بها.

\*\*\* و أخيرا لا يفوتني أن أنوه بجميل من آزرني في إنجاز هذا العمل، و أخصّ

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٠

بالذكر ابن عمنا المحقّق الفاضل، و الخبير بعلم الكلام الإسلامي، عضو مؤسّسة دائرة المعارف الإسلاميّة الكبرى، الأستاذ حسن الأنصاريّ الذي يرجع إليه الفضل في العثور على هذه المخطوطة الثمينه، و التعريف بها في مقال علميّ رصين «١»، و الحثّ على تحقيقها و إخراجها.

كما يجب أن أقدم جزيل شكرى و عرفانى للمحقق القدير الأستاذ على البصرى- مدير قسم الكلام في مجمع البحوث الاسلاميه- الذي راجع الكتاب مراجعه دقيقة فاحصة، و أبدى ملاحظات و تصحيحات قيّمه ممّا زاد في تقويم النصّ و صحته.

و أتقدم أيضا بوافر الشكر و التقدير لسماحه حجّة الإسلام و المسلمين الشيخ على أكبر إلهي الخراساني مدير مجمع البحوث الإسلاميّة الذي بادرنى بالمباركة على اختياريّ الكتاب للتحقيق، و هيا لي- متفضّلا- صورة عن المخطوطة، و ظلّ يتابع بجدّ سير العمل الى مرحلته الأخيرة. أسأل الله سبحانه له التوفيق الدائم لخدمة العلوم الإسلاميّة.

و في الختام أحمد الله العليّ القدير على توفيقه إيّاي أن أعيش في رحاب هذا الكتاب المبارك، و أسأله تعالى أن يتقبّل عملي، و يخلص نيتي، و يجعله ذخرا لي يوم لا ينفع مال و لا بنون، آمين.

و آخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين غزّة جمادى الآخرة سنة ١٤٢٣ هـ محمّد رضا الأنصاريّ القميّ

(١) مجلة نشر دانش، السنه السابعة عشرة، العدد الثالث، خريف ١٣٧٩ ش، ص ٣٣.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٣

### [في بيان مذهب الصّرفه]

..... «١»

و كذلك لو كانوا منعوا بما يرفع التمكن من الكلام، ممّا يختصّ الآله و البنيه.

و ليس هذا مذهبكم فنظنّب في ردّه.

و إن كانوا سلبوا العلوم فليس يخلون من أن يكونوا سلبوها عند ظهور القرآن و التحدّي به؛ و قد كانت من قبل حاصله لهم، أو يكونوا لم يزالوا فاقدين لها.

فإن أردتم الثّاني، فهو مؤكّد لقولنا، بل هو نصّ مذهبنا؛ لأنّ القرآن يكون حينئذ خارقاً للعادة بفصاحته، من حيث لم يمكن أحد من الفصحاء- في ماضٍ ولا مستقبل- من العلوم التي يقع معها مثله.

و إن أردتم الأوّل، فقد كان يجب أن يقع لنا و لغيرنا الفرق بين كلام العرب و أشعارها قبل زمان التّحدّي و بعد زمانه، و نجد بينهما تفاوتاً، و ليس نجد ذلك.

و يجب أيضاً: أن يكون ما ذكرتموه من اللبس الواقع على من ضمّ شيئاً من

(١) نقص في نسخة «الأصل» بمقدار وريقات، لعلّه لا يتجاوز المقدّمه و بعض الكلام عن التّنبهات و الأوّليات من مذهب الصّيرفة، و معنى الفصاحة و مفهومها، حيث يشير المصنّف إلى هذه الأمور في الورقة ٤ ب بقوله: «فقد تقدّم في القول في الفصاحة ما يكفي».

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٤

القرآن إلى فصيح كلام العرب، إنّما هو في كلامهم قبل زمان التّحدّي، فأما فيما وقع منهم بعده فالأمر ظاهر، و الفرق واضح. و هذا ممّا يعلمون ضرورة خلافه؛ لأننا لا نجد من الفرق بين ما نضمّه إلى القرآن من كلام العرب و أشعارها قبل التّحدّي إلّا ما نجده بينه و بين كلامهم بعد ظهور القرآن و وقوع التّحدّي به.

و هذا متى لم تسلّموه، و زعتم أنّ بين كلامهم قبل التّحدّي و بعده هذا الفرق العظيم، و أحلتم بمعرفته على غيركم أو ادّعيتموها لأنفسكم، طرّقت على دليلكم الذي قدّمتموه ما يهدمه؛ لأنّه معقود بهذا المعنى و مبنّى عليه.

و إن كانت دواعيهم التي صرفت عن المعارضة، فذلك فاسد من وجوه:

أحدها: إنّنا نعلم- نحن و كلّ أحد- توفّر دواعي القوم «١» إلى المعارضة و شدّة حرصهم و كلبهم «٢» عليها. و لو كانت دواعيهم إلى المعارضة مصروفة لما علم ما ذكرناه منهم.

و منها: أنّ الدّواعي إلى المعارضة ليست أكثر من علمهم بتمكّنهم منها، و ما يعود بها من النّفع، و يندفع من الضّرر. و كلّ هذا يعلمه القوم ضرورة، بل العلم به ممّا يعدّ من كمال العقل؛ فليس يصرفهم عن هذه الدّواعي «٣» إلّا ما أخرجهم من كمال عقولهم و أحقّه بأهل النّقص و الجنون، و لم يكن القوم كذلك.

و منها: أنّ ما صرف عن المعارضة لا بدّ أن يكون صارفاً عمّا في معناها، و عمّا يكون الدّواعي إليه داعياً إليها. و قد علمنا أنّهم لم ينصرفوا عن السّبّ و الهجاء و عن المعارضة، ممّا لا يشبهه على عاقل جهل من عارض بمثله و سخفه،

(١) يقصد بهم كفّار قريش و المشركين في جزيرة العرب، الذين كانوا يعارضون رسول الله صلّى الله عليه و آله، و يناوون دعوته بشتى الوسائل.

(٢) يقال: رجل كلب، إذا اشتدّ حرصه على الشيء.

(٣) في الأصل: الدعاوى، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٥

كالقصص بأخبار رستم و اسفنديار.

و الصّارف عن المعارضة صارف عن هذا؛ لأنّ ما يصرف عن المعارضة «١» إنّما يرى أنّه لا غناء في فعلها، و لا طائل في تكلفها. و أنّ الحظّ في الإضراب عنها و العدول إلى المناجزة بالحرب. و هذا لا محالة يصرف عن جميع ما عددناه.

و متى لم تعنوا بالصّيرفة أحد هذه الأقسام التي فصلناها، فمذهبكم غير مفهوم، و أنتم إلى أن تفهمونا غرضكم فيه أحوج منكم إلى أن تدلّونا على صحّته.

قيل له: أول ما نحتاج إليه في جوابك أن نعلمك كنه مذهبنا في التحدّي بالقرآن. و عندنا «٢» أن التحدّي وقع بالإتيان بمثله في فصاحته و طريقته في النظم، و لم يكن بأحد الأمرين على ما تذهب- أنت و أصحابك- إليه، فلو وقعت المعارضة بشعر أو برجز موزون أو بمشور من الكلام ليس له طريقة القرآن في النظم، لم تكن واقعة موقعها. و الصرفة على هذا إنما كانت بأن يسلب الله تعالى كلّ من رام المعارضة و فكر

(١) بعدها في الأصل: صارف عن هذا لأنّ ما يصرف عن المعارضة، و لعله تكرر من الناسخ.

(٢) قال الشريف المرتضى في كتابه الذخيرة في علم الكلام / ٣٨٠: «فإن قيل: بينوا كيفية مذهبكم في الصرفة، قلنا: الذي نذهب إليه أنّ الله تعالى صرف العرب عن أن يأتوا من الكلام بما يساوى أو يضاوى القرآن في فصاحته و طريقته و نظمه، بأن سلب كلّ من رام المعارضة العلوم التي يتأتى ذلك بها، فإنّ العلوم التي بها يمكن ذلك ضرورية من فعله تعالى فينا بمجرى العادة. و هذه الجملة إنّما ينكشف بأن يدلّ على أنّ التحدّي وقع بالفصاحة و الطريقة في النظم، و أنّهم لو عارضوه بشعر منظوم لم يكونوا فاعلين ما دعوا إليه، و أن يدلّ على اختصاص القرآن بطريقة في النظم مخالفة لنظم كلّ كلامهم، و على أن القوم لو لم يصرفوا لعارضوا».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٦

في تكلفها في الحال العلوم التي يتأتى معها مثل فصاحة القرآن و طريقته في النظم.

و إذا لم يقصد المعارضة، و جرى على شاكلته في نظم الشعر، و وصف «١» الخطب، و التصرف في ضروب الكلام، خلّى بينه و بين علومه، و لم يخلّ بينه و بين معرفته. و لهذا لا نصيب في شيء من كلام العرب- مشوره و منظومه- ما يقارب القرآن في فصاحته، مع اختصاصه في النظم بمثل طريقته.

و هذا الجواب لا يصحّ الأمر فيه إلّا بأن ندلّ على أنّ التحدّي وقع بالفصاحة مع الطريقة في النظم، و على أنّ القرآن مختصّ بطريقة في النظم مفارقة لسائر نظم الكلام، و على أنّ القوم لو لم يصرفوا على الوجه الذي ذكرناه لوقعت منهم المعارضة بما يساوى أو يقارب الوجه الذي ذكرناه، [و] لم يمكن أن يدعى أنّ شعر الطائيين «٢» و من جرى مجراهما من المحدثين- إذا قدرنا ارتفاع من بينهما من ذوى الطبقات؛ لأنّ التقارب و التساوى فيما ذكرنا «٣» أنّهم يتساوون فيه- يريد أن يكون خارقا للعادة و إن كان باثنا متقدّما. على أنّ الدعوى في فصاحة القرآن- أنّها و إن خرقت عادة العرب و بانت من فصاحتهم فليس بينها و بين فصيح كلامهم من التباعد ما بين شعر امرئ القيس «٤»

(١) هكذا في الأصل، و لعله: رصف.

(٢) الطائيان هما:

١- أبو تميم حبيب بن أوس الطائي، صاحب الحماسة و أحد أشهر شعراء العرب، قيل إنّ كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة من أراجيز العرب، و كان شيعيا ماليا لأهل البيت عليه السلام، توفى بالموصل أيام الواثق بالله عام ٢٣١ (و قيل ٢٣٨ هـ).

٢- البحترى، أبو عبادة، الوليد بن عبيد الطائي، الشاعر المشهور، ولد بمنبج من أعمال الشام، و مدح جماعة من الخلفاء أولهم المتوكل، و خلقا كثيرا من الرؤساء و الأكابر، توفى عام ٢٨٤ هـ.

(٣) في الأصل: ذكرنا، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (نحو ١٣٠- ٨٠ ق. هـ)، شاعر جاهلي، بل أشهر شعراء العرب على الإطلاق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٧

و شعر الطائيين - ظاهرة التناقض؛ لأننا قد علمنا أن الطائيين قد يقاربان و يساويان امرأ القيس من القصيدة في البيتين و الثلاثة و إن تعذر عليهما المساواة فيما جاوز هذا الحد. و نسبة ما يمكن أن تقع المساواة منهما فيه إلى جملة القصيدة نسبة محصلة؛ لعلها أن تكون العشر «١» و ما يقاربه؛ لأن القصيدة المتوسّطة في الطول و القصر من أشعارهم ليس تتجاوز من ثلاثين إلى أربعين بيتا. و إذا أضفنا ذلك - على هذا الاعتبار - إلى جملة شعرهما و شعره، وجدنا أيضا ما يمكن أن يساويه فيه من جملة شعرهما هذا المبلغ الذي ذكرناه بل أكثر منه، لأجل كثرة شعرهما و زيادته على شعر امرئ القيس.

و قد ثبت أن التحدي للعرب استقرّ آخرا على مقدار ثلاث آيات قصار من عرض ستّة آلاف آية و كذا و كذا طوالا و قصارا، لأنه وقع بسورة غير معيّنة، و أقصر السور ما كان ثلاث آيات، فلا بدّ أن تكون العرب - على المذهب الذي يردّ على القائلين به - غير متمكّنين من مساواته أو مقاربتة في مقدار ثلاث آيات.

و لهذا عندهم «٢» لم يروموا المعارضة و لم يتعاطوها.

و نحن نعلم أنّ نسبة ثلاث الآيات التي لم يتمكّنوا من مساواته و مقاربتة فيها إلى جملة القرآن أقلّ و أنقص بأضعاف مضاعفة من نسبة ما يتمكّن الطائيان من مساواة امرئ القيس أو مقاربتة فيه، سواء أضفت ذلك إلى كلّ قصيدة من شعر امرئ القيس أو أضفته إلى جملة شعره، بل كان ما يتمكّن العرب من مقاربتة القرآن فيه - إذا أضفناه إلى ما يتمكّن المحدّثون من مقاربتة المتقدمين فيه - لا نسبة له إلى القرآن. و ليس هذا إلاّ لأنّ التباعد بين القرآن و بين ممكن فصحاء العرب قد جاوز كلّ عادة، و خرج عن كلّ حدّ. و أنّه لم يفضل كلام فصيح فيما مضى و لا فيما يأتي

(١) في الأصل: الشعر، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل، و لعله: عدّهم.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٨

كلاما هو دونه في الرتبة هذا الفضل و لا حصل بينهما هذا القدر، و إن كان أحدهما من الفصاحة في الذروة العليا، و الآخر في المنزلة السفلى.

هذا إذا فرضنا بطلان الصّرفه، و نسبنا تعذر المعارضة على العرب إلى فرط فصاحة القرآن، فكيف يمكن مع ما كشفناه أن يدعى أنّ ما بين القرآن و بين كلام فصحاء العرب من البعد في الفصاحة دون ما بين شعر الطائيين و شعر امرئ القيس؟! و ما أوردناه من الاعتبار يوجب أن يكون بينهما أكثر ممّا بين شعر المتقدمين و المحدّثين بأضعاف كثيرة. و أنّ ذلك لو لم يكن على ما قلنا، و كان على ما توهمه الخصم، لوقعت المعارضة لا محالة. كما أنّ امرأ القيس لو تحدّى أحد الطائيين بيت من عرض شعره لسارع إلى معارضته و لم يتخلف عنها. و هذا ممّا لا إشكال في مثله.

\*\*\* و بعد، فإنّ من يدعى أنّ خرق العادة بالقرآن إنّما كان من جهة فصاحته دون غيرها، لا يقدم على أن يقول: إنّ بين شيء من الكلام الفصيح و إن تقدّم، و بين غيره من الفصيح و إن تأخّر، من البعد أكثر ممّا بين القرآن و فصيح كلام العرب؛ لأنه كالمنافي لأصله، و المنافر لقوله.

و إذا استحسن ارتكابه مستحسن، معتصما به ممّا تقدّم من إلزامنا، كان ما أوردناه مبطلا لقوله و مكذّبا لظّنه. و هذا واضح بحمد الله. فإن قال: ما الذي تريدون بقولكم: إنّهم صرفوا عن المعارضة؟ أ تريدون أنّهم أعجزوا عنها، أم سلبوا العلوم التي لا تتأتى إلاّ بها، أم شغلوا عنها، و صرفت هممهم و دواعيهم عن تعاطيها؟

فإن أردتم العجز فهو واضح الفساد؛ لأنّ العجز لا يختصّ بكلام دون كلام.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٩



و لو كانوا أعجزوا عن الكلام المساوي للقرآن في الفصاحة، لم يتأت منهم شيء من الكلام في الفصاحة، و يماثل في طريقة النظم، و نحن نفعل ذلك.

[قيل له]: أمّا ما يدلّ على أنّ التحديّ كان بالفصاحة و النظم معا أنّا رأينا النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أرسل التحديّ إرسالاً، و أطلقه إطلاقاً من غير تخصيص يحصره، أو استثناء يقصره؛ فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله مخبراً عن ربّه تعالى: قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَ الْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً «١».

و قال: أمّ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَآتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَ اذْعُوا مِنِ اسْتَعْظَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ «٢».

فترك القوم استفهامه عن مراده بالتحديّ و غرضه فيه، و هل أراد مثله في الفصاحة دون النظم، أو فيهما معا، أو في غيرهما؟ فعل من قد سبق الفهم إلى قلبه و زال الرّيب عنه؛ لأنّهم لو ارتابوا لسألوا، و لو شكّوا لاستفهموا. و لم يجر ذلك على هذا إلّا و التحديّ واقع بحسب عهدهم و عاداتهم. و قد علمنا أنّ عاداتهم جارية في التحديّ باعتبار طريقة النظم مع الفصاحة، و لهذا لا يتحدّى الشّاعر الخطيب الذي لا يتمكّن من الخطابة. و إنّما يتحدّى الشّاعر الشّاعر و الخطيب الخطيب. و وجدنا أكثرهم لا يقنع بأن يعارض القصيدة من الشّعر بقصيدة منه حتّى يجعلها من جنس عروضها، كأنّها إن كانت من الطويل جعلها من الطويل، و إن كانت من البسيط جعلها من البسيط. ثمّ لا يرضيه ذلك حتّى يساوي بينهما في القافية، ثمّ في حركة القافية.

و على هذا المذهب يجرى التناقض «٣» بين الشّعر، كمنافضة

(١) سورة الإسراء: ٨٨.

(٢) سورة هود: ١٣.

(٣) قال الخليل بن أحمد في كتاب العين: التّقص: إفساد ما أبرمت من جبل أو بناء.

و المناقضة في الأشياء، نحو الشعر، كشاعر ينقض قصيدة أخرى غيرها. و من هذا نقائص جرير و الفرزدق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٤٠

جرير «١» للفرزدق «٢»، و جرير للأخطل «٣»، و غير هؤلاء ممّن لم نذكره، و هو معروف. و إذا كانت هذه عاداتهم، فإنّما أحيلوا في التحديّ عليها «٤».

فإن قال: عادة العرب و إن جرت في التحديّ بما ذكرتموه، فإنّه ليس يمتنع صحّة التحديّ بالفصاحة دون طريقة النظم، و لا سيّما و الفصاحة هي التي يصحّ فيها «٥» التفاضل و التباين. و هي أولى بصحّة التحديّ من النظم الذي لا يقع فيه التفاضل.

و إذا كان ذلك كذلك غير ممتنع فما أنكرتم أن يكون النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله تحدّاهم بالفصاحة دون النظم، فأفهمهم قصده فلماذا لم يستفهموه؟! قيل له: ليس يمنع أن يقع التحديّ بالفصاحة دون النظم ممّن يبيّن غرضه

(١) هو جرير بن عطية بن حذيفة الكلبي التميمي (٢٨ - ١١٠ هـ) أشعر أهل عصره، ولد و مات في اليمامة. كان هجاء مرّاً، و له مساجلات مع شعراء عصره، فلم يثبت أمامه غير الفرزدق و الأخطل.

(٢) هو أبو فراس، همّام بن غالب، من أشهر شعراء العرب. له مساجلات معروفة مع جرير.

و هو صاحب الميمية المشهورة يمدح بها الإمام زين العابدين عليه السّلام.

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته (٣) الأخطل: هو غياث بن غوث بن الصلت التغلبي (١٩ - ٩٠ هـ)، شاعر بني أمية النصرانيّ.

و المروّج لسياساتهم.

(٤) قال الشريف المرتضى في الذخيرة في علم الكلام / ٣٨٠ - ٣٨١: «أنّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله أطلق التحديّ و أرسله، فيجب أن يكون



إنما أطلق تعويلا على عادة القوم في تحدّي بعضهم بعضا، فإنّها جرت باعتبار الفصاحة و طريقة النّظم، و لهذا ما كان يتحدّى الخطيب الشاعر و لا- الشاعر الخطيب، و أنّهم ما كانوا يرتضون في معارضة الشعر بمثله إلّا بالمساواة في عروضه و قافيته و حركة قافيته. و لو شكّ القوم في مراده بالتحدّي لاستفهموه. و ما رأيناهم فعلوا؛ لأنّهم فهموا أنّه صلّى الله عليه و آله جرى فيه على عاداتهم». (۵) في الأصل: تصحّ فيه، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۴۱  
و أظهر مغزاه، و إنّما معنا في التحدّي بالقرآن من حيث أطلق التحدّي به، و عرى ممّا يخصّه بوجه دون وجه، فحملناه على ما عهده القوم و ألفوه في التحدّي.

و لو كان النبيّ صلّى الله عليه و آله قد أفهمهم تخصيص التحدّي- كما ادّعت- بقول مسموع لوجب أن ينقل إلينا لفظه، و المقام الذي قامه الرسول صلّى الله عليه و آله فيه، و ليس نجد في ذلك نقلا.

و كذلك لو كان اضطرّهم إلى قصده بمخارج الكلام، أو بما يجري مجرى مخارجه من الإشارات و غيرها، من غير لفظ مسموع، لوجب اتّصال ذلك أيضا بنا و حصول علمه لنا؛ لأنّ ما يدعو إلى نقل الألفاظ المسموعة يدعو إلى نقل ما يتّصل بها من مقاصد و مخارج، لا- سيّما فيما تمسّ الحاجة إليه. ألا ترى أنّ النبيّ صلّى الله عليه و آله لمّا نفى النبوة بعد نبوّته بقوله عليه السّلام: «لا نبّي بعدى» (۱)، ثمّ أفهم السامعين مراده من

(۱) من الأحاديث المشهورة و المتواترة، و قد نصّ الجميع على صحّته، و رواه الشيعة و السنيّة في مجاميعهم الحديثية و مسانيدهم و صحاحهم، نقلا عن جماعة من أعيان الصحابة: كأبي سعيد الخدريّ، و سعد بن أبي وقاص، و زيد بن أرقم، و جابر بن عبد الله، و أنس بن مالك، و ابن عباس و عبد الله بن مسعود، و أسماء بنت عميس و غيرهم. و إليك مصادر الحديث:

بحار الأنوار حيث رواه العلامة المجلسيّ في مجلّدات عديدة، و يكفيك أن تراجع المجلّد ۳۷ من ص ۲۰۶ لغاية ص ۳۳۷. و رواه أحمد بن حنبل في مسنده ۱/ ۱۷۰، ۱۷۴، ۱۷۷، ۱۷۹، ۱۸۲ و ۳/ ۳۲ و ۶/ ۳۶۹. و في فضائل الصحابة ۲/ ۵۹۸، ۶۱۰، ۶۳۳، ۶۴۲، ۶۷۰. و رواه البخاريّ في صحيحه ۳/ ۶ باب غزوة تبوك، و ۵/ ۱۹ باب مناقب أمير المؤمنين عليه السّلام. و رواه مسلم في صحيحه ۷/ ۱۱۹، ۱۲۰، ۱۲۱. الترمذيّ في صحيحه ۵/ ۶۳۳ و ۶۴۱. ابن المغازليّ في مناقبه ۲۷، ۲۸، ۳۰، ۳۱، ۳۳، ۳۴، ۳۵، ۳۶. و راجع أيضا: أسد الغابة ۴/ ۲۶، تاريخ دمشق لابن عساكر ۱/ ۱۳۲، ۲۲۵، مستدرک الصحيحين ۳/ ۱۵۰، الخصائص للنسائيّ ۲۶۳، أنساب الأشراف ۲/ ۱۱۲، الغدير في الكتاب و السنّة

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۴۲

هذا القول، و أنّه عنى به: لا نبّي من البشر كلّهم، و أراد بالبعد عموم سائر الأوقات المستقبلية، قريبتها و بعيدها، اتّصل ذلك بنا على حدّ اتّصال اللفظ، حتّى شركنا سامعيه في معرفة الفرض، و كنا في العلم به كأحدهم. و في ارتفاع كلّ ذلك من التّقل، دليل على صحّة قولنا.

على أنّ التحدّي لو كان مقصورا على الفصاحة دون النّظم لوقعت المعارضة من القوم ببعض فصيح شعرهم أو ببلغ كلامهم، لأنّنا قد دللنا على أنّ خفاء الفرق علينا بين بعض قصار سور القرآن و فصيح كلام العرب، يدلّ على التقارب المزيل للإعجاز. و العرب بهذا أعلم و له أنقد، فكان يجب أن يعارضوا. و إذا لم يفعلوا، فلأنّهم فهموا من التحدّي الفصاحة و طريقة النّظم، و لم يجتمعا لهم.

فأمّا اختصاص القرآن بنظم مخالف لسائر ضروب الكلام فأوضح من أن يتكلّف الدلالة عليه. و كلّ سامع للشعر الموزون و الكلام المنثور يعلم أنّ القرآن ليس من نمطهما، و لا يمكن إضافته إليهما. و الدلالة إنّما تقصد بحيث يتطرّق الشبهة، فأما في مثل هذا فلا.

و أما الذى يدلّ على أنّهم لو لم يصرفوا لعارضوا فى الفصاحة و النّظم جميعا، فقد تقدّم فى القول فى الفصاحة ما يكفى «١». و أما النّظم: فهو ما لا يصحّ التّفاضل فيه و التّزايد فى معناه، و لهذا ترى

٥ / ٣٦٣، ٧ / ١٧٦، ١٠ / ٢٧٨، و مصادر أخرى كثيرة. و لفظ الحديث المتّفق عليه عند الجميع، أنّه صلّى الله عليه و آله قال لعلىّ عليه السلام: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبىّ بعدى».

(١) قال الشريف المرتضى رحمه الله فى كتابه الذخيرة / ٣٨١: «و ممّا يبيّن أنّ التحدّى وقع بالنّظم مضافا إلى الفصاحة: أنّا قد بينا مقارنة كثير من القرآن لأفصح كلام العرب فى الفصاحة، و لهذا خفى الفرق علينا من ذلك، و إن كان غير خاف علينا الفرق فيما ليس بينهما هذا التفاوت الشديد، فلو لا أنّ النّظم معتبر لعارضوا بفصيح شعرهم و بليغ كلامهم».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٤٣

الشّاعرين يشتركان فى النّظم الواحد، و كلام أحدهما فصيح شريف، و الآخر ركيك سخيّف، و كذلك الخطيبين. و إنّما كان هذا؛ لأنّه لا يصحّ المزيّة فى النّظم حتّى يكون لأحد الشّاعرين و الخطيبين فضل فى المعنى - الذى به كان الشّعر شعرا، و الخطابة خطابة - على الآخر، كما يصحّ ذلك فى الفصاحة، و جزالة الألفاظ، و كثرة المعانى و الفوائد.

و إذا صحّ هذا، فلم يبق إلّا أن يقال: إنّ السّبق إلى النّظم هو المعتبر. و ذلك غير صحيح؛ لأنّه يوجب أن يكون السّابق إلى قول الشّعر فى ابتداء الظّهور قد أتى بمعجز، بل يجب أن يكون السّبق إلى كلّ عروض من أعاريضه، و وزن من أوزانه يقتضى ذلك. و هذا يؤدّى إلى أن أكثر الخلق أصحاب معجزات «١»! فإن قال: كيف يكون السّبق إلى الشّعر من المعجزات، و هو ممّا تقع فيه المساواة من المسبوق للسّابق، حتّى لا- يزيد أحدهما على الآخر فيه، و المعجز ما تعدّر مثله على غير من اختصّ به؟ و ما أنكرتم أن يكون نظم القرآن معجزا من حيث لم تقع فيه مساواة؟

قيل له: هذا الذى يدلّ على أنّ السّبق إلى نوع من النّظم لا يكون معجزا على وجه؛ لأنّه ممّا لا بدّ من وقوع المساواة فيه و المماثلة، كما وقعت فى غيره من أوزان الشّعر و ضروب الكلام التى سبق إليها، ثمّ حصلت المساواة من بعد؛ لأنّا قد بينا أنّ النّظم ممّا لا يصحّ حصول المزيّة فيه و لا- التّفاضل. و ليس ممّا يحتاج فيه إلى كثرة العلوم كما يحتاج إليها فى الفصاحة، بل العلم ببعض أوزان الشّعر يمكن

(١) قال الشريف المرتضى فى كتاب الذخيرة / ٣٨١: «و إذا لم يدخل فى النّظم تفاضل فلم يبق إلّا أن يكون الفضل فى السّبق إليه، و هذا يقتضى أن يكون السّابق ابتداء إلى نظم الشعر قد أتى بمعجز، و أن يكون كلّ من سبق إلى عروض من أعاريضه و وزن من أوزانه كذلك، و معلوم خلافه».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٤٤

معه التّصرّف فى سائر أوزانه، و كذلك القول فى منشور الكلام.

و لو لا أنّ الأمر على هذا لم ننكر أن يكون فى الشّعراء من يختصّ بالقول فى البسيط دون غيره من الأعاريض، من حيث قصر علمه عليه، و منع سائر الشّعراء منه، فلو اجتهد أن يقول بيتا من غير البسيط لتعدّر عليه، و لو اجتهد جميع الشّعراء فى أن يقولوا بيتا منه لعجزوا عنه. و أن يكون فيهم من يختصّ بالقول فى الطويل على هذا الوجه، و هذا ممّا يعلم فساد. و هو دلالة على أنّ النّظم لا اختصاص فى بعضها، و أنّها ممّا يجب الاشتراك فيه «١».

فإن قال: ما أنكرتم أن يكون التّصرّف فى الأوزان يحتاج إلى زيادة العلوم، و أن لا يكون العلم ببعضها علما بسائرهما على ما ذكرتم، و أنّ المساواة التى وصفتموها بين الشّعراء فى ضروب الأوزان، إنّما وجبت من حيث أجرى الله العادة بأن يفعل لكلّ من علم وزنا من

أوزان الشعر، العلم بسائر الأوزان؛ فليس يمتنع - على هذا- أن يفعل الله تعالى كلاما له نظم لم يخص أحدا من الخلق بالعلم به، و يجعله علما لبعض أنبيائه؛ فلا يتمكن أحد من البشر من مساواته فيه، من حيث فقدوا العلم بطريقة نظمه، و إن تمكنوا من مساواة سائر ما يقع السبق إليه من الشعر و الخطب.

و كيف ننكر ذلك و قد رأينا كثيرا من الشعراء المتصرفين في ضروب الشعر لا يهتدون لنظم الخطب، و كثيرا من الخطباء لا يقدرّون على الشعر؛ فما الذي يمنع

(۱) قال الشريف المرتضى رحمه الله في الذخيرة / ۳۸۱- ۳۸۲: «و ليس يجوز أن يتعدّر نظم مخصوص بمجرى العادة على من يتمكن من نظوم غيره، و لا- يحتاج ذلك إلى زيادة علوم، كما قلناه في الفصاحة. و لهذا كان كل من يقدر من الشعراء على أن يقول في الوزن الذي هو الطويل قدر على البسيط و غيره، و لو لم يكن إلّا على الاحتذاء، و إن خلا كلامه من فصاحة. و هذا الكلام قد فرغنا [منه] و استوفينا في كتابنا في جهة إعجاز القرآن».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ۴۵

من تعدّر نظم القرآن على العرب، كما تعدّر على خطيبهم الشعر، و على شاعرهم الخطابة، و هذا يغني عن صرفتكم؟ قيل له: الحمد لله الذي جعل مذاهب المختلفين في وجه الإعجاز- و إن تفرّعت و تنوّعت- فالقرآن غير خارج بينها من أن يكون معجزا للبرية، و علما على النبوة. و جعل ما يتردّد بينهم فيه من المسائل و الجوابات- و إن قدحت في صحّة بعض مذاهبهم في تفصيل الإعجاز- فإنها غير قادحة في أصل الأعجاز و جملة الدلالة؛ لأنه لا فرق بين أن يكون خارقا للعادة بفصاحته دون طريقة نظمه، أو بنظمه دون فصاحته، أو يكون متضمّنا للإخبار عن الغيوب، أو بأن يكون الله تعالى صرف عنه العرب و سلبهم العلم به؛ في أنّه على الوجوه كلّها معجز دالّ على النبوة و صدق الدعوة، و إن اختلف وجه دلالة بحسب اختلاف الطرق.

و هذا من فضائل القرآن الشريف و مراتبه المنيفة، التي ليست لغيره من معجزات الأنبياء عليهم السلام؛ لأنه لا شيء من معجزاتهم إلّا و جهة دلالة واحدة. و ما قدح في تلك الجهة أخرجه من الإعجاز. و لو ألحق هذا ملحقا بوجوه إعجاز القرآن لم يكن مخطئا، و لكان قد ذهب مذهبا.

ثمّ نعود إلى الجواب عن السؤال، فنقول: إنّا لو أحلنا في هذا الباب كلّ- نعني في أنّ النظم لا بدّ من وقوع المساواة فيه، و أنّه لا يصحّ أن ينفرد بنوع منه من لا- يشركه فيه غيره- على موافقة الفريق الذي كلامنا الآن «۱» معهم، و هم الذاهبون في خرق العادة به إلى الفصاحة، لكنّا قد وينا حجاجهم حقّه؛ لأنهم معترفون معنا بأنّ النظم ليس بمعجز، و دلالتنا في دفعه واحدة، لكنّا لا تقتصر على ذلك، و نورد ما يكون حجاجا للكلّ، و برهانا على الجميع.

(۱) في الأصل: أمان، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ۴۶

[الدليل على أنّ نظم القرآن ليس بمعجز] و الذي يدلّ على أنّ نظم القرآن ليس بمعجز بنفسه: أنّا نعلم أنّ كلّ قادر على الكلام العربيّ، و متمكن من تقديم بعضه على بعض و تأخير بعضه عن بعض، لا يعجز أن يحتذى نظم سور القرآن بكلام لا فصاحة له، بل لا فائدة فيه و لا- معنى تحته، فإنّ ذلك لا- يضرّ و لا- يخلّ بالمساواة في طريقة النظم. و قد رأينا كثيرا من السخفاء و المجرّان «۱» يعارضون- على طريق العبث و المجون- الشعراء المتقدمين و الخطباء المجوّدين، فيوردون مثل القصيدة و الخطبة في الوزن و الطريقة، بكلام سخيف المعنى ركيك اللفظ، بل ربّما لم يكن له معنى مفهوم. و قد فعل ذلك أبو العنيس الصيمريّ «۲» بالبحرّي بين يدي المتوكّل «۳»، فأجازه و وصله «۴».

فالمساواة في النَّظم حاصلة، و لكنَّها في إصابه المعنى و جزالة اللَّفظ متعذِّرة. و على هذا أكثر شعر الصَّيمريّ «٥»، و شعر أبي العبر «٦»؛ فإنَّ في أشعار هؤلاء

(١) الماجن: الهازل، و الجمع مجَّان و مجنَّه.

(٢) هو محمَّد بن إسحاق بن إبراهيم الصَّيمريّ، أبو العنبر الكوفيّ، ولى قضاء الصَّيمرة فنسب إليها، نديم المتوكِّل و المعتمد العبَّاسيين. كان أديبا ظريفا، و شاعرا هجاء خبيث اللسان. و له مناظرة مع البحرىّ. توفى سنة ٢٧٥ هـ.

(٣) هو جعفر بن محمَّد العبَّاسيّ، أبو الفضل، الخليفة العبَّاسيّ العاشر، ولد ببغداد عام ٢٤١ هـ و مات غيلة عام ٢٤٧ هـ. كان فاسقا فاجرا يعادى أمير المؤمنين عليه السَّلام و أهل بيته الطاهرين عليهم السَّلام.

(٤) انظر ما وقع بينهما في معجم الأدباء ١٨ / ١٢ - ١٤.

(٥) في الأصل: الطرميّ، و الظاهر أنه الصَّيمريّ المتقدِّم ذكره.

(٦) أبو العبر، محمَّد بن أحمد العبَّاسيّ، الهاشميّ، القرشيّ، البغداديّ (توفى سنة ٢٥٠ هـ)، نديم شاعر، أديب، حافظ للأخبار، كان يمدح الخلفاء، من كتبه: جامع الحماقات و حاوى الرقاعات، و المنادمة، و أخلاق الخلفاء و الأمراء. كان في أول أمره يسلك في شعره الجدّ، ثم عدل الى الهزل و الحماقة فنفق بذلك نفاقا كثيرا.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٤٧

و غيرهم ممَّن سلك مسلكتهم، الكثير ممَّا له وزن الشَّعر و عروضه، و لا معنى تحته يفهم.

و هذا الطَّريق لو سلك على هذا الوجه في كلِّ نظم لما تعذَّر، و هو يكشف عن صحَّة ما اعتمدها.

فأمَّا تعذَّر الشَّعر على الخطباء و الخطابة على الشعراء، فليس ينكر أن يكون في النَّاس من لا ذوق له، و لا معرفة بالوزن، و لا يتأتَّى منه الشَّعر. و كذلك ربَّما كان فيهم من ألف الموزون من الكلام، و مرن عليه، فلا يهتدى لنظم الخطب و الرِّسائل.

و كما وجدنا ذلك فقد وجدنا من جمع بين الطريقتين و برز في المذهبين، و هم كثير. و ليس كلُّ من لم يقل الشَّعر فهو متعذَّر عليه، بل ربَّما أعرض عنه؛ لأنَّه لا داعي له إليه، و لا حاجة له فيه. أو لأنَّه ممَّا لا يحبُّه و يستحليه «١». أو لأنَّه قد عرف بغيره و اشتهر بسواه. أو لأنَّ الجيِّد منه النادر لا يتَّفق له؛ فقد قيل لبعضهم: لم لا تقول الشَّعر؟ فقال: ما يأتي «٢» جيده و أبى رديّه.

و لعلَّ كثيرا ممَّن «٣» لا يقول الشَّعر و لا يعرف به لو دعتهم إليه الحاجات.

و بعثتهم عليه الرِّويَّات، لأتوا منه بما يستحسن و يستطرف.

و قد قال بعض الشعراء:

ما لقينا من جود فضل بن يحيى جعل النَّاس كلَّهم شعراء «٤» و كلِّ الدَّواعي و البواعث، إذا أضفتها إلى دواعي العرب إلى المعارضة، رأيتها

(١) في الأصل: و يستحليه، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل، و الظاهر: ما يتأتَّى.

(٣) في الأصل: ممَّا، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) ورد البيت هكذا منسوباً إلى بعض الشعراء. قاله في الفضل بن يحيى البرمكيّ. لاحظ:

وفيات الأعيان ٤ / ٣٥.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٤٨

تقلّ و تصغر. و أين الرغبة في المال، و مباحة النظراء، و التقدّم عند الأمراء، من الضّر «١» بفراق الأوطان التي فيها نشؤوا، و هجر الأديان التي عليها ولدوا؟! و أين فوت المال من فوت العزّ و حرمان الوجاهة عند بعض الناس، من حرمان الرئاسة على جميع الناس؟! و كلّ ذلك أصاب العرب و نزل بهم، و في بعض ما يظفر بكلّ نظم، و يهدى إلى كلّ قول.

على أنّا قد بينّا أنّ نظم مثل بعض سور القرآن لا يتعدّر على من احتذاه ممّن «٢» لا فصاحة له، و لا تصرّف له في أوزان الكلام؛ فأجدر أن يتأتّى للعرب، لو لم يصدّوا و لم يصرفوا.

فإن قال: فهبوا أنّ التحدّي وقع بالإتيان بمثل القرآن في الفصاحة و النظم معا حسب ما ذكرتم، و أنّ في كلامهم الفصيح ما يقارب بعضه مقارنة تزيل خرق العادة بفصاحته، و أنّ النظم كانوا يتمكّنون منه على سبيل الاحتذاء، كما يتمكّن منه من تعاطاه منّا بغير كلام فصيح، لم أنكرتم أن يكون إنّما تعدّر عليهم ضمّ أحد الأمرين إلى الآخر، حتّى يوردوا فصاحتهم و ألفاظهم الجزلة، و معانيهم الحسنة التي يستعملونها في شعرهم و نثرهم، في مثل هذا النظم، كما قد يكون بعض الشعراء في بعض أوزان الشعر و أعاريضه أفصح في غيره من الأوزان، و كلامه فيه أجزل، و معانيه أوقع، و إن كان قادرا على التصرف في سائر الأوزان؟

و كما يكون من جمع بين النظم و الخطابة، كلامه في أحدهما أفصح، و منزلته أعلى، مع تمكّنه من الأمرين؟! و إذا كان هذا ممّا جرت العادة بمثله، فما الحاجة إلى الصرّف؟

(١) في الأصل: الضنّ، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) في الأصل: من، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٤٩

قيل له: إذا سلّم أنّ القوم كانوا قادرين على الفصاحة و النظم و عالمين بها، فليس يقعد بهم عن المعارضة قاعد؛ لأنّ المعارضة لا تحتاج إلى أكثر من التمكن من الفصاحة و طريقة النظم. و إنّما يتعدّر معارضة الكلام الفصيح المنظوم ضربا من النظم على من لا يتمكّن من مثل فصاحته، أو من لا يتمكّن من احتذاء طريقة نظمه. و من تمكّن منها فليس يتعدّر عليه.

فأما تجويد بعض الشعراء في بعض الأوزان، و علوّ كلامهم في بعض الأعاريض، فما لا ينكر، إلّا أنّه ليس يكون بين كلامهم فيما جودوا فيه و بينه فيما قصّروا فيه، تفاوت عظيم و تباعد شديد. و التفاوت بين الكلامين في الفصاحة حاصل، و إن تقدّم أحدهما على الآخر فيها. و كذلك القول فيمن جمع بين الشعر و الخطابة، و جود في أحدهما.

و لو لا أنّ الأمر على هذا لم ننكر أن يلحق شعر أحد الشعراء- في بعض الأعاريض- بالطبقة العليا، و يكون شعره في باقى الأوزان في الطبقة السفلى.

و هذا ممّا لا يشتهه بطلانه، فلو كانت حال العرب حال هؤلاء لوجب أن يكون بين فصاحتهم في أشعارهم و كلامهم و بينها، في نظم القرآن، فصل قريب قد جرت بمثله العادة، فكانت المعارضة حينئذ تقع لا محالة؛ لأنّهم دعوا إلى مقارنته لا مماثلته.

و إنّما يكون هذا السؤال نافعا للخصم، لو كان التفاضل الذي ذكره بين شعر الشعراء ينتهى إلى أن يكون الفاضل فصيحاً، و المفضول لا حظّ له في الفصاحة؛ فيحمل تعدّر معارضة القرآن على ذلك.

فأما و الأمر على ما بيناه فأكثر ما فيه أن يكون بين كلام العرب، إذا لم يحتذوا نظم القرآن و بينه إذا احتذوه، مثل ما بين كلام أحد الشعراء في بعض الأوزان التي يجود فيها، و كلامه في غيره من الأوزان؛ فكما أنّ من ساوى هذا الشاعر في رتبة

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٥٠

الفصاحة و جود في الوزن المذموم يقصّر هذا فيه لا يكون كلامه في هذا الوزن معجزا للمقصّر فيه و لا مانعا له من معارضته لو طالبه بمقارنته، فكذلك القول في القرآن.

وليس يمكن أحدا أن يدعى: أن العادة إن كانت جرت بين المتفاضل من الكلام بما ذكرناه فإن الله تعالى خرق هذه العادة في القرآن؛ لأنه لا طريق يرجى «١» منه خرق العادة في هذا الموضوع إلا الصيرف الذى بيناه. وإلا ما ذا «٢» يخرق العادة، والقوم متمكنون من مثل فصاحتها ونظمها، ولا مانع من المعارضة، والدواعى متوفرة إليها؟! وهذا كله يوجب وقوع المعارضة، لو لا ما ذكرناه من الصرف الذى به انخرقت العادة.

وإنما يسوغ ادعاء خرق العادة بغير الصرف لمن جعل فصاحة القرآن مفاوته «٣» لسائر كلام العرب؛ حتى أن أحدا منهم لا يتمكن من مساواتها أو مقاربتها، من حيث لم يخصصوا بالعلوم التى تحتاج المعارضة إليها، أو قال فى النظم مثل ذلك. وهذا قد مضى ما فيه. على أنه لو كان ما ظنه السائل صحيحا لواقف القوم عليه النبى صلى الله عليه وآله، ولقالوا له: أما «٤» فصاحتنا فى شعرنا وكلامنا فهى مساوية أو مقاربة لما جئت به وطريقته فى النظم؛ فنحن قادرون عليها. وإن شككت فجزبنا، إلا أنه ليس يتهيا لنا كلام يساوى ما أتيت به فى الفصاحة والنظم جميعا، حسب ما التمسنا. كما لا يتهيا لبعض الشعراء أن تكون فصاحتها واستقامه معانيه فى بعض أوزان الشعر كما هى فى غيره، وإن كان متمكنا من القول فى سائر الأوزان؟! وإذا كان هذا التفاضل

(١) هكذا تقرأ هذه الكلمة، وهى محشورة بين السطرين السادس والسابع، وفوق الحرف كلمة: «منه» بحبر خفيف. وقد تقرأ: يراعى أو يدعى.

(٢) فى الأصل: فيما ذا، ولعلها سهو من الناسخ.

(٣) أى مغايرة.

(٤) فى الأصل: ما، والمناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٥١

معهودا بيننا، فبأى شىء فقتنا وفضلت علينا؟! وأين المعجز الذى لا بد لمدعى النبوة منه؟! وعن أى شىء صرفنا؟! وفى عدول القوم عن هذا- وفيه لو اعتذروا به أوضح العذر وأكبر الحجّة- دليل على صحته طريقتنا.

فإن قال: أراكم تسومون «١» العرب من الاحتجاج والمواقفة، بما لا يهتدى إليه إلا حدّاق المتكلمين وأولو التدقيق منهم؛ لأن العلم بالفصل بين ما يتعدّر على الخلق ولا يكون معجزا ولا خارقا للعادة وبين ما يتعدّر عليهم ويكون كذلك، والتمييز بين التفاضل المعتاد والتفاضل المذى ليس يعتاد «٢»، أمر موقوف على النظر المذى ليس من شأن القوم، ولا يحسنونه. وإنما وجدوا ما دعاهم إلى الإتيان بمثله، فتعدّر عليهم، ولم يبحثوا عن علّة هذا التعدّر وسببه، وهل العادة جارية بمثله، أم غير جارية؟ فلهذا لم يوافقوا.

قيل له: ليس يفتقر ما ذكرناه إلى دقيق النظر كما ظننت، بل العلم به قريب من أوائل العقول التى لا اختصاص فيها بين العقلاء، وذلك أن كلّ عاقل يعلم أن النبى لا بد أن يبين «٣» من غيره، ويختصّ بما لا يشركه فيه من ليس بنبى.

ويعلم أيضا: أن الذى يبين به لا يجوز أن يكون أمرا معتادا؛ لأن المعتاد لا إبانة فيه. ولو أنه ممّا يقع به الإبانة لوقعت بكلّ معتاد حتى يدعى بالأكل والشرب، والقعود والنهوض، وهذا ممّا يعلمه جميع العقلاء. والعرب لا محالة عالمون به، وعاقلون أيضا بأنّ شاعرهم قد يجود فى بعض الأوزان، ويقصر فى غيرها. وهذا ممّا إليهم المرجع فى علمه.

فلو كانت حال القرآن فى تعدّره على سائرهم حال ما يقصر فيه بعض الشعراء

(١) سامه الأمر: أى كلفه إيّاه، وألزمه به.

(٢) هكذا فى الأصل، ولعله: بمعتاد.

(٣) أى يبرز ويتشخص عن غيره.



الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٥٢

من الأوزان- مع تجويده في غيره لتسارعوا إلى موافقته، على أن ما بان منهم به ليس بمعجز ولا خارق للعادة، ولا مقتض للصيرف، و أنه مما قد جرت العادات بمثله. و ما رأيتهم فعلوا.

و بعد، فقد قال الله تعالى مخبرا عنهم: وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَبُوعًا\* أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا\* أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتَ عَلَيْنَا كَيْسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةَ قِيْلًا\* أَوْ يَكُونَ لَكَ بَيْتٌ مِنْ زُخْرَفٍ أَوْ تَرْقَى فِي السَّمَاءِ وَلَنْ نُؤْمِنَ لِرُؤْيَاكَ حَتَّى تَنْزِلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا ﴿١﴾.

و تظاهرت الأخبار بأنهم طالبوه بإحياء عبد المطلب، و نقل جبال مكة عن أماكنها. و هذا اقتراح من يفرق بين المعجزات و غيرها، و يميز بين أبعدها «٢» و أظهرها إعجازا، و بين ما يلتبس أمره و يدخل الشبهة في مثله. فكيف يذهب عليهم ما ذكره السائل؟! على أن هذا السؤال عائد على من ذهب في إعجاز القرآن إلى فرط الفصاحة الخارجة عن العادة؛ لأنه إذا اعترض فقيل له: بأي شيء تنكر أن يكون بين القرآن و بين فصيح كلام العرب فصل قريب قد جرت بمثله العادة؟ و أن التحدي لهما وقع أشفق فصحاء العرب من معارضته؛ لعلمهم بأن ما يأتون به ليس بمماثل له، و ظنوا أنهم إنما دعوا إلى مماثلته لا مقارنته، و لم يكن عندهم ما عندكم من أن المقاربة- في إخراجها من أن يكون خارقا للعادة- كالمماثلة، و لا اهتدوا إلى أن يقولوا إن فضل كلامك على كلامنا كفضل كلام بعضنا على كلام بعض، و أن هذا لا يوجب لك الإبانة و التخصيص، كما لا يوجب لفاضلنا على متوسطنا؛ لأن ذلك مما لا يقف

(١) الإسراء ٩٠-٩٣.

(٢) أكثرها تفوقا و غلبة.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٥٣

عليه إلا النظّارون المتكلمون، و ليس العرب منهم، و هذا يخرج القرآن من أن يكون معجزا! لم يجد مفزعا إلا الكشف عن أن مثل ذلك لا بد أن تعرفه العرب، و من هو أنقص معرفة من العرب. و أنه مما يحوج إلى العلم بالنظر و لطيف الكلام، و هو الذي اعتمدهنا في الجواب.

فإن قال: كيف يصح ما ذكرتموه من سلب من رام المعارضة في الحال، العلم بالفصاحة و النظم، و العلوم يجوز عليها البقاء. و إذا كانت باقية فليس تنتفى عن العالم إلا بوجود ضدها، و هو الجهل- بخروج المحل من صحته حلولها فيه-

و الجهل قبيح لا يجوز أن يفعله القديم تعالى؛ لأنه غنى عنه عالم بقبحه! و لو فسد المحل و خرج من صحته حلول العلم بالفصاحة فيه، لانتفت عنه سائر العلوم؛ فكان يجب أن يكون كل من قصد المعارضة، مختلس العقل «١»، فاقدا لجميع علومه، لاحقا بالمجانين و البهائم! بل يجب على هذا أن يكون أنقص من المجانين و البهائم؛ لأن في هؤلاء علوما ببعض الأشياء. و هذا يخرج من أن يكون عالما بكل شيء. و ما أظنكم تبلغون إلى ادعاء كل هذا! قيل له: الصّحيح عندنا أن العلوم لا يجوز عليها البقاء، و أن العالم إنما يستمر كونه عالما و يدوم لتجدد علوم تحدث في كل حال. و إنما يصرف الله تعالى عن المعارضة بأن لا يجدوا العلم بالفصاحة في تلك الحال، فيتعدّر ما كان مع حصول العلم متأبيا. و هذا يأتي على ما تضمنه سؤالك.

على أن العلم لو كان باقيا- كما ادّعت- لصح أن ينتفى عن العالم بضد من أضداده سوى الجهل، كالظنّ و السهو و الشكّ و النسيان، و ليس شيء من هذه

(١) أي فاقد العقل و مسلوبه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٥٤

قبيحا فنزّه الله عن فعله. و كلّ واحد منها ينفي العلم، كما ينفيه الجهل و السهو و الشكّ و التسيان؛ و إن كان في إثباتها معاني خلاف و كلام ربّما التبس.

قال: ليس في الظنّ معنى، و الصّحيح أنّه جنس مضاف للاعتقاد، لعلمنا باستحالة كون أحدنا ظانّا للشيء و عالما به في حال واحد، كما يستحيل كونه عالما به و جاهلا؛ فما دلّ على أنّ الجهل ضدّ العلم هو دالّ على أنّ الظنّ ضدّ له أيضا. و لأنّ أحدنا يميّز بين كونه معتقدا للشيء و ظانّا له، و يفرّق بين حاله في ذلك. و لو لا أنّه مضاف للاعتقاد لم يقع هذا الفرق و التمييز، فقد سقط السؤال على كلّ حال.

فإن قال: إذا كان الصّحيح عندكم استحالة البقاء على العلوم، و إنّ «١» العرب إنّما صرفوا عن المعارضة بأن لم يفعل لهم العلم بها في الحال؛ فأى معجز هاهنا؟

و أين ما يوصف بأنّه دلالة على صدق الرّسول صلّى الله عليه و آله؟ و الصّيرفة على هذا ليست أكثر من عدم العلوم بالفصاحة التي لم تكن موجودة ثمّ عدمت، بل عدمها مستمرّ.

و الموجود إنّما كان أمثالها؛ فكيف توصف بأنّها المعجز، و المعجز ما وقع موقع قول القائل للمدعى عليه: صدقت. و ليس يقع هذا الموقع إلّا ما كان فعلا واقعا أيضا على وجه مخصوص! قيل له: المعجز- في دلالة على صدق الرّسول- كأحد الدلائل الدّالة على ضروب المدلولات. و ليس من حدّ الدّالة أن تكون ذاتا موجودة، أو فعلا حادثا على الحقيقة، بل الدّالة ما أمكن أن يستدلّ بها على ما هي دلالة عليه.

و إن كان قد ألحق قوم بهذا الحدّ: أن يكون لفاعلها «٢» أن يستدلّ بها و لها، ما يستدلّ بعدم الغرض على حدوثه، و بتعدّد الفعل على أن من تعدّد عليه ليس بقادر.

(١) في الأصل: و إنّما، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: فاعلها، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٥٥

و بتعدّره عليه حكمتنا «١» على أنّه ليس بعالم. و إن لم يكن ما استدللنا به من ذلك ذوات قائمة واقعا لا حادثه. و إذا صحّ هذا فالمعجز إنّما يدلّ على صدق الرّسول إذا حصل على وجه لم تجر به العادة.

و لا- فرق بين أن يكون فعلا- لم تجر العادة بوجوده على وجه مخصوص، و بين أن يكون عدم فعل لم تجر العادة بانتفائه على وجه مخصوص؛ لأنّ الله تعالى إذا كان قد أجرى العادة بأن يفعل في كلّ حال للفصحاء العلم بالفصاحة كما يفعل لهم بسائر الضّرورات من الصّينائع وغيرها، فلا بدّ أن يكون منعه لهم في بعض الأحوال هذا العلم الذي تقتضى العادة استمرار تجدّده دالّا على النّبوة، إذا وافق هذا المنع دعوة مدّع للرّسالة.

و يحتجّ بأنّ الله تعالى يمنع من ذلك لأجله، و على وجه التصديق له، كما أنّه لما أجرى العادة بأن لا يمكن الفصحاء إلّا من قدر من العلوم يقع لأجلها منهم قدر من الفصاحة معلوم، كان تمكينه لبعض عباده- من العلوم التي يقع بها ما يتجاوز المبلغ الذي جرت به العادة تجاوزا كثيرا- دالّا على النّبوة، إذا وقع عقيب الدّعوى و الاحتجاج.

و كذلك لما كانت العادة جارية بطولع الشّمس من المشرق. و لا فرق في الدّلالة على النّبوة بين اطلاعها من المغرب إذا ادّعى ذلك بعض الرّسل، و بين أن لا يطلعها جملة، إذا ادّعى الرّسول أنّ الله تعالى لا يطلعها تصديقا له، و علمنا أنّ المتولّى لاطلاعها و تسييرها هو الله تعالى.

و لو كان أيضا ما يراه بعض المتكلّمين من أنّ العلم الحاصل عند الأخبار المتواترة، ضروريّ من فعل الله تعالى، و أنّه أجرى العادة بأن



يفعله للعقلاء عند

(١) في الأصل: محكما، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٥٦

سماع الأخبار صحيحا، يجرى مجرى ما ذكرناه؛ حتى لو احتج محتج بأن الله تعالى لا- يفعل لأ- كثر العقلاء العلم بمخبر الأخبار المتواترة، مع تكررها على أسماعهم و كمال عقولهم، و وقع ذلك حسب ما ادعى، لكان دليلا على صدقه. و هكذا القول في جميع ما جرت به العادات؛ لا فرق في الدلالة على النبوة بين ثبوت ما جرت بانتفائه و بين انتفاء ما جرت بشوته؛ لأنه إنما دل من حيث كان خارقا للعادة فمن أى الجهتين خرقتها هو دال.

و مما يزيد ما ذكرناه وضوحا أن دلالة المعجزات على التبوت محمولة على تصديق أحدنا لغيره فيما يدعيه عليه، إنما بقول يدل على التصديق، أو بفعل ما يقوم مقامه. و قد علمنا أن أحدنا لو ادعى عليه بعض أصحابه دعوى ما و التمس تصديقه فيها، فقال له: إن كنت صادقا عليك فحرك يدك في جهة مخصوصة، أو ضعها على رأسك، أو طالبه بغير ذلك مما يعلم أنه لم يفعله مستمرا على عادة له، لكان إذا فعله دالاً على صدقه، و يجرى فعله مجرى قوله: صدقت. و كذلك لو طالبه بدلا مما ذكرناه بأن يمتنع من فعل قد جرت عادته باستمراره عليه فامتنع منه، لقام مقام التصديق بالقول.

و إذا لم يختلف الحال في تصديق أحدنا لغيره على الوجهين جميعا، لم يختلف أيضا في تصديق الرسل بالمعجزات على كلا الوجهين.

فإن قال: ما أنكرتم أن يكون عدم طلوع الشمس - على الوجه الذى ذكرتموه- ليس بمعجز و لا دلالة، و أن تكون الدلالة هناك- فى الحقيقة- سكون الشمس فى الموضع الذى سكنت فيه، و لم تحرك منه للطلوع على مجرى العادة. و ليس مثل هذا معكم فى منع العرب عن المعارضة؟! قيل له: هذا فى نهاية البعد، و من أين للمستدل على النبوة أن الشمس إذا غابت عن بلدة فلا بد من أن تكون باقية، تقطع الأماكن حتى تنتهى إلى أفق

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٥٧

المشرق ببلدة؟

و هب أن هذا حق بالأدلة عليه، ليس جهل المستدل على النبوة فى ذلك أو شكه فيه بمخرج له من صحه الاستدلال- بتأخر الشمس عن الطلوع- على النبوة إذا وقع على الوجه الذى كان ذكرناه.

و لو كان المعجز ما ذكرته لكان من فقد العلم به لا يتمكن من الاستدلال على صدق الرسول، و إن عدم طلوع الشمس على الوجه الذى ادعاه و احتج به، و قد علمنا خلاف ذلك.

و بعد، فلو كان المعجز هو سكون الشمس فى بعض المواضع الغائبة عن أبصارنا لوجب أن يكون ذلك معجزا، و إن أطلع الله تعالى شمسا غيرها على هيئتها و جميع أوصافها من المشرق. و نحن نعلم أنه لو فعل ذلك لم يكن سكونها فى الموضع الذى سكنت فيه معجزا، و لا مما يدل على النبوة.

فإن قال: إنما لم يكن سكونها- و الحال على ما قدرتموه- معجزا و لا دليلا، من حيث كان المستدل يجوز أن تكون هى الطالعة عليه لا مثلها. و إذا جوز ذلك لم يعلم صدق الخبر بأنها لا تطلع.

و لو كان له سبيل إلى العلم بأن الشمس التى جرت العادة بطلوعها قد سكنت فى بعض المواضع الغائبة عنه- و إن طلع مثلها عليه- لأمكنه الاستدلال على صدق المدعى.

قيل له: كان سكون الشمس فى الموضع الغائب إنما يكون دلالة على النبوة إذا لم تطلع شمس أخرى مكانها. و إذا جاز هذا أمكن أن

يقال في مقابلته:

و المعجز أيضا للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله هو العلوم الَّتِي يفعلها اللهُ تعالى في العرب بالمدركات و الصِّناعات و غيرها من العلوم الصُّروريَّة، منفردة عن العلم بالفصاحة و طريقة النَّظم؛ إذا راموا المعارضة فتعذرت عليهم؛ لأنَّه كان تعالى قد أجرى العادة الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٥٨

بأنَّ يجدد لهم في كلِّ حال العلم بما ذكرناه، و بالفصاحة و التصرّف في ضروب الكلام، ثمَّ منعهم - عند تعاطى المعارضة - العلم بالفصاحة، و جدّد لهم ما سواها، كانت هذه العلوم الواقعة - منفصلة عن العلوم بالفصاحة، و قد جرت العادة بتجدد الجميع على حدِّ سواء - هي المعجز، و يكون وقوعها. على الحدِّ الذي ذكرناه، كالوجه في صحَّة دلالتها على النَّبوءة، إذا لم تطلع شمس أخرى. على أنَّ المعجز لو وجد بشرائطه كلّها - من غير دعوة مدَّع و لا احتجاج محتجّ - لم يكن دالًّا على النَّبوءة. و كذلك لو وقع عند ارتفاع التكليف و انتفاض العادات لم يكن دالًّا، فصار وقوعه - مع بقاء العادات - موافقاً لدعوى مدَّع له و محتجّ به، كالوجه في صحَّة دلالة النَّبوءة، فلا - يمتنع أيضاً أن يجدد العلوم التي ذكرناها - من غير أن تتجدد معها العلوم بالفصاحة على مجرى العادة - دلالة على النَّبوءة.

و لو تجدّد الجميع لم يكن دلالة؛ لأنَّ خرق العادة - الّذي هو المراعى في دلالة النَّبوءة - حاصل لا محالة. و هذا الكلام إنّما أوردناه في مقابلة السائل على سبيل الاستظهار في الحجّة و إقامتها من كلّ وجه، و إلّا فما قدّمناه من أنّه لا فرق في الدّلالة على النَّبوءة بين ثبوت ما تقتضى العادة انتفائه و بين انتفاء ما يقتضى ثبوته، يغنى عن غيره. فإن قال: أليس قد شرط بعض المتكلمين في الدّلالة أن تكون حادثة على وجه مخصوص، فكيف يكون المعجز عدم العلوم بالفصاحة مع ذلك؟

قيل له: هذا ينكسر بما قدّمناه من دلالة عدم الغرض على حدوثه، و تعذّر الفعل «١» على [أن] من تعذّر عليه ليس بقادر، إلى غير ذلك ممّا ذكرناه.

اللّهمّ إلّا أن يكون من شرط ذلك لم يرد «٢» الحدوث الحقيقي الّذي هو الخروج

(١) في الأصل: الفصل، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: يرو، و الصحيح ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٥٩

من العدم إلى الوجود، بل أراد ما يعقل من معنى الحدوث و التّجدد؛ فيكون ما تكلمنا عليه غير خارج عن شرطه، لأنّنا نعقل من تجدّد انتفاء العلوم بالفصاحة - على من قصد المعارضة - ما لو لا تصديق الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله لم يكن. فإن قال: أيّ تجدّد يفعل في الموضوع الذي ادّعيتموه؟! و العلوم التي انتفت عمّن رام المعارضة لم تكن موجودة ثمَّ عدت، بل انتفاؤها مستمرّ غير متجدّد.

و ليس كذلك عدم العرض الذي يستدلّ به على حدوثه، لأنّنا نعلم عدمه بعد وجوده متجدّد في الحقيقة.

قيل له: هذه العلوم و إن لم تكن انتفت بعد أن وجدت على الحقيقة، فهي من حيث اقتضت العادة وجودها - لو لا تصديق الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله - في حكم الوجود، و إن لم يوجد؛ فجرى انتفاؤها في تجدده مجرى ما وجد على الحقيقة ثمَّ عدم. و إنّما قلنا: «في حكم الوجود» «١»، لأنّنا نعلم أنّ وجودها كان واجبا لا محالة، [حسب] مقتضى العادة؛ فإذا خرق الله تعالى العادة في أن يوجد لها و استمرّ انتفاؤها، جرى مجرى ما طرأ عليه الانتفاء من الوجه الّذي ذكرناه. و هذا يبيّن لا إشكال «٢» فيه. على أنّا قد نستدلّ بجواز عدم العرض على حدوثه، و إن لم يحصل العدم و يتجدّد. و ليس كونه ممّا يجوز أن يعدم متجدّدا على

وجه، و هذا يبين أن الشرط الذي ذكر ليس بمستمر في جميع الدلائل.

فإن قال: ما أنكرتم أن يكون الاشتراط في الدلالة أن تكون حادثه هو في أصول الأدلة؛ لأن مرجع جميع الأدلة إلى الأفعال التي لا بد أن تكون حادثه؟! و أن يكون ما ذكرتموه من الاستدلال على حدوث العرض - بعده، و بتعدّر الفعل

(١) في الأصل: الوجود، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) في الأصل: الأشكال، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٦٠

على من تعدّر عليه ليس بقادر - يرجع جميعه إلى دلالة الفعل، غير أنه دالّ عليه بواسطة؛ لأنّ عدم العرض أو جواز عدمه، لا يعلم إلاّ بالفعل الذي هو تحريك الشيء بعد تسكينه، أو تسكينه بعد تحريكه. و كذلك تعدّر الفعل على زيد، يدلّ على أنه ليس بقادر، من حيث علم بالفعل أنّ الفاعل من حيث صحّ منه يجب أن يكون قادرا، فقد عادت أصول الأدلة كلّها إلى الأفعال.

قيل له: هذا إذا صحّ لم يؤثر في طريقتنا؛ لأننا نتمكّن من ردّ الدلالة في الموضع الذي ذكرناه أيضا، إلى الفعل على هذا الوجه.

فنقول: إذا اتفقت العلوم بالفصاحة عند القصد إلى المعارضة، و قد كانت - لو لا النبوة - واقعة لا محالة على العادة فقد عادت دلالة ذلك إلى الفعل أيضا؛ لأنّ فعل العلوم لو لم يكن واجبا بالعادة لما دلّ انتفاؤها على شيء، فالمرجع إذا الفعل في الدلالة، كما خرج ذلك في تعدّر الفعل و غيره.

فإن قيل: خبرونا عن التحدّي بالإتيان بمثل القرآن، ما المراد به؟ لأنكم ليس تذهبون إلى أنّ العادة انخرقت بفصاحته كما نذهب، فيكون المثل الملتمس ما أخرجه من أن يكون خارقا للعادة و ألحقه بالعناد. و يتساوى فيه المماثل في الحقيقة و المقارب. و هب أن طريقة النظم قصدت أيضا بالتحدّي - على حسب ما اقتضته عاداتهم في تحدّي بعضهم بعضا - لا بدّ أن تكون الفصاحة مقصودة، و هي الأصل في التحدّي.

و الدّعاء إلى الإتيان بالمثل - إذا لم تصحّ طريقتنا - محتمل، فقد يجوز على هذا أن يكونوا ظنّوا أنّهم دعوا إلى مماثلته في الفصاحة على الحقيقة لا مقاربتة، فتعدّر عليهم المعارضة لا للصرفة بل لعلوّ منزلته في الفصاحة عليهم، و تقدّم كلامه لكلامهم.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٦١

قيل له: المثل في الفصاحة - الذي دعوا إلى الإتيان به - هو ما كان المعلوم من حالهم تمكّنهم منه و قدرتهم عليه، و هو المقارب و المدانى لا المماثل على التحقيق الذي ربّما أشكل كيف حالهم في التمكن منه، فالذي يكشف عن ذلك أنّه:

ليس يخلو القرآن في الأصل من أن تكون العادة انخرقت بفصاحته، و يكون التحدّي بإتيان مثله «١» مصروفا إلى ما أدخله في المعتاد، و أخرجه من انخراق العادة به. أو أن يكون معتادا، و التحدّي وقع بالصرّف عن معارضته. و يكون دعواؤهم إلى فعل مثله ليمتنعوا، فتتكشف الحال في الصرفة.

فإن كان الأوّل فقد دللنا فيما تقدّم على أنّ العادة لم تنخرق به، و أنّ خفاء الفرق بين بعض ما وقع به القرب «٢» منه، و بين فصيح كلام العرب يدلّ على التماثل و التقارب المخرج له من أن يكون خارقا للعادة، و أشبعنا القول في ذلك. و إن كان الأمر جرى على الوجه الثّاني فهو الذي نصرناه.

و ليس يخلو المثل الذي دعوا إلى الإتيان به بعد هذا من أن يكون هو الذي قد علم من حالهم أنّهم متمكّنون منه، و أنّه الغالب على كلامهم و الظاهر على ألسنتهم، فذاك المقارب لا المماثل على التحقيق؛ لأنّ المماثل ممّا لا يظهر تمكّنهم منه هذا الظهور. و لو كانوا إلى ذلك دعوا لوجب أن يعارضوا. و إذا لم يفعلوا - مع توفّر الدواعي - فلائهم صرفوا. و يكون ما دعوا إلى فعله هو المماثل على الحقيقة.

فإن كانوا دعوا إلى ذلك لم يخل حالهم فيه من أمرين: إما أن يكونوا قادرين عليه و متمكنين منه، أو غير متمكنين. و لو قدروا و تمكنوا، لوجب أن يفعلوا. و إن كانوا غير متمكنين - لا لأنهم صرفوا عن ذلك و أفقدوا العلم به في الحال، بل بقصورهم عن نظمه في الفصاحة،

(١) في الأصل: إتيان بمثله، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) هكذا تقرأ الكلمة في الأصل، و قد تقرأ: «الفرق».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٦٢

أو لأنه تعمل «١» له زمانا طويلا، و طالبهم بتعجيل معارضته، أو غير ذلك مما قد جرت العادات بمثله، و لا اختصاص لأحد فيه - فقد كان يجب أن يوافقوا النبي صلى الله عليه و آله، و يقولوا له: ليس في قصورنا عن «٢» معارضتك دليل على نبوتك و صدقك فيما ادعيت من صرف الله تعالى لنا عن المعارضة؛ لأنك إنما دعوتنا إلى مماثلتك فيما أتيت به. و قد يتعذر مماثلة الفاضل ممن لم يكن في طبقته، لمجرى العادة من غير صرف. و إذا كنت إنما تدعى النبوة لا الفضيلة المعتادة التي يدعيها بعضنا على بعض فلا حجة فيما أظهرته. و ما رأيناهم فعلوا ذلك و لا احتجوا به.

و بعد، فقد كان لهم أن يقولوا له في الأصل: إن كان التحدي وقع بالمماثلة - سواء قدروا على مماثلته أو نكلوا عنها - فدعائك «٣» لنا إلى المماثلة طريق «٤» الشغب و باب العبث؛ لأن العلم بأن الكلامين متماثلان على التحديد مما لا يضبطه البشر، و لا يقف عليه إلا علم الغيوب جلّ و عزّ، فلو استفرغنا كلّ وسع في معارضتك، لكان لك أن تقول: ليس هذا مماثلا لما جئت به، و قد بقي عليكم ما لم تساووا فيه! فقد دلّ ما ذكرناه على أن الذي دعوا إلى فعله و المعارضة به هو المقارب الذي يظهر تمكّنهم منه. و لو كانوا دعوا إلى المماثل أيضا لم يخلّ ذلك بصحة طريقتنا من الوجه المتقدم.

و قد بينا قبل هذا أن العرب و إن لم يكونوا نظارين «٥» و لا متكلمين، فقد كان يجب أن يوافقوا على مثل ما ذكرناه، من حيث علموا في الجملة أن النبي لا بدّ أن يبين بما ليس بمعتاد.

(١) أي اعتنى و اجتهد و تكلف العمل له.

(٢) في الأصل: من، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: و دعائك.

(٤) في الأصل: و طريق.

(٥) أي أهل نظر و جدل و احتجاج.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٦٣

و ليس لأحد أن يقول: إنهم شكوا في لفظ «التحدي»، و هل المراد به المماثلة أو المقاربة؟ لأننا قد دللنا فيما مضى على أنهم لو شكوا في ذلك لاستفهموا عنه، سيما مع تمداد زمان التحدي و تطاوله و تكرّر التقرير على أسماعهم، و قد بلغوا من إعناتهم «١» للنبي صلى الله عليه و آله، و تتبعه في أقواله و أفعاله ما كان أيسر منه سؤاله عن مراده بالتحدي الذي هو أكد حججه و أظهر دلائله.

و بعد، فقد كان يجب مع الشكّ أن يعارضوا ما يقدرون عليه؛ فإن وقع موقعه فقد أنجحوا. و إن قال لهم: أردت بالمثل كذا و لم أرد كذا، عملوا على ما يوجب التفهيم، و عذرهم عند الناس فيما أوردوه احتمال القول الذي خوطبوا به و أشباهه.

و نحن نعلم أن الاستفهام مع الشكّ، أو المعارضة بالممكن إلى أن يصحّ الأمر و ينكشف المراد أشبه بالعلاء من العدول إلى السيف الذي لا يعدل إليه إلا ضيق الحالة، و توجه الحجة! فإن قال: فاعملوا على أن المماثلة على التحديد - حتى لا يغادر أحد الكلامين الآخر

فى شىء- لا يعلمها إلا علام الغيوب تعالى عما ذكرتم، و لا يصح التحدى بها، لم أنكرتم أن تكون المماثلة الملتصقة منهم هى التى يطبق بها العلماء بين الشعراء و البليغين، و الكاتبين و الصانعين. و إن لم يعلموا أن فعل كل واحد مماثل لفعل الآخر من جميع أطرافه و حدوده؟

قيل له: قد يتنا أن التحدى لا- يجوز أن يكون واقعا بأمر لا يعلم تعذره أو تسهله. و أنه لا بد أن يكون ما دعوا إلى فعله مما يرتفع الشك فى أمره و يزول الإشكال عنه.

و دللنا على ذلك بأنهم لو طولبوا بما يشكك و يلتبس، و لا تظهر براءة ذمتهم

(۱) أى إيقاعهم الأذى به صلى الله عليه و آله.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۶۴

عند الإتيان به، لوقفوا على أنهم قد أعتوا و كلفوا ما لم يطبقوا.

و المماثلة التى ذكرتها بين الشعراء و غيرهما، و إن لم تكن على التحديد و التحقيق، بل لأجل اشتباه الكلامين و شدة تقاربهما، و صفا بأنهما مثالان؛ فالإشكال الذى ذكرناه فى ذلك أيضا حاصل، و الخلاف ثابت. و لهذا ما اختلف الناس فى تطبيق الشعراء و تنزيلهم و تفضيل بعضهم على بعض، قديما و حديثا.

و اختلفت فى ذلك مذاهبهم، و تضادت أقوالهم، و جرى فى هذا المعنى من التنازع ما لم يستقر إلى الآن، فمن ذاك أن أكثر المطبقين «۱» جعلوا الأعشى «۲» فى الطبقة الأولى رابعا، و قوم منهم جعلوا طرفه «۳» الزابع، و آخرون جعلوه الخامس.

و اختلفوا أيضا فى تفضيلهم؛ فمنهم من فضل امرأ القيس على الجماعة، و منهم من فضل زهير «۴»، و منهم من فضل النابغة «۵». و قد فضل قوم الأعشى

(۱) أى الذين قسّموا الشعراء إلى طبقات ..

(۲) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بنى قيس بن ثعلبة، يعدّ من شعراء الطبقة الأولى فى الجاهلية، و أحد أصحاب المعلقات، و لقب بالأعشى الأكبر، و أعشى بكر بن وائل.

توفى سنة ۷هـ. الموضح عن جهه إعجاز القرآن النص ۶۴ [فى بيان مذهب الصرفه]

(۳) هو عمرو بن العبد بن سفيان البكرى الوائلى، شاعر جاهلى من الطبقة الأولى، و من أصحاب المعلقات.

(۴) هو زهير بن أبى سلمى، ربيعة بن رباح المزنى المضرى، و وصف بأنه حكيم الشعراء فى الجاهلية، و فى أئمة الأدب من يفعله على شعراء العرب كافة، ولد ببلاد مزينة بنواحي المدينة، لكنه أقام بديار نجد، و سيرته و أشعاره و معلقته مشهورة معروفة. توفى سنة ۱۳ قبل الهجرة.

(۵) النابغة الذبياني، زياد بن معاوية الذبياني المضرى، شاعر جاهلى، من الطبقة الأولى، و هو من أهل الحجاز، كانت تضرب له قبة بسوق عكاظ فتقصده الشعراء فتعرض عليه أشعارها. و يعدّ من الأشراف فى الجاهلية، و كان حظيا عند النعمان بن المنذر، و له شعر كثير. عاش طويلا، و توفى نحو سنة ۱۸ قبل الهجرة.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۶۵

على أهل طبقته؛ لكثرة فنون شعره.

فأما جرير و الفرزدق فالاختلاف فى تفضيلهما أيضا مشهور؛ فبعض العلماء و الزواة يفضل جريرا، و بعض آخر يفضل الفرزدق. و آخرون يفضلون الأخطل على الجميع، و يقولون: إنه أشدهم أسر شعر «۱»، و أشبههم بمذهب الجاهلية، و لكل فيما ذهب إليه قول و

احتجاج.

و من تأمل أقوال الناس في هذه المعاني حقّ تأملها علم أنّها كالمتكافئة المتقابلة، و أنّه لا مذهب منها إلّا و له مخرج و فيه تأوّل، و أنّ الحقّ المحض لو التمس في خلالها لتعدّر وجوده.

و قد علمنا أنّ هؤلاء، و إن اختلفوا فيما حكيناه، فلا اختلاف بينهم في أنّ كلام الجماعة يقارب بعضه بعضا. و كلّ من فضّل أحدهم على غيره يقرّ بأنّ كلام المفضول مقارب لكلام الفاضل. و ليس هذا ممّا تدخل الشبهة فيه دخولها في الأوّل، و لا ممّا يصحّ أن يعتقد فيه المذاهب المختلفة؛ فقد عاد الأمر إلى أنّه لو كان صلّى الله عليه و آله تحدّاهم بأن يأتوا بمثل ما أتى به على هذا الوجه لكان متحدّيا بما لا سبيل إلى علمه، و مطالباً لهم بما لو أحضروه لم يخرجوا عن التبعة.

و قد مضى أنّهم لو كانوا فهموا ذلك من التحديّ لما صبروا تحته، و لا أمسكوا عن الموافقة عليه؛ فقد دلّ ما ذكرناه على أنّ التحديّ إنّما كان بإيراد ما هو ظاهر في كلامهم، و معلوم من حالهم.

و بعد، فلو كان التماثل الذي عناه السائل ممّا لا يعترض فيه شك، و كان أمره واضحا جليّا- و ليس كذلك في الحقيقة- لم يقدح «٢» الاعتراض بالتحديّ به في إعجاز القرآن على مذهبنا؛ لأننا قد بينا قبل هذا الموضوع أنّهم لو تحدّوا بذلك

(١) أي أحكمهم صناعة للشعر.

(٢) في الأصل: يقدم، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٦٦

و تمكّنوا منه لعارضوا، و لو لم يتمكّنوا لوجه من الوجوه المعتادة لوقفوا و تبتّوها على سقوط الحجّة عنهم؛ فكلّنا مستقيم من كلّ وجه.

فإن قال: كيف يكون تماثل الكلامين و تفضيل أحدهما على الآخر غير مضبوطين، و الأقوال فيهما متكافئة حسبما ادّعيتم. و قد رأينا الشعراء و غيرهم من أهل الصنائع يتحدّى بعضه بعضا، و يستفرغون الوسع فيما يظهرونه من صنائعهم.

و إنّما غرضهم في ذلك أن يفضّلوا على نظرائهم، و يجعلوا في طبقات صنعتهم، و يشهد لهم بالتقدّم، و يسلم إليهم الحدق. و لو كان ما قصدوا إليه من ذلك لا ينضب و الخلاف فيه لا ينقطع، لما أتعبوا نفوسهم و أبدانهم فيما لا وصول إليه.

قيل له: إنّما تجشّم من ذكرت من الشعراء و أهل الصنائع ما تجشّموه من التحديّ و المباهاة و المفاخرة؛ لأنّ غايتهم القصوى التي يجرون إليها أن يغلب في الظنون فضلهم، و يعتقد أكثر العلماء- أو طائفة منهم على الجملة- تقدّمهم. و هذا حاصل لهم و إن كان أمر بعضهم فيه أظهر فيه من بعض.

و ليس في الدنيا عاقل من الشعراء و لا من غيرهم، يريد أن يقطع الناس بفضله على عديله و يطبّقه مع نظيره، من جهه العلم اليقين. بل أحسن أحوالهم و أكبر آمالهم أن يظنّ ذلك فيهم، و يكون حالهم به أشبه و أليق؛ لأنّه لا مجال للعلم في هذا، و إنّما يعمل فيه على الظنّ و غالبه. و ليس هذا من دلائل النبوة في شيء؛ لأنّها مبنية على العلم دون الظنّ.

و إنّما يعلم صدق النبيّ صلّى الله عليه و آله في الخبر بأنّهم لا يعارضونه و يدلّ على أنّهم مصروفون بأن نعلم يقينا أنّ المعارضه لم تقع من أحد منهم، و أنّ من تعاطى من القوم- ما ادّعى أنّه معارضه- متعاط لما لم يدع إليه، و يتكلف «١» ما لا حجّة فيه.

(١) كذا في الأصل، و لعلّها: و متكلف.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٦٧

و متى لم نعلم ذلك و نقطع على صحّته، لم تستقم الدلالة على النبوة، و هذا ممّا لا يقوم غالب الظنّ فيه مقام العلم، كما قام مقامه في



تطبيق الشاعر و تفضيله على أهل طبقته. إلا أن التطبيق و المفاضلة بين الفاضلين - و إن كانا مظنونين - فالتقارب بين الجماعة معلوم غير مظنون. و لهذا لا نرى أحدا من أهل القرية «١» تشاكل عليه مقاربه كلام المفضول للفاضل؛ و إن علت طبقه أحدهما على صاحبه. و لا يصح اعتراض الشك في أن كل واحد من الكلامين مستبد بحظ من الفصاحة، و إن زاد في أحدهما و نقص في الآخر، حتى يقع في ذلك الخلاف و التنازع، و يعتقد فيه المذاهب، و يصنف فيه الكتب، كما جرى كل ما ذكرناه في التطبيق و المفاضلة بين النظيرين. فقد وضح أن التحدي لم يقع إلا بأمر يصح العلم به و القطع عليه، دون ما يغلب في الظن، و لا يؤمن ثبوت الخلاف فيه.

فإن قال: فيجب على مذهبيكم هذا أن يكون القرآن في الحقيقة غير معجز، و أن يكون المعجز هو الصيرف عن معارضته! قيل له: هذا سؤال من قد عدل عن الحجاج إلى الشناعة «٢»، و استنفار من يستبشع الألفاظ من غير معرفه معانيها من العايقه و المقلدين. و قل ما يفعل ذلك إلا عند انقطاع الحجة و نفاذ الحيلة. و ما أولى أهل العلم و المتحرمين «٣» به، بتكيب هذه السجيه و بتجنبها! و نحن نكشف عما في هذا الكلام.

أما «المعجز» في أصل اللغه و وضعها، فهو «٤»: أن يكون من جعل غيره عاجزا، كما أن «المقدر» - الذي هو في وزنه - من جعل غيره قادرا، و «المكرم» من جعله كريما و فعل له كرامة.

(١) كذا في الأصل، و لعلها: العربية.

(٢) أي التشنيع و التقييح.

(٣) تحرّم بحرمه: تمنع و تحمى.

(٤) في الأصل: فهي، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جبهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٦٨

فإن كانوا قد استعملوا لفظه «مقدر» فيمن مكن غيره من الأسباب و الآلات من غير أن يفعل له قدرة في الحقيقة، فكذلك «١» استعملوا لفظه «معجز» فيمن فعل ما يقدر معه [على] الفعل، من سلب آله و ما جرى مجراها و إن لم يكن فعل عجزا، غير أن التعارف و الاصطلاح قد ينقل «٢» هذه اللفظة - أعني لفظه «معجز» - عن أصل وضعها، و جعلوها مستعملة فيما تعذر على العباد مثله، سواء كان التعذر لأنهم غير قادرين على جنسه، أو لأنهم غير متمكّنين من فعل مثله في صفته.

و كذلك كان نقل الجبال عن أماكنها، و منع الأفلاك من حركاتها معجزا، كما كان إحياء الموتى، و إعادة جوارح العمى و الزمنى معجزا، و إن كان جنس الأول مقدورا لهم، و جنس الثاني غير مقدور.

و إذا صح هذا لم يمتنع القول بأن القرآن معجز، من حيث كان وجود مثله في فصاحته و طريقه نظمه متعذرا على الخلق، لا اعتبار بما له تعذر؛ فإن ذلك و إن كان مردودا عندنا إلى الصيرف، فالتعذر حاصل. كما لم يختلف ما تعذر فعل جنسه، و ما تعذر فعل مثله في بعض صفاته في الوصف بالإعجاز، و إن كان سبب التعذر مختلفا.

فإن قال: الأمر و إن كان في لفظه «معجز» أو أصلها و ما انتقلت إليه، على ما ذكرتموه؛ فإن المعجز من شرطه - في الاصطلاح - أن يكون خارقا للعاده، و إلا لم يكمل له الوصف بأنه معجز. و ليس القرآن عندكم خارقا للعاده، اللهم إلا أن تحملوا نفوسكم على ادعاء ذلك، و تتأولوا أن مثله في الفصاحة و النظم لما لم يقع يجب أن يكون خارقا للعاده. و هذا من التأويل البعيد؛ لأن فصاحته عندكم معتاده فلا كلام فيها، و طريقته في النظم - و إن لم تعهد - فهي كالمعهوده من حيث كان

(١) في الأصل: كذلك، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: يقال، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٦٩

الناس قبل التحدي و الصّرف متمكّنين من السّبق إليها، و غير ممنوعين منها.

و كلّ شيء وقع التمكن منه فهو في حكم المعتاد المعهود و إن لم يوجد، فكيف يصحّ الجواب مع ما ذكرناه؟

قيل له: إذا أجبناك إلى جميع ما اقترحت في سؤالك فقد أسقطنا شناعتك التي قصدتها؛ لأنّ أكثر ما في كلامك أن يكون القرآن على مذهبنا غير خارق للعادة من حيث فصاحته و نظمه. و أن يكون خرق العادة راجعا إلى الصّيرف عن معارضته. و العامّة و أصحاب الجمل لا يعرفون ما المراد بهذا اللفظ، أعني: «خرق العادة»، و لا يعهدون استعماله، فكيف يستشعرون بعض المذاهب فيه؟ و إنّما ينكر أمثال هؤلاء ما قد عرفوه و ألفوه، إذا قيل فيه بخلاف قولهم.

فإن سامجتنا في هذا الموضع و منعتنا من إطلاق لفظه «معجز» على القرآن، مع قولنا: إنّ غير خارق للعادة من حيث شرطت في «المعجز» أن يكون خارقا للعادة، جاز أن نستفسرك في أوّل الكلام، فنقول لك: ما تريد بقولك: فيجب أن يكون القرآن غير معجز؟ أ تريد: يجب أن يكون الخلق- أو بعضهم- متمكّنين من معارضته و مساواته، أو يكون «١» ممّا يستدلّ به على نبوّ النبيّ صلّى الله عليه و آله و صدق دعوته؟

أم تريد أنّه يجب أن لا يكون خارقا للعادة بفصاحته و نظمه، و لا علما على النبوّ بنفسه، لكنّ قصور الفصحاء عنه يدلّ على الصّيرف الذي هو العلم في الحقيقة؟

و إن أردت الأول: فقد ظلمت؛ لأنّا قد دللنا على أن معارضة القرآن متعدّرة على سائر الخلق، و أنّ ذلك ممّا قد انحسرت «٢» عنه الأطماع، و انقطعت

(١) كذا في الأصل، و لعله: فلا يكون.

(٢) انحسم: انقطع و امتنع.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٧٠

فيه الآمال.

و دللنا أيضا على أنّ التحدي بالقرآن و قعود العرب عن المعارضة يدلّان على تعدّرها عليهم، و أنّ التعذر لا بدّ أن يكون منسوبا إلى صرفهم عن المعارضة؛ فالاستدلال به من هذا الوجه على النبوّ صحيح مستقيم.

و إن أردت القسم الثّاني: فهو قولنا، و ما يأتي ما «١» رسمناه إذا قيّدناه هذا التقييد، و فسّرناه بهذا التفسير.

و قد زالت الشّناعة على كلّ حال؛ لأنّ القوم الذين قصدت إلى تقييح مذهبنا في نفوسهم، إنّما ينكرون أن يكون القرآن غير معجز، و يشنّعون من يضاف مثل ذلك إليه. على تأويل أن يكون ممّا يتمكّن البشر من مساواته و معارضته، أو يكون لا حظّ له في الدّلالة على النبوّ، و نحن بريئون من ذلك و من قائله.

فأمّا ما بعد هذا من التفصيل فموقوف على المتكلّمين و غيرهم، لا ما تتخيله، فضلا عن أن تبطله و لا تصحّحه! فإن قال: الشّناعة باقية؛ لأنّ المسلمين بأسرهم ينكرون قول من نفى كون القرآن علما للنبيّ صلّى الله عليه و آله، كما تنكرون ما ذكرتموه و تبرّأتم منه من نفى دلّالته جملة، و القول بأنّه ممكن غير متعدّر؟! «٢»

(١) في الأصل: إذا، و المناسب للسياق ما أثبتناه.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٨٢: «فإن قيل: هذا المذهب يقتضى أنّ القرآن ليس بمعجز على الحقيقة، و أنّ الصّرف عن معارضته هو المعجز، و هذا خلاف الإجماع.



قلنا: لا يجوز ادعاء الإجماع في مسألة فيها خلاف بين العلماء المتكلمين! و لفظه «معجز» و إن كان لها معنى معروف في اللغة، فالمراد بالمعنى في عرفنا ما له حظ في دلالة صدق من اختص به. و القرآن على مذهب أهل الصرفة بهذه الصفة، فيجوز أن يوصف بأنه معجز.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٧١

قيل له: من هؤلاء المسلمون الذين ينكرون ما ادعيت؟

فإن قال: هم النظّارون و المتكلمون.

قيل له: معاذ الله أن ينكر هؤلاء إلّا ما أقاموا البرهان على بطلانه و قطعوا العذر في فساده؛ فإن كانوا منكرين لذلك - حسب ما ادعيت - فهات حجّتهم في دفعه، لنسلم لها بعد الوقوف على صحتها. و ما نراك إلّا أن تسلك طريق الاحتجاج.

و إن قال: هم الفقهاء، و أصحاب الحديث، و العامّة، و من جرى مجراهم.

قيل له: و كيف ينكر هؤلاء ما لا يفهمونه؟! و لعله لم يخطر قطّ لأحدهم ببال.

و الإنكار للشىء و التصحيح له إنّما يكون بعد المعرفة به و التبيين لمعناه. فإن أنكر هذا - ممّن ذكرته - منكر؛ فلاّنه يستغربه و يستبدع «١» الخوض فيه، لا لأنّه يعتقد كفرا و ضلالا، كما ينكر أكثر الفقهاء و جميع العامّة ذكر الجوهر و العرض و الحدوث و القدم، و إن كان كثير منهم يتسرّع إلى الحكم في كلّ ما لا يعرفه و يألفه بأنّه كفر و ضلال! إلّا أنّنا ما نظنّ أنك تقاضينا إلى أمثال هؤلاء و تحاجنا بإنكارهم، فإننا لو رجعنا إليهم أو صغينا إلى أقوالهم لخرجنا «٢» عن الدّين و العقل معا، و حصلنا على محض العناد و التجاهل! و بعد، فمتى قيل لمنكر هذا من الفقهاء و العامّة - ما نريد بقولنا: «إنّ القرآن ليس بعلم» إخراجة من الدّلالة على النبوّة، و لا أنّ معارضته يمكن أحدا من البشر

و إنّما تنكر العامّة و أصحاب الجمل القول بأنّ القرآن ليس بمعجز، إذا أريد به أنّه لا يدلّ على النبوّة، و أنّ البشر يقدرّون على مثله. فأما كونه معجزا، بمعنى أنّه في نفسه خارق للعادة دون ما هو مسند إليه و دالّ عليه من الصّيرف عن معارضته، فمما لا يعرفه من يراد الشناعة عندهم. و الكلام في ذلك وقف على المتكلمين».

(١) أى ينسبه إلى البدعة.

(٢) فى الأصل: يخرجنا، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٧٢

أن يأتي بها «١»، و إنّما أردنا كذا و كذا - رجوع عن إنكاره، و علم أنّ الذى نقوله بعد ذلك فيه ليس ممّا يهتدى أمثاله إلى تصحيحه أو إبطاله، و أنّ غيره أقوم به منه. اللهم إلّا أن يكون مستحکم الجهل قليل الفطنة، فهذا من لا ينجع فيه تفهيم و لا تعليم، و لا اعتبار بأمثاله حسب ما قدّمناه.

فإن قال: ما عنيت إلّا العلماء النظّارين؛ فإنهم بأسرهم يعترفون بأنّ القرآن علم على النبوّة، و ينكرون قول من أبى ذلك.

و أمّا التماسكم ذكر حجّتهم فى ذلك فحجّتهم هى الإجماع الذى هو أكبر الحجج. و الفقهاء المقتصرون على الفقه، و أصحاب الحديث و العامّة، و إن لم يعرف فى ذلك أقوالهم متجذّدة، فهم تابعون للعلماء و المتكلمين.

و لو ذهبنا إلى اعتبار أقوال العوامّ و من جرى مجراهم فى الإجماع طال علينا، و لم نتمكّن - نحن و لا أنتم - من تصحيح دلالة الإجماع فى باب واحد! قيل له: كيف يسوغ لك ادعاء إجماع أهل النظر، و النّظام «٢» و جميع من وافقه، و عبّاد بن سليمان «٣»، و هشام بن

عمرو الفوطى «٤» و أصحابهما

(١) في الأصل: أو يأتي به، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) هو أبو اسحاق إبراهيم بن سيار البصرى النظام، من أئمة المعتزلة و رءوسها، نشأ بالبصرة ثم رحل إلى بغداد و اشتهر، و صارت له مدرسة و تلامذة و أتباع. كان نابها فطنا فحارب الدهريّة و الأشاعرة و الحشويّة و أهل الحديث و المرجئة و المجبرة. كان يقول بأنّ على بن أبى طالب عليه السّلام أفضل الخلق بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله، فحاربه المذاهب السيئة و اتهموه و وصفوه باقتراه الموبقات. كان شاعرا فقيها جديا. توفى ببغداد ما بين سنتى ٢٢٠-٢٣٠ هـ. له مصنّفات عديدة.

(٣) عبّاد بن سليمان من أعلام المعتزلة و منظريها، و كان من أصحاب هشام بن عمرو الفوطى. له كتاب باسم «الأبواب».

(٤) هشام بن عمرو الفوطى البصرى، من أصحاب أبى الهذيل العلاف، ولد بالبصرة و نشأ بها

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٧٣

خارجون عنه.

فأما النظام فمذهبه فى ذلك معروف. و أمّا هشام و عبّاد، فكانا يذهبان إلى أنّ الأعراض لا تدلّ على شيء؛ فالقرآن- على مذهبهما- لا يصحّ أن يكون دالّا على التبوّة و لا غيرها. و قد صار هشام و عبّاد إلى الموضوع المستشنع الذى رمت أيها السائل أن تنحله أصحاب الصّرفة. و إذا خرج هؤلاء عن الجملة لم يعدّ القول إجماعا من المتكلمين.

و بعد، فلو لم يخرج من ذكرنا لم يكن إجماعا أيضا؛ لأنّ المتكلمين ليس هم الأئمة بأسرها. و إذا كنّا قد بينّا أنّ من عدا المتكلمين لا يعرف هذا، و ربّما لم يفهمه، و أنّ فيهم من إذا سمع الخفض «١» فى هذا القرآن- علم أو ليس يعلم- استبدع أى قول قيل فى ذلك، و اعتقد أنّ من قوّة «٢» الدّين و صحّة العزيمة فيه الإضراب عن تكلف أمثال هذه الأقوال. و فيهم من إذا فهمه رضى بعض المذاهب فيه، و سخط بعضا. فكان من ليس بمتكلم من سائر المسلمين لا قول له فى هذا الباب، و لا أتباع و لا رضى.

و إنّما لم تحصل أقوال العاميّة و أصحاب الجمل فى مسائل الإجماع كما حصلنا أقوال الخاصيّة و آراءها، لعلمنا بتسليمهم ذلك للخاصيّة، و اتّباعهم فيه؛ فيكون هذا الاتّباع و الانقياد قائما مقام القول الموافق لأقوالهم. و ليس هذه حالهم فيما سأل عنه السائل. و كلّ إجماع لم يكن هكذا، فهو غير صحيح.

و من صار إلى ادّعاء الإجماع فى مسائل الكلام اللطيفة الّتى تخفى عن كثير من العقول كمسألتنا هذه، فعجزه ظاهر.

ثمّ سافر إلى بلدان عديدة، و كان معتزليا من دعاة الاعتزال، و له آراء يختصّ بها. له مصنّفات عديدة على مذهب الاعتزال.

(١) أى التنقيص و التقليل من شأنه.

(٢) فى الأصل: مرفوعة، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٧٤

ثمّ يقال له «١»: أنت أيها السائل و أصحابك، تقولون: إنّ القرآن ليس بمعجز، و لا علم على التبوّة؛ لأنّه موجود قبل مولد النّبى صلّى الله عليه و آله فى السّماء. و إنّما المعجز عندكم بنزول جبرئيل عليه السّلام به إلى النّبى صلّى الله عليه و آله، فالتشنيع الذى ذكرته لازم لمذهبك.

فإن قال: نحن و إن قلنا إنّ القرآن لم يكن علما و معجزا قبل إنزاله و اختصاص النّبى صلّى الله عليه و آله، فإنّا نصفه بعد النزول و الاختصاص بأنّه علم و معجز.

قيل له: قد علمنا ذلك من قولك: إنّ الّذين أردت التشنيع علينا عندهم لا يرتضون القول بأنّ القرآن لم يكن علما و معجزا، ثمّ صار كذلك. و هو موجود فى الحالين، و عندهم أنّ فى ذلك تصغيرا من شأنه و حطا عن قدره.

فإن قلت: إنّنى إذا فهمتهم المراد بهذا القول كان المعجز يجب أن يكون ناقضا للعادة، و من شرطه كذا و كذا. و لما كان القرآن

موجودا في السماء لم تنتقض به عادة، و لم يحصل له شروط الأعلام والآيات، و أنه إنما صار كذلك بعد النزول؛ أزلت الشناعة. قيل لك: و نحن أيضا إذا أوقفناهم على الفرض في قولنا، و كشفناه الكشف الذي قدمناه، زال ما خامر قلوبهم من أن ذلك كالتعجب في دلالة القرآن، و أنسوا به. و ربما اعتقده منهم من فهمه.

و يقال له: على أي وجه يصح قولكم: إن القرآن لم يكن علما معجزا قبل نزول جبرئيل عليه السلام به، ثم صار كذلك؟! و المعجز- في الحقيقة- هو الحادث عند دعوى النبوة ليكون متعلقا بها تعلق التصديق، و لهذا لا يكون ما حدث قبل نبوة النبي صلى الله عليه و آله- بالمدد الطويلة، أو تأخر عنها- علما له و لا معجزا، فكيف يكون

(۱) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ۳۸۲: «و من ذهب إلى أن القرآن موجود في السماء قبل النبوة، لا- يمكنه أن يجعل القرآن هو العلم المعجز القائم مقام التصديق؛ لأن العلم على صدق الدعوى لا يجوز أن يتقدمها، بل لا بد من حدوثه مطابقا لها». الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۷۵

القرآن على هذا معجزا، و وجوده متقدم للنبوة؟! فإن قال: القرآن- و إن تقدم وجوده- فإنما يصير معجزا لنزول جبرئيل عليه السلام به، و اختصاصه بالنبي صلى الله عليه و آله على وجه لم تجر العادة بمثله؛ فتحل في هذا الباب، و إن كان محكما منقولا على المبتدأ للحدوث. كما أن القديم تعالى لو خلق حيوانا في جبل أصم، و جعل بعض الأنبياء علمه ظهور ذلك الحيوان من الجبل، فصعد الله تعالى الجبل و أظهر الحيوان، لكان ذلك معجزا، و إن كان خلق الحيوان متقدما.

و لم يكن بين ظهوره على هذا الوجه و بين ابتداء خلقه في الحال فرق في باب الإعجاز؛ فكذلك القول في القرآن. قيل له: إذا كان نزول جبرئيل عليه السلام بالقرآن لم يجعله مبتدأ الحدوث، لأنه و إن كان حادثا عند الحكاية من قبل أن البقاء لا يصح عليه، فليس بمبتدأ الحدوث.

و الحكاية له قائمة مقام نفس المحكي، حتى لو أنه مِمَّا يبقى لم يسمع إلما كما سمعت بحكايته، فيجب أن لا يكون هو العلم في الحقيقة؛ لأنه لم يبتدأ حدوثه عند الدعوى فيتعلق بها.

و يجب على هذا المذهب أن يكون العلم المعجز هو نزول جبرئيل عليه السلام به؛ لأن ذلك متجدد مبتدأ الحدوث. و ليس الأمر في صدع الجبل عن الحيوان المتقدم خلقه كما وقع لك؛ لأن المعجز في ذلك يجب أن يكون صدع الجبل؛ لأنه الحادث عند الدعوى، و المتعلق بها تعلق التصديق. فأما خلق الحيوان إذا كان معلوما تقدمه، فلا يجوز أن يكون هو المعجز.

و في نزول جبرئيل عليه السلام بالقرآن، و هل يصح أن يكون معجزا أو لا يصح؟ و هل يكون العجز من فعل غير الله تعالى، كما تكون من فعله؟ كلام ستره مستقصى فيما بعد، بمشيئة الله تعالى. و إنما أوردنا هذا الكلام هاهنا لأن مذهب الخصوم يقتضيه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۷۶

فإن قال: كيف يكون نزول جبرئيل عليه السلام بالقرآن علما لنا على النبوة، و هو ممَّا لا نعلمه و لا نقف على تجدد حدوثه؟! و إنما يصح أن يكون نزول جبرئيل عليه السلام علما له عند النبي صلى الله عليه و آله، نستدل به على صدقه فيما يؤديه عن ربه تعالى، فأما أن يكون علما للنبي صلى الله عليه و آله في تكليفنا العلم بنبوته- و هو ممَّا لا- نقف عليه- فلا- يصح! قيل له: لنا سبيل إلى الوقوف عليه؛ لأن النبي صلى الله عليه و آله إذا تحدى بالقرآن فصحاء العرب فلم يعارضوه، و صرفت أنت و أهل مذهبك تعذر المعارضة إلى خروج القرآن عن العادة في الفصاحة، لم تخل الحال عند الناظر المستدل على النبوة من وجوه:

إمَّا أن يكون الله تعالى ابتداء حدوث القرآن على يده و خصه به؛ فيكون المعجز حينئذ نفس القرآن. أو يكون أحدثه قبل نبوته، و أمر

بعض الملائكة يأنزله إليه، ليتحدى به البشر فيكون المعجز نزول الملك به لا نفس القرآن الذي تقدّم حدوثة.

أو يكون خصّه بعلوم تأتي معها فعل القرآن، فيكون المعجز هو العلوم التي أبين «١» بها من غيره.

فالمرجع في القطع على أحد هذه الوجوه إليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؛ لأنّ العلم بصدقه حاصل بتعدّر المعارضة. و هي لا تتعدّر إلّا لأحد هذه الوجوه التي كلّ واحد منها يدلّ على صدقه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

و إذا تقدم العلم بصدقه معرفة المعجز بعينه، قطع عليه بخبره. و قد خبر صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بأنّ القرآن نزل به جبرئيل عليه السّلام، و إن كان حادثاً قبل الرّسالة فيجب عليك و على أهل مذهبك القول بأنّ القرآن ليس بعلم في الحقيقة و لا معجز! و هذا يعيد

(١) في الأصل: أتين، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٧٧

الشّناعة إليك.

ثمّ يقال له: عرف العامّة ما تقوله أنت و أصحابك، بل أكثر محصّلي المتكلّمين، من أنّ جميع الخلق قادرون على مثل القرآن، و غير عاجزين عنه.

و اسمع قولهم في ذلك، فإنّه أشنع عندهم و أفحش من كلّ شيء! فإن قال: هذا لا أطلقه؛ لأنّه يوهّم أنّهم يتمكّنون من فعل مثله، و أنّه يتأتّى منهم متى راموه.

قيل له: قد أصبت في هذا الاحتراز و التقييد، إلّا أنّ المعنى مفهوم، و إن لم تطلق اللفظ، و نحن أيضاً لا نطلق أنّ القرآن ليس بمعجز و لا علم؛ لأنّه يوهّم أنّ معارضته ممكنة غير متعدّرة، و أنّه لا دلالة فيه على النبوة، فلا تسمنا «١» ذلك.

واقنع منّا بما أقنعت به من طالبك بأنّ القرآن ... «٢».

ثمّ يقال لهم: أ لست أنت و أصحابك كنتم تجيزون- لو لا- إخبار الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بأنّ القرآن من كلام ربّه تعالى- أن يكون فعلاً للنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟

فإذا قال: نعم.

قيل له: فلو لم يعلم ذلك من جهة النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و بقي الجواز على حاله، ما الذي كان يكون المعجز في الحقيقة؟ فإن قال: القرآن هو المعجز على كلّ حال، و لا فرق بين أن يكون من فعل الله تعالى، و بين «٣» أن يكون من فعل النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

قيل له: فكيف يصحّ كونه علماً للنبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ و معجزاً، و هو من فعله؟ و العلم

(١) أى لا تجعله مزياً و علامة لنا.

(٢) يبدو أن نسخة الأصل كان فيها بياض بمقدار كلمتين، فأضاف إليها من قام بمقابلة النسخة كلمتين هما: معدّبون عليه، و لعلّ المناسب: مقدور عليه.

(٣) في الأصل: من، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٧٨

هو الواقع موقع التصديق، و التصديق يجب أن يقع ممّن تعلّقت الدّعوى به، و هو الله تعالى. و إذا كان من فعل النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، كان هو المصدّق نفسه، و هذا ظاهر الفساد.

فإن قال: إذا قدرنا ارتفاع حصول العلم لنا من دين النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بأنّ القرآن من كلام الله تعالى، جوّزنا أن يكون القرآن

هو المعجز، بأن يكون الله تعالى تولى فعله.

و جَوَزْنَا أن يكون من فعل النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و يكون المعجز إذ ذاك العلوم التي خصَّ بها، فتأتى معها فعل القرآن. قيل له: أفكان تجويزكم أن يكون القرآن غير معجز، و أن يكون المعجز في الحقيقة غيره- مع علمكم بصدق الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ من جهة القرآن- يدخلكم في شناعة! فإذا قال: لا.

قيل: فعلى أى وجه ألزمت أصحاب الصِّرفة الشَّنَاعَةَ، و ما قالوا أكثر من هذا الذى اعترفتم بأنه لا شناعة فيه؟! فإن قال: لو جرى الأمر على ما قدّمتموه، لما حصل الإجماع على أن القرآن علم معجز. و لهذا لم يكن فى القول بذلك شناعة. و إنّما ألزمتنا أصحاب الصِّرفة الشَّنَاعَةَ الآن، بعد حصول الإجماع.

قيل له: و لا الآن حصل إجماع ذلك، كما ظننت، و قد مضى فى ادّعاء الإجماع ما لا طائل فى إعادته.

فإن قال: إذا كان فصحاء العرب- على مذهبكم- قادرين على ما يماثل القرآن فى الفصاحة و النظم. أو على ما إن لم يماثله فى الفصاحة قاربه مقارنةً تخرجه من أن يكون خارقاً للعادة، فقد كانوا لا محالة عالمين بذلك من أنفسهم؛ لأنه لا يجوز أن تعلموا أنتم ذلك و يخفى عليهم! فإذا علموه، فأحدهم إذا رام المعارضة فلم

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٧٩

يتأتى له الكلام الفصيح الذى يعهده من نفسه، حتى إذا عدل عنها عدل إلى طبعه و جرى على عادته، لا بدّ أن يقف على سبب تلبّسه «١»، و الوجه الذى منه و هى «٢»، و يعلم أنّ ذلك هو تعاطى المعارضة، لا سيما إذا جرّب نفسه مرّة بعد أخرى فوجد التّعذر مستمراً عند القصد إلى المعارضة، و التسهّل حاصلًا عند الانصراف عنها، فحينئذ لا يعارضه شك فى ذلك، و لا يخالجه «٣» ريب.

و إذا وجب هذا فأى شك يبقى لهم فى النبوة؟ و هل يعدل عنها منهم- و حالهم هذه- إلّا معاند مكابر لنفسه و عقله؟! و قد علمنا أنّ من انحرف عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ من العرب الفصحاء لم يكونوا بهذه الصِّفة، بل قد كان منهم من يتدبّر بمذهبه، و يتقرّب إلى الله تعالى بعبادته.

و الأظهر من حالهم [أن] عدولهم عن تصديقه إنّما كان لتمكّن الشّبه من قلوبهم، و لتقصيرهم فى النّظر المفضى مستعمله إلى الحقّ. و هذا يكشف عن فساد ما ادّعيتموه.

قيل له «٤»: العرب و إن كانوا لا بدّ أن يعرفوا مبلغ ما يتمكّنون منه من الكلام

(١) اللفظة غير مقروءة فى الأصل، و لعلها ما أثبتناه.

(٢) هكذا فى الأصل، و لعلها: دهى.

(٣) فى الأصل: و لا عاجله، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيرة/ ٣٨٣: «قلنا لا يبعد أن يعلموا تعدّر ما كان متأتياً، و يجوز أن ينسبوه إلى الاتفاق، أو إلى أنّه سحرهم، فقد كانوا يرمونه بالسّحر، و كانوا يعتقدون للسّحر تأثيراً فى أمثال هذه الأمور، و مذاهبهم فى السّحر و تصديقهم لتأثيراته معروفة، و كذلك الكهانة.

و لو تخلّصوا من ذلك كلّه و نسبوا المنع إلى الله تعالى، جاز أن يدخل عليهم شبهة فى أنّه فعل للتصديق، و يعتقدوا أنّه ما فعله تصديقا، بل لمحنة العباد كما يعتقدده كثير من المبطلين، أو فعل للجّد و الدولة».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٨٠

الفصيح و مراتبه، فليس يجب- إذا امتنع عليهم عند القصد إلى المعارضة ما كان متأتياً ثم عاد إلى التأتى و التسهّل مع العدل عنها- أن تعلموا أنّ سبب ذلك هو القصد إلى المعارضة. و إن علموا ذلك فليس يجب أن يعلموا أنّ المنع عنها من قبل الله تعالى، فإذا علموه

فلا يجب أن يعلموا أن الله فعله تصديقا للمدعى للنبوّة؛ لأنهم قد يجوز أن ينسبوا ما يجدونه من التعذّر ثمّ التسهّل إلى الاتّفاق، أو إلى غيره من الأسباب.

فإذا عرفوا أنّه من أجل المعارضة جاز أن ينسبوه إلى الشّبح، فقد كان القوم- إلّا قليلا منهم- يصدّقون به و يعتقدون فيه أنّه بيّض الحبيب، و يحبّ البغيض، و يسهّل الصّعب، و يصعب السهل. و لهم في ذلك و في الكهانة مذاهب معروفة و أخبار مأثورة، و قد رموا النّبىّ صلّى الله عليه و آله بشيء من ذلك، و نطق به القرآن، فأكذبهم الله تعالى فيه، كما أكذبهم في غيره من ضروب القرف «١» و التخرّص.

فإذا وصلوا إلى أنّه من فعل الله تعالى و زالت الشّبهة في أنّه من فعل غيره، جاز أن يعتقدوا أنّه لم يكن للتّصديق، بل للجدّ و الدّولة و المحنة للعباد؛ فأكثر النّاس يرى أن الله تعالى إذا أراد إداله «٢» بعض عباده، و الإشادة بذكره، و الرّفح لقدره، سخر له القلوب، و دّلل له الرّقاب، و قبض الجوارح ليتّم أمره، و ينتظم حاله.

و لا فرق في هذا بين الضالّ و المهتدى، و الصادق و الكاذب. و لله تعالى أن يمتحن عباده على رأيهم بكلّ ذلك. و الشّبه التي تعترض في كلّ قسم من الأقسام التي ذكرناها كثيرة جدّا. و قد استقصى الجواب عنه المتكلّمون في كتبهم، و إنّما أشرنا بما ذكرناه منها إلى ما

(١) هكذا في الأصل: يقال: قرفه بكذا: نسبه إليه و عابه به. و لعلّ العبارة: من ضروب القذف؛ ففي الذخيرة ٣٧١: و استعمال السبّ و القذف.

(٢) أدال فلانا على فلان: نصره و غلبه عليه، و أظفره به.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٨١

هو أشبه بأن يقع للعرب، و أقرب إلى أفهامهم و عقولهم.

و إذا كان العلم بأنّ القرآن معجز و علم على النبوّة لا يخلص إلّا بعد العلم بما ذكرناه- و فيه من النّظر اللطيف ما فيه- فكيف يلزم أن يعرف العرب ذلك ببادى أفكارهم، و أوائل نظرهم؟! ثمّ يقال للسائل «١»: إذا كان العرب عندك قد علموا مزية القرآن في الفصاحة على سائر الكلام، و عرفوا أيضا أنّ هذه المزية خارجة عن العادة، و أنّها لم تقع بين شيء من الكلام؛ فقد استقرّ إذا عندهم أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله مخصوص من بينهم بما لم تجر العادة به، فكيف لم يؤمن جميعهم مع هذا، و ينقد سائرهم، سيّما و لم يكن القوم معاندين، و لا- في حدّ من يظهر خلاف ما يبطن؟! فإن قال: ليس يكفى في ذلك العلم بمزية القرآن و خروجه عن العادة؛ لأنهم يحتاجون إلى أن يعلموا أنّ الله تعالى هو الخارق للعادة، و أنّه إنّما خرقها تصديقا للمدعى للنبوّة. و في هذا نظر طويل يقصر عنه أكثرهم.

قيل له: الأمر على ما ذكرت، و هذا بعينه جوابك عن سؤالك، فتأمّله! فإن قال «٢»: لو كان اعجاز القرآن و قيام الحجية به من قبل الصّرف عنه لا لمزيتته في الفصاحة لوجب أن يجعل في أدون طبقات الفصاحة، بل كان الأولى

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٣: «قلنا: إذا كانت العرب علماء بخرق فصاحة القرآن لعاداتهم، و أنّ أفصح كلامهم لا يقاربه، فأى شبهة بقيت عليهم في أنّه من فعل الله تعالى صدّق (التصديق) نبيّه صلّى الله عليه و آله. فإذا قالوا: قد يتطرّق عليهم في هذا العلم شبهات كثيرة، لأنهم يجب أن يعلموا أنّ الله تعالى هو الخارق لهذه العادة بفصاحة القرآن، و أنّ وجه خرقه لها تصديق الدعوة للنبوّة. و في هذا من الاعتراض ما لا يحصى».

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٣-٣٨٤: «فإن قيل: إن كان الصّرف هو المعجز، فألّا جعل القرآن من أركّ كلامه و



أبعده من الفصاحة ليكون الصّرف عن معارضته أبهر؟».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٨٢

أن يسلبها جملة، و يجعل كلاما ريكا متقاربا؛ لأنه مع الصّرف عن معارضته، كلما بعد عن الفصاحة و قرب ممّا «١» يتمكّن من مماثلته فيه المتقدّم و المتأخّر و الفصيح [و غير الفصيح]، لكانت «٢» حاله في الإعجاز أظهر، و الحجّة به آكد، و ارتفعت في أمره كلّ شبهة، و زال كلّ ريب. و في إنزال الله تعالى له على غاية الفصاحة دليل على بطلان مذهبكم، و صحّة قولنا.

قيل له: «٣»: هذا من ضعيف الأسئلة؛ لأنّ الأمر و إن كان لو جرى على ما قدرته، لكانت الحجّة أظهر و الشبهة أبعده؛ فليس يجب القطع على أنّ المصلحة تابعة لذلك! و غير ممتنع أن يعلم الله تعالى أنّ في إنزال القرآن على هذا الوجه من الفصاحة المصلحة و اللطف للمكلفين ما ليس حاصلًا عنده لو قلّ من فصاحته و لئن من ألفاظه، فينزله على هذا الوجه. و لو علم أنّ المصلحة في خلاف ذلك لفعل ما فيه المصلحة و هذا كاف في جوابك.

ثمّ يقال للسائل «٤»: أما يقدر القديم تعالى على كلام أفصح من القرآن؟

(١) في الأصل: ما، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: و لو كانت، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٣) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٤: «قلنا: لا بدّ من مراعاة المصلحة في هذا الباب، فربّما ما كان ما هو أظهر دلالة و أقوى في باب الحجّة من غيره، و أصلح منه في باب الدين، فما المنكر من أن يكون إنزال القرآن على هذه الرتبة من الفصاحة أصلح في باب الدين، و إن كان لو قلّت فصاحته عنه لكان الأمر أظهر فيه و أبهر».

(٤) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٤: «يقال له: الله تعالى قادر على ما هو أفصح من القرآن عندنا كلنا. فألّا فعل ذلك الأفصح ليظهر مباينة القرآن لكلّ فصيح من كلام العرب، و تزول الشبهة عن كلّ أحد في أنّ القرآن يساوى و يقارب؟! فلا بدّ من ذكر المصلحة التي ذكرناها، فإن ارتكب بعض من لا يحصل أمره أنّ القرآن قد بلغ أقصى ما في

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٨٣

فإن قال: لا، لأنّ فصاحة القرآن هي نهاية ما يمكن في اللّغة العربيّة.

قيل له: و من أين لك هذا؟ و ما الدليل على أنّه لا نهاية بعدها؟

فإن رام أن يذكر دليلا على ذلك، لم يجد. و كلّ من له أدنى معرفة و إنصاف يعلم تعذّر الدليل في هذا الموضع.

و إن قال: القديم تعالى يقدر على ما هو أفصح من القرآن.

قيل: فألّا فعل ذلك؟! فإنّا نعلم أنّه لو فعله لظهرت الحجّة و تأكّدت، و زالت الشبهة و انحسرت، و لم يكن للريب طريق على أحد في أنّ القرآن غير مساو لكلام العرب و لا مقارب، و أنّه خارق لعاداتهم، خارج عن عهدهم.

فإن قال: قد يجوز أن يعلم تعالى أنّه لا مصلحة في ذلك، و أنّ المصلحة فيما فعله. و لو علم في خلافه المصلحة لفعله.

قيل له: فبمثل هذا أجنبناك.

على أنّا لو سلّمنا للسائل ما يدّعيه من أنّ فصاحة القرآن قد بلغت النّهاية، و أنّ القديم تعالى لا يوصف بالقدرة على ما هو أفصح منه، لكان الكلام متوجّها أيضا، لأنّه ليس يمتنع أن يسلب الله تعالى الخلق في الأصل، العلوم التي يتمكّنون بها من الفصاحة التي نجدها ظاهرة في كلامهم و أشعارهم، و لا يمكنهم منها. و إن مكّنهم

المقدور من الفصاحة، فلا يوصف تعالى بالقدرة على ما هو أفصح منه! قلنا: هذا غلط فاحش، لأنّ الغايات التي ينتهي الكلام الفصيح



إليها غير محصاة و لا متناهية. ثم لو انحصرت على ما ادعى لتوجه الكلام، لأن الله تعالى قادر بغير شبهة على أن يسلب العرب- في أصل العادة- العلوم التي يتمكنون بها من الفصاحة التي نراها في كلامهم و أشعارهم، لا يمكنهم من هذه الغاية التي هم الآن عليها، فيظهر حينئذ مزية القرآن و خروجه عن العادة، ظهوراً تزول معه الشبهات، و يجب معه التسليم. فألّا فعل ذلك إن كان الغرض ما هو أظهر و أبهر؟!.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٨٤

فمن الشيء النزر اللطيف الذي لا يعتد بمثله، و ينسب فاعله فصحاءنا العي «١» و البعد عن مذهب الفصاحة؛ فتظهر إذن مزية القرآن و خروجه عن العادة ظهوراً يرفع الشك، و يوجب اليقين. و ليس هذا ممّا لا يمكن أن يوصف الله تعالى بالقدرة عليه، كما أمكن ادعاء ذلك في الأول.

ثم يقال له: خبرنا، لو أنشر الله تعالى عند دعوة النبي صلى الله عليه و آله، جميع الأموات أو أكثرهم، أو أمات أكثر الأحياء أو سائرهم، و أهبط الملائكة إلى الأرض تنادى بتصديقه و تخاطب البشر بنبوته. بل لو فعل - جلّ و عزّ- ما اقترح على نبيه عليه و آله السّلام من إحياء عبد المطلب، و نقل جبال مكة من أماكنها، إلى غير ذلك من ضروب ما استدعوه و اقترحوه، أما كان ذلك أثبت للحجة و أنفى للشبهة؟! «٢» فلا بد من: نعم، و إلّا عدّ مكابراً.

فيقال له: فكيف لم يفعل ذلك أو بعضه؟

فإن قال: لأنّه تعالى علم المصلحة في خلافه! أو قال: لأنّه لو فعل ذلك لكان الخلق كالملجئين إلى تصديق الرسول صلى الله عليه و آله، و خرجوا من أن يستحقوا بذلك الثواب الذي أجرى بالتكليف إليه! قيل له: هذا صحيح، و هو جوابنا لك.

فإن قال: لو كان فصاحة القرآن غير خارجة عن العادة، و كان إعجازه من قبل الصّيرف عنه- على ما ذهبتم إليه- لم يشهد الفصحاء المبرزون بفضلهم و تقدّمه في

(١) العي: العجز عن التعبير اللفظي و البيان.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٤: «فألّا فعل ذلك إن كان الغرض ما هو أظهر و أبهر، و إلّا أحيى الله تعالى عند دعوته الأموات أو أكثرهم و أمات الأحياء أو أكثرهم، و إلّا أحيى عبد المطلب عليه السّلام و نقل جبال مكة عن أماكنها، كما اقترح القوم عليه. فذلك كلّ أظهر و أبهر».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٨٥

الفصاحة، و لا- قال الوليد بن المغيرة «١» و قد اجتمعت إليه قريش و سألته عن القرآن، فقال: قد سمعت الخطب و الشّعرو و كلام الكهنة، و ليس هذا منه في شيء.

ثم فكر و نظر، و عبس و بسر «٢» و قال: إن هذا إلّا سحر يُؤثر! فاعترف بفضيلته، و أقر بمزيتته.

و قوله: إن هذا إلّا سحر يُؤثر، يشهد بذلك؛ لأنّه لما فرط استحسانه كلّ، و أعجب «٣» به، و أحسّ من نفسه بالقصور عن مثله، نسبه إلى أنّه سحر، كما يقال فيما يستحسن و يستبدع من الكلام الحسن و الصّنائع الغريبة: هذا هو السّحر! و قد قال رسول الله صلى الله عليه و آله: «إنّ من الشّعرو لحكما، و إنّ من البيان لسحرا» «٤».

و كيف يكون الأمر على ما ذهبتم إليه، و قد انقاد للنبي صلى الله عليه و آله جلة الشّعراء و أمراؤهم، كليد بن ربيعة «٥»، و النابغة الجعدى «٦»، و كعب بن

(١) هو أبو عبد شمس، الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي المخزومي، هو أبو خالد بن الوليد و عمّ أبي جهل،

كان من كبراء قريش و زعمائها و دهاتها قبل البعثة. جمع المتناقضات من صفات الخير و الشر، كان من ألد أعداء النبي و الإسلام، و لم يزل على عناده حتى مات كافرا. و دفن بالحجون بمكة و عمره ٩٥ سنة.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى في سورة المدثر: الآية ١٧: إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ \* فَقَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ \* ثُمَّ قَتَلَ كَيْفَ قَدَّرَ \* ثُمَّ نَظَرَ \* ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ \* ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ \* فَقَالَ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَى.

(٣) في الأصل: و أعجبه، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) بحار الأنوار ٧١ / ٤١٥، ٧٩ / ٢٩٠؛ سنن أبي داود: كتاب الأدب، باب ما جاء في الشعر.

(٥) هو لييد بن ربيعة بن مالك العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، و أحد أصحاب المعلقات، كان من أهل نجد و أسلم، و كان من المؤلفة قلوبهم. سكن الكوفة، و عاش عمرا طويلا، و توفي سنة ٤١ هـ.

(٦) هو قيس بن عبد الله العامري، صحابي و شاعر مفلح و مخضرم، و كان ممن هجر الأوثان و نهى عن الخمر قبل ظهور الإسلام، أسلم و صحب النبي ثم شارك مع

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٨٦

زهير؟! «١» و قد كان الأعشى «٢» - أحد الأربعة الذين جعلهم العلماء أول الطبقات - و قد إلى مكة، و عمل على قصد النبي صلى الله عليه و آله، و الإيمان به، و إنشاده القصيدة التي قالها فيه، و أولها:

ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا «٣»

فعاقه من ذلك ما هو معروف؛ و ذلك أنه لما أتى مكة، نزل على عتبة بن ربيعة ابن عبد شمس «٤»، فسمع بخبره أبو جهل بن هشام «٥»، فأتاه في فتيه من قريش،

أمير المؤمنين عليه السلام بصفين، ثم سكن الكوفة، و هاجر أخيرا إلى أصفهان مع أحد ولاتها، و مات بها نحو سنة ٥٠ هـ، و قد كف بصره و كان قد جاوز المائة.

(١) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، شاعر من الطبقة العالية. كان مشهورا في الجاهلية، و لما ظهر الإسلام هجا النبي و المسلمين فهدر رسول الله صلى الله عليه و آله دمه، لكنّه استأمن النبي و تاب و أسلم و أنشده لاميته المشهورة: «بانت سعاد...» فعفا النبي صلى الله عليه و آله و خلع عليه برده. توفي سنة ٢٦ هـ.

(٢) هو ميمون بن قيس بن جندل، من بني قيس بن ثعلبة الوائلي اليمامي، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، و أحد أصحاب المعلقات، توفي سنة ٥٧ هـ.

(٣) خزائن الأدب ١ / ١٧٧.

(٤) أبو الوليد، من شخصيات قريش و ساداتها في الجاهلية، كان خطيبا مفاوها و عرف بالحلم و الدهاء. أدرك الإسلام و لم يسلم، بل طغى و تجبر و أصبح من أعداء الإسلام و المسلمين و من المستهزئين بهم، شارك في وقعة بدر في السنة الثانية للهجرة فقتله أمير المؤمنين علي عليه السلام. اجتمع برسول الله صلى الله عليه و آله و تأثر حينما سمع سورة «حم»، و أثنى على رسول الله في قصيدة مشهورة.

(٥) هو أبو الحكم عمرو بن هشام القرشي، الذي كناه المسلمون بأبي جهل، كان من رؤساء قريش بمكة و زعمائها، معروفا بالشجاعة و الدهاء و المكر. كان من ألد أعداء الإسلام و خصومه، أكثر الكفار إيذاء لرسول الله صلى الله عليه و آله و المسلمين. شارك في

جميع المؤامرات

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٨٧

و أهدى إليه هدايا، ثم سأله: ما الذى جاء به؟ فقال: جئت إلى محمد لأنظر ما يقول، و إلى ما يدعو. فقال أبو جهل: إنه يحرم عليك الأتبيين: الخمر و الزنا! قال: كبرت و ما لى فى الزنا من حاجة! قال: إنه يحرم عليك الخمر! قال: فما الذى يحل؟

فجعلوا يخبرونه بأسوأ الأقاويل. ثم قال له: أنشدنا ما قلت فيه. فأنشدهم، حتى أتى على آخرها، فقالوا له: إنك إن أنشدته لم يقبله منك! فلم يزلوا به حتى يصدوه، حتى قال: إننى منصرف عنه عامى هذا، و متلوم «١» ما يكون. فانصرف إلى اليمامة، فلم يلبث إلّا يسيرا حتى مات.

و ليس يدعى هؤلاء- و منزلتهم «٢» فى الفصاحة و العقل منزلتهم- أنهم «٣» يتمكنون من مساواته فى حجته، و يقدرون على إظهار مثل معجزته، و لو لم يبهرهم أمره، و يعجزهم ما ظهر على يده لما فارقوا أديانهم، و أعطوا بأيديهم! «٤»

التي حيكّت ضدّ النبيّ صلّى الله عليه و آله، و كان يعدّب المسلمين، و هو الذى تولّى قتل سميّة أمّ عمار بن ياسر. و لم يزل على كفره و شكره حتى قتل بوقعة بدر الكبرى. و كان عمره يوم هلك ٧٠ سنة.

(١) أى متمكّن و متمهل.

(٢) فى الأصل: منزلهم، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٣) فى الأصل: لم، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيرة/ ٣٨٤: «فإن قيل: إذا لم يكن القرآن خارقا للعادة بفصاحته، كيف شهد له بالفصاحة متقدّمو العرب فيها كالوليد بن مغيرة و غيره؟ و كيف انقاد له صلّى الله عليه و آله و أجاب دعوته كبراء الشعراء، كالنابغة الجعديّ، و لييد بن ربيعة،

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٨٨

قيل له: إنّما تكون الشّهادة بفضل القرآن فى الفصاحة و علو مرتبته فيها رداً على من نفى فصاحته جملة، أو من لم يعترف بأنّه منها فى الذروة العليا و الغاية القصوى، و ليس هذا مذهب أصحاب الصّرفة.

و إنّما أنكر القوم- مع الاعتراف له بهذا الفضل و التقدّم فى الفصاحة- أن يكون بينه و بين فصيح كلام العرب ما بين المعجز و الممكن، و المعتاد و الخارق للعادة.

و ليس يحتاج- و لا- كل من له حظ من العلم بالفصاحة و إن قل- فى المعرفة بفضل القرآن و علو مرتبته فى الفصاحة إلى شهادة الوليد بن المغيرة و أضرابه، و إن كان قد يظهر لهم «١» من فضله ما لا يظهر لنا؛ لتقدّمهم فى العلم بالفصاحة، إلّا أنّهم لو كتّموا ما عرفوه من أمره و لم يشهدوا به، لم يخلّ ذلك بالمعرفة التى ذكرناها «٢».

فأما قول الوليد بن المغيرة: «قد سمعت الخطب و الشّعور و كلام الكهنة، و ليس هذا منه فى شىء» فيحتمل أن يكون مصروفاً إلى أنّه مباين لما سمع فى طريقة التّظلم؛ لأنّه لم يعهد بشىء من الكلام مثل نظم القرآن.

و قوله إن هذا إلّا سحرٌ يُؤثر «٣» إنّما عنى به ما وجد [فى] نفسه من تعدّر

و كعب بن زهير؟

و يقال: إنّ الأعشى الكبير توجه ليدخل فى الإسلام، فغاضه أبو جهل بن هشام، و قال: إنه يحرم عليك الأتبيين: الخمر و الزنا. و صدّه

عن التوجه. و كيف يجيب هؤلاء الفصحاء إلا بعد أن بهرتهم فصاحة القرآن و أعجزتهم».

(١) في الأصل: لها و لا، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٥: «قلنا: ما شهد الفصحاء من فصاحة القرآن و عظم بلاغته إلا بصحيح، و ما أنكر أصحاب الصرفه علو مرتبة القرآن في الفصاحة، قالوا: ليس بين فصاحته - و إن علت على كلّ كلام فصيح - قدر ما بين المعجز و الممكن، و الخارق للعادة و المعتاد، فليس في طرب الفصحاء بفصاحته، و شهادتهم ببراعته، ردّ على أصحاب الصرفه».

(٣) سورة المدثر: ٢٤.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٨٩

المعارضة إذا رامها، مع تمكّنه من التصرف في الكلام الفصيح، و قدرته على ضروبه؛ لأنّه لما تعدّر عليه ما كان مثله على العادة ممكنا متأتيا، ظنّ أنّه قد سحر! و يكون قوله: إنّ هذا إلا سحرٌ يُؤثّر، إشارة إلى حاله و امتناع ما امتنع عليه، لا إلى القرآن. و هذا أشبه بالقصة ممّا تأوّل السائل، و إن كان جواب ما ذكرناه و احتمال القول له يكفي في الجواب.

و أمّا دخول الشعراء الذين ذكرهم في الدين، و تصديقهم للرّسول صلّى الله عليه و آله، فإنّما يقتضى أنّ ذلك لم يقع منهم - مع إبانهم و عزّة نفسهم - إلا لآية ظهرت، و حجّة عرفت. و أى آية أظهر! أو حجّة أكبر من وجدانهم ما يتسهّل عليهم من التصرف في ضروب الفصاحة و النّظوم - إذا لم يقصدوا المعارضة - متعدّرا إذا قصدوها، و ممتنعا إذا تعاطوها! و هذا أبهر لهم، و أعظم في نفوسهم، و أحقّ بإيجاب الانقياد و التسليم ممّا يظنّه السائل و أهل مذهبه! و إن قال: إذا كان الخلق عندكم مصروفين عن معارضة القرآن، فكيف تمكّن مسيلمة «١» منها، و كلامه و إن لم يكن مشبها للقرآن في الفصاحة و لا قريبا فهو مبطل لدعواكم أنّ الصّيرف عامّة لجميع الناس؟ «٢»

(١) هو أبو ثمامة الحنفيّ - نسبة إلى بنى حنيفه - المشهور بمسيلمة الكذاب، و ذلك بعد ما ادّعى النبوة. ولد باليمامة و نشأ بها، و في أواخر سنة ١٠ هـ قدم على النبيّ صلّى الله عليه و آله و هو شيخ كبير، و حينما عاد ادّعى النبوة و أنّه شريك رسول الله صلّى الله عليه و آله في دعوته و نبوته. و بعد أن توفّى النبيّ صلّى الله عليه و آله أعلن عن دعوته باليمامة و استفحل أمره، فحاربه المسلمون سنة ١١ أو ١٢ للهجرة، فقتل في المعركة و كان عمره حينذاك ١٥٠ سنة.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٥: «فإن قيل: كيف لم يصرف مسيلمة عمّا أتى به من المعارضة؟».

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٩٠

قيل له: تمكين مسيلمة الكذاب ممّا ادّعى أنّه معارضة من أدلّ دليل على صحّة مذهبنا في الصّرفه؛ لأنّه لم يمكن من المعارضة إلا من لا يشتهه على عاقل - فضلا على فصيح - بعد ما أتى به عن الفصاحة، و شهادته بجهله أو اضطراب عقله. و إنّما منع من المعارضة عندنا من الفصحاء من يقارب كلامه، و تشكل حاله.

و لو لم يكن الأمر على ما ذكرناه، و كانت [حال] الفصحاء بأسرهم، في التخليّة بينهم و بين المعارضة، حال مسيلمة و أمثاله؛ لوجب أن يقع منهم أو من بعضهم المعارضة، إمّا بما يقارب أو بما يدّعى فيه المقاربة المبطلة للإعجاز. و أنت تجد هذا المعنى مستوفى في الدليل التالي لهذا الكلام، بمشيئة الله تعالى «١».

ثمّ يقال له: أ لست تعترف بأنّ معارضة القرآن لم تقع من أحد، و على هذا يبنى جماعتنا دلالة إعجاز القرآن على اختلاف طرقهم؟ فإذا قال: نعم.

قيل له: فكيف تقول في معارضة مسيلمة: لا اعتراض بمثله؟! و إنّما تبغى وقوع المعارضة المؤثّرة، و هي المماثلة أو المقاربة على وجه يوجب اللبس و الإشكال! قيل له: و عن هذه المعارضة المؤثّرة صرف الله تعالى الخلق، فقد زال الطعن بمسيلمة.

فإن قال: فأجزوا على هذا المذهب أن يكون في كلام العرب ما هو أفصح من القرآن!

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٨٥: «قلنا: لا شيء أبلغ في دلالة القرآن على النبوة من تمكين مسيلمة من معارضته السخيفة، لأنّه لو لم يكن غيره من الفصحاء الذين يقارب كلامهم ويشكل حالهم مصروفا، لعارض كما عارض مسيلمة؛ فتمكين مسيلمة من معارضته دليل واضح على ما نقوله في الصرفه».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٩١

قيل له: هذا لو أجزناه لم يقدح في إعجازه من الوجه الذي ذكرناه، بل كان أدخل له في الإعجاز، غير أنّا قد علمنا بالامتحان والاستقراء أنّه ليس في عالي فصيح العرب ما يتجاوز فصاحة القرآن، بل لم نجد في جميع كلامهم ما يساوي كثيرا من القرآن، ممّا يظهر الفصاحة فيه خلاف ظهورها في غيره. وهذا موقوف على السبر والاختبار. وكلّ من كان في معرفه الفصاحة أقوى كان بما ذكرناه أعرف.

\*\*\*

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٩٣

### [في صرف الله تعالى العرب عن المعارضة]

ومّا يدلّ على أنّ الله تعالى صرف فصحاء العرب عن معارضة القرآن، وحال بينهم وبين تعاطي مقابله: أنّ الأمر لو كان بخلاف ذلك- وكان تعدّد المعارضة المبتغاه والعدول عنها لعلمهم بفضله على سائر كلامهم في الفصاحة وتجاوزه له في الجزالة- لوجب أن تقع منهم على كلّ حال؛ لأنّ العرب الذين خوطبوا بالتحدي والتفريع، وجهوا بالتعنيف كانوا متى أضافوا فصاحة القرآن إلى فصاحتهم وقاسوا كلامه بكلامهم علموا أنّ المزية بينهما إنّما تظهر لهم دون غيرهم ممّن نقص عن طبقتهم ونزل عن درجتهم، ودون الناس جميعا ممّن لا يعرف الفصاحة ولا يأنس بالعربيّة.

وكان ما عليه ذوو المعرفة بفصيح الكلام من أهل زماننا- من خفاء الفرق عليهم بين مواضع من القرآن وبين فقر العرب البديعة وكلمهم العربيّة- سابقا عندهم، متقرّرا في نفوسهم، فأى شيء قعد بهم عن أن يعمدوا «١» إلى بعض أشعارهم الفصيحة وألفاظهم المنشورة البليغة فيقابلوه به، ويدّعون أنّه مماثل لفصاحته وزائد عليها، لا سيّما وخصمنا في هذه الطريقة يدّعي أنّ التحدي وقع

(١) في الأصل: يعتمدوا، والمناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٩٤

بالفصاحة دون النظم وغيره من المعاني المدّعاة في هذا الموضع؟! فسواء حصلت المعارضة بمنظوم الكلام أو بمنثوره، فمن «١» هذا الذي كان يكون الحكم في هذه الدّعوى، وجماعة الفصحاء أو جمهورهم كانوا حرب النبيّ صلى الله عليه وآله ومن أهل الخلاف لدعوته والصّدود عن محجّته؛ لا سيّما في بدو الأمر وأوله، وقبل أو ان استقرار الحجّة وظهور الدّعوة وكثرة عدد الموافقين، وتظافر الأنصار والمهاجرين؟

ولا تعمل إلّا على هذه الدّعوى، (لو حصلت لردّها) «٢» بالتكذيب من كان في حرب النبيّ صلى الله عليه وآله من الفصحاء، أما كان اللبس يحصل، والشبهة تقع لكلّ (من لم يساوها، ولا- في المعرفة) «٣» من المستجيبين للدّعوة والمنحرفين عنها من العرب، ثم لطوائف الناس جميعا، كالفرس والروم والترك، ومن ماثلهم ممّن لا حظّ له في العربيّة؟

وعند تقابل الدّعوى في وقوع المعارضة موقعها، وتعارض الأقوال في الإصاغة بها مكانها، تتأكّد «٤» الشبهة، وتعظم المحنة، ويرتفع

الطريق إلى إصابه الحق؛ لأن الناظر إذا رأى جلّ الفصحاء- وأكثرهم يدعى وقوع المكافاة «٥» و المماثلة، و قوما منهم ينكر ذلك و يدفعه- كان أحسن أحواله أن يشكّ في القولين، و يجوز [على] كل واحد منهما «٦» الصدق و الكذب؛ فأى شىء يبقى من

(١) فى الأصل: و من، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) كذا فى الأصل، و لعله: و لو حصلت و ردّها.

(٣) كذا فى الأصل.

(٤) فى الأصل: ممّا تتأكّد، و المناسب ما أثبتناه.

(٥) أى المساواة.

(٦) فى الأصل: منهم، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٩٥

المعجز بعد هذا؟! و الإعجاز لا يتمّ إلّا بالقطع على تعذّر المعارضة على القوم، و قصورهم عن المماثلة أو المقاربة. و التّعذّر لا يعلم إلّا بعد حصول العلم بأنّ المعارضة لم تقع مع توفرّ الدواعى و قوّة الأسباب؛ فكانت حينئذ لا تقع الاستجابة من عاقل، و لا المؤازرة من متديّن.

و ليس يحجز العرب عمّا ذكرناه ورع و لا حياء؛ لأننا وجدناهم لم يروعوا عن السبّ و الهجاء، و لم يستحيوا من القذف و الافتراء. و ليس فى ذلك ما يكون حجّة و لا شبهة، بل هو كاشف عن شدّة حنقهم، و قوّة عداوتهم، و أنّ الحيرة قد بلغت بهم إلى استحسان القبيح الذى كانت نفوسهم تأباه و تعافه، و طباعهم تشنأه و تنفر منه! و أخرجهم ضيق الخناق و قصر الباع إلى أن أحضر أحدهم «١» أخبار رستم و اسفنديار «٢»، و جعل يقصّ بها، و يوهم الناس أنّه قد عارض، و أنّ المطلوب بالتحدّى هو القصص و الأخبار!

(١) هو النضر بن الحارث بن علقمة القرشى، من شخصيات قريش و شجعانها فى الجاهليّة، و ابن خالّة رسول الله صلّى الله عليه و آله. كان من الدّ خصوم النّبى صلّى الله عليه و آله و الإسلام، يقال إنّه كان مطلقاً على كتب الفرس و توارىخهم، حيث كان أكثر تجارته من بلاد فارس، فكان يسمع أخبار الفرس و توارىخهم فيقصّها و يرويها لقريش، و يقول لهم: إنّ محمّداً يحدثكم بحديث عاد و ثمود، و أنا أحدثكم بحديث رستم و اسفنديار و أخبار الأكاسرة، فكانوا يستملحون حديثه و يتركون استماع القرآن. و قد نزلت فى حقّه عدّة آيات تدمّه و تردّد عليه. قتله أمير المؤمنين عليه السلام يوم بدر صبراً.

(٢) أمّا رستم فهو ابن دستان، من شجعان فارس المشهورين و من قادة جيوش الأكاسرة، و أمّا اسفنديار فهو من ملوك بلاد فارس. و يعدّان من شخصيات الفرس الأسطورية، و قد خلّد الشاعر الفارسى أبو القاسم الفردوسى الطوسى ذكر وقائعهما و حروبهما فى ملحمة العالميّة الخالدة المسماة ب (شاهنامه).

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٩٦

و ليس يبلغ بهم الأمر إلى هذا و هم متمكّنون ممّا يوقع الشبهة، و يضعف أمر الدّعوة، فيعدلوا عنه مختارين، و أحلامهم و إن وفرت، و عقولهم و إن كملت، و ادعى أنّها تمنع أمثالهم من الإقدام على المباهاة، و التّظاهر بالمكابرة، و ادعاء ما تشهد أنفسهم ببطلانه، و توقن قلوبهم بفساده؛ فإنّ الحال التى دفعوا إليها حال تيسّر العسير، و تصعّر الكبير. و من أشرف على الهوان بعد العزّة و القصور بعد القدرة خفّ حلمه، و عزب «١» علمه، و ركب ما كان لا يرتكبه، و أقدم على ما كان لا يقدم عليه.

و ليس يمكن أحداً أن يدعى أنّ ذلك ممّا لم يهتد إليه العرب، و أنّه لو اتّفق خطوره ببالهم لفلوه، غير أنّه لم يتّفق؛ لأنّهم كانوا من الفطنة و اللّباة على ما لا يخفى عليهم معه أنفذ الكيدين، و ألطف الحيلتين، فضلاً عن أن يذهبوا عن الحيلة و هى بادية، و يعدلوا عن

المكيدة و هي غير خافية.

هذا، مع صدق الحاجة و قوتها، و ضيق الحال و شدتها، و الحاجة تفتق الحيلة، و تبدى المكنون، و تظهر المصون. و هب لم يفتنوا لذلك بالديهة و قبل الفكرة، كيف لم يقعوا عليه مع التغلغل، و يظهروا به مع التوصل؟! و كيف لم يتفق لهم مع فرط الذكاء و جودة الآراء، من الكيد إلا أضعفه، و من القول إلا أسخفه؟! و هذا من قبيح الغفلة التي يتنزه القوم عنها، و وصفهم الله تعالى بخلافها.

و ليس يرد مثل هذا الاعتراض من موافق في إعجاز القرآن، و إنما يصير إليه من خالفنا في الملة، إذا بهرته الحجة و أعجزته الحيلة، فيرمى العرب بالبله و الغفلة، و يقول: لعلهم لم يعلموا أن المعارضة أنجع و أنفع، و طريق الحجة

(١) أي بعد.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٩٧

أصوب و أقرب؛ لأنهم لم يكونوا أصحاب نظر و فكر! و إنما كانت الفصاحة صنعتهم، و البلاغة طريقتهم، فعدلوا إلى الحرب التي هي أشقى للقوم، و أحسم للطمع.

و هذا الاعتراض إذا ورد علينا، كانت كلمة جماعتنا واحدة في رده، و قلنا في جوابه: إن العرب و إن لم يكونوا نظارين، فلم يكونوا غفلة مجانين، و في العقول كلها- وافرها و ناقصها- أن مساواة المتحدى في فعله و معارضته بمثله، أبلغ في الاحتجاج عليه من كل فعل، و أقوى في فلّ غربه «١» من كل قول.

و ليس يجوز أن تذهب العرب الأتباء، عما لا يذهب عنه العامة الأغبياء! و الحرب غير مانعة من المعارضة، و لا صارفة عن المقابلة. و قد كانوا يستعملون في حروبهم من الارتجاز ما لو جعلوا «٢» مكانه معارضة القرآن كان أنفع لهم، و أجدى عليهم. مع أنه قد تقدم قبل أوان الحرب من الزمان ما يتسع بعضه للمعارضة، إن كانت الحرب شغلت عنها، و اقتطعت دونها.

و هذا بعينه كاف في جواب من يعدد كفههم عن المعارضة بما يقارب و يقع به اللبس على غيرهم؛ لأنهم لم يفتنوا لذلك و لم يتتبعوها عليه، و لأن الحرب كانت عندهم أولى و أخرى.

على أنهم لو قدموا المعارضة أمام الحرب، و جعلوها مكان الهجاء و السب، لم يجتمع بإرائهم من يحتاجون إلى محاربتة و يجتهدون في مغالبتها، و لاستغنوا بها عن جميع ما تكلفوه من التعب، أو أكثره.

و في إطباق الكلّ على الإمساك عن المعارضة أكبر دليل على أنهم عنها مصروفون، و عن تعاطيها مقتطعون.

(١) فلّ غربه: أي ثلم حدّ سيفه، و التعبير مجازي، و يقصد به إفحامه.

(٢) في الأصل: جعلوه، و الأنسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٩٨

و إنما لم نذكر جميع ما يمكن الاعتراض به في هذا الدليل، مثل قولهم:

فعلّ العدول عن المعارضة، إنما كان لاستصغارهم أمره، و استبعادهم تمام مثله، و أن الأمر لما استفحل و انتظم و تكاثر الأعوان و الأصحاب، علموا أن المعارضة لا تغني، و أن الحرب أنجز، فصاروا إليها. أو لأنهم علموا زيادة كلامهم على كلامه، في معنى الفصاحة، و فضله في الجزالة، و أن بينهما من ذلك ما لا يكاد يخفى على أحد من الفصحاء. و رأوا من إقدامه على تحدّيهم و تقرّيعهم ما رأوا معه أن الحزم في الإمساك عنه و العدول عن مقابله، كما يفعل أهل التحصيل [مع] من تحدّاهم و قرّعهم بما لا يشبهه على أحد فضلهم فيه و تقدّمهم له؛ لو لا أنهم أشفقوا من أن يعارضوه فيحصل الخلاف و التجاذب في المساواة بالمعارضة أو المقاربة،



و يتردد في ذلك الكلام، و يمتد الزمان، فتقوى شوكته و تكثر عدته، فخرجوا إلى الحرب لقطع المادة، أو لأنهم علموا أن المعارضة إنما يمكن «١» من علم فيها المماثلة أو المقاربة، و هم العدد اليسير، إذا أنصفوا أيضا من نفوسهم، و لم يتبعوا أهواءهم. فأقربا طوائف المتبعين و عامية المستجيبين الذين بهم النصرة و فيهم الكثرة، ممن لا يعلم المفاضلة بين الفصاحتين؛ فإن المعارضة لا تكفهم و لا يرفعون بمثلها رأسا؛ لأنهم لم يستجيبوا بالحجة، فتشككهم الشبهة. و إنما انقادوا بالتقليد و حسن الظن، أو لبعض أغراض الدنيا. و مثل هؤلاء لا يفزع فيهم إلا إلى السيف؛ لأن هذه الاعتراضات و ما مائلها متى صحت، قدحت في أن ترك القوم للمعارضة المؤثرة، إنما كان للتعذر.

و إنما وجهنا دليلنا هذا إلى من يعترف معنا بأن هذه المعارضة لم تقع، و أنها لم

(١) في الأصل: ينبئ، و لعل المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٩٩

تقع للتعذر دون شيء من هذه الأعداء المدعاة. و كان ما قصدنا «١» به إلى التعذر إنما هو للصيرفة لا لفرط الفصاحة، فليس يجوز أن تتعلق بشيء من ذلك و تجعله عذرا في ترك المعارضة التي ألزمتنا وقوعها من يخالف في الصيرفة، و يوافق في جملة إعجاز القرآن، لأنه راجع عليه و عائد إليه.

و الجواب عن هذه الشبهة مستقصى في الكتب، و قد مضى في أثناء كلامنا في هذا الدليل ما إن حصل أمكن أن تسقط به جميع هذه الشبهات و نظائرها.

فإن قال قائل: إن العرب كانوا يعلمون ضرورة فرق ما بين فصيح كلامهم و فصاحة القرآن، فكيف تدعون مع ذلك - في شيء من كلامهم - أنه مساواة، و الجمع الكثير من العقلاء لا يجوز عليهم ادعاء ما يضطرون إلى بطلانه، و إنكار ما يضطرون إلى صحته؟! و لو جاز على الجماعات مثل هذا لم ننكر أن يسأل إنسان بمدينة السلام عن الجسر «٢»، و يسترشد إليه، فيخبره جميع أهلها أو جمهورهم بأنه في خلاف جهته، أو يجحدونه وجود الجسر جملة! و إذا استحال هذا فالأول مثله.

قيل له: هذه الدعوى على الناس التي ذكرتها، من المتكلمين، و جعلوها أسا و عمادا، و هي مع ذلك غير صحيحة، و لا خافية الفساد. و ليس يمتنع أن يجتمع العقلاء الكثيرون على إنكار ما يعلمونه ضرورة، و الإخبار بما يعلمون خلافه ضرورة، إذا اجتلبوا بذلك نفعا، أو دفعوا به ضررا. لأننا

(١) في الأصل: قصدنا، و الظاهر ما أثبتناه.

(٢) يشق نهر دجلة مدينة السلام بغداد و يجعلها نصفين: الكرخ في الجانب الغربي، و الرصافة في الجانب الشرقي، و يربط الجانبين جسر ورد ذكره في كتب التاريخ و الخطط، هو الذي أشار إليه علي بن الجهم في رأيته المشهورة:

عيون المها بين الرصافة و الجسر جلبن الهوى من حيث أدرى و لا أدرى

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠٠

نعلم أن بعض السلاطين الظلمة لو بحث عن أموال رعيتهم، و أراد معرفة أحوالهم، ليغلبهم عليها و يسلبهم، فاستدعى أهل بلدة و فيهم الكثرة التي تمتنع من التواطؤ، ثم سأل كل واحد منهم على انفراد عن حاله فطالبه بماله، لكذبه فيه، و لما صدقه عنه، و لامتنع من دلالته عليه و إرشاده إليه. و هو يعلم مكانه و يقف على مبلغه، و لكان شح القوم بالمال و إشفاقهم عليه يقوم مقام التواطؤ و الاتفاق.

إلا أنه ليس يجوز - قياسا على ذلك - أن يخبروا بخبر واحد له صيغة واحدة، من غير مواطأة؛ لأن العادة تفرق بين الأمرين لكذبه «١»، و توجب حاجة أحدهما إلى المواطأة، و استغناء الآخر عنها.

وفي هذا كلام كثير قد أحكمه أصحابنا الإمامية في مواضع، و فرّقوا بين الكتمان والإخبار، و ما يحتاج من ذلك إلى تواطؤ و ما لا يحتاج، فلذلك اقتصرنا على هذه الجملة، و هي كافية.

و ليس لأحد أن يقول: إنّما جاز ما ذكرتموه في الجماعة التي يسألها «٢» السّلمطان عن أموالها، فتكتمها، أو تدعى فيها ما يعلم خلافه؛ لأنّ كلّ واحد منهم يخبر عن ماله، فإذا كذب في الخبر عنه فإنّما كذب في غير ما كذب الآخر فيه.

و مخبرات أخبارهم مختلفة، و إذا اختلفت جاز هذا فيها، و فارقت الإخبار عن الشّيء الواحد و كتمانها.

و ذلك أنّ هذا الاستدراك لا- يغنى في دفع كلامنا؛ لأنّه كان يجب أيضا أن يدعى كلّ واحد من الفصحاء في بعض الكلام أنّه معارضة للقرآن، و يكون ما يدعى الواحد منهم أنّه معارضة غير الّذي ادعى الآخر ذلك فيه. و لا يمنع كثرتهم من هذه الدّعوى؛ لأنّهم لم يخبروا عن شيء واحد.

(١) كذا في الأصل، و الظاهر وجود اضطراب في هذا الموضع.

(٢) في الأصل: يسلبها، و ما أثبتناه هو المناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠١

على أنّه لو قدرنا أنّ بين الجماعة التي وصفنا حالها و كثرتها نبيّا أو رجلا- صالحا يتفقون على ولايته و تعظيمه، و يتدينون بدفع المكاره عنه، و أنّ بعض الظالمين جمعهم و سألمهم عن مكانه، و غلب في ظنونهم أنّهم إن دلّوه على موضعه قتله، لعلمنا أنّهم لا بدّ أن ينكروا معرفة مكانه، و يمتنعوا من الإرشاد إليه؛ و إن قوى في نفوسهم أنّ النبيّ أو الصّالح لا ينجو من يد هذا الظالم، و أنّه لا ينتهي عن البحث عنه و التنقيح «١» عن مكانه إلّا بأن يخبروه بأنّه قد خرج عن بلدهم و بعد عنهم، لم يمتنع أيضا أن يخبره الجماعة بذلك.

فقد جاز على الجماعة الكثيرة أن تدعى في الشّيء الواحد ما يعلم خلافه، و تكتم الشّيء الواحد الذي يقف على مكانه.

فأمّا التشنيع بكتمان الجسر فإنّما يبعد كتمان مثله؛ لأنّه لا داعى يدعو إليه، و لشهرة مكان الجسر أيضا، و أنّه ممّا يظهر عليه بأهون سعى و أيسر أمر، و لكثرة عدد المخبرين عنه و العارفين به. و ما يكون الكتمان نافيا لخبره و ماحيا لأثره ليس كذلك.

و لكن ليس ينكر أن يكون لأهل البلد في أحد جانبيه ذخائر جميّة و ودائع و تجارات كثيرة و بضائع، و يقصدهم من الجانب الآخر بعض الجائرين؛ فيسألهم عن مكان الجسر ليعبر عليه، فيحوز أموالهم. و هم يعلمون أنّ سؤاله لذلك لا لغيره، و أنّه لا يجد مخبرا عن الجسر سواهم، و ليس ممّن يطول مقامه بينهم فيقف على مكانه بنفسه أو ببعض أصحابه، فلا بدّ أن يتلقّوه «٢» جميعهم بالوجود و الإنكار، سواء أفرّد كلّ واحد منهم بالسؤال أو ضمّه إلى غيره. بل هؤلاء و حالهم هذه ملجئون إلى الكتمان و ترك الاعتراف.

(١) نقرت عن الأمر: إذا بحث عنه.

(٢) في الأصل: أن يتلقّاهم، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠٢

و إذا جاز هذا على الجماعات الكثيرة على وجه من الوجوه، فقد بطل ما اعترض به السائل و زالت شناعته.

و بعد، فقد قال القوم للنبيّ صلّى الله عليه و آله: لو نشاء لقلنا مثل هذا؛ و هم يعلمون من أنفسهم ضرورة خلاف ذلك، و يعلمون أيضا أنّ كلّ سامع لهذا الكلام من الفصحاء يعلم كذبهم فيه، و لم يمنعهم- و هم كثير- العلم الصّورى من ادّعاء خلافه، فكذلك [لم] يمنعهم علمهم بفضل فصاحة القرآن على فصاحتهم من أن يدعوا في بعض كلامهم أنّه مماثل له. بل إذا جاز عليهم الأوّل- و ليس ممّا يدخل به شبهة على أحد- كان الثّاني أولى بالجواز و أحرى، و هو ممّا يوقع كلّ شبهة و يوجب كلّ شكّ. و هذا بين لناظر.

فإن قال: هذا القول- و هو: لو نشاء لقلنا مثل هذا- إنّما قاله «١» أمية بن خلف الجمحيّ «٢»، و الواحد يجوز عليه الإخبار بما يضطرّ إلى

خلافه، إذا فرط غضبه و قويت عصبيته. و ليس كذلك الجماعات الكثيرة، و كلامنا إنما هو على جميع الفصحاء الذين لا يجوز هذا عليهم! قيل له: إن كان قائل هذا هو أمية بن خلف الجمحي - حسب ما ذكرت - فما رأينا أحدا من الفصحاء كذبه و لا بكته «٣»، و قد سمعوا كلامه و اتصل بهم! و الإمساك في مثل هذا الموضع و إظهار الرضا يقوم مقام المشاركة في الدعوى و التصديق لها، فألا وقعت المعارضة أيضا من أحدهم لقوة الغضب

(١) في الأصل: قال.

(٢) هو أمية بن خلف بن وهب الجمحي القرشي، من سادات قريش و جابرتها في الجاهلية، و أحد رءوس الشك و الضلال الذين عارضوا النبي صلى الله عليه و آله و حاربه إيداء و تكذيبا و سخرية و تعذيبا للمسلمين. شارك في وقعة بدر فأسر، و تولّى قتله بلال و خبيب.

(٣) بكته: عبّره و قبح فعله.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠٣

و العصبية؟ فإن جميع الفصحاء حينئذ كانوا يمسون عن تكذيبه و الرد عليه، و يظهرون الرضا بفعله و التصديق لقوله، كما أمسكوا عن أمية بن خلف و هم مضطرون إلى تكذيبه و بهته.

و بعد، فلم يلزم أن تقع المعارضة من سائر الفصحاء حسب ما ظننت، و إنما ألزمت وقوعها في الجملة.

و خصوصنا - إن أحوالوا على الجمع الكثير الذين لا يجوز عليهم التلاقي و التواطؤ و الإخبار بما يضطرون إلى بطلانه - فهم يجيزون ذلك على التفر و الجماعة التي يصح في مثلها التواطؤ، فكيف لم تقع المعارضة من عدّة هذه صفتهم؟

فإن عاد السائل إلى أن يقول: لو عارض مثل هؤلاء بما لا - يماثل في الحقيقة، لما وافقهم الباقون من الفصحاء، و لا أمسكوا عن تكذيبهم! قلنا لهم: فقد أظهروا موافقة أمية بن خلف الجمحي و أمسكوا عن تكذيبه، اللهم إلا أن تريد ما كان يمسك عنهم من كان في جهه النبي صلى الله عليه و آله، فهذا ما قدّمنا فيه التماثل.

على أنا لو طالبناك - أيها السائل - بالدلالة على أن عدّة الفصحاء الذين يعلمون فضل فصاحة القرآن على فصاحتهم و خروجه عن عادتهم، كانت في ذلك الوقت كثيرة، يستحيل في مثلها التواطؤ؛ لأتبعناك أو أعجزناك؛ لأنّ الفصحاء و إن علمنا وفورهم في أزمان التحدّي و ظهورهم، فليس كلّ من جاد في الفصاحة طبعه، و علت منزلته، و تصرّف في التثر و التظم، يجب أن يعلم ما ذكرناه؛ لأنّنا نرى في زماننا و فيما تقدّمه، من هذه صفته، و هو لا يفرق بين مواضع من القرآن، و فصيح كلام العرب في الفصاحة. و ما لا يزال يقال في مثل هذا من أن أولئك كانوا على الفصاحة مطبوعين و من عادتهم لها مكتسبين، لا يغني شيئا.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠٤

لأنّ القوم و إن كانوا مطبوعين على الفصاحة، فقد كانوا يتفاضلون فيها تفاضلا شديدا؛ فليس ينكر أن ينتهي بهم التفاضل إلى أن يكون الفاضل منهم هو الذي يعلم مزية فصاحة القرآن و فضيلته، و المفضول لا يعلم ذلك و إن كان مطبوعا. و كما اختلفوا في المنزلة و الطبقة مع اتّفاقهم في الطبع، و كذلك يفرقون في هذه المعرفة و إن اتّفقوا في الطبع.

فإن قال: فلعلّ أمية بن خلف لم يرد بقوله: «لو نشاء لقلنا مثل هذا» المماثلة في الفصاحة، و إنما أراد مثله في بعض الوجوه التي يتمكن فيها من مساواته، و هذا يسقط الاحتجاج بقوله.

قيل له: كيف يريد ذلك و هو يعلم ضرورة - و كلّ من سمع التحدّي أو اتصل به خبره - الفرض فيه، و أنّهم دعوا إلى الإتيان بمثل القرآن في الفصاحة، أو في التظم و الفصاحة معا، حسب ما نصرناه؟

و هذا القول إنما وقع منه عند التفرّيع بالقرآن و المطالبة بفعل مثله، فليس يكون إلّا مطابقا لمعنى التحدّي.

ولئن جاز أن يورد ذلك على سبيل التّمويه و التّلييس - فيطلق هذا اللفظ الّذى ظاهره يدلّ على ادّعاء التّمكّن من الإتيان بمثله في الوجه الّذى وقع التّحدّي به - و لا يريد هذا بل يضمّر شيئاً آخر، ما اقتضاه التّحدّي أيضاً أن يدّعى هو أو غيره من العرب - في بعض الكلام الفصيح - أنّه معارضة للقرآن؛ و إن لم يكن مماثلاً في الحقيقة و لا مقاربا. و يضمّر أنّ ما ادّعى ذلك فيه مثل للقرآن من بعض الوجوه الّتى يساوى القرآن فيها غيره من الكلام، ممّا لم يتوجّه التّحدّي و التّقريع به.

و قد فعل قريبا من هذا النّضر بن الحارث؛ فإنّه ادّعى معارضة القرآن بأخبار رستم و اسفنديار، و أوهم أنّ التّحدّي وقع بالقصص و الإخبار عن الأمم السّالفة و القرون الغابرة، و لم يمنعه علمه - بأنّ الّذى أتى به ليس بمعارضة عند أحد من الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠٥

الفصحاء - من الإقدام على دعواه.

و إذا جاز أن يعارض النّضر بن الحارث بما ليس بمعارضة للقرآن عند أحد من العقلاء - فصيحاً كان أو أعجمياً - من حيث لم يطابق ما أتى به من معنى التّحدّي المعلوم ضروره، جاز أيضاً أن يعارض غيره من القوم ببعض الشّعير الفصيح أو الكلام البليغ، و يدّعى فيه المماثلة في الوجه المقصود بالتّحدّي، و يكون هذا المعارض أعذر عند النّاس من النّضر بن الحارث، و أمره أقرب إلى اللبس و الاشتباه؛ لأنّ بهته و كذبه لا يظهر إلّا لأهل الطّبقة العليا في الفصاحة أو لجماعتهم، حسب ما يقترحه خصومنا.

و النّضر بن الحارث كذبه ظاهر لكلّ من عرف الغرض بالتّحدّي بالقرآن، و هم العرب و العجم جميعاً. و هذا يؤكّد القول بالصّيرفة و يوضحه.

فإن قال: كيف لم يصرف النّضر بن الحارث عمّا ادّعه من المعارضة، و صرف غيره من الفصحاء؟

قيل له: هذا ممّا قد تقدّم الجواب عنه، عند الاعتراض بمسيلمّة.

و إنّما صرف عندنا عن المعارضة من يحصل بمعارضته بعض الشّبّهة. و لهذا لم يمكّن أحد من الفصحاء من معارضته، ممّا له مع طريقته في النّظم أدنى فصاحة، من حيث جاز أن يقع عند ذلك الشّبّهة لمن لا قوّة له في العلم بالفصاحة.

فأمّا من لا شبهة على أحد بمعارضته و لا شكّ لعامل في أمره، فليس في صرفه فائدة، بل تمكينه من فعله برهان على أنّ غيره مصروف عن المعارضة، إذ لو كانت حاله في التّخليّة كحال لساواه في الإتيان بالمعارضة.

و قد قلنا في الرّد على من ذهب في إعجاز القرآن إلى خرق العادة بفصاحته، و نسب تعدّر المعارضة إلى أنّ الله تعالى لم يجر العادة بفعل العلوم الّتى يتمكّن بها من مثله، قولاً كافياً. و أوردنا على أنفسنا من الزيادات و المسائل ما لا نشكّ في

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠٦

أنّه لم يخطر لأحد من أهل هذا المذهب ببال.

و الحقّ - بحمد الله - لا يزداد على البحث و شدّة الفحص إلّا قوّة و وضوحاً، و الباطل لا يلبث أن ينهتك ستره، و يظهر أمره.

و نحن الآن رادّون على المذاهب الأخر الّتى حكيناها، ليخلص القول بالصّيرفة، و تكمل في صحّته الحجّية، و من الله تعالى نستمدّ المعونة و حسن التّوفيق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠٧

**[مذهب جماعة المعتزلة]**

**[إعجاز القرآن في نظمه]**

أمّا المذهب الّذى حكاه أبو القاسم البلخي «١» عن جماعة المعتزلة، و قواه و نصره من أنّ نظم القرآن و تأليفه يستحيلان من العباد،

كاستحالة إحداث الأجسام، وإبراء الأكمه و الأبرص. و لو لا ذلك لجاز أن يلحق هذا القول بالمذهب الأول، و إن كان لم يصرح به؛ لأن من بدأنا بذكرهم لا يمتنعون من القول بأن القرآن غير مقدور للعباد، على التأويل الصّحيح. و هم أيضا يدفعون أن يكون هناك منع، أو عجز عن المعارضة- حسب ما حكى أبو القاسم- غير أن التأكيد بالمقال الذي ذكره يمنع من ذلك «٢».

و الذي يبطل هذا المذهب: أن القرآن لا نظم له و لا تأليف على الحقيقة، و إنما

(١) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد الكعبيّ البلخيّ، أصله من بلخ- مدينة في خراسان القديمة و أفغانستان الحاليّة- عاش ببغداد و تتلمذ بها على أبي الحسين الخياط مدّة طويلة. يعدّ من منظري المعتزلة و أثمتها، له آراء خاصّة و تلاميذ و أتباع عرفوا باسم (الكعبيّة)، و له مصنّفات في الدفاع عن مذهبه و آرائه. توفّي ببلخ سنة ٣١٧ أو ٣١٩ هـ.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٤٠٠: «و أمّا مذهب البلخيّ فباطل؛ لأنّه قال: إنّ نظم القرآن و تأليفه مستحيلان من العباد، كاستحالة إحداث الأجسام، و إبراء الأكمه و الأبرص».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠٨

تستعار هذه اللفظة في الكلام من حيث حدث بعضه في إثر بعض، فشبهه لذلك بتأليف الجواهر.

و إذا لم يكن في الكلام معنى زائد على ذوات الحروف، فكيف يصحّ أن تتعلّق به قدرة أو عجز، حتّى يقال: إنّ تأليف القرآن يستحيل من العباد كاستحالة كذا و كذا؟ «١» فأما الحروف فهي- أجمع- في مقدورنا، و من قدر على بعض أجناسها فلا بدّ أن يكون قادرا على سائرهما.

و الكلام كلّ- فصيح و أعجميّه- يتركّب من حروف المعجم التي يقدر على جميعها كلّ قادر على الكلام. و إذا كانت ألفاظ القرآن غير خارجة عن حروف المعجم التي نقدر عليها، لم يصحّ قول من جعله مستحيلا منّا كاستحالة الأجسام و غيرها من الأجناس التي لا يقدر المحدثون عليها! «٢» فإن قال قائل: ما أنكرتم أن المراد بقول من جعل النظم مستحيلا منّا، غير ما ظننتموه من أن هناك معنى غير الحروف، حسب ما يجب في تأليف الجواهر، و أن يكون المراد بذلك وقوعه على هذا الترتيب.

و هذا الوجه من الفصاحة هو المستحيل منّا، من غير إشارة إلى نظم في الحقيقة- هو غيره- أو تأليف، و لذلك تعذّر «٣» الشّعْر على المفحم، و الفصاحة

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٤٠٠: «و إذا كان القرآن لا- نظم له على الحقيقة و لا تأليف، و إنّما يستعار فيه هذا اللفظ من حيث حدث بعضه في إثر بعض، تشبيها بتأليف الجواهر، فكيف يصحّ أن يقال تأليف القرآن مستحيل؟!».

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٤٠٠: «و أمّا الحروف: فهي كلّها في مقدورنا، و الكلام يتركّب من حروف المعجم التي يقدر عليها كلّ قادر على الكلام. و ألفاظ القرآن غير خارجة من حروف المعجم التي يقدر عليها كلّ متكلم».

(٣) في الأصل: ما تعذّر، و هو غير مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٠٩

على الألكن، و إن كانا قادرين على جميع أجناس الحروف «١».

و لو كان ما ذكرتموه- من أن الحروف إذا كانت مقدورة لكلّ أحد و لم يرجع بالكلام إلّا إليها، فيجب أن يكون جميع ضروبه مقدورة- صحيحا لوجب أن لا يتعذّر الشّعْر على ناطق، و لا الكلام الفصيح على متكلم، و قد علمنا خلاف ذلك.

قيل له: إذا كان المراد بالنظم و التأليف ما ذكرته و نشرته فهو صحيح غير مدفوع، و الذي أنكرناه غيره.

و قد قلنا في كلامنا: إنّ النظم يستعمل في الكلام، و يراد به توالي حروفه.

و قد يقال: إنَّ نظم الشَّعر مخالف لنظم [النثر] «٢»، بمعنى أنَّ حدوث كلمات كلِّ واحد منهما- في التقدِّم و التأخَّر و الترتيب- يخالف الآخر، إلَّا أنَّ ذلك لا يوجب كون نظم القرآن على هذا التفسير مستحيلا من العباد و غير مقدور لهم؛ لأنَّ من يقدر على الحروف هو قادر على تقديم إحداثها و تأخيرها، و ضمَّ بعضها إلى بعض و تفريقه. و إنَّما يتعدَّر ذلك على من يتعدَّر عليه لفقد العلم بكيفيَّة تقديم بعض الحروف على بعض الوجوه «٣» التي إذا حدثت عليها كان الكلام شعرا أو خطابه، أو غير ذلك.

(١) قال المصنَّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠١: «و ليس لهم أن يقولوا: إنَّ مرادى بالنظم و التأليف هو الترتيب و الفصاحة اللذان وقع القرآن عليهما، من غير إشارة إلى تأليف كتاليف الأجسام. و أن يكون تعدُّره كتعدُّر الشعر على المفحَّم، و الفصاحة على الألكن؛ و إن كانا قادرين على أجناس الحروف».

(٢) سقطت من الأصل، و أضفناها لاقتضاء السياق.

(٣) غير واضحة في الأصل: فقد تقرأ: الواجه، أو الوجه. و لعلَّ المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١١٠

يبين ما ذكرناه أنَّ الأُمِّيَّ يقدر على الكتابة؛ لأنَّ الكتابة ليست أكثر من حركات يده و اعتماداتها بالآلة، و هو قادر على سائر أجناس الحركات و الاعتمادات، و إنَّما يتعدَّر عليه الكتابة لفقد العلم.

و تعدُّر الشَّعر على المفحَّم و الفصاحة على الألكن من هذا الباب أيضا؛ لأنَّ الشَّعر لم يتعدَّر على المفحَّم من حيث لم يكن قادرا على حروفه، أو على إحداثها متقدِّمة أو متأخِّرة حتَّى يقع شعرا، و إنَّما يتعدَّر ذلك عليه من حيث فقد العلم بكيفيَّة تقديم الحروف و تأخيرها، و ضمَّها و تفريقها.

فإن كان المعنى الذي ذكرناه و فضَّلناه «١» هو الذي عناه أبو القاسم البلخيّ و ذهب إليه، فهو مخالف للفظ حكايته، و ملحق له بالمذهب الذي رددناه عليه «٢».

و قد وجدت له في كتابه الموسوم ب «عيون المسائل و الجوابات» «٣»، كلاما في هذا الباب، يدلُّ على أنَّه أراد شيئا فأساء العبارة عنه، لأنَّه قال:

«و احتجَّ الذين ذهبوا إلى [أنَّ] نظمهم- يعنى القرآن- ليس بمعجز، إلَّا أنَّ الله تعالى أعجز عنه- فإنَّه لو لم يعجز عنه لكان مقدورا عليه- بأنَّه حروف قد جعل بعضها إلى جنب بعض. و إذا كان الإنسان قادرا على أن يقول: «الحمد»،

(١) في الأصل: و فضَّلنا، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) قال المصنَّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠١: «إذا أردنا ما ذكره [و] فسِّره، فقد عبَّر عنه بغير عبارته، لأنَّ الشعر لا يتعدَّر على المفحَّم و الفصاحة على الألكن، لأنَّ جنسيهما غير مقدور لهما. و إنَّما يتعدَّر ذلك منهما لفقد العلم بكيفيَّة تقديم الحروف و تأخيرها، كما تتعدَّر الكتابة على الأُمِّيَّ لفقد العلم لا لفقد القدرة، فقد لحق مذهب أبي القاسم بالمذهب الأوَّل الذي أبطلناه، و إن كان أخطأ في العبارة عنه».

(٣) يعدُّ هذا الكتاب من تراث أبي القاسم البلخيّ المفقود، راجع الفهرست لابن النديم / ٢١٩.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١١١

فهو قادر على أن يقول: «لله» «١»، ثمَّ كذلك القول في كلِّ حرف. و إذا كان هذا هكذا فالجميع مقدور عليه، لو لا أنَّ الله تعالى أعجز عنه «٢».



ثم قال: قيل لهم: أول ما في هذا أن الأمر لو كان على ما ذهبتم إليه لكان الواجب أن يسخف نظمه، و يجعله أدون ما يجوز في مثله، ليكون العجز عنه أعظم في «٣» الأعجوبة، و أبلغ في الحجّة.

ثم يقال لهم: و كذلك قول الشاعر «٤»:

يغشون حتى ما تهزّ كلابهم لا- يسألون عن السواد المقبل إنّما هو حروف، لا- يمتنع على أحد من أهل اللّغة أن يأتي بالحرف بعد الحرف منها؛ فقد يجب أن يكون كلّ من قدر على ذلك، فقد يجوز أن يقدر على مثل هذا الشّعر و أن لا يمتنع عليه. فإن مرّوا على هذا وضح باطلهم، و إن اعتلّوا بشيء كان مثله فيما تعلّقوا به «٥».

(١) في الأصل: الله، و المناسب ما أثبتناه وفقا لما في الذخيرة/ ٤٠١.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٤٠١: «و وجدت له في كتابه الموسوم- ب (عيون المسائل و الجوابات) ما يدلّ على أنّه أراد غير ما دلّ لفظه الذي حكيناه عليه، لأنّه قال:

و احتجّ من ذهب إلى أن نظم القرآن ليس بمعجز عنه: إلّا أن الله تعالى أعجز عنه، و أنّه لو لم يعجز عنه لكان مقدورا عليه؛ بأنّه حروف جعل بعضها إلى جنب بعض، فإذا قدره الإنسان على أن يقول «الحمد» فهو قادر على أن يقول «الحمد لله»، ثمّ كذلك كلّ حرف».

(٣) في الأصل: من، و ما أثبتناه أنسب للسياق.

(٤) هو حسّان بن ثابت، و البيت له، راجع ديوانه المطبوع ٧٤ / ١.

(٥) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٤٠١: «ثمّ قال البلخي، يقال له: و كذلك قول الشاعر:

يعشون حتى ما تهزّ كلابهم لا- يسألون عن السواد المقبل إنّما هو حروف، لا يمتنع على أحد من أهل اللّغة أن يأتي بالحرف منها بعد الحرف، فقد كان يجب أن يكون كلّ من قدر على الحروف لا يمتنع عليه الشعر».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١١٢

و قد حكينا كلامه على وجهه و بألفاظه، و هو دالّ على أنّ تعذّر مثل القرآن على العرب يجرى مجرى تعذّر الشعر الفصيح على المفحم. و الشعر الفصيح ليس يتعذّر على المفحم لأنّه مستحيل منه نظمه و ترتيبه، حسب ما ذكرناه.

فإن كان ما يقال في تعذّر الشعر كقوله «١» هو في تعذّر القرآن فيجب بأن يصرّح بأنّ القرآن إنّما تعذّر لفقد العلم بمثل فصاحته و نظمه، كما صرّح القوم الذين رددنا عليهم، و لا- يعبر عن ذلك بعبارة تدلّ على خلافه. اللهمّ إلّا أن يكون يعتقد أيضا أن الشعر مستحيل من المفحم، و هو غير قادر عليه. و يظنّ أنّه يجاب عن اعتراضه بتعذّر الشعر بمثل هذا؛ فذاك أسوأ لحاله، و أشدّ لتخليطه! فكيف يكون الشعر مستحيلا من المفحم، و قد يعود المفحم شاعرا، بعد أن كان مفحما. و لو كان ذلك مستحيلا لما صحّ أن يقدر عليه في حال، كما لا يصحّ أن يقدر على الجواهر و الألوان في حال.

و لو كان الشعر غير مستحيل من المفحم، لكنّه غير مقدور له لم ينفعه ذلك أيضا في تصحيح كلامه؛ لأنّه لم يرض في القرآن بأن يقول: إنّ غير مقدور، بل زعم أنّه يستحيل كاستحالة إحداث الأجسام منّا، فكيف يحمل تعذّر الشعر على تعذّر القرآن و يدعى أنّ ما يعتلّ به في أحد الأمرين يعتلّ بمثله في الآخر، و أحدهما مستحيل، و الآخر جائز و إن كان غير مقدور؟! و لو قيل له في جواب اعتراضه: الشعر إنّما يتعذّر على المفحم- لا من جهة أنّه يستحيل منه- بل لأنّه غير قادر عليه الآن، و جائز أن يقدره الله تعالى عليه في المستقبل، أليس ما كان يتمكّن من المقابلة بمثل ذلك في القرآن؟! على أنّا قد بيّنا قبل حكاية كلامه أنّ المفحم قادر على الشعر، و أنّ الشعر ليس



(١) في الأصل: بقوله، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١١٣  
 بأكثر من حروف يتقدم بعضها و يتأخر بعض. و المفحم قادر على جميع ذلك، و إنما يتعدّر عليه الشّعْر لفقد العلم بتقديم هذه الحروف و تأخيرها و ضمّها و تفريقها، كما يتعدّر على الأُمّي الكتابة لذلك، لا لأنه ليس بقادر على الحركات و الاعتمادات «١».  
 و ممّا يكشف عمّا ذكرناه [أنّ] الشّعْر لو كان يتعدّر على المفحم، لأنه [غير] قادر عليه، لم يتأتّ منه على سبيل الحكاية. و في تأتّيه منه- إذا كان حاكيا- دليل على أنه قادر. و إنما تعدّر ابتداءه له لفقد العلم؛ لأنّ ما يتعدّر لارتفاع القدرة عليه لا يقع على وجه من الوجوه، ما دامت مرتفعة، ألا ترى أنّ من حلّ إحدى يديه عجز عن الحركة، لا يقع منه تحريك هذه اليد ابتداء و لا احتذاء! «٢» و بعد، فهذا القول يؤدّي إلى أنّ جميع الصّينائع و الأفعال الواقعة على الوجوه المختلفة غير مقدورة لمن تعدّرت عليه. و لو صحّ ذلك لارتفع الدليل على إثبات العالم عالما؛ لأنّا إنّما نستدلّ على إثبات العالم عالما للكتابة و ما شاكلها من الأفعال المحكيّة عن «٣» بعض الفاعلين دون بعض مع اشتراك مع تعدّر عليه و من

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٤٠١-٤٠٢: «و هذا الكلام يدلّ منه على أنّ تعدّر معارضة القرآن هو جهة تعدّر الشعر على المفحم. و الشعر لا يتعدّر من المفحم، لا لأنه مستحيل منه، و لا لفقد قدرته عليه. و إنّما يتعدّر لفقد علمه بكيفية نظمه و ترتيبه. فإن ارتكب أنّ الشعر مستحيل من المفحم و هو قادر عليه فحش خطأه، و قيل له: قد يعود المفحم شاعرا، و لو كان الشعر يستحيل منه لما جاز أن يقدر في حال من الأحوال عليه.

و قد بينا أنّ الشعر ليس بأكثر من حروف تقدّم بعضها على بعض. و جنس الحروف مقدور لكلّ قادر على الكلام من مفحم و غيره، فكيف يكون ذلك مستحيلا؟! و إنّما أوجب تعدّر الشعر على المفحم فقد العلم بغير شبهة».

(٢) يقال احتديت به، إذا اقتديت به في أمره.

(٣) في الأصل: المحكمه على، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١١٤

تأتى منه في سائر الأوصاف التي أحدها كونهما قادرين على الفعل، فلو كان من تعدّر عليه الفعل على بعض الوجوه غير قادر عليه، نسبنا تعدّره إلى ارتفاع القدرة.

و تأتّيه إلى حصولها لم يفتقر إلى العلم أصلا، و لا- كان لنا في إثباته سبيل. و في هذا نقض لأصول التوحيد و العدل، على سائر المذاهب و جميع الطّرق.

و أمّا قوله: لو كان الأمر على ما ذهبتم إليه لكان الواجب أن يسخف نظمه؛ فقد سألنا أنفسنا عن هذا فيما تقدّم على أكد الوجوه و أبلغها، و استقصينا الجواب عنه.

ثمّ قال أبو القاسم، بعد الكلام الذي حكيناه عنه:

«و يقال لهم: إنّنا لسنا ننكر أن يكون الله تعالى صرف العرب عن المعارضة بلطف من أطفاه، و إلّا فإنّه لم يكن بعجيب أن يقدم جماعة على أن يأتوا بكلام يقدرّون عليه، ثمّ يدعون أنّه مثل القرآن في نظمه. فأما القدرة على مثل القرآن في الحقيقة فالقول فيه ما قلنا».

و هذا اعتراف منه بالصّيرفة على بعض الوجوه، و إذعان شطر مذهب القائمين بها. و لو قال في الجميع قولا- واحدا، و جعل تعدّر المعارضة على الوجهين جميعا للصّيرفة لاستراح من التلزيق «١» المدى لا- يثبت على نظر و لا فحص! و أمّا من ذهب في إعجاز القرآن إلى اختصاصه بنظم مخالف للمعهود فقد تقدّم كلامنا عليهم عند اعتراضنا بمذهبهم على أنفسنا، و بينا أنّ التحدى لو وقع بطريقة

النظم فقط لوقعت «٢» المعارضة من حيث كان النظم لا يصح في معناه التزايد و التفاضل. و لا وجه يصح التحدى به إلا السبق إليه، و دللنا على أن السبق إلى ما يجب وقوع المشاركة فيه لا تأثير له، و مثلنا ذلك بالسبق إلى قول الشعر في

(١) لزق، يلزق، لزوقا و تلزيقا: أى فعله من غير إحكام و لا إتقان.

(٢) فى الأصل: لو وقعت.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١١٥

الابتداء، و إلى كل عروض من أعاريضه، و أنه مما لا يصح ادعاء الإعجاز به، لأن المساواة فيه ممكنة. و دللنا على أن طريقة القرآن فى النظم لا يتعدّر احتذاؤها و لو بالكلام الذى لا فصاحة له و لا فائدة فيه. و أنه و لو بان من نظوم كلامهم المعهود، فنظمه كالمعهود من حيث تمكّن من مساواته «١». و استقصينا ذلك استقصاء شديدا، و لا طائل فى إعادة ما مضى.

و مما يبطل هذا المذهب- و إن كان ظاهر البطلان- ما قدمناه و دللنا على صحته من أن التحدى وقع بحسب عرف القوم و عادتهم من حيث أطلق اللفظ به و أحيلوا فى معرفة الفرض على ما تقرّر فى عادتهم.

و قد علمنا أنه لا عهد لهم و لا عادة بأن يتحدّى بعضهم بعضا بطريقة نظم الكلام دون فصاحته و معانيه، و أن الفصاحة هى المقدمه عندهم فى التحدى، و النظم تابع لها.

و ما نظنّ أن مميزا يخفى عليه أن معارضة القرآن لو وقعت بالكلام الذى لا فصاحة له و لا فائدة لدخل فى معنى الهذيان، و [لو كان] له مع ذلك طريقة القرآن فى النظم لكانت غير مؤثرة و لا واقعة الموقع المبتغى، و أن المطلوب بالتحدى لم يكن هذا المعنى، و أن الفصاحة إن لم تكن هى المقصودة بالتحدى دون غيرها، فلا بدّ من أن تكون مقصودة مع غيرها.

(١) قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيرة/ ٤٠٢: «أما من ذهب الذاهب فى جهه إعجاز القرآن إلى النظم، فربما فسّر الذاهب إلى هذا المذهب قوله بما يرجع إلى الفصاحة و المعانى دون نفس النظم المخصوص. و من فسّر بما يرجع إلى الفصاحة، كان قوله داخلا فيما تقدّم فساده. و إن صرح بأنه أراد الطريقة و الأسلوب، فقد بينا أن طريقة النظم لا يقع فيها تزايد و لا تفاضل، و لا يصح التحدى فيها إلا بالسبق إليها، و أن السبق لا بدّ فيه من وقوع المشاركة بمجرد العادة، و أن كلّ نظم من النظم لا يعجز أحد عن احتدائه و مساواته، و إن كان بكلام قبيح خال من فصاحة. و مضى من هذا ما فيه كفاية».

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١١٦

و هذا المذهب إنما يكون منفصلا ممّا تقدّم من المذهبين إذا عنى الذاهبون إليه بنظم القرآن طريقته فى النظم التى بان بها «١» من الشعر المنظوم و ضروب الكلام المنشور «٢». كما نقول إن نظم الشعر مفارق لنظم الخطب، و نظم الخطب مخالف لنظم الرسائل، و لا نعى بذلك الفصاحة، و لا ما يتعلّق بالمعانى.

فأما إن هم عنوا بذلك الفصاحة، أو ما يرجع إلى معنى الفصاحة، بطل تمييز مذهبهم ممّا حكيناه و لحق بالمذهب الأول إن ذهبوا إلى أن تعدّره لفقد العلم لا لفقد القدرة، و بالمذهب الثانى إن ذهبوا إلى استحالته على كلّ وجه، على حدّ ما حكاه البلخى عن نفسه و أصحابه.

### [إعجاز القرآن فى إخباره عن الغيوب]

و أمّا من جعل وجه إعجازه اختصاصهم بالإخبار عن الغيوب:

فإنّ قولهم يصحّ إذا ذهبوا إلى أن ذلك أحد وجوه جملة إعجاز القرآن، و ضرب من ضروب دلائله على النبوة؛ لأننا لا ندفع هذا و لا

ننكره، و هو من وجوه دلائل القرآن المذكورة، و جهات إعجازه الصحيحة. فأما إن أرادوا اختصاصه بالإخبار عن الغيوب هو الوجه الذي كان منه معجزا أو دالاً، و أنه لا يدل من غيره على النبوة، و أن التحدي به وقع دون ما عداه؛ فذلك يبطل من وجوه «٣».

(١) في الأصل: أنها، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: المثورة، و الظاهر ما أثبتناه.

(٣) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٤٠٢: «و أما من ذهب في جهة إعجاز القرآن إلى ما تضمنه [من] الإخبار عن الغيوب، و هذا بلا شك وجه من وجوه إعجاز جملة القرآن، و ضروب من آياته، و الأدلة على أنه من الله تعالى، و ليس الوجه الذي قصد بالتحدي، و جعل العلم المعجز».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١١٧

أولها: أنه يوجب أن في سور القرآن ما ليس بمعجز و لا يتحدى به؛ لأن كثيرا من السور غير متضمن للإخبار عن الغيوب. و قد علمنا أن التحدي وقع بسورة من عرضه غير معينه، و أنه لم يتوجه إلى ما يختص من السور بالإخبار عن الغيب دون غيرها «١». و ثانيها: أن التحدي لو وقع «٢» بذلك لكان خارجا عن عرفهم، و واقعا على خلاف عاداتهم. و قد بينا فيما مضى أن التحدي لم يكن إلّا بما ألفوه و جرت عاداتهم في تحدي بعضهم بعضا به.

و ثالثها: أن أخبار القرآن على ضربين:

منها: ما هو خبر عن ماض، كالأخبار عن الأمم السالفة، و الأنبياء المتقدمين.

و منها: ما هو خبر عن مستقبل كقوله، تعالى:

لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ «٣» و قوله: الم \* غَلَبَتِ الرُّومُ \* فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ «٤» و ما أشبه ذلك من الأخبار عن الاستقبال التي وقعت، غير أنها وقع الخبر عنها «٥».

(١) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٤٠٢: «و الذي يبطل هذا أن كثيرا من القرآن خال من خبر بغيب، و التحدي وقع بسورة غير معينه».

(٢) في الأصل: وقع لو وقع.

(٣) سورة الفتح: ٢٧.

(٤) سورة الروم: ١-٣.

(٥) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٤٠٣: «و أيضا، فإن الإخبار عن الغيوب في القرآن على ضربين: خبر عن ماض، و خبر عن مستقبل. فالأول: إخبار عن أحوال الأمم السالفة. و الثاني: مثل قوله تعالى: لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ ...، و قوله تعالى:

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١١٨

فأما القسم الثاني: و هو الخبر عن المستقبل، فإنه إما يكون دالاً عند وقوع مخبره موافقا للخبر. و قبل وقوعه لا فرق فيه بين الصديق و الكذب، اللهم إلا أن تقع ممن قد دلت دلالة غير ذلك الخبر على صدقه. فيعلم صحة الخبر بتلك الدلالة المتقدمة لا بنفسه.

و معلوم أن الحجة بالقرآن كانت لازمة لمن تحدى به قبل وقوع مخبرات أخباره «١» المستقبلية، و أن النبي صلى الله عليه و آله كان يطالب القوم بالإقرار به و يدعوهم إلى التسليم. و لم يفعل ذلك إلّا و هم يتمكنون من الاستدلال على صدقه، و غير مفتقرين في العلم إلى حضور زمان متراخ. و هذا يبطل أن تكون جهة إعجازه مما يتضمنه من الإخبار عن الحوادث المستقبلية «٢».

فأما القسم الأول: و هو الإخبار عن الماضي، فليس في أخبار القرآن عن الماضيات إلّا ما هو خبر عن أمر ظاهر شائع قد اشترك أهل الأخبار في معرفته، أو عرفه كثير منهم. و كلّ ذلك ممّا ينكر المخالف أن يدعى أنّه مأخوذ من الكتب، و متلقّن من أفواه الرّجال «٣». و ما يقوله قوم من المتكلمين في هذا الموضوع - من أنّ ذلك لو أخذ من الكتب

الم\* غُلِبَتِ الرُّومُ ... و أمثال ذلك من الأخبار التي وقعت مخبراتها موافقة للإخبار عنها.

(١) في الأصل: مخبران اخباره، و المناسب ما أثبتناه مطابقا لما في الذخيرة/٤٠٣.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/٤٠٣: «و القسم الثاني: إنّما يكون دالّما إذا وقع عن مخبر مطابق للخبر، و قبل أن يقع ذلك، لا فرق بين أن يكون صدقا أو كذبا. و من المعلوم أنّ الحجّة بالقرآن كانت لازمة قبل وقوع مخبرات هذه الأخبار».

(٣) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/٤٠٣: «فأما القسم الأول: فهو خبر عن أمور كائنه و مشهورة شائعة، و ذلك لا يسمّى خبرا عن غيب، و ليس في ذلك إلّا ما يمكن المخالف أن يدعى أنّه مأخوذ من الكتب، أو من أفواه الرجال».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١١٩

و الرّجال لظهور و انتشار، و لعرف الملّقّن له، و الموقف عليه، و زمان طلبه، و الاختلاف إلى أهله، لا- سيّما مع البحث و التنقيح و التفتيش، و إنّ العادات بهذا جارية «١»- ممّا لا- يجوز أن يكلم الله تعالى من أزمه العلم بالنّبوة إليه، و يعوّل به «٢» عليه؛ لأنّ أكثر ما فيه أن يكون ما ذكره أشبه و أولى، و ليس يكون دليلا على النّبوة إلّا ما أوجب اليقين المحض، و رفع كلّ شكّ و تجويز. و متى لم يكن هذا لم ينقطع عذر المكلف به.

على أنّ الخبر عن الظاهر من الأمور الماضية لا يوصف بأنّه خبر عن غيب، و إنّما يوصف بذلك الإخبار عن الحوادث المستقبلية التي قد جرت العادة بأنّ البشر لا- يحيطون علما بها، و لا طريق لهم إلى معرفتها بالنظر في النجوم و ما جرى مجراها. و إنّ علموها فعلى طريق الجملة، و يرّد الخبر عنها على سبيل التفصيل.

و قد يكون الإخبار عمّا مضى إخبارا عن غيوب، إذا كانت واردة بما قد علم خفاؤه، و فقد الأطلاع عليه، نحو الخبر عمّا «٣» أضمره الإنسان في قلبه، و عرض «٤» عليه من فعله، و لم يفشه إلى غيره، أو ممّا فعله متفرّدا به و مستسرّا بفعله.

و ليس في أخبار القرآن ما يجري هذا المجرى، و إنّ كان في أخباره صلّى الله عليه و آله الخارجة عن القرآن ما يلحق بما ذكرناه، فهو غير مخلّ بكلامنا؛ لأننا إنّما نتكلّم فيما تضمّنه القرآن من الأخبار. و إذا لم يكن ذلك فيها صحّ ما أوردناه، و وضح

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/٤٠٣: «فإذا قيل: لو كان ذلك لظهور و انتشار، قيل:

يمكن أن يقع على وجه من الخفاء لا يظهر. ثمّ أكثر ما يدعى في وجوب ظهور ذلك- لو كان عليه- الظنّ، فأما العلم اليقين المقطوع به فلا يجب حصوله».

(٢) في الأصل: بهم، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: ممّا، و ما أثبتناه هو المناسب.

(٤) كذا في الأصل، و لعله: غمض.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٢٠

فساد قول من ذهب في إعجاز القرآن و قيام الحجّة به في الحال إلى الأخبار التي تضمّنها.

فإن قال: قد قلتم في صدر هذا الكلام: إنّ الإخبار عن الغيوب أحد وجوه إعجاز القرآن، فعلى أيّ وجه يصحّ ذلك؟

قيل له: قد علمنا مبلغ ما يعرفه النّاس بتجاربههم و عاداتهم من أحكام الحوادث المستقبلية، و أنّ ذلك لم يبلغ إلى أن يخبروا عن تفصيل

ما يحدث على سبيل التّحديد و التّمييز؛ لأنّ أكثر ما يعملونه من ذلك الجملة التي يرجعون فيها إلى العادة، نحو علمهم بورود الحرّ و البرد في إبانهما، و طلوع الثّمار و الزّروع في أوقاتها.

و العلم بهذه الجملة لا يثمر العلم بالتّفصيل الّذى أوردناه؛ لأنّنا نحيط علما بأنّ أحدا من النّاس لا يمكنه أن «١» يخبر عن قوّة الحرّ و البرد في أيّام بعينها «٢».

و تناقصه في أيّام بعينها. و حال الأيّام في العادة واحدة أو متقاربة في أنّها لا تقضى بخلاف بعضها لبعض في شدّة الحرّ و نقصانه، فيقع مخبره وفقا لخبره.

و كذلك لا يجوز أن يخبر بعضنا بأنّ بعض ثمار السّنة المستقبلية سيفسد و يبطل، و بعضها يزكو و يكثر على سبيل التّفصيل، و يكون حال ما خُبر بصلاحه كحال ما خُبر بفساده في الحاجة إلى ما قد جرت العادة بصلاحه عليه من الحرّ و البرد و الهواء و الرّكود، فيقع خبره صدقا.

و ليس يجوز أن تكون صناعة النّجوم تكسب مثل هذا العلم؛ لأنّ الاستفادة بهذه الصناعة من أحكام الحوادث المستقبلية هو ما يجرى مجرى الجمل دون التّفصيل. و لهذا تجد أهلها يصيبون في ذلك في الأكثر، و ربّما أخطئوا، كماخبرهم

(١) في الأصل: عن أن.

(٢) في الأصل: بعينه، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٢١

عن زيادة الحرّ و البرد و نقصانها، و وفور الأمطار و الأنداء أو قتلها. و كلّ هذا على طريق الجملة.

فأما ما يصيبون فيه و لا يكادون أن يخطئوا فيما يجرى مجرى التّفصيل، فهو أيضا مضبوط محصور قد عرف النّاس طريقه و وجهه، و أنّه الحساب الّذى يدلّهم على كسوف القمر في وقت معيّن و برج محدود، و طلوع الكوكب أو غروبه في زمان بعينه.

و لو كانت غيره من الأحكام التي تدعونها تجري- في أنّ الحساب طريق إليها و دالّ عليها- مجراه لوجب أن توجد فيه الإصابة، و يفقد الخطأ، كما وجدناه في الخبر عن كسوف الكواكب و غروبها، أو تكثر الإصابة و يقلّ الخطأ. و قد وجدنا الأمر فيما يحكمون عليه و ينذرون به بالضدّ من هذا؛ لأنّ الإصابة فيه هي القليلة و الخطأ هو الكثير، و أنّ [ما] يقع من إصابتهم فيها الأقرب ممّا يقع من المختمن و المرجم الّذى لا يرجع في قوله إلى أصل، و لا ينظر في دليل.

و إذا صحّ ما ذكرناه، و ورد القرآن بأخبار عن حوادث مستقبلية مفضّلة و وقعت مخبراتها «١» بحسب الأخبار، فيجب أن تكون دلالة أو معجزة؛ لخروجها عن العادة و عمّا يتمكن البشر منه و يصلون إليه.

فمنها: قوله تعالى في انهزام المشركين ببدر: سَيَهْرَمُ الْجَمْعُ وَ يُوَلُّونَ الدُّبُرَ «٢».

وقوله تعالى: الم \* غَلَبَتِ الرُّومُ \* فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ «٣».

(١) في الأصل: غيرانها، و ما أثبتناه هو المناسب للسياق.

(٢) سورة القمر: ٤٥.

(٣) سورة الروم: ١-٣.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٢٢

وقوله تعالى: لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُسَكُمْ وَ مُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ «١».

وقوله تعالى: هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَ دِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَ لَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ «٢».

و قوله تعالى: وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ «٣».

و قوله تعالى: فَتَمَمُّوا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ\* وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا «٤».

فأما إخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنِ الْغُيُوبِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْقُرْآنِ، فَكَثِيرَةٌ جَدًّا، نَحْوُ «٥»:

قوله لأمير المؤمنين عليه السلام: «تقاتل بعدى الناكثين و القاسطين و المارقين».

و إنذاره له عليه السلام بقتل ذى الثديّة «٦»، المخدج اليد.

و قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِعَمَّارِ رَحْمَةَ اللهِ عَلَيْهِ: «تقتلك الفئة الباغية» «٧».

(١) سورة الفتح: ٢٧.

(٢) سورة التوبة: ٣٣.

(٣) سورة الفتح: ١٩.

(٤) سورة البقرة: ٩٤-٩٥.

(٥) الأخبار المنقولة في هذا المقام تعدّ من الأخبار المتواترة و المرويّات المشهورة التي رواها جلّ من تعرّض لأحداث الوقائع الثلاث المشهورة التي وقعت أيام خلافة أمير المؤمنين عليه السّلام، أي وقعة الجمل و صفّين و النهروان. راجع على سبيل المثال: دلائل النبوة ٦/ ٤١٠ و ٤٢٧، المستدرک على الصحيحين ٣/ ١٣٩، كنز العمال ٦/ ٨٢، صحيح البخاريّ ٤/ ٢٤٣.

(٦) و هو حرقوص بن زهير التميمي، من رءوس الخوارج، راجع أسد الغابة ١/ ٣٩٦ و ٢/ ١٤٠.

(٧) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٥: ٤٠٥: «و منها: إخباره صلوات الله و سلامه عليه بالغيوب، مثل قوله في عمّار رضي الله عنه: «تقتلك الفئة الباغية» ... و إشعاره لأمير المؤمنين عليه السلام بأنّه يقاتل الناكثين و القاسطين و المارقين، و يقتل ذا الثديّة.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٢٣

و قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِسَرَاةٍ «١»: «كأني بك و قد لبست سوارى كسرى».

و ما ذكرناه من هذه الأخبار قليل من كثير. و في استقصاء ذكرها «٢» خروج عن الغرض، و هي معروفة. و جميع ما تلوناه من أخبار القرآن و قصصناه من أخباره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْقُرْآنِ وَقَعَتْ مَخْبَرَاتِهَا وَفَقَا لَهَا.

و معلوم أنّ مثل هذه الأخبار لا تقع عن ظنّ و ترجيم؛ لأنّ الظنّ لا يمكن معه الصّدق في مثل هذه الأخبار على سبيل التفصيل، و لا بدّ أن تكون دالّة على علم المخبر بها.

و ليس يجوز أن يكون العلم بذلك معتادا؛ لأنّ العلوم المعتادة لا تخرج عن قسمين: الضّرورة، و الاكتساب. و قد علمنا أنّه ليس في سائر العلوم الضّرورية المعتادة علم بما يحدث على سبيل التفصيل. و لو كان مكتسبا لكان واقعا عن النظر في دليل، و لا دليل يدلّ على ما يتجدّد من أفعال الناس و ما يختارونه و يجتنبونه مفضّلا.

و إذا صحّت هذه الجملة فالإخبار عن الغيوب لا يخرج عن وجهين:

إمّا أن يكون من فعل الله تعالى، نحو ما تلوناه من أخبار القرآن، و من فعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَحْوُ مَا قَصَصْنَاهُ مِنْ أَخْبَارِهِ «٣» الْخَارِجَةِ عَنِ الْقُرْآنِ.

(١) هو أبو سفيان سراقه بن مالك بن جعشم الكنانيّ المدلجيّ الحجازيّ. كان ينزل القديد بين مكّة و المدينة، و كان في الجاهليّة معروفا باقتفاء الأثر. و هو من أشرف قومه و شعرائهم، و كان ممن تعقّب النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ حِينَ هَاجَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَ حِينَئِذٍ لَحِقَ بِالنَّبِيِّ، وَ رَأَاهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ دَعَا عَلَيْهِ فَسَاحَتْ قَوَائِمُ فَرَسِهِ فِي الْأَرْضِ، فَندم



و طلب من الرسول أن ينجيّه، فدعا له النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَأُطْلِقَ وَ رَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ. أَسْلَمَ بَعْدَ وَقْعَةِ الطَّائِفِ فِي السَّنَةِ الثَّامِنَةِ لِلْهَجْرَةِ. وَ تَوَلَّى الْبَصْرَةَ أَيَّامَ حُكُومَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. تُوَفِّيَ سَنَةَ ٢٤ هـ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: ذَكَرْنَا، وَ الظَّاهِرُ مَا أُثْبِتَاهُ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: أَخْبَارٌ، وَ الْمُنَاسِبُ مَا أُثْبِتَاهُ.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٢٤

فإذا كانت من فعل الله تعالى لم تدل على اختصاصه بالعلم الخارق للعادة الذي ذكرناه، فقلنا: إن من أجله تمكّن من الصّدق عمّا يحدث، بل يكون المعجز في هذا الموضوع هو إنزال الخبر إليه و إطلاعه قبل أحد من البشر عليه، فقد حصل خرق العادة به لا محالة في هذا الوجه. و إذا كان من فعله عليه السّلام فهو دالّ على العلم الذي أشرنا إليه، و المعجز هاهنا هو العلم؛ لأنّه الذي خرق العادة. و الذي أنكرناه في صدر الكلام أن يكون الوجه الذي منه لزم العلم بصدق النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي الْإِبْتِدَاءِ هُوَ تَضَمُّنُ الْقُرْآنِ لِلْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ، أَوْ أَنْ تَكُونَ جِهَةٌ إِعْجَازُهُ مَقْصُورَةٌ عَلَى ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ. فَأَمَّا إِذَا قِيلَ أَنَّ هَذِهِ الْجِهَةَ مِنْ إِحْدَى جِهَاتِ الْإِعْجَازِ، وَ رَتَّبَ الْاسْتِدْلَالَ بِهَذَا التَّرْتِيبِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ؛ فَذَلِكَ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ دِفَاعُهُ.

### [إعجاز القرآن في نفي الاختلاف عنه]

و أمّا من ذهب إلى إعجازه من حيث زال عنه الاختلاف و التناقض «١»، و اعتلّ لقوله بأنّ العادة لم تجر بأن يسلم الكلام الطويل - مع سرد القصص فيه و الأخبار - من ذلك، و أنّ في سلامة القرآن منه دلالة على أنّه من فعل الله تعالى. و الصّحيح الذي لا إشكال فيه أنّ سلامة القرآن - مع تطاوله، و تكرّر القصص

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٤٠٣ - ٤٠٤: «و أمّا من ذهب في إعجازه إلى زوال الاختلاف عنه و التناقض مع طولها، و ادّعى أنّ ذلك ممّا لم تجر العادة في كلام طويل بمثله. و الذي يبطل قوله: إنّّه لا شبهة في أنّ ذلك من فضائل القرآن و من آياته الظاهرة، لكنّه لا ينتهي إلى أن يدعى أنّه وجه إعجازه و أنّ العادة انخرقت به؛ لأنّ الناس يتفاوتون في زوال الاختلاف و التناقض عن كلامهم. و ليس يمتنع أن يزول عن الكلام ذلك كلّ، مع التيقّظ الشديد و التحفّظ التامّ. فمن أين لمدّعى ذلك أنّ العادة لم تجر بمثله؟».

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٢٥

فيه و ضرب الأمثال - من الاختلاف أو التناقض «١» يدلّ على فضيلة عظيمة و رتبة جليّة، و مزيّة على المعهود من الكلام ظاهرة؛ فأما أن ينتهي إلى الإعجاز و خرق العادة، فبعيد و لا - برهان لمدّعيه عليه؛ لأنّا قد وجدنا النّاس يتفاوتون في السّلامة من هذه الأمور المذكورة تفاوتاً شديداً؛ ففيهم من يكثر في كلامه الاختلال و الاضطراب و يغلب عليه، و فيهم من يتحفّظ فقلّ ذلك في كلامه. فليس بمنكر أن يزيد بعضهم في التحفّظ و التصفّح لما يورده، فلا يعثر منه على تناقض «٢».

و ليس يمكن أحداً أن يدّعى أنّ التحفّظ و إن اشتدّ، و العناية و إن قويت، فإنّ المناقضة و الاختلاف غير زائل؛ فإنّه متى ادّعى هذا تعذّر عليه إيراد شبهة تعضد دعواه، فضلاً عن برهان.

و لو قيل لمن سلك هذه الطريقة: أرنا أولاً - قبل أن ننظر فيما يمكن من الكلام المستأنف، أو لا - يمكن - أن جميع ما تنوّق فيه الحكماء من كلامهم، و رووا فيه من أمثالهم قد لحق جميعه التناقض و الاختلاف، حتّى أنّه لو لم يسلم شيء منه من ذلك لظهر بطلان قوله من قرب.



فإن قيل: أليس من البعيد أن يسلم الكلام الطويل بما ذكرناه؟

قيل: لسنا نشك في بعد ذلك، وإنما كلامنا على القطع على تعدّره وإلحاقه بما يخرق العادات؛ فأما بعده فقد سبق إقرارنا به. فإن قالوا: فقد قال الله عزّ وجلّ: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا» (٣)، وهذا نصّ صريح لصحّة ما ذهبنا إليه «٤».

(١) في الأصل: تناقض، والأنسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: تناقضه، والمناسب ما أثبتناه.

(٣) سورة النساء: ٨٢.

(٤) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٤٠٤: «فأما قوله تعالى: «وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا»

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٢٦

قيل لهم: إنّما علمنا بهذا القول أنّه لو كان من عند غيره لوجد فيه اختلاف كثير، وقد تقدّم لنا العلم بكونه صدقا و دليلا، من طريق ليس هو اعتبار زوال الاختلاف و التناقض عنه. و كلامنا إنّما هو على من جعل وجه إعجازه و كونه دليلا زوال الاختلاف عنه، و ظنّ أنّه: (يركن من استدراك) «١» «٢»، و كذلك من جهة العادة و اعتبارها. فليس القطع إذا- على ما ذكره من طريق السّمع- بقادح في طريقنا.

و الكلام على من جعل إعجازه صحّة معانيه و استمرارها على النظر و موافقتها للعقل، يقرب من الكلام على من اعتبر زوال الاختلاف و المناقضة؛ لأنّ كلّ ذلك إنّما يدلّ على الفضيلة و علو المنزلة، و يشهد بأنّ فاعله حكيم عليم. و الإعجاز و خرق العادة غير هذا. و لو لم يصرف الله تعالى العرب عن معارضة القرآن لبطل الإعجاز عندنا، و لم يخرج القرآن من أن يكون على الصّفات التي ذكرها من صحّة المعاني، و موافقة العقل.

و كذلك لو سلبه الله تعالى القدر من الفصاحة التي بان بها من الفصيح المعتاد- عند من ذهب إلى ذلك فيه- لوجب فيه جميع ما ذكره من الصّفات، و لاستحال خروجه عنها.

و هذا يكشف عن أنّ هذه المعاني إنّما وجبت فيه، من حيث كان كلاما

فإنّما هو جهة؛ لعلمنا بالقرآن [أنّه] لو كان من عند غيره لكان فيه اختلاف، و إنّما رددنا على من قال: إني أعلم ذلك بذلك قبل العلم بصحّة القرآن، و جعله وجه إعجازه».

(١) في الأصل: استدراك غير منقوطة- و هي غير مفهومة.

(٢) كذا في الأصل.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٢٧

للحكيم، و أنّه لا تأثير لها في الإعجاز؛ لوجودها مع زواله.

على أنّ جميع ما ذكره من صحّة المعاني و ملاءمة العقل، حاصل في كلامه صلّى الله عليه و آله، و واجب في أخباره، و إن لم يجب فيها الإعجاز.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٢٩

### [مذهب القائمين إنّ إعجاز القرآن كونه قديما]

فأما المعتقدون بقدوم القرآن، و الجاعلو وجه إعجازه كونه قديما، أو عبارة عن الكلام القديم و حكاية له «١» فإنّ الأدلّة التي نصبها

الله تعالى على حدث القرآن تقضى ببطان قولهم، و هي مذكورة في غير موضع.  
و كيف يكون القرآن قديما، و هو حروف و أصوات تكتب و تتلى و تسمع [و] جائر عليه التجزى و الانقسام، ذو أول و آخر؟! و كل هذه الصفات مما لا يجوز على القديم، و لا يختص بها إلا المحدث.  
على أن القرآن من الكلام المفيد، و الكلام لا يفيد إلا بأن يحدث بعضه في إثر بعض، و يتقدم بعضه على بعض؛ لأن قول القائل: «دار» لو لم يتقدم الدال على الألف، و الألف على الراء، لم يكن بأن يسمع «دار» بأولى من أن يسمع «رادا».  
و هذا يبين أن الكلام إذا وجدت حروفه كلها معا، و لم يكن لبعضها على بعض تقدم في الوجوه لم يكن مفيدا.  
و بعد، فإن القديم تعالى متكلم بالقرآن، و هذه الإضافة تقتضى أنه فاعل له؛ لأن الكلام إنما يضاف إلى المتكلم منا من حيث فعله.

(١) إشارة إلى مذهب أهل الحديث و الأشاعرة.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٣٠

يبين ذلك أنه لو أضيف على غير هذا الوجه لم يخل من وجوه:

إمّا أن يقال: إنه كلام له، و أنه متكلم به من حيث أوجب كونه «١» على صفه معقولة و حسب ما نقول في العلم و ما جرى مجراه، أو لأنه حلّه، أو حلّ بعضه؛ أو لأنه قائم به.

و الكلام ليس مما يوجب صفة للمتكلم؛ لأنه لو أوجب ذلك لاستحال - لو خلق له لسانان - أن يوجد «٢» فيهما حرفان متضادان؛ لأنه من حيث كان متكلمًا بهما يجب أن يكون على صفتين متضادتين، كما يستحيل وجود علم و جهل بشيء مخصوص في جزءين من قلبه، من حيث كان ذلك يوجب كونه على حالين متضادتين.

و قد علمنا صحّة وجود الكلام بالآتين لو خلقتا، و جواز كونه متكلمًا إنّما يوجد فيهما، و إن امتنع ذلك في العلم و الجهل و ما جرى مجراهما مما يوجب الأحوال للحى. فصحّ أن الكلام مما لا يوجب صفة للمتكلم، و بطل القسم الأول الذي ذكرناه.

و ليس يجوز أن يكون متكلمًا به لأنه حلّه أو حلّ بعضه؛ لأنّ ذلك يوجب كون اللسان متكلمًا، و الصّيدى مخبرا و أمرا و ناهيا. و يوجب أيضا إبطال كون المتكلم متكلمًا و سقوط هذه الإضافة أصلا؛ لأنّ الكلام ليس بحرف واحد، و إنّما تجتمع الحروف فتصير كلامًا، و محلّ كلّ حرف غير محلّ الآخر؛ لحاجة الحرف إلى أبنية مختلفة، فيجب على هذا أن يكون قولنا: «قام زيد» ليس بكلام متكلم في الحقيقة؛ لأنّ المتكلم ما حلّه الكلام. و هذه الجملة ليس يصحّ اختصاصها بمحلّ واحد، فتخرج من أن تكون كلامًا متكلمًا.

(١) في الأصل: و كونه، و لعلّ المناسب حذف الواو.

(٢) في الأصل: و يوجد، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٣١

فأما القول بأنّه: «متكلم بالكلام لأنه قائم به»، فلفظ مجمل قصد إلى المعلق به عند ضيق الكلام. و حاجته إلى التفسير و التفصيل كحاجة ما تقدم.

و ليس يصحّ أن يراد بهذه اللفظة - أعنى قولهم: قائم «١» به - إلا بعض ما ذكرناه و افسدنا [ه] من الحلول و إيجاب الصّفة، و إلا فالوجوه التي تستعمل فيها، من القيام الذي هو الانتصاب، أو الثبات و البقاء، أو غير ذلك مما لا يجوز على الكلام أصلا.

و كذلك إن قيل: إنّ المتكلم إنّما كان متكلمًا لأنّ له كلامًا، وقعت المطالبة بتفسير هذه اللفظة، و الكشف عن الغرض بها، فإنّه لا يمكن أن يذكر فيها إلا بعض ما أوردناه و تكلمنا عليه.

فإن قالوا: جميع ما ذكرتموه مبنى على أن الكلام هو الأصوات و الحروف المسموعة. و ليس الكلام فى الحقيقة ما تظنون، بل هو معنى فى النفس لا يجوز عليه شىء مما جاز على الأصوات التى ذكرتموها من الانقسام و التجزى، و هذا المسموع عبارة عنه و حكاية له.

قيل لهم: ليس يجب أن نتكلم فى قدم شىء أو حدوثه و نحن لا نعقله و لا نشبهه؛ لأن الكلام فى الصفات فرع على إثبات الدوات. و ما يقولونه فى الكلام غير معقول عندنا و لا سبيل إلى إثباته، فلا معنى للتشاغل معكم بالخوض فى قدمه و حدوثه. و الواجب أن تطالبوا بإثبات ما تدعونه أولاً، فإنه يتعذر عليكم.

على أن من أثبت الكلام معنى فى النفس - و لم يشر إلى بعض المعانى المعقولة من أفعال القلوب، كالمقصد و الاعتقاد و ما يجرى مجراهما - لم يجد فرقاً بينه و بين من ادعى مثل ذلك فى جميع أجناس الأعراض، حتى يقول: إن الصوت فى الحقيقة ليس هو المسموع بل هو معنى فى النفس يدل هذا عليه. و كذلك اللون

(١) فى الأصل: قام.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٣٢

و سائر الأجناس.

و لو قيل أيضاً لهؤلاء: إن المعنى الذى يدعون فى النفس ليس هو الكلام فى الحقيقة، بل الكلام معنى غيره. و المعنى الذى يشيرون إليه دال عليه و منبئ عنه، ثم يجب ذلك عليهم فى معنى بعد آخر - لم يجدوا فصلاً! و لتقصي هذه الجمل التى أوردناها موضع هو أليق بها من كتابنا هذا، و إنما تبهنا بما ذكرناه على طريق الكلام - و إن كان المقصد غيره - كراهة أن يخلوا كلامنا من برهان على فساد ما تعلق به القوم.

على أننا لو تجاوزنا لهم عن الكلام فى قدم القرآن و حدوثه لم يصح أن يكون معجزاً على طريقتهم هذه، و بطلت فائدة التحدى به لأن المتحدى لا يصح تحديه إلا بما هو مقدور متأت، إما منه أو من المؤيد له بالعلم، فكأنه يقول: تعاطوا فعل كذا و كذا مما ظهر على يدي، فإن تعذر عليكم فاعلموا أنني صادق، إما من حيث خصي نى الله تعالى بما معه تأتى منى ما تعذر عليكم، أو من حيث أظهر على يدي ذلك الفعل بعينه و أيدنى به.

و متى كان الأمر الذى دعاهم إلى فعله مستحيلاً متعذراً على كل قادر، لم يصح التحدى به و لا الاحتجاج بتعذره؛ لأنهم لو قالوا له: قد دعوتنا إلى ما لا تقدر أنت و لا المؤيد لك على فعل مثله، فأين موضع حججك علينا؟ و لم صرت بأن تدعى الإبانة و التخصيص بتعذره علينا أولى بأن ندعى نحن عليك مثل ذلك من حيث تعذر عليك، بل على كل قادر؟! و إذا لم يكن بين هذه الدعاوى فرق

بطل الاحتجاج بما ذكره. الموضح عن جهه إعجاز القرآن النص ١٣٢ [مذهب القائلين إن إعجاز القرآن كونه قديماً]

بعد، فلا فرق بين التحدى بالقرآن إذا كان قديماً - على ما يدعون - و بين التحدى بذات القديم تعالى. و إذا فسد التحدى بذلك، من حيث استحالة تعلق القدرة به، فالأول مثله.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٣٣

فإن قالوا: التحدى إنما كان بحكاية الكلام القديم، دون ذاته.

قيل لهم: ليس يخلو التحدى من أن يكون واقعا بأن يحكوه بلفظه و معناه معاً، أو بأن يحكوه بمعناه «١» دون لفظه، أو بلفظه دون معناه.

و قد علمنا أن كل من قال: «القرآن»، فقد حكاها بلفظه و معناه، و أن القوم المذنبين شوفوها بالتحدى به قد كانوا يتمكنون من ذلك و يفعلونه.

و حكاية معناه دون لفظه متأية من كل من عقل المعاني و فهمها، فصيحاً كان أو أكن، عريياً كان أو أعجمياً. و من أتى فى الحكاية باللفظ و المعنى معا فهو حاكك للفظ لا محالة، و إن ضم إليه المعنى؛ ففسدت الوجوه الثلاثة. و ليس يمكن فى القسمة غيرها؛ لأن ما خرج عنها ليس بحكاية.

فإن قالوا: إنما تحداهم بالابتداء للحكاية على الوجه الذى وردت منه، فمن حكاها بعد السماع منه لا يكون معارضا؛ لأنه غير مبتدئها؟ قيل لهم: هذا رجوع إلى التحدى بالمستحيل الذى لا يدخل تحت قدرة قادر؛ لأن الابتداء لا يتكرر كالاختداء، فإذا طالبهم بأن يبتدءوا، فحكاية ما قد ابتداء هو حكايته؛ فقد كلفهم المحال الذى لا يوصف [به] القديم تعالى، و هو أقدر القادرين عليه. و لو قالوا له: و أنت أيضا لا تقدر على الابتداء بجميع ما يبتدئ أحدنا حكايته، من كلام أو شعر، فليس لك من هذا إلا ما عليك؛ لكانت المقابلة واقعة موقعها.

و إنما صح لنا و لغيرنا- ممن يرغب عن طريقه هؤلاء- الفصل «٢» بين حكاية

(١) فى الأصل: معناه، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) فى الأصل: و الفصل، و الظاهر حذف الواو.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٣٤

القرآن ممن حفظه و تلاه و بين المعارضه التى يدعى القوم إليها؛ لأن التحدى عندنا وقع بالابتداء مثله فى فصاحته، مع طريقة نظمه لا بحكايته، فالتالى له و إن كان حاكيا فليس بمعارض عندنا. و يجب أن يكون معارضا عند من ادعى أن التحدى وقع بالحكاية.

فإن قالوا: فنحن أيضا نقول إن التحدى وقع بأن يحكى فى فصاحته لا فى ألفاظه و معانيه، فلا يجب أن يكون التالى له معارضا! قيل لهم: هذا رجوع من طريقتكم، و دخول فى مذهب الفرقة الأولى التى قد مضى الكلام عليها مستقصى.

و إذا صرتم إلى هذا، فأى معنى لقولكم: إن التحدى به إنما كان من حيث كان حكاية للكلام القديم؟

و لا فرق فى «١» ما ذكرتموه الآن- بين أن يكون حكاية لكلام قديم، أو لكلام محدث- فى أن التحدى به من جهة الفصاحة يصح على ما يقع التحدى بالشعر و غيره، و إن لم يكن قديما، و لا حكاية لكلام قديم.

\*\*\* قد وينا- أرشدك الله- بما شرطنا من الرد على جميع من خالف القول بالصيرفة، و اعتمدنا من بسط الكلام فى مواضع، و اختصاره فى آخر ما اقتضته مواقعه، بعد أن لم نخل به و لم نورد مستغنى عنه.

و ما ذكرناه، إذا ضبط و اتقن استدرك ضابطه من جملته- إما تصريحا أو تلويا- الجواب عن أكثر ما يستأنف المخالفون إيرادهم من الاعتراضات و الشبهات.

(١) فى الأصل: بين، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٣٥

و نحن نتلو ذلك بذكر ما يلزم من عدل عن مذهب الصرفة، من أسئلة المخالفين فى النبوة التى لا تتوجه على القائلين بالصرفة، ليكون ما نذكره أدعى إلى القول بها، و أحث على اعتقادها. ثم تتبع ما ذكره صاحب الكتاب المعروف بـ «المغنى» «١» من الكلام فى هذا المعنى، فنحكيه بألفاظه، و نبين عما فيه من فساد و اضطراب، بعون الله تعالى و مشيئته.

(١) يقصد به كتاب «المغنى فى أبواب التوحيد و العدل» المشهور مختصرا بكتاب «المغنى» للقاضى عبد الجبار الأسدآبادى الهمدانى، المتوفى سنة ٤١٥ هجرية، و يتعرض المصنف لأقوال القاضى من الجزء الذى صنفه فى «إعجاز القرآن».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٣٧

## فصل [في بيان ما يلزم مخالفى الصرفه]

### إشارة

قد سأل مخالفوا الصرفه، فقالوا:

إذا كنتم إنما تعتمدون في إعجاز القرآن أن الله تعالى هو المؤيد به لرسول الله صلى الله عليه وآله، تصديقا له على خرقه لعادة الفصحاء من حيث قعدوا عن معارضته و نكلوا «١» عن مقابله، فاعملوا على أن خروجه عن العادة في الفصاحة مسلم لكم على ما اقترحموه، من أين لكم أن الذى خرق به عادتنا، وألقاه إلى من ظهر عليه هو الله تعالى؟! وما أنكرتم أن يكون المظهر ذلك على يديه بعض الجن الذين قد اعترفتم بوجودهم، و يكون قصده به الإضلال لنا و التليس؛ لأنكم لا تحيطون علما بمبلغ فصاحتهم، و هل انتهوا من الفصاحة إلى حدّ يجاوز ما نعهدهم أم لا، بل كل ذلك مجوّز غير مقطوع على شىء منه؟! و إذا كان ما ذكرناه جائزا غير ممتنع بطل قطعكم على أنه من قبل الله تعالى! «٢».

(١) نكل: إذا أراد أن يصنع شيئا فهابه.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٥: «قد بينا في كتابنا في جهة إعجاز القرآن أن من

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٣٨

و قد سئل عن هذا السؤال على وجه آخر أكد من الذى ذكرناه:

قيل: إذا كان من ظهر القرآن على يديه لم يدعه لنفسه، و لا قال إنه من كلامه، بل ذكر أن ملكا ألقاه إليه و ادعى أنه رسول الله عزّ و جلّ، و أنتم - قبل أن يصحّ إعجاز القرآن و وجه دلالته على النبوة - تجوّزون على الملائكة فعل القبيح؛ لأنكم إنما ترجعون في عصمتها إلى الكتاب. و لا علم لكم أيضا بمقدار فصاحة الملائكة و نهايه ما يقدرّون عليه من الكلام، فكيف يصحّ قطعكم على أنه من عند الله تعالى، مع ما ذكرناه؟ و من أين لكم أن الملك الذى أتى به صادق في دعواه أنه رسول الله، و لعله من كلامه، و إن فارق كلام البشر؟! و قد قام هذا السؤال بالقوم و قعد، و ذهب بهم كلّ مذهب، و تعاطوا في الجواب عنه طرقا، كلّها غير صحيح و لا مستمّر.

و نحن نذكر ما أجابوا به، و ما يمكن أن يجاب به ممّا لم يذكروه، و نتكلّم بما عندنا فيه «١»:

لم يقل في جهته ما اخترناه من الصرفه يلزمه سؤالان لا جواب عنهما إلّا لمن ذهب إلى الصرفه.

السؤال الأوّل: أن يقال: ما أنكرتم أن يكون القرآن من فعل بعض الجنّ ألقاه إلى مدعى النبوة، و خرق به عادتنا، و قصد بنا إلى الإضلال لنا و التليس علينا، و ليس يمكن أن يدعى الإحاطة بمبلغ فصاحة الجنّ و أنها لا يجوز أن تتجاوز عن فصاحة العرب، و مع هذا التجويز لا يحصل الثقة بأنّ الله تعالى هو المؤيد بالقرآن لرسوله صلى الله عليه وآله.

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٦: «و قد يمكن إيراد معنى هذا السؤال على وجه آخر، فيقال: إن محمّدا صلى الله عليه وآله لم يدع في القرآن أنه كلامه، و إنّما ذكر أن ملكا هبط به إليه، و قد يجوز أن يكون ذلك الملك كاذبا فيه على ربّه، و أن يكون القرآن الذى نزل به من كلامه لا من كلام خالقه؛ فإنّ عادة الملائكة في الفصاحة ممّا لا نعرفه، و عصمه

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٣٩

## مما أوجب به عنه، أن قالوا:

قد ثبت أن القديم تعالى حكيم لا يجوز عليه استفساد خلقه و لا التلبس على عباده، فلو مكن الجزأ أو الملائكة ممّا ذكرتموه، لكان نهاية الاستفساد و التضليل للمكلفين. و في ثبوت حكمته دلالة على أنه يمنع ما طعتم به، و لا يمكن منه «١».

و ليس الأمر في الاستفساد و التضليل هو أن يلفظ في القبيح، أو يسلب المكلفين الطريق إلى الفرق بين الحجّة و الشبهة، و الدلالة و ما ليس بدلالة.

فأما المنع من الشبهات و فعل القبائح، فغير واجب عليه تعالى في دار المحنة و التكليف، من حيث كان في المنع عن ذلك دفع لهما. و ليس يجب- إذا كان تعالى لا يفعل الشبهات- أن يمنع منها و يحول بين فاعلها و بينها، كما لا يجب إذا لم يفعل القبيح أن يمنع منه. و الاستفساد في هذا الموضوع منسوب إلى من أظهر ما ليس بمعجز على يد من ليس برسول، و لا يجوز نسبه إلى الله تعالى «٢».

الملائكة قبل العلم بصحة القرآن و النبوة لا يمكن معرفتها، فالسؤال متوجه على ما ترويه.

و قد حكينا في كتابنا المشار إليه طرقا كثيرة لمخالفينا سلوكها في دفع هذا السؤال، و بينا فسادها بما بسطناه و انتهينا فيه إلى أبعد الغايات».

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٦: «قالوا: إن هذا استفساد للمتكلمين، و حكمته تعالى تقتضى المنع من الاستفساد».

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٦: «و هذا غير صحيح، لأنّ الذي يمنعه أن يفعل الله تعالى الاستفساد، فأما أن يمنع منه فليس بواجب؛ لأنّ هذا يوجب أن يمنع الله تعالى كلّ ذى شبهة من شبهته، و أن لا- يمكن المتعبدين المنحرفين (المشعبدين المخرقين) من شيء دخلت منه شبهة على أحد. و قد علمنا أنّ المنع من الشبهات و فعل

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤٠

و من انفسد به و اشتبه عليه أمره، فمن قبل تقصيره أتى؛ لأنه لو شاء أن ينظر لعلم الفرق بين المعجز في الحقيقة و غيره؛ فإنّ ما يجوز العقل وقوعه ممّن يجوز أن يفعل القبيح، لا يصحّ إلحاقه بالمعجزات.

و نحن نقض هذا المعنى عند مناقضتنا لصاحب الكتاب الملقّب بـ «المغنى»، فلذلك أحرنا بسط الكلام فيه هاهنا.

## طريقة أخرى

### قد أوجب به، بأن قيل:

إنّ المراعى في دلالة المعجز على النبوة خرق العادة، و ظهور ما لو لم يكن المدعى صادقا لم يظهر. و قد علمنا أنّ في ظهور القرآن- على الوجه الذي ظهر عليه- خرقا للعادة، و أنّه لا فرق في كونه خارقا لها بين أن يكون من فعل الله تعالى، أو من فعل بعض ملائكته. و إنّما دلّ إذا كان من فعله تعالى من الوجه الذي ذكرناه- و هو خرق العادة- فيجب أن يدلّ و إن كان من فعل الملك؛ لاتفاقهما في وجه الدلالة. و بطل أن يكون التجويز الذي ذكر قادحا في إعجازه «١».

و هذا في نهاية الضعف؛ لأنّ الفعل الذي يكون معجزا و دالّا على صدق من ظهر عليه لا بدّ فيه من شرائط:

القبائح في دار التكليف غير واجب. و ليس يجب إذا كان تعالى لا يستفسد أن يمنع من الاستفساد، كما لا يجب إذا لم يفعل القبيح أن يمنع منه في دار التكليف».

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٨: «قالوا: إنّه لا- فرق في خرق العادة بالقرآن و دلالته على الإعجاز، بين أن يكون

من فعله تعالى، أو من فعل بعض الملائكة؛ لأنه إنما دلّ إذا كانت من فعله تعالى لخرق العادة، لا لأنه من فعل تعالى، فيجب أن يدلّ و إن كان من فعل الملك، للاشتراك في خرق العادة.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤١

أحدها: أن يكون خارقا للعادة.

ثم أن يكون من فعل الله تعالى.

ثم يكون واقعا موقع التصديق للمدعى، قائما مقام القول له: إنك صادق.

فليس خرق العادة وحده هو المعبر؛ لأنّ الإخلال بما ذكرناه من الشّروط - مع ثبوت خرق العادة - كالإخلال بخرق العادة دون ما ذكرناه؟

و معلوم أنّ المستدلّ متى لم يقطع على أنّ الله تعالى هو المصدّق له، فلا بدّ أن يكون مجوّزا وقوع التصديق من بعض من يجوز منه فعل القبيح، و لا يؤمن من جهته تصديق الكذّاب، و مع التجويز لذلك لا يحسن منه تصديق المدعى، فضلا عن أن يجب عليه. و لم يدلّ الفعل الواقع من جهته تعالى على التّبوء، إذا كان خارقا للعادة من حيث خرقها فقط، على ما توهموه في الجواب، بل بأن تكامل له الشّيطان جميعا «١».

و قولهم: لا فرق في باب خرق العادة - بين أن يكون من فعل الله تعالى أو من

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٨: «إنّ خرق العادة غير كاف إذا جوّزنا أن يخرقها غير الله تعالى ممّن يجوز أن يفعل القبيح و يصدّق الكذّاب، و إنّما دلّ خرق العادة من فعله تعالى لأننا نأمن فيه وقوعه على وجه يقبح. و إذا كنّا نجوّز على الملائكة - قبل العلم بصحّة النبوءة - أن يفعلوا القبيح، فلا يجوز أن يجرى تصديقهم لمن يصدّقوه، و إن خرق العادة، مجرى ما يفعله الله تعالى من ذلك.

و أى فرق بين ما نجوّز فيه أن يكون من فعلنا، و بين ما نجوّز فيه أن يكون من فعل جنّي أو ملك في ارتفاع دلّته على النبوءة؟ و هل كان ما يجوز أن يكون من فعلنا غير دالّ على النبوءة إلّا من حيث جاز أن نفعل القبيح و نصدّق الكذّاب؟ و هذا بعينه قائم فيما نجوّز فيه أن يكون من فعل جنّي أو ملك، و إن خرق العادة إذا جوّزنا أن يخرقها من لا يؤمن منه فعل القبيح».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤٢

فعل الملك - صحيح، غير أنّ الفرق و إن لم يكن بينهما من هاهنا فهو حاصل بينهما في الدّلالة على الصّدق التي هي مقصدنا.

فأما قولهم في أوّل الكلام: إنّ المراعى خرق العادة، و ظهور ما لو لا صدق المدعى لم يظهر؛ فهو المطلوب، و لكن لا سبيل إليه مع (تجويز أن يقع) «١» التصديق ممّن لا - يؤمن منه فعل القبيح؛ لأنّ مع التجويز لا نأمن أن يكون المدعى غير صادق، و إن ظهر الفعل المخصوص على يده.

و إنّما نأمن ذلك و نقطع على أنّ ظهوره يدلّ على الصّيدق و أنّه لو لا صدقه لم يظهر، إذا علمناه من فعل الحكيم الّذى لا يقع منه القبائح، جلّ و تعالى علوا كبيرا.

و نحن نزيد في استقصاء الكلام على هذا الموضع فيما بعد، فقد تعلق به صاحب الكتاب الّذى قدّمنا ذكره، و وعدنا بتتبّعه.

**طريقة أخرى**

**و قد أجيب عنه:**



بأن العلم حاصل لكل عاقل بأن النبي صلى الله عليه وآله هو الآتى بهذا القرآن و المظهر له، على حد حصول العلم بوجوده عليه السلام، و دعائه إلى الله تعالى، و تحديده العرب بالإتيان بمثل ما أتى به. و إذا كان ما اعترض به من سؤال الجنّ يوجب رفع العلم الذى ذكرناه، و جب أطراحه. و ليس هذا بشيء؛ لأنّ الذى وقع العلم به و ارتفع الشكّ فيه هو أنّ القرآن لم يسمع إلّا من النبي صلى الله عليه وآله، و لم يظهر لنا إلّا من جهته. فأما العلم بأنّه من فعله أو أنّه لم يأخذه من غيره، فليس معلوما «٢»، بل

(١) فى الأصل: التجويز أنّ وقوع، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) فى الأصل: معنا، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤٣

المعلوم لنا خلافة؛ لأنّه عليه السلام قد نفى أن يكون من كلامه، و خبرنا بأنّه لقنه من ملك، هو رسول الله. و فى هذا تأكيد الشبهة على طريقة خصومنا؛ لأنّ للمخالف أن يقول: اعملوا على أتى سلّم أنّه ليس من كلامه، من أين لكم أنّ الملك الذى ألقاه إليه و ادعى أنّه رسول الله صادق؟ و لعلّه لم يأت عن أمر الله و لا برسالته، فيعود الأمر إلى السؤال الذى ذكرناه فى صدر هذا الفصل، و يحتاج فى الجواب عنه إلى غير ما ذكرناه.

## طريقة أخرى

### و ربما أجاب بعضهم بأن يقول:

إنّما ثبت وجود الجنّ بعد ثبوت نبوة نبيّنا صلى الله عليه وآله؛ لأنّا من جهته علمنا وجودهم، فكيف يصحّ القدح فى النبوة بما لا يصحّ إلّا بعد صحّتها؟

و هذا فى غاية الركاكة؛ لأنّ السؤال الذى أوردناه لا يفتقر فى لزومه إلى القطع على وجود الجنّ و إثبات كونهم «١»، بل لو سلّم أنّ جهه العلم بوجود الجنّ هى قول نبيّنا صلى الله عليه وآله، و ما وردت به شريعتنا لكان الكلام لازما؛ لأنّ العقل لا بدّ أن يكون مجوّزا لأنّ يكون لله تعالى خلق هم جنّ، و لو لا أنّ ذلك جاز فى العقل لما صحّ ورود الشّرع به؛ لأنّ الشّرع لا يرد بإثبات ما يحيله العقل. و إذا جاز ذلك فى العقل لزم الكلام.

و قال المخالف: إذا جاز فى عقولكم أن يكون لله تعالى خلق غائبون عن أبصاركم، لا- تبلغكم أخبارهم، و لا تحيطون علما بمبلغ قواهم و علومهم- كما

(١) أى كينويّتهم و وجودهم.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤٤

تدعون الإحاطة بذلك فى الإنس- فعملّ بعضهم صنع هذا الكتاب و أظهره على يد من ظهر من جهته! و بعد، فإنّ القطع على وجود الجنّ ليس موقوفا على شريعتنا كما ظنّوه، بل هو موجود فى شريعة اليهود و النصارى و المجوس و المانويّة. و جميع طوائف التّنويّة تعتقد أيضا وجودهم، فشهرة ذلك- فيمن ذكرناه- تغنى عن إقامة دلالة عليه.

و فى الجملة، فإنّ من كان يثبت الجنّ- من طوائف الناس- قبل شريعتنا، أكثر ممّن كان ينفهم، فكيف يدعى أنّ إثباتهم موقوف على شريعتنا، لو لا الغفلة؟!

## طريقة أخرى

### و مما قيل في الجواب عما أوردناه:

إن القرآن لو كان من فعل الجنّ لم يخل من أن يكون من فعل عقلائهم، أو من فعل ذوى النقص منهم؛ فإن كان من جهة ناقصيهم و من ليس بكامل العقل منهم، فيجب أن يظهر فيه الاختلال و التفاوت؛ لوجوب ظهور ذلك فى أفعال ذوى النقص. و إن كان من فعل العقلاء لم يخل أن يكون فعله المؤمنون منهم، أو الكفار الفاسقون. و ليس يجوز أن يكون فعلا للمؤمنين، و المقصود به التلبس على المكلفين و الإضلال لهم، و إدخال الشبه عليهم. و لو كان من فعل كفارهم لوجب أن يعارضه المؤمنون، و يتولوا إظهار مثله على يد من يزيل عن الناس الشبهة به، و ذلك من أكبر قربهم إلى الله تعالى. و إذا فسدت كل هذه الأقسام بطل أن يكون من صنيع الجنّ على وجه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤٥

فيقال لمن تعلق بهذا: ليس يجب لو كان من فعل الناقص عن كمال العقل أن يظهر فيه الاضطراب و التفاوت كما ظننت؛ لأنّ الحذق بأكثر الصيغ نافع لا يفتقر إلى كمال العقل و وفوره، و إنّما يحتاج فى الصيغ المخصوصة إلى العلم بها، فليس يضربها - مع وجود العلم بها - فقد العلوم التي هي العقل، و لهذا نجد كثيرا من أهل الحذق بالصيغ نافع و التقدّم فيها بلها [غير] عقلاء، و يقطع فى أكثرهم على خروجه من جملة المكلفين، و بعده عن كمال العقل! فمن أين لك أن فقد التفاوت و الاختلال يدلّ على أنه ليس من فعل خارج عن الكمال؟ ثمّ من أين أن المؤمنين من الجنّ لا - يقع منهم استفساد لنا و تلبس علينا، و نحن نعلم أن الإيمان لا - يمنع من المعاصى و الفسوق؟

و أكثر ما فى هذا الفعل أن يكون معصية لله تعالى، و الإيمان غير مانع من ذلك، سواء [من] قبل مذهب أصحاب الإحباط «١»، أو مذهب من نفاه؛ لأنّه على المذهبيين معا جائز أن يعصى المؤمن. و إنّما الخلاف فى زوال ثواب إيمانه بالمعصية، أو ثبوته معها. ثمّ من أين أن كفّار الجنّ لو كانوا صنعوه لوجب أن يعارضه المؤمنون؟! و هذا إنّما يثبت لك بعد ثبوت أمرين: أحدهما: أن مؤمنى الجنّ لا بدّ أن يتمكّنوا من الفصاحة التي يتمكّن كفّارهم

(١) الإحباط يراد به خروج الثواب و المدح المستحقين بثواب و مديح، عن كونهما مستحقين بدمّ و عقاب أكثر منها لفاعل الطاعة. و لا خلاف بين المسلمين فى أن الكفر يزيل استحقاق ثواب الطاعات السابقة، و الإيمان يزيل استحقاق العقاب السابق، و إنّما الخلاف فى أنه هل يجوز اجتماع استحقاق الثواب و العقاب من غير أن يحبط أحدهما الآخر أم لا؟ فمن يذهب إلى عدم جواز اجتماع الاستحقاقين يقول بالإحباط، و هو مذهب الأشاعرة و جمهور المعتزلة. و الإمامية على خلافهم؛ فإنهم يقولون بأنّ العقاب الطارئ لا يحبط الثواب الأوّل.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤٦

منها، حتى لا يزيدوا فى ذلك عليهم.

و الآخر: (أنّ المؤمنين لم يخلوا) «١» بالواجب عليهم.

فكل واحد من الأمرين لا سبيل لك إلى إثباته.

أمّا الوجه الآخر: فقد بينا ما فيه، و قلنا: إنّ الإيمان لا يمنع من مواقعة المعاصى، فكذلك هو غير مانع من الإخلال بالواجب؛ لأنّ الإخلال بالواجب ضرب من المعاصى.

و أما الأول: فليس يمتنع أن يختص العلم بالفصاحة بالجيل الذين هم كافرون؛ لأن العلم بالمهن و الصنائع قد يختص قبيلا دون قبيل و جيلا دون جيل، و ليس يجب في ذلك الشمول و العموم. أ لا ترى أن العلم بالفصاحة قد اختص به العرب دون العجم، ثم قبائل من العرب دون قبائل، ثم سكان ديار مخصوصة دون غيرها، و ضروب من الصنائع كثيرة قد اختص بعلمها قوم، حتى لم يتعدهم، لو شئنا عددها؟

و إذا جاز هذا، فما المانع من أن تكون الفصاحة- أو هذا الضرب منها- إنما اختص به طوائف من الجن كافرون، و لم يتفق أن يكون في جملتهم مؤمن؟! و جواز ذلك كاف فيما أوردناه؛ فقد صح ضعف التعلق بهذه الطريقة من كل وجه.

### و مما قيل في الجواب عنه:

إنه لو كان من فعل الجن أو في مقدورهم لوجب مع تحديهم به و تقيعهم بالعجز عنه أن يأنفوا، فيظهروا أمثالا على سبيل المعارضة. و لو جاز أن يمسكوا عن «٢» المعارضة، و إظهار ما يدل على أنه من فعلهم

(١) في الأصل: أنهم لأخلوا، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) في الأصل: من، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤٧

و منقول من عندهم لجاز مثل ذلك في العرب؛ فكنا لا نأمن أن يكون أكثر العرب قادرين على المعارضة متمكنين منها، و إن كانت لم تقع منهم.

فلما فسد ذلك في العرب- من حيث علمنا أن التحدي لا بد أن يعثهم على إظهار ما عندهم، بل و على تطلب ما ليس عندهم- و جب مثله في الجن لو كانت قادرة على مثل القرآن؛ لعموم التحدي للكل و توجهه إلى الجميع، لا سيما و القرآن مصحح لدعوة من نهى عن اتباع الشياطين و الاغترار بهم، و أمرنا بالاستعاذة منهم و البراءة من أفعالهم.

و هذا كلام في غاية البعد عن الصواب؛ لأننا إنما نوجب في العرب المسارعة إلى المعارضة لو كانوا قادرين عليها، من حيث علمنا توفر دواعيهم إليها، و أنهم قد قاربوا حد الإلجاء «١» إلى فعلها. و وجه ذلك ظاهر؛ لأن النبي صلى الله عليه و آله حملهم على مفارقة أديانهم، و خلع آلهتهم، و تعطيل رياستهم و عبادتهم، و حرّم عليهم أكثر ما كانت جرت به عاداتهم من المآكل و المشارب و المناكح و وجوه المتصرفات، و ألزمهم من العبادات و الكلف ما يشقّ على نفوسهم، و يثقل على طباعهم. هذا، إلى تعجيزه لهم فيما كان إليه انتهاء فخرهم، و به علو كلمتهم من الفصاحة التي كانت مقصورة عليهم، و مسلمة إليهم. و ليس هذا- و لا شيء منه- موجودا في الجن، فيحمل حالهم على العرب! و أما التحدي و التفرغ فإنما يأنف منهما من أثر في حاله و حظ من منزلته، فيبادر إلى المعارضة إشفاقا من الضرر النازل به. فأما من لا يشفق من تغير حال فينا، و انخفاض مرتبة عندنا، و ليس مخالطا لنا فيحفل بدمنا أو مدحنا، فليس يجب فيه شيء مما أوجبناه في غيره.

(١) أي الاضطراب و الإكراه على فعل الشيء.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤٨

و لا ضرر أيضا على الجن في النهي عن اتباعهم، و استماع غرورهم «١».

و لو سلم في ذلك ضررا، لكان ما يعود على الجن- من الشرف و شفاء الغيظ، بإدخال الشبهة علينا، و نفوذ حيلتهم و مكيدتهم فينا- يزيد عليه و يوفى، من حيث كان في طباعهم عداوة البشر و السعي في الإضرار بهم. و الضرر اليسير قد يتحمل في مثل ما ذكرناه، و

هذا كاف.

## طريقة أخرى

### و مما ذكر في جوابه:

أن القرآن لو جاز أن يكون من فعل الجنّ و ممّا يتمكّن من إلقائه إلينا و إظهاره على يد بعضنا لكانت العرب توافق على ذلك النبيّ صلى الله عليه و آله، و تحتجّ به عليه، و تقول له: ما أتينا به و احتججت علينا بالعجز عنه ليس يجب أن يكون من فعل ربك على جهة التصديق لك؛ لأنّ الجنّ جائز أن يقدروا عليه، فلا أمان لنا من أن يكون من فعلهم. و إنّما ألقوه إليك طلبا لإدخال الشبهة علينا، فلا نبوة لك بذلك، و لا فضيلة! «٢» و ليس يجوز أن يغفلوا عن الاحتجاج بمثل هذا- لو كان جائزا- مع علمنا بتغافلهم في رفع أمره صلى الله عليه و آله إلى كلّ باطل، و طرحهم أنفسهم كلّ مطرح. و الحازم العاقل لا يعدل عن أقوى الحجّتين و أوضح الطريقتين، إلى الأضعف

(١) أي جهالاتهم.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٢: «و ممّا أجاب به القوم عن سؤال الجنّ: أن القرآن لو كان من فعل الجنّ لوقفت العرب النبيّ صلى الله عليه و آله على ذلك، و لقات له: ليس في عجزنا من مقابلتك دليل على نبوتك، لأنّه جائز أن يكون الجنّ ألقته إليك!».

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٤٩

الأغمض، و الجميع معرض له «١».

و إذا كنّا قد أحطنا علما بأنّ ذلك ما لم يحتجّ به العرب، و لم يتفوّهوا «٢» بشيء منه، قطعنا على أنّه لم يكن.

و هذا أضعف من كثير ممّا تقدّم؛ لأنّه يوجب أن تكون العرب عارفة بكلّ شبهة يمكن إيرادها في إعجاز القرآن، حتّى لا يخطر ببال أحد من المتكلّمين شيء في هذا المعنى إلّا و قد سبق خطوره لهم. و قد علمنا أنّ ذلك ليس بواجب «٣».

[و] لو كان مثل هذا الاحتجاج صحيحا لوجب أن يستعمل في الجواب عن كلّ شبهة يوردها المخالفون في القرآن، فيقال في كلّ ما يرد من ذلك:

لو كانت هذه الشبهة قادحة في إعجاز القرآن و مؤثّرة في صحّته دلّته على النبوة، لوجب [أن] توافق العرب النبيّ صلى الله عليه و آله على معناها، و تحاجّه بها، و تجعل علمنا بفقد موافقتهم على ذلك دليلا على بطلان التعلّق به. فيؤول الأمر إلى أنّ الجواب عن جميع شبه المخالفين في القرآن واحد لا يحتاج إلى أكثر منه، و يصير جميع ما تكلفه المتكلّمون- من الأجوبة و الطرق، و ما خصّوا به كلّ شبهة من القدح «٤»- عيبا «٥» و فضلا و عدولا عن الطريق الواضح إلى الوعر الشاسع.

و إنّما يحتجّ بمثل هذه الطريقة من يحتجّ بها فيما يعلم أنّ العرب به أبصر ممّا، و أهدى إلى استخراجها من جميعنا، بشروط الفصاحة و مراتبها، و مبلغ ما جرت به

(١) كذا في الأصل.

(٢) في الأصل: يتفوّه، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٩٢: «و هذا من ضعيف التعلّل؛ لأنّه ليس بواجب أن تعرف العرب هذا القدح، و لا

تهتدى إلى هذه الشبهة. و كم أورد المبطلون في القرآن من الشبهات التي لم تخطر للعرب ببال. و لا- رأينا أحدا من المتكلمين و المحصلين جعل جواب هذه الشبهة أنها لو كانت صحيحة لواقف عليها العرب».

(٤) في الأصل: القدم، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٥) وردت في الأصل: عسا- غير منقوطة- و الظاهر أنها: عيبا، أو عننا.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٥٠

العادات فيها، و كيفية التفاضل في صناعتها «١».

فنقول: لو كانت فضيلة القرآن في الفصاحة على سائر كلام العرب كفضيلة بعض الشعراء على غيره، أو لو كانت مرتبة في الفصاحة ممّا قد جرت به العادة بالبلوغ إليها- لكن باستعمال التكلف الشديد و التعمّل الطويل- لوجب أن تواقف العرب على ذلك و تبين عنه، و ذلك إذا ادعى من ذهب في إعجازه إلى التّظم أن جهة إعجازه بنظم غير مسبوق إليه.

يمكن أن يقال له: لو كان ما ظننته صحيحا لوقفت العرب على أن ذلك ليس بمعجز، من حيث كانوا يعلمون من أنفسهم أنهم قد سبقوا إلى ضروب من التّظوم كثيرة، و أن حال بعض من سبق إلى بعض التّظوم لا يزيد على بعض في معنى السّبق.

و كلّ هذا إنّما يمكن الرجوع فيه إلى هذه الطريقة؛ لأنه ممّا لا بدّ أن يقف عليه العرب، و لأنّ مرجع غيرهم في العلم به إليهم، فيجعل إمساكهم عن ذكره دليلا على أنه لم يكن، و يحيل «٢» عليهم بما لا بدّ «٣» أن يزيد حالهم فيه على حالنا، و بما إن خفى علينا فلا بدّ أن يكون ظاهرا لهم.

و ليس كلّ الشّبه تجري هذا المجرى، ألا ترى أننا إذا سئلنا، فقول:

لعلّ القرآن و إن كان من فعل الله تعالى، فإنّه لا يدلّ على تصديق من ظهر على

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٢: «و إنّما تحيل على العرب، و توجب أن يواقفوا عليه فيما يختصّ بالفصاحة، و ما يجوز فيها من التّقدم و التأخّر، و جهات التفاضل، و ما أشبه ذلك ممّا المرجع فيه إليهم و المعوّل عليهم. فأما في الشبهات التي لا يخطر مثلها ببالهم، و لا يهتدون إلى البحث عنها، فلا معنى للحواله عليهم بها».

(٢) وردت في الأصل: يحيل- غير منقوطة- و الظاهر ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: بالأبد، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٥١

يديه؛ لأنه غير ممتنع أن يكون الله تعالى فعله لا للتصديق، بل للمحنه و تغليظ البلوى، أو لوجه آخر من المصلحة.

أو قيل لنا على طريقتنا في الصّيرفة: اعملوا على أن الله تعالى صرف عن معارضة القرآن، من أين لكم أنه فعل ذلك تصديقا للرسول صلّى الله عليه و آله؟

لم نفرع إلى أن نقول: الدليل على أنه لم يرد إلّا التّصديق أنه لو احتمل خلافه لوقفت العرب على ذلك، و لقات كيت و كيت.

و كذلك لو سئلنا، فقول لنا:

ما أنكرتم أن يكون القرآن غير معجز و لا دالّ على التّصديق؛ لأنه من جنس مقدور البشر. و المعجز لا يكون إلّا بما ينفرد الله تعالى بالقدرة عليه. و بين أن يكون ممّا يقدر العباد على جنسه أن العرب لم تواقف عليه، و لم تحتجّ به، و أنه لو كان بين الأمرين فرق في معنى الدلالة لوجب أن تقع منها الموافقة، بل كنا نعدّل في الجواب عن جميع هذه الشّبه إلى ذكر ما يبطلها، من غير أن نحيل بذلك على غيرنا، و لا يجري الكلّ مجرى واحد.

ثمّ يقال للمتعلّق بما حكيناه: أ يجوز عندك أن يخطر لمن تأخّر من المتكلمين أو لبعض مخالفي المأمة، شبهة في القرآن لم تخطر

للعرب؟

فإن قال: يجوز ذلك و لا يمتنع.

قيل له: فلعل هذه الشبهة لم تخطر للعرب، فهذا لم يوافقوا عليها.

و إن قال: لا يجوز أن يخطر لأحد في هذا المعنى ما لم يخطر للعرب.

قيل له: و لم قلت ذلك؟ و كيف ظننت أن العرب لا بد أن تعرف كل شيء، و يخطر ببالها دقيق هذا الباب و جليله؟! و هذا يوجب أن يكون جميع ما زاده المتكلمون على نفوسهم من الشبه في القرآن و أجابوا عنه، و كل ما استدركه بعضهم على بعض، و فرعوه على مذاهبهم،

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٥٢

و ملثوا به الدروس «١»، و استفدوا فيه الأعمار، كان مستقرًا عند العرب و مجموعا علمه لهم. و ليس يظن مثل هذا الأمر ذو العقل فضلا عن أن يعتقده.

و كيف يتوهم هذا، و نحن نعلم أن شبهة الجن إنما زادها متكلموا الإسلام على أنفسهم قريبا، و لقنها منهم المخالفون في الملة، و اتخذوها شبهة و عمدة. و أنها لم توجد في كتب من تقدم من المتكلمين و في جملة ما زادوه على نفوسهم في القرآن، مع ما أنهم قد استقصوا ذلك بجهدهم، و بحسب مبلغ علمهم؟! و لا سمعت أيضا فيما تقدم [من] أحد من المخالفين، مع تعلقهم بكل باطل و توصيلهم إلى كل ضعيف من الشبه. و ما يغرب استدراكه على حدّاق المتكلمين و وجوه النظارين، ثم على أهل الخلاف في الله «٢»- و فيهم من له حذق بالنظر و خواطر قريبة فيه- أولى و أخرى بأن يذهب على العرب، و لا يخطر لهم ببال، و ليس النظر من صنعتهم، و لا استخراج ما جرى هذا المجرى في قولهم؟! ثم يقال لهم: إذا جعلتم ترك العرب الموافقة على ما ذكرتموه دليلا على أن القرآن ليس من فعل الجن، و لا- واردا من جهتهم، فخبرونا عنهم لو واقفوا على ذلك و ادعوه لكانت موافقتهم دليلا على أنه من فعل الجن! فإن قالوا: «نعم» قالوا ما يرغب بالعقلاء عن مثله، و طولبوا بتأثير موافقتهم و تركها في الأمرين جميعا، و وجه دلالتها، فإنهم لا يجدون متعلقا.

فإن قالوا: لا تدل دعواهم على أنه من فعل الجن، و موافقتهم على ذلك على أنه من فعلهم في الحقيقة.

قيل لهم: فكيف لم تدل الموافقة على هذا، و دل تركها على ما ادعيتموه؟!

(١) هكذا في الأصل، و لعلها: الطروس، أى الأوراق.

(٢) كذا في الأصل.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٥٣

و أى تأثير لتركها ليس (هو لفلعلها) «١»؟

فإن قالوا: لأنه لو كان من فعل الجن لوجب أن يخطر ذلك ببال العرب، مع اجتهادهم في التماس الشبهات، [و] لو خطر لهم لوقفوا عليه. و إذا لم يفعلوا فلأن ذلك ممتنع عندهم.

و ليس دعواهم أنه من فعل الجن بهذه المنزلة؛ لأنهم قد يجوز أن يكذبوا «٢» بادعاء ذلك، و يحملهم القصور عن الحجّة، و قلّة الحيلة على البهت و المكابرة «٣».

قيل لهم: هذا رجوع إلى أن العرب يجب أن تعرف كل شيء، و قد قلنا في ذلك ما فيه كفاية.

و بعد، فليس يمكنكم أن تقولوا: إن الجن لو كانت فعلت القرآن لوجب أن تعلم العرب بحالهم؛ لأنه لا دليل لهم على مثل هذا، و لا طريق يوصلهم إلى العلم به.

و أكثر ما تدعون أن تقولوا: إن العرب لا بد أن يخطر ببالها جواز كون مثل القرآن في مقدور الجن، و إذا خطر لها ذلك و لم يؤمنها من أن تكون فعلته و أظهرته شيء، لم يكن لها بد من الموافقة عليه! و هذا ممّا لا فرج لكم فيه، لأننا نقول عنده:

(١) في الأصل: هذا فعلها، و المناسب ما أثبتناه مطابقا لما في الذخيرة/ ٣٩٣.

(٢) في الأصل: يتكذبوا، و الظاهر ما أثبتناه.

(٣) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٢-٣٩٣: «خبرنا لو واقفت العرب على ذلك و ادّعت في القرآن أنه من فعل الجن، أ كان ذلك دالّا على أنه من فعل الجن على الحقيقة؟

فإن قال: نعم، قيل له: كيف؟ و كيف يدلّ على ذلك، و أيّ تأثير لدعواهم في تحقيق هذا الأمر؟  
و إن قال: لا يدلّ، قيل له: كيف لم تدلّ الموافقة على أنه من فعلهم، و دلّ تركها على أنه ليس من فعلهم، و أيّ تأثير للترك ليس هو للفعل؟».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٥٤

فذكروا ما ألبس من العرب من أن يكون الجن فعلته- مع تجويزها أن يكون مقدورا- حتى عدلت من أجله عن الموافقة؟ و أشيروا إليه بعينه؛ فإنّ هذا ممّا لا يحسن أن يقع الحوالة به على العرب، فإنّ حالهم فيه إن لم ينقص عن حال النظارين المتكلمين، لم يزد! و ما فينا إلّا من يجوز أن يخطئ العرب و من هو أثبت معرفته من العرب في مثل هذا، و يعتقد فيه خلاف الحقّ «١». فيعود الكلام إلى أنّ الجواب عن السؤال يجب أن يذكر بعينه، ليقع النظر فيه و التصفّح له، و يكون الحكم على صحّته أو فساده بحسب ما يوجبه النظر. و أنّ (الحوالة في وقوعه) «٢» على غائب لا تغنى شيئا.

## طريقة أخرى

### و ممّا يمكن أن يقال في السؤال الذي ذكرناه:

إنّ تجويز كون القرآن من صنع الجنّ و ما ألقته إلينا- طلبا لإدخال الشبهة- يؤدّي إلى الشكّ في إضافة الشعر إلى قائله و الكتب إلى مصنّفها، و جميع الصنائع إلى صنّاعها! و كذا لا- نأمن أن يكون الشعر المضاف إلى امرئ القيس ليس له، و إنّما هو من قول بعض الجنّ ألقاه إليه لبعض الأغراض، و أن يكون امرؤ القيس من أعجز الناس عن قول الشعر، و أبعدهم عن نظمه و رصفه! و كذلك «الكتاب»

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٣: «على أنّهم إذا جعلوا ترك الموافقة دليلا على أمان العرب من أن يكون القرآن من فعل الجنّ، فإنّا نقول لهم: ما الذي أمنت العرب من أن يكون القرآن من فعل الجنّ، حتى أمسكت لأجله عن الموافقة؟ أشيروا إليه بعينه حتى نعلمه، و تكون الحجية به قائمة إن كان صحيحا، فإنّ هذا ممّا لا يحسن الحوالة به على العرب، و حال المتكلمين فيه أقوى، و هم إليه أهدي!!».

(٢) في الأصل: أحواله في وقوعه، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٥٥

المنسوب إلى سيوييه في جمعه و ترتيبه، و لا معرفة له بشيء منه.

فإذا كان الشكّ فيما ذكرناه يقرب من مذاهب السوفسطائية، و إن لم يكن بينه و بين ما ألزماه فرق، و جب فساد الاعتراض بذكر



الجنّ.

### فأول ما نقوله في الكلام على من تعلق بهذه الطريقة:

إنّ سائلها لم يجب عمّا سئل عنه، و لا انفعل ممّا ألزمه، و إنّما عارض بما ظنّ أنّه لا فصل بينه و بين ما أورد عليه. و لو قيل له: أذكر ما يؤمن من الجميع، و أظهر له الشكّ في الكلّ لافتقر ضرورة إلى الجواب؛ اللهمّ إلّا أن يقول: إنّني أعلم ضرورة صحّة إضافة هذه الأشعار و الكتب إلى من أضيفت إليه، و لا يعترض شكّ في ذلك. فيقال له حينئذ: أفتعلم أيضا ضرورة أنّ القرآن ليس من فعل الجنّ، و لا يعترضك شكّ فيه؟ فإن قال: «نعم»، كفى مثنوّة الاحتجاج، و وجب عليه أن يجعل ذكر العلم الضّروريّ هو الجواب عمّا سئل عنه، فلا يتشاغل بغيره! و لو كان هذا معلوما ضرورة لما صحّ من العقلاء التنازع فيه، و لوجب أن يشتركو في معرفته، و ليس هم كذلك. فإن قال: لست أعلم ما ذكرتموه في القرآن ضرورة، و إن كنت أعلم الأوّل. قيل له: قد حججت نفسك، لأنّ خصمك يقول لك: الفرق بين الموضوعين هو العلم الضّروريّ الحاصل في أحدهما، و تعذّره في الآخر.

على أنّ المعارضة أيضا موضوعة غير موضعها؛ لأنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله لم يقل قطّ إنّ القرآن من فعله و إنّهُ المبتدئ به، بل ذكر صلّى الله عليه و آله أنّ ملكا أنزله عليه بأمر ربّه - جلّت عظمته - على ما ذكرناه من قبل، و لا ادّعى أحد من تابعيه أيضا له أنّه فعل القرآن.

و كيف يصحّ حمل ذلك على كتاب أو شعر ظهر من جهة رجل بعينه ادّعا

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٥٦

لنفسه، و أنّه المتفرّد بنظمه و رصفه، و سلّم إليه جميع التّياس في دعواه، و أضافوا إليه ما أضافه إلى نفسه، و لم يعثر في أمره على منازع و لا مخالف؟! و إنّما تكون هذه المعارضة مشبهة للمعارضات لو كان النّبىّ صلّى الله عليه و آله مضيفا للكتاب إلى نفسه، و ذاكر أنّه من فعله، فيسقط قول من نفاه عنه و شكّ في إضافته إليه بمثل ما ذكر.

فأمّا و الأمر على ما ذكرناه لكان هذا المعارض يقول:

إذا جاز أن يكون القرآن - الذي لم يدّعه من ظهر على يديه، و لا أضافه إلى نفسه - فعلا لغيره، فليجوزنّ أن يكون ما ادّعاه الشعراء و المصنّفون من شعرهم و كتبهم أضيف إليهم و لم يظهر إلّا من جهتهم، فعلا لغيرهم؟! و ليس يخفى بعد هذه المعارضة على هذا الوجه.

و بعد، فمع التّجوز لوجود الجنّ و تمكينهم من التصرف في ضروب العلوم و الكلام، [و] عدم ما يؤمن من إتيانهم في ذلك إلى حدّ مقطوع عليه، لا بدّ من الشكّ في جميع ما ذكر.

و كيف لا يشكّ فيه و الشعراء أنفسهم يدعون أنّ لهم أصحابا من الجنّ يقون الشعر على ألسنتهم، و يخطر بقلوبهم؟! و هذا حسان بن ثابت يقول «١»:

ولى صاحب من بنى الشّيبان «٢» فطورا أقول، و طورا هو! و قصّة الفرزدق في قصيدته الفاتية مشهورة، و ذلك أنّ الزّوايه جاءت بأنّه كان جالسا في مسجد المدينة، في جماعة فيهم كثير «٣» عزّة، يتناشدون الأشعار، حتّى

(١) ديوان حسان بن ثابت / ٢٥٨.

(٢) الشّيبان: قبيلة من الجنّ.

(۳) هو كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي، أبو صخر، شاعر مشهور من أهل المدينة،

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۱۵۷

طلع عليهم غلام، فقال: أيكم الفرزدق؟

فقال له بعض الحاضرين: أ هكذا تقول لسيد العرب و شاعرها؟

فقال: لو كان كذلك لم أقل له هذا! قال له الفرزدق: من أنت، لا أم لك؟! قال: رجل من الأنصار من بني النجار، ثم أنا ابن أبي بكر بن حزم، بلغني أنك تقول إنني أشعر العرب، وقد قال صاحبنا حسان شعرا، فأردت أن أعرضه عليك، و أوجلجك فيه سنة، فإن قلت مثله فأنت أشعر الناس، و إلا فأنت كذاب متحل! ثم أنشده:

لنا الجففات الغرّ يلمعن بالضحى و أسيافا يقطن من نجده دما «١» إلى آخر القصيدة. و قال له: قد أجلتلك فيه حولا.

ثم انصرف الفرزدق مغضبا يسحب رداءه حتى خرج من المسجد، فعجب الحاضرون مما جرى. فلما كان من الغد اتاهم الفرزدق و هم مجتمعون في مكانهم، فقال: ما فعل الأنصاري؟ فنالوا منه و شتموه، يريدون بذلك أن تطيب نفس الفرزدق. فقال: قاتله الله! ما رميت بمثله، و لا سمعت بمثل شعره! ثم قال لهم: إنني فارقتمكم بالأمس فأتيت منزلي، فأقبلت أصعد و أصوب في كل فن من الشعر، و كأني مفحم لم أقل شعرا قط، حتى إذا نادى المنادى الفجر «٢»

و أكثر إقامته كانت بمصر، كان شاعر بني مروان يعظمونه و يكرمونه. كان دميما قصيرا متيما بحب عزة بنت جميل، مات بالمدينة سنة ۱۰۵ هـ.

(١) ديوان حسان بن ثابت / ٢٢١. يفخر حسان بهذا البيت و غيره من أبيات القصيدة بكرم قومه و نجدتهم. الجففات: القصاع. الغرّ: البيض من كثرة الشحم الذي فيها، و كثرته دليل على الكرم.

(٢) كذا في الأصل: و في الأغاني ٣٣٨ / ٩: بالفجر.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۱۵۸

رحلت ناقتي، ثم أخذت بزمامها. فقدت بها «١» حتى أتيت ذبابا- و هو جبل بالمدينة- ثم ناديت بأعلى صوتي: أجيوا أخاكم أبا لبيبي! فجاش صدرى كما يجيش المرجل «٢» فعقلت ناقتي، و توسدت ذراعها، فأقمت حتى قلت مائة و أربع عشرة قافية! فبينما هو ينشدهم، إذا طلع الأنصاري حتى انتهى إليهم، فقال:

أما إنني لم آتكم لأعجلك عن الأجل الذي وقته لك، و لكنني أحببت ألا أراك إلا سألتك ما صنعت؟ فقال له الفرزدق: اجلس، ثم أنشده.

عزفت بأعشاش، و ما كنت «٣» تعزف فأنكرت «٤» من حدراء ما كنت تعرف «٥» و «أبو لبيبي» الذي ناداه الفرزدق في هذه القصيدة هو الذي يقال: إنه شيطان الفرزدق و المظاهر له على قول الشعر و الملقية إليه، كما قالوا: إن عمرا شيطان المخبل السعدى «٦»، و إن مسحلا شيطان الأعشى. و أنشدوا في ذلك قول الأعشى:

دعوت خليلي مسحلا، و دعوا له جهنم، جدعا للهجين المذمم «٧» و هو الذي يعنيه بقوله في هذه القصيدة أيضا:

حبابي أخي الجتنى، نفسى فداؤه بأفيح جياش من الصوت خضرم «٨»

(١) في الأغاني: فقدتها.

(٢) المرجل: قدر من نحاس، و قيل: يطلق على كل قدر يطبخ فيها.

(٣) في الديوان و الأغاني: كدت.

(٤) في الديوان: و أنكرت.

(٥) شرح ديوان الفرزدق لإيليا حاوي ١١٣/٢.

(٦) هو ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عوف السَّعدِيّ، من بني تميم، شاعر فحل من مخضرمي الجاهليّة و الإسلام، هاجر إلى البصرة و عمّر طويلا، مات في حكومته عمر أو عثمان، له شعر كثير جيّد.

(٧) ديوان الأعشى / ١٨٣. جهنّام: تابع مسحل، من الجنّ.

(٨) ديوان الأعشى / ١٨٤. و فيه: بأفيح جياش العشيات خضرم.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٥٩

و أنشدوا أيضا في هذا المعنى لأعشى بنى سليم:

و ما كان جنّي الفرزدق بارعاو ما كان فيهم مثل خافي المخبل

و ما في الخوافي مثل عمرو و شيخه و لا بعد عمرو [شاعر] «١» مثل مسحل و أراد بقوله: «الخوافي» الجنّ، و واحدهم خاف، سمّوا بذلك لخفائهم.

و قد قيل أيضا: إنّ الجنّ قتل حرب بن أمية «٢»، و مرداس بن أبي عامر السهمي، و أنّ السبب في ذلك إحراقهما شجرة بقرية «٣»، و أنّهما لما أحرقاها سمعا هاتفا يقول:

ويل لحرب فارساقد لبسوا القوانسا

لتقتلن بقتله جحاجحا عنابسا و هذا الخبر معروف. و كذلك سعد بن عباد «٤»، قيل إنّ الجنّ قتلته،

(١) البيت ناقص، و أكملناه من الحيوان ٢٢٦/٦ - ٢٢٧. و البيتان باختلاف في الأول.

(٢) هو حرب بن أمية بن عبد شمس القرشي، من سادات قومه، و هو جدّ معاوية بن أبي سفيان. كان معاصرا لعبد المطلب بن هاشم، مات بالشام و تزعم العرب أنّ الجنّ قتلته بتأثير حية.

(٣) في الأصل: شجرا بقرية، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) سعد بن عباد بن دليم الخزرجي، كان سيّد الخزرج و أحد الأمراء الأشراف في الجاهليّة، شهد العقبة مع سبعين من الأنصار و أسلم، و كان أحد النقباء الاثنى عشر، و شهد المواقف مع النبي صلى الله عليه و آله. و لما توفّي رسول الله صلى الله عليه و آله طمع في الخلافة خلافا لوصية رسول الله صلى الله عليه و آله لعليّ عليه السّلام، و لم يبايع أبابكر، و عاداه و عادى عمر، و هاجر من المدينة إلى الشام، فبعث إليه عمر بن الخطّاب من يقاتله.

قال ابن عبد ربّه الأندلسي في العقد الفريد ١٤/٥: أبو المنذر هشام بن محمّد الكلبي، قال:

بعث عمر رجلا إلى الشام، فقال: ادعه إلى البيعة، و احمل له بكلّ ما قدرت عليه، فإنّ أبي فاستعن الله عليه. فقدم الرجل الشام، فلقية بحوران في حائط، فدعاه إلى البيعة، فقال:

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦٠

و قالت في ذلك:

قد «١» قتلنا سيّد الخزرج سعد بن عباد

و رميناه بسهمين فلم نخطئ فؤاده و نظائر ما ذكرناه كثيرة جدّا، إنّ ذهبنا إلى تقصّيها خرجنا عن غرضنا.

و مذاهب العرب في هذا الباب مشهورة، و ما يدعونه فيه معروف، و لا سبيل معه إلى القطع على أنّ قصيدة بعينها من قول من أضيفت إليه، و أنّه السابق إلى نظمها و المتفرّد به من غير معين و لا ظهير، على ما يحتاج إلى ذكر الجنّ، و التعلّق بما تدّعيه العرب في بابهم.

و نحن نعلم أنّ مع نفيهم - أو نفي تمكّنهم من إظهار الشعر و غيره على أيدي البشر - لا يمكن القطع على شيء مما ذكر أيضا؛ لأنّ الشعر المضاف إلى الشاعر نفسه يمكن أن لا يكون - أو أكثره - له، بأن أعانه عليه معين لم يصفه إلى نفسه، و أضافه هذا و ادّعاه، فروى عنه.

[أو] أن يكون قولاً لخامل، ظفر به من ادّعاه فأضافه «٢» إليه دون قائله في الحقيقة، و لبعد العهد في هذا الباب تأثير قوى. و ممّا يشهد بصحّة ما ذكرناه أنّنا قد وجدنا جماعة من مجوّدى الشعراء قد أغاروا على شعر غيرهم فانتحلوه، مع منازعة قائله لهم و مجاذبتهم عليه. و لم

لا أبايع قرشياً أبدا ... فرماه بسهم فقتله ... فبكته الجنّ، فقالت:

و قتلنا سيّد الخزرج سعد بن عباده

و رميناه بسهمين فلم نخطفى فؤاده!

(١) في الأصل: نحن، و المناسب ما أثبتناه وفقاً لسير أعلام النبلاء ١/ ٢٧٧، و البيتان في طبقات ابن سعد ٧/ ٢٧٤ و مختصر تاريخ ابن عساكر ٩/ ٢٢٧ باختلاف.

(٢) في الأصل: فأضاف، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦١

يمنعهم ذلك من التصميم على الدّعى.

و الفرزدق أحد المشتهرين بهذا الأمر، و الرّواية عنه مستفيضة بأنّه كان يصلّات الشعراء على شعرهم فيغالبهم عليه، و كان يقول: «ضوالّ الشعر أحبّ إليّ من ضوالّ الإبل، و خير السرقة ما لا يجب فيه القطع»، يعنى سرقة الشعر.

و إذا استحسن الشعراء هذا و أقدموا عليه فيما له قائل حاضر ينازع فيه، فكيف بهم فيما قد انقطعت فيه الخصومة و زالت الشّنعاء، إمّا لدروس خبر قائله و انقطاع أثره، أو لإمساكه، أو لغير هذا من الأسباب، و هى كثيرة.

و ممّا يؤيّد كلامنا ما هو ظاهر من اختلاف الرّواة و العلماء بالشّعر في قصائد و أبيات من قصائد كثيرة؛ ففيهم من يروى القصيدة - أو الأبيات منها - لشاعر بعينه، و آخرون يروونها لغيره، و أقوالهم في ذلك كالمتكافئة؛ لأنّ كلّاً منهم يسند قوله إلى رواية.

و قد روى عن الرّياشئ «١» أنّه قال: يقال إنّ كثيراً من شعر امرئ القيس ليس له، و إنّما هو لفتيان كانوا يكونون معه، مثل عمرو بن قميئة «٢» و غيره، و زعم ابن سلّام «٣» أنّ القصيدة المنسوبة إلى امرئ القيس التى أوّلها:

(١) هو العيّاس بن الفرّج بن على الرّياشئ البصرئى، كان من الموالى من أهل البصرة، و هو لغوىّ راوية عارف بأيام العرب، قتل في البصرة أيام فتنة صاحب الزنج سنة ٢٥٧ هـ، له كتب عديدة.

(٢) عمرو بن قميئة بن ذريح بن سعد بن مالك، ابن أخى المرقش الأكبر، و عمّ المرقش الأصغر، و عمّ والد طرفه بن العبد. كان فى خدمه حجر بن الحارث والد امرئ القيس، فلما أراد امرؤ القيس أن يذهب إلى بلاد الروم اصطحبه، و توفّى عمرو فى أثناء الرحلة الى بلاد الروم نحو عام ٨٤ ق هـ، فسماه العرب عمرا الضائع. و ابن قميئة شاعر فحل لكنّه مقلّ، عدّه ابن سلّام فى الطبقة الثامنة من الشعراء الجاهليّين.

(٣) هو محمّد بن سلّام الجمحئى، ولد بالبصرة نحو عام ١٤٠ هـ، و سمع العلم و الأدب من نفر

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦٢

حئى الحمول بجانب العزل «١» أنّما رواها حمّاد «٢»، و هى لامرئ القيس بن عامر الكندئى. و قد قيل: إنّها لابن الحُمير الباهليّ.

و قد نفى عنه هذه القصيدة أيضا المفضل الضبي (٣) الرواية. و روى أن أول بيت من اللامية المنسوبة إلى امرئ القيس، و هو: قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل (٤) و قال قوم: هو و أبيات بعده من أول هذه القصيدة لامرئ القيس بن حمام- و قيل جذام- و إنما علقت على امرئ القيس بن حمام. و روى عن ابن الكلبي (٥)، أنه كان ينفى عن امرئ القيس: تطاول ليلك بالإثم و نام الخلي و لم ترقد (٦)

كثيرين، توفي في بغداد سنة ٢٣١ هـ و قد أربى على التسعين. من رواة اللغة و الأشعار، إلا أنه أوسع شهرة و أثبت قدما في رواية الشعر، و له عدد من الكتب. و شهرة ابن سلام في تاريخ الأدب و النقد ترجع الى كتابه طبقات الشعراء الذي وصل اليها. (١) ديوان امرئ القيس / ١٥١.

(٢) المشتهر بحماد الرواية، هو حماد بن سابور بن المبارك الديلمي الكوفي، كان أعلم الناس بأيام العرب و أشعارها و أخبارها و أنسابها و لغاتها. كان محظيا عند بني أمية، و هو الذي جمع المعلقات. مات ببغداد سنة ١٥٥ هـ أيام العباسيين.

(٣) هو المفضل بن محمد بن يعلى الضبي الكوفي، علامة بالشعر و الأدب و أيام العرب، و يقال إنه أوثق من روى الشعر من الكوفيين، صنّف للمهدى العباسي كتاب المفضليات لعله توفي سنة ١٦٨ هـ.

(٤) شرح المعلقات السبع للزوزني / ٧.

(٥) هو محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي، نسابة و راوية و عالم بأخبار العرب و أيامها، له كتاب الأصنام. توفي بالكوفة سنة ١٤٦ هـ.

(٦) ديوان امرئ القيس / ٨٤.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦٣

و يضيفها إلى عمرو بن معد يكرب (١).

و كان الأصمعي (٢) ينفى عنه قصيدته:

لا و أبيك ابنة العامري لا يدعى القوم أني أفر (٣) و روى عن أبي عبيدة (٤) في نفيها عنه مثل ذلك، و أنه كان ينسبها إلى رجل من التمر بن قاسط (٥)، يقال له ربيعة بن جشم، و يروى أن أولها:

أحار بن عمرو كأنني خمرو يعدو على المرء ما يأترو و روى أبو العباس المبرّد (٦)، عن الثوري (٧) أنه قال:

(١) هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة بن عبد الله الزبيدي، فارس اليمن، أسلم سنة ٩ هـ، و أخبار شجاعته كثيرة و له شعر جيد، توفي سنة ٢١ هـ على مقربة من الرّي.

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي البصري. يقال عنه إنه راوية العرب، كان أحد أئمة العلم باللغة و الشعر و الأدب. كان يحفظ آلاف الأبيات الشعرية، له مصنفات كثيرة، توفي بالبصرة سنة ٢١٦ هـ.

(٣) لم يرد هذا البيت في ديوان امرئ القيس، طبعه دار صادر- بيروت.

(٤) هو معمر بن المثنى التيمي البصري، من أئمة العلم بالأدب و اللغة، يقال إنه كان خارجيا، شعوبيا، يبغض العرب و صنّف في مثالبهم كتبا كثيرة. له نحو ٢٠٠ مؤلف، توفي بالبصرة سنة ٢٠٩ هـ.

(٥) بطن من بطون بني حنيفة. راجع جمهرة النسب للكلبي / ٥٧٦.

(٦) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأردني، إمام من أئمة الأدب و اللغة في زمانه، ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ و توفي ببغداد

سنة ٢٨٦ هـ، له مصنفات عديدة، منها: الكامل، و شرح لامية العرب.

(٧) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، المصري. من ائمة الحديث، ولد بالكوفة سنة ٩٧ هـ و نشأ بها. راوده المنصور العباسي على أن يلي الحكم و القضاء فأبى و خرج من الكوفة إلى مكة و سكنها، ثم طلبه المهدي فتواري، فمات بالبصرة مستخفيا سنة ١٦١ هـ. له كتابان في الحديث.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦٤

سمعت أبا عبيدة يحلف بالله أن القصيدة المنسوبة إلى علقمة بن عبيدة «١»:

طحا بك قلب في الحسان طروب إنما هي للمثقب العبدى «٢»، قال: و اسمه شاس بن بهار، و فيها يقول:

و في كل قوم قد خبطت بنعمه و حق لشأس من نداك ذنوب يعنى نفسه. فقال له النعمان: إي و الله، و أذنبه! فليل لأبي عبيدة: فمن ألقاها على علقمة و روى فيها كثيرا؟

قال: صيرفتي أهل الكوفة الذي تضرب عنده الأشعار، و تولد منه الأخبار- يعنى حمادا! و غير أبي عبيدة يروى هذه القصيدة لعلقمة، و يقول: إن علقمة كان له أخ يقال له شاس، أسرته غسان «٣»، و حصل في يد الحارث بن أبي شمر الغساني، و امتدح علقمة الحارث بن أبي شمر بهذه القصيدة، و سأله إطلاق أخيه فأطلقه «٤». و له معه خبر معروف.

و القول فيما نحوناه واسع، و إنما ذكرنا منه قليلا من كثير. و من أراد استقصاءه و استيفاءه طلبه من مظانه، و في الكتب المخصوصة به. و كما أن الرواة اختلفوا في الشعر، فأضاف قوم بعضها إلى رجل، و خالف

(١) هو علقمة بن عبيدة بن ناشرة بن قيس، من بنى تميم، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، و كان معاصرا لامرئ القيس و له معه مساجلات. توفي نحو سنة ٢٠ ق هـ.

(٢) هو العائد بن محسن بن ثعلبة، من بنى عبد القيس من ربيعة، شاعر جاهلي من أهل البحرين، وصف بجودة الشعر و الحكمة، توفي نحو سنة ٣٥ ق هـ.

(٣) هو الحارث بن أبي شمر الغساني الذي أسر شاس بن عبيدة، فشفع به علقمة بن عبيدة و مدح الحارث بأبيات، فأطلقه.

(٤) راجع: خزائن الأدب ١/ ٥٦٥، الشعر و الشعراء / ٥٨، سمط اللآلي / ٤٣٣.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦٥

آخرون فأضافوها إلى غيره. و اختلافهم في كتاب العين المنسوب إلى الخليل «١» و الاغانى المنسوب إلى إسحاق «٢»، معروف.

غير أن الطريق الذي سلكناه لا يوجب علينا الشك في علم سيويه بالنحو، و قدرة امرئ القيس و أمثاله على قول الشعر، و تجويز كون هذا جاهلا بالنحو، و هذا مفحما «٣» لا يستطيع نظم بيت من الشعر؛ لأننا إنما سلكنا في إضافة القصيدة بعينها إلى الشاعر، من حيث لم يكن لنا طريق يوصلنا إلى العلم بأنه قائلها أكثر من قوله و دعواه.

و ليس كذلك حال العلم بأن رجلا بعينه يقدر على نظم الشعر و يعلم النحو؛ لأن الطريق إلى اختبار ذلك و امتحانه واضح لا ريب فيه، ألا ترى أن من أتانا بقصيدة منظومة أو كتاب مصنف في النحو، يجوز فيما أتى به أن يكون من نظم غيره و إن ادعاه لنفسه، و لا سبيل لنا إلى العلم بصدقه من جهه قوله، و لا من قول من أضاف ذلك إليه ممن يجرى مجراه في جواز الكذب عليه.

و لنا سبيل إلى اختبار حاله في المعرفة بالنحو و القدرة على قول الشعر بأن نسأله عن مسائل النحو المشكلة، فإذا رأيناه يتصرف في الجواب عنها و الحل لمشكلها قطعنا على علمه بالنحو.

و إذا أردنا امتحانه في الشعر اقترحنا عليه أوزانا بعينها «٤»، و معاني مخصوصة، فألزمناه أن ينظم ذلك بحضرتنا، فإذا فعل و أردنا الاستظهار كزنا

(١) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، صاحب كتاب العين، و هو أشهر من أن يعرّف.

(٢) هو إسحاق بن إبراهيم الموصلي، نسب اليه كتاب الأغاني كما نسب إلى أبي الفرج الأصبهاني. و كان لإسحاق كتاب بهذا الاسم مفقود. راجع مقدّمه الأغاني / ٣٧-٣٨.

(٣) بعدها في الأصل: مكننا (غير منقوطة)، و لم يتبين لنا ما هي.

(٤) في الأصل: بعينه، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦٦

اقترح أوزان و معان آخر تقطع على أنّ الشعر المأثور خال ممّا يجمع من المعنى و الوزن ما اقترحناه؛ فإذا فعل فلا سبيل إلى تهتمته. و لهذه الأمور من الأمارات الدالّة على المنتحل من الصادق ما يعرف بمشاهدة الحال، و لا يمكن الإخبار عنه، فإنّ المتمكّن من قول الشعر، يظهر منه عند المباحثة و الامتحان ما يضطرّ إلى صدقه. و كذلك المنتحل يظهر منه ما يضطرّ إلى كذبه.

و في هذا الباب لطائف يشهد بها الحسّ، و من بلى باختباره و كانت له معرفة به و دربه، علم بصحّة قولنا.

و الشعر و غيره من الكلام يجريان مجرى الصنائع التي يظهر فيها الإتقان و الإحكام في القطع على علم فاعلها أو الشكّ فيه؛ لأنّ أحدنا لو أحضر غيره ثوبا منسوجا حسن الصّنع متناسب الصورة، و ادّعى أنّه صانعه و ناسجه، لم يجب تصديقه. و لو أنّه نسج مثل ذلك الثوب بحضرتة للزمه القطع على علمه بالنساجه و خبره بها.

و لو كان- أيضا- المعبر على هذا المدعى صحّة قوله بعض أهل الحذق بالنساجه، حتّى يسأله عن لطائف تلك الصّنع و خصائصها- و علم بعلم النّساج أنّه لا- يجيب فيه بالمرضى إلّا بصير «١» بالصّنع- فأجاب من كلّ ذلك بالصّحيح لوجب القطع على بصيرته، و لاستغنى بهذا القدر من «٢» الامتحان عن تكليفه النساجه بحضرة ممتحنه.

و ليس لأحد أن يقول: إنّ الشعر و غيره من أجناس الكلام يخالف الصّنائع في أحد الوجهين اللذين ذكرتموها؛ لأنّ الصّنع المبتدأه بحضرتنا تقطع على حدوثها

(١) في الأصل: الأبصر، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: عن، و ما أثبتناه هو المناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦٧

في الحال؛ لأنّ النّقل لا يمكن فيها، و الكلام ممكن حفظه و نقله، فيجوز في كلّ ما ادّعى الابتداء به أن يكون منقولا لا مبتدأ؛ لأنّ الشعر- و إن جاز فيه النّقل و الحفظ- فمعلوم أنّ الاعتبار قد ينتهي إلى ما يمتنع معه تجويز مثل ذلك؛ لأنّ الشّاعر أو الكاتب إذا طوب بوصف حال مخصوصه أو حادثه بعينها «١» مقطوع على أنّها لم يتقدّم مثلها على صنعها و هيئتها، و ألزم تسمية حاضرهما، و ذكر خصائصها، و استظهره عليه باقتراح وزن معين و قافية مخصوصه، علم ابتداءه بما يأتي به، كما يعلم ابتداء غيره.

و الكتابة و النساجه [كذلك] و إن كان العلم أغمض طريقا من الثاني، لأنّه مستند إلى العادات و ما يجوز أن يتفق فيها و ما لا يتفق.

و بعد، فمعلوم عند أهل هذا الشأن أمر الاعتبار على الشاعر طريقا يوصل إلى العلم بحقيقه أمره، و هل هو متمكّن من نظم الشعر أم لا، ليس هو الرجوع إلى مجرّد دعواه لنفسه.

و إذا صحّت هذه الجملة التي أوردناها، و علمنا بالنّقل الشّائع الدّائع تصرّف سيبويه و أمثاله المشهّرين في علم النّحو، و أنّهم كانوا يشرحون غامض المسائل، و يوضحون مشكلها على البديهه و في الحال من غير رجوع إلى كتاب أو غيره، و أنّ خصومهم كانوا ربّما اعتنواهم و امتحنوهم بمسائل غريبه مفقوده من الكتب، فتكون حالهم في الجواب بالصّحيح عنها واحده لا تختلف.



و هذه حال من تقدّم في قول الشّعر و اشتهر به؛ لأنّه لا أحد منهم إلّا و قد امتحن و استظهر عليه، حتّى عرف حقيقة أمره؛ إمّا بامتحان مخصوص اتّصل بنا، أو بأمر عرفناه على سبيل الجملة.

(١) في الأصل: بعينه، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦٨

و قد كان كثير منهم يرتجل الشّعر في المقامات و المحافل المخصوصة، و يصف في الوقت ما جرى فيها ممّا لم يتقدّم علمه به. و كذلك كانوا يصفون الحروب التي تجري بينهم، و يرتجون في الحال بذكر ما جرى فيها، و يعيرون بقتل من قتل، و فرار من فرّ، و نكول من نكل. و هذه الأمور إذا أضيف بعضها إلى بعض خرج منها ما أردناه.

و في الجملة: إنّ كلّ من ظهر منه الشّعر و غيره ما لا يرجع في إضافته إليه إلّا إلى قوله، دون دلالة أو أمارة توصلنا إلى صحّة قوله، فالواجب الشّكّ في حاله.

و نهايه ما يصير إليه في أمره عند حسن الظّنّ به، و قوّة أمارات صدقه، أن يغلب في الظّنّ أنّه صادق.

فأمّا العلم اليقين فلا- سبيل إليه إلّا بسلوك بعض ما قدّمناه. و من ليس بقوى البصيرة- إذا غلب ظنّه في هذه المواضع، و استبعد أن يكون الأمر بخلاف ظنّه- يعتقد أنّه على علم يقين، و لو تته على بعض ما أوردناه لعرف أنّه الحقّ، و هذا واضح لمن نصح نفسه.

\*\*\* فإن قال قائل: قد بينتم لزوم الاعتراض بالجنّ لمخالفيتكم، و كشفتم عن بطلان أجوبتهم عنه، و لم يبق عليكم إلّا أن تبينوا أنّه غير لازم على مذهبكم، و لا قادح في طريقتكم، ليتّم ما أجريتم إليه من الغرض.

قيل له: سقوط هذا السؤال عن مذهب الصّيرفة لا- إشكال فيه، و ذلك إنّنا إذا كنّا قد دللنا على أنّ تعذّر المعارضة لم يكن لفرط الفصاحة، و إنّما كان لأنّ العلوم التي يتمكّنون بها من المعارضة سلبوها في الحال، فلا معنى للاعتراض بالملائكة و الجنّ؛ لأنّ الأدلّة القاهرة قائمة على أنّ أحدا من المحدثين لا يتمكّن أن يفعل في قلب غيره شيئا من العلوم و لا من أصدادها، بل لا يقدر أن يفعل فيه شيئا من أفعال

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٦٩

القلوب جملة.

و لا- فرق في هذا التعذّر بين ملك و جنّي و بشر؛ لأنّه إنّما تعذّر علينا لكوننا قادرين بقدر، فكلّ من شاركنا فيما به قدرنا لا بدّ أن يتعذّر عليه ذلك.

و ليس يقدر «١» فيما ذكرناه ما يقوله البغداديون من أنّ بعضنا يفعل في بعض العلوم. لأنّ مذهبهم هذا و إن كان واضح البطلان، فإنّهم إنّما يقولون ذلك في العلوم التي يعتقدون أنّ لها أسبابا مخصوصة توجبها، مثل العلوم بالمدركات. و ليس للمعلوم بالفصاحة أسباب يشار إليها، يدعى أنّها توجبها. و لو ادّعى ذلك أيضا لم يمكن أن يدعى أنّ أصداد العلوم بالفصاحة أو غيرها من سائر العلوم، تقع موجبة عن أسباب من فعلنا. و هذا الموضع هو الذي يحتاج إليه.

فإذا صحّت هذه الجملة صحّ «٢» أنّ السؤال غير متوجّه إلينا؛ لأنّا اعتمدنا في المعجز على أمر لا يقدر عليه غير الله تعالى.

و قد كان بعض المعتزلة قال لي، و قد سمع منّي الكلام في مسألة الجنّ و بيان لزومها لمن عدل عن الصّيرفة: هذا الذي تسلكه يبطل جميع المعجزات؛ لأنّه لا شيء منها إلّا و يمكن أن يدعى أنّ الجنّ صنعته «٣»، فيجب أن تترك هذه الطريقة للبراهمة، و لا تعتمدها و أنت تصحّح المعجزات! فقلت له: كيف تظنّ مثل ذلك، و المعجزات على ضربين:

أحدهما: يختصّ القديم تعالى بالقدرة عليه، نحو إحياء الميت، و إبراء الأكمه و الأبرص، و خلق الجسم، و فعل القدر و العلوم المخصوصة.

و هذا الوجه ينقسم:

- (١) في الأصل: يقدم، و الظاهر ما أثبتناه.
- (٢) في الأصل: و صحّ، و المناسب ما أثبتناه.
- (٣) قال المصنّف رحمه الله في الذخيرة / ٣٨٩: «و ممّا اعتمدوا عليه في دفع سؤال الجنّ أنّ هذا الطعن و إن قدح في إعجاز القرآن، قدح في سائر المعجزات».
- الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧٠
- فمنه: ما وقوع قليله كاف في الدلالة كوقوع كثيره، نحو إحياء الميت، و إبراء الأكمه و الأبرص؛ لأنّ القليل منه و الكثير لم تجر به العادة.
- و منه: ما يدلّ إذا وقع منه قدر مخصوص - كالقدر و العلوم - أو وقع منه تغيّر سبب ما، العادة جارية بوقوعه، لا يمكن أن يعترض فيه بالجنّ، كما لا يمكن بالإنس؛ لخروجه عن مقدور الجميع.
- و الضرب الثاني من الأولين: هو ما دخل جنسه تحت مقدور العباد.
- و هذا الوجه إنّما يدلّ عندنا إذا علم أنّ القدر الواقع منه و الوجه الذي وقع عليه ممّا لا يتمكّن أحد من المحدثين منه؛ فمتى لم يعلم ذلك لم يكن دالّما، كما أنّه متى لم يعلم - عند خصومنا في الوجه أنّ الفعل ممّا لا يتمكّن البشر منه - لم يدلّ، فنجري نحن اعتبار خروجه عن إمكان البشر (١).
- و ليس لك أن تقول: و كيف يمكنهم العلم بأنّه ليس في إمكان جميع المحدثين، و لا سبيل لكم إلى ذلك؟! و هذا يردّكم إلى أنّ الوجه الذي تصحّ منه المعجزات واحد، و هو ما يختصّ القديم تعالى بالقدرة عليه (٢).

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٩: «إنّ المعجزات على ضربين: ضرب يوصف القديم بالقدرة عليه، نحو إحياء الميت، و إبراء الأكمه و الأبرص، و اختراع الأجسام. و هذا الوجه لا يمكن الاعتراض فيه بالجنّ و الملائكة؛ لخروجه عن مقدور كلّ محدث. و الضرب الثاني من المعجزات: ما دخل جنسه تحت مقدور البشر. و هذا الوجه إنّما يدلّ إذا علم أنّ القدر الواقع منه، أو الوجه الذي وقع عليه، لا يتمكّن أحد من المحدثين منه. و إذا لا يعلم هذا فلا دليل فيه».

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٩: «فإذا قيل: و ما الطريق إلى العلم بأنّه ليس في إمكان جميع المحدثين؟». الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧١

و ذلك أنّه ليس بمنكر أن يخبرنا الله تعالى على لسان بعض رسله - ممّن أيده ببعض المعجزات التي يختصّ جلّ و عزّ بالقدرة عليها - بأنّ عادة الملائكة و الجنّ مساوية لنا في كلّ الأفعال و في بعضها، و أنّ ما يتعدّر علينا من ذلك يتعدّر عليهم؛ فمتى ظهر على يد مدّعي النبوة - بعد تقرّر هذا عندنا - فعل قد تقدّم علما بأنّ عادة الملائكة و الجنّ فيه مساوية لعادتنا، و تعدّر علينا على وجه يخرق عادتنا، لحق ذلك بالمعجزات المتقدّمة، و دلّ كدلالتها. فقد وضح بطلان ما ظننته علينا من فساد طريق المعجزات (١).

فقال: و لم أنكرت أن يكون الله تعالى قد أجرى عادة الجنّ بأن يحيى الموتى بينهم عند إثناء جسم له طبيعة مخصوصة منه، و كذلك في الأكمه و الأبرص، كما أجرى عادتنا - عند كثير من المتكلمين - بتحريك الحديد عند قرب حجر المقناطيس منه و انجذابه إليه. و كما العادة بما يظهر من التأثيرات عند تناول الأدوية، و إن كانت غير موجبة لها.

و إذا جَوَزنا ذلك لم يجب لنا تصديق من ظهر على يده إحياء الميِّت؛ لأننا لا نأمن أن يكون الجنِّي نقل إليه ذلك الجسم الالذي قد أجرى الله عادة الجنِّ بأن يحيى عنده الموتى و سلّمه إليه، فتأتى منه لأجله ما تعدّر علينا. و لا يجب على الله تعالى المنع من ذلك، لمثل ما ذكرتموه في الاحتجاج على خصومكم.

و يكون هذا السؤال مساويا لما سألتم عنه من خالفكم لما قلتهم لهم:

فعلّ عادة الجنِّ جاريةً بمثل فصاحة القرآن، و لعلّ بعضهم نقل هذا الكلام إلى

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٩: «قلنا: غير ممتنع أن يخبرنا الله تعالى، على لسان رسول يؤيِّده بمعجزة، و يختصّ تعالى بالقدرة عليها، و يعلمنا أنّ عادة الجنِّ أو الملائكة مساوية لعادتنا، و إنّما يتعدّر علينا ما يتعدّر عليهم، فمتى ظهر أمر يخرق عادتنا علمنا أنّ ذلك معجز، لعلمنا بمشركة الملائكة و الجنِّ لنا».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧٢

من ظهر على يده؛ لأنّ كون عادتهم جاريةً به، و نقلهم له «١» على سبيل الاستفساد مقدور، و منعهم منه غير واجب؛ فلا بدّ من أن ترجعوا إلى طريقتنا، أو تدخلوا في جملة البراهمة و مبطلى النبوات! «٢» فقلت له: بين الأمرين فرق واضح لا يخفى على متأمل؛ لأنّ إجراء عادة الجنِّ بإحياء الميِّت عند تقريب بعض الأجسام منه - قياسا على حجر المقناطيس - غير منكر، إلّا أنّ الجنِّي إذا نقل ذلك الجسم إلينا، و سلّمه إلى بعضنا لم يحسن من الله تعالى أن يحيى عنده الميِّت، إذا احتجّ به كذاب؛ لأنّه تعالى هو الخارق لعادتنا عند دعوة الكذاب بما يجرى مجرى التصديق له، و ذلك قبيح لا يجوز عليه عزّ و جلّ! ألا ترى أنّه لو أراد أن يخرق العادة عند دعوته لم يزد على ما فعله من إحياء الميِّت بحسب دعواه، و لا معتبر بأنّ عادة الجنِّ جاريةً به؛ لأنّها إن كانت جرت بذلك فعلى وجه لا نقف «٣» عليه، لأنّ ما تجرى به عاداتهم - أو لا تجرى - غير داخل في عادتنا، فلا بدّ من «٤» أن يكون إحياء الميِّت فيما بيننا «٥» على الوجه الالذي ذكرناه خارقا لعادتنا؛ لأنّها لم تجر بمثله.

و حكم كلّ عادة مقصور «٦» على أهلها، و مختصّ بهم، فغير ممتنع أن يكون ما

(١) في الأصل: و جائر نقلهم له، و فيه اضطراب ظاهر.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٩ - ٣٩٠: «فإذا قيل: ما تنكرون من أن يكون الله تعالى أجرى عادة الجنِّ أن يحيى الميِّت عند إيداء أدنى جسم له صفة مخصوصة إليه، كما أجرى العادة بحركة الحديد عند تقربه من الحجر المقناطيس. و إذا جَوَزنا ذلك لم يكن في ظهور إحياء الميِّت على يد مدعى النبوة دليل على صدقه؛ لأننا لا نأمن أن يكون الجنِّي نقل إلينا ذلك الجسم الالذي أجرى الله تعالى عادة الجنِّ أن يحيى الموتى عنده. و هذا طعن في جميع المعجزات».

(٣) في الأصل: لا يقف، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: في، و الظاهر ما أثبتناه.

(٥) كذا في الأصل: و الظاهر: فيما بيننا.

(٦) في الأصل: مقصورة، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧٣

هو خارق لعادة بعضهم غير خارق لعادة بعض.

و ليس يشبه هذا ما سألتم عنه في نقل القرآن؛ لأنّ الجنِّي إذا كانت عادته جاريةً بمثل فصاحة القرآن و نقله إلى أحد البشر، فبنفس نقله قد خرق عادتنا، من غير أن يكون لله تعالى في ذلك فعل يخالف ما أجرى به عادتنا.

و الجنّي إذا نقل إلينا الجسم المختصّ بطبيعة- قد أجرى الله تعالى عادة الجنّ بإحياء الموتى عندها- فبنفس نقله للجسم لم يخرق عاداتنا، و إنّما الخارق لها من أحيى الميت عند تقريب ذلك الجسم منه، و فعل في عاداتنا ما أجرى به عادة غيرنا. فقد صار الفرق بين الموضوعين هو الفرق بين أن يتولّى الله تعالى تصديق الكذاب، و بين أن لا يمنع من تصديقه، و ليس يخفى بعد ما بينهما «١».

فقال: هب أن الكلام مستقيم من هذا الوجه، كيف يمكن الثّقة مع ما ذكرتموه في الجنّ بأنّ الميت بعينه عاد حيًا، و أنّ الجسم الذي تدعى أنّه مخترع في الحال كذلك، دون أن يكون منقولاً من موضع آخر؟ و نحن نعلم أنّ الجنّي مع خفاء

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٠: «قلنا: إحياء الله تعالى الميت عند تقريب هذا الجسم بيننا و في عاداتنا خرق منه تعالى لعاداتنا بما يجرى مجرى تصديق الكذاب. و هذا لا يجوز عليه تعالى. و ليس إذا أجرى الله تعالى عادة الجنّ، بأن يحيى ميتاً عند تقريب جسم إليه، من حيث لا- نعلم ذلك و لا نعرفه، جاز أن يفعله في عاداتنا؛ لأنّه إذا فعله في عاداتهم فلا وجه للقبح. و إذا نقض عاداتنا فهو صدق الكذاب.

و ليس هذا يجرى مجرى نقل الكلام، لأنّ الجنّي إذا نقل إلينا كلاماً ما جرت عاداتنا بمثل فصاحته، فبنفس نقله قد خرق عاداتنا، و ليس لله تعالى في ذلك فعل يخرق عاداتنا. و إذا نقل الجسم المشار إليه، فبنفس نقله الجسم لم يخرق عاداتنا. و إنّما الخارق لها من إحياء الميت عند تقريب الجسم منه. و الفرق بين الأمرين غير خاف على المتأمل».

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧٤

رؤيته، و سعه حيلته، يمكنه إحضار حيّ، و إبعاد ميت عند دعوة المتتبيّ.

و القول في الجسم كمثله «١»؛ لأنّه يتمكّن من إحضار أيّ جسم شاء في طرفه عين، بغير زمان متراخ.

و هذا أيضاً متأّت في نقل الجبال و اقتلاع المدن لو ادّعاه مدّع؛ لأنّه إن أظهر تولّى ذلك بجوارحه أمكن الجنّي أن يتحمّل عنه النّقل، و يكافئ ما في المحمول من الاعتمادات بأفعاله، فلا يحصل على المظهر لحملة شيء من الكلفة.

و إن لم يتولّه المدعى بنفسه، بل ادّعى وقوعه و حصوله فقط، فالجنّي يكفيه بوقوعه على حسب دعواه، و يضيفه هو إلى ربّه.

فقد عادت الحال إلى الشكّ في المعجزات و استعمال جوانبنا الذي أنكرتموه، و هو أنّ القديم تعالى يمنع الجنّي من مثل هذا إذا كان جارياً مجرى الاستفساد، و إلّا فما الجواب؟! «٢» فقلت له: أمّا اقتلاع المدن و حمل الجبال و ما جرى مجراها، فليس يجوز أن يكون فعلاً- لملك و لا- لجنّي، و هما على ما هما عليه من الرّقة و اللطافة و التخلخل؛ لأنّ هذه الأفعال إذا وقعت ممّن ليس بقادر لنفسه احتاجت إلى قدر كثيرة بحسبها، و زيادة القدر تحتاج إلى زيادة في البنية، و صلابة أيضاً مخصوصة،

(١) في الأصل: كمثل.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٠: «فإن قيل: سؤال الجنّ يطرق أن يجوز فيمن ظهر على يده إحياء ميت أن لا يكون صادقا، بل يكون الجنّي أحضر من بعد حيًا و أبعد هذا الميت؛ لأنّ خفاء رؤيته و سعه حيلته يتمّ نعمها (٩) قبل ذلك، و أنّ مدّعي النبوة ادّعى معجزاً له نقل جبل أو اقتلاع مدينة، و وقع ذلك، جوّزنا أن يكون الجنّ تولّوه و فعلوه.

و لو أنّ المدّعي تولّى ذلك بجوارحه جاز في الجنّي أن يتحمّل عنه ذلك النقل و لا يحصل عليه شيء من تكلف ذلك النقل. و هذا قدح في جميع المعجزات، أو الرجوع إلى أنّ الله تعالى يمنع من الاستفساد، و أنتم لا ترتضون بذلك».

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧٥

ولهذا لا يجوز أن تحلّ النملة من القدر ما يحلّ الفيل، و إنّما نجيز ذلك بأن يزداد في بنيتها، و يعظم من خلقتها. فالجنى إذا تمكّن من حمل جبل أو مدينة، فلا بدّ أن تكثف بنيتها، و تكبر جثته. و إذا حصل كذلك لم يخف على العيون السليمة رؤيته، و وجب أن يكون مشاهدا كما نشاهد سائر الأجسام الكثيفة.

و إذا اقتلع مدع للنبوة مدينة، أو ادّعى أنّه سينقلها «١»، أو ينتقل من مكان إلى غيره، و وقع ما ادّعه من غير أن نشاهد جسما كثيفا تولاه أو أعان عليه، بطل أن يكون من فعل الجنّ.

و لا فرق في اعتبار هذه الحال بين الجنّ و البشر؛ لأنّ أحدنا لو ادّعى الإعجاز بحمل جسم ثقيل لا يقدر على النهوض بمثله أحد منّا متفردا، لم يكن بدّ في الاعتبار عليه من أن يمنعه من الاستعانة بغيره، و يزيل كلّ حيلة «٢» يمكن أن يستعان معها بالغير على وجه لا يظهر.

و الجنّ في هذا الباب كالإنس؛ لأنّا إذا كنّا قد بينّا أنّه لا يتمكّن من هذه الأفعال إلّا بأن يكون كثيفا مدركا، فالطريق الذي به نعلم أنّ الاستعانة لم تقع بإنسي، به نعلم أنّها لم تقع بجنّي.

فأمّا إبدال الميت بحيّ و إحضار جسم من بعد، فليس يجوز أن يتولاه أيضا إلّا من له قدر تحتاج إلى بنية كثيفة تقع «٣» الرؤية عليها «٤».

(١) في الأصل: أنّها سينقله، و الصحيح ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: حملة، و ما أثبتناه من الذخيرة، و يقتضيه السياق.

(٣) في الأصل: تقطع، و الظاهر ما أثبتناه مقاربا لما في الذخيرة.

(٤) قال المصنّف رحمه الله في الذخيرة / ٣٩١: «قلنا: معلوم أنّ أجسام الملائكة و الجنّ لطيفة

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧٦

و أكثر ما يمكن أن يقال هاهنا: جوزوا أن يكون الجسم الذي ينقله لطيفا، و الحيّ الذي يحضره «١» بدلا من الميتة صغير «٢» الجثة كالذرة و البعوضة؛ فليس بواجب أن يكون إنسانا أو حيوانا عظيم الجثة؟! «٣» و ذلك ممّا لا يجدى أيضا في دفع كلامنا؛ لأنّ أقلّ أحواله أن يكون مكافئا في القدر للذرة «٤» و البعوضة، حتّى يتمكّن من حمل أخفّ الحيوان وزنا. و لو كان كذلك لوجب أن يساويهما في الجثة و الكثافة، و يعود الأمر إلى أن

رقيقه متخلخله، و لهذا لا نراهم بعيوننا إلّا بعد أن يكتفوا. و من كان متخلخل البنية لا يجوز أن تحلّه قدر كثيرة، لحاجة القدر في كثرتها إلى الصلابة و زيادة البنية. و لهذه العلة لا يجوز أن تحلّ النملة من القدر ما يحلّ الفيل. فلا يجوز على هذا الأصل أن يتمكّن ملك و لا جنّي من حمل جبل و لا قلع مدينة إلّا بعد أن يكثف الله تعالى بنيتها و يعظم جثته.

و إذا حصل هذه الصفة رأته كلّ عين سليمة و ميزته.

فإذا ادّعى النبوة من جعل معجزته إقلاع مدينة أو نقل جبل، فوقع ما ادّعه من غير أن يشاهد جسما كثيفا أعان عليه أو تولاه يبطل التجويز لأن يكون من فعل جنّي و ملك، و خلص فعلا لله تعالى.

و لا فرق في اعتبار هذه الحال بين الجنّ و البشر، لأنّ مدّعى الإعجاز بحمل جبل ثقيل لا ينهض بحمله أحد منّا منفردا لا بدّ من الاعتبار عليه من أن يمنعه من الاستعانة بغيره، و يسدّ باب كلّ حيلة يتمّ معها الاستعانة بالغير، فالجنّي في هذا الباب كالإنسيّ إذا كنّا قد بينّا أنّه لا بدّ من أن يكون كثيفا مدركا.

فأمّا إبدال ميت بحيّ، أو إحضار جسم من بعيد، فليس يجوز أن يتمكّن منه أيضا إلّا من له قدر تحتاج إلى بنية كثيفة يتناولها الرؤية».

- (١) فى الأصل: لا يحضره، و هو من سهو الناسخ.
- (٢) فى الأصل: صغيرة، و المناسب ما أثبتناه.
- (٣) قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيرة / ٣٩١: «و أكثر ما يمكن أن يقال: جُوزوا أن يكون الحىّ الذى أبدله الجنىّ بميت من أصغر الحيوان جثّة كالذرة و البعوضة».
- (٤) فى الأصل: الذرة، و المناسب ما أثبتناه.
- الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧٧  
رؤيته واجبة «١».
- على أنّه إن لم يكن مرثياً فلا- بدّ من أن يكون ما يحضره و ينقله مرثياً متميزاً من غيره، و إلّا لم يكن فرق بين حضوره و غيبته. [و] ما كان بهذه المنزلة لا يصحّ ادعاء الإعجاز و الإبانة به.
- و إذا كان ما ينقله مرثياً لم يخف على الحاضرين حاله، و جب أن يفطنوا به، و يتبها على «٢» الحيلة فيه «٣».
- و يلحق هذا الوجه أيضاً بالأول فى مساواة الجنّ للبشر فى الاعتبار عليهم و الامتحان، ألا ترى أنّ كثيراً من المشعبذين و أصحاب الحقّة «٤» يتمكّنون على سبيل الحيلة من ستر جسم و إظهار غيره، و إبدال ميت بحىّ، و صغير بكبير، و ملوّن بملوّن يخالفه! و إذا اعتبر عليهم الحصفاء «٥»، و كشفوا عن مظانّ حيلهم ظهروا على أمرهم.
- و لا بدّ فى مدعى التّبوء من أن يؤمن فى أمره ما جُوز فى المشعبذ، و ليس يقع الأمان إلّا بالامتحان الشّديد و البحث الصّحيح. و كما أنّنا لا نصدّق مدعى التّبوء

- (١) قال المصنّف رحمه الله فى الذخيرة / ٣٩١: «و الجواب عن ذلك: أنّ أقلّ الأحوال أن يكون حامل هذا الحيوان مكافئاً له فى القدر، و يجب تساويهما فى الجثّة و الكثافة، فيجب رؤيته و لا يخفى حاله».
- (٢) فى الأصل: عن، و ما أثبتناه مناسب للسياق.
- (٣) قال المصنّف رحمه الله فى الذخيرة / ٣٩٢: «و بعد، فإن فرضنا أنّ رؤيته هذا الحامل غير واجبة، فلا بدّ من أن يكون ما يحمله و ينقله مرثياً متميزاً، و إلّا لم يفرق بين حضوره و غيبته. و ما هذه حاله لا يخفى على الحاضرين حاله، و لا بدّ من أن يدركوه و يفطنوا بحاله و يتبها على وجه الحيلة فيه».
- (٤) فى الأصل: الحقّة: أى الداهية، و لعلها: الخفّة.
- (٥) حصف، حصافة: إذا كان جيّد الرأى، محكم العقل.
- الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧٨
- و الإعجاز بإحياء الميت إلّا بعد أن نعلم أنّه لم يقع فى أمره حيلة منه و لا من غيره من البشر، فكذلك لا نصدّقه حتّى نعلم أنّ الحيلة- فيما جاء به- لم يقع «١» من بشر، و لا ملك، و لا جنّ. و طريق الاعتبار واحد على ما ذكرناه. فلمّا سمع ما أوردته، أمسك مفكراً فيه، و متدبّراً له «٢».

#### سؤال عليهم آخر:

#### و قد سأل المخالفون أيضاً، فقالوا:

لو سلّم لكم جميع ما تدعون فى القرآن من تعذّر معارضته على البشر، فإنّ التعذّر إنّما كان لخروجه عن عادتهم، و أنّ حكم الملائكة و الجنّ و كلّ قادر من المحدثين فى تعذّر المعارضة حكم البشر.

و سلم أيضا أن القرآن من فعل القديم تعالى- و ذلك نهاية أمركم- لم يصح الإعجاز الذي تريدونه؛ لأنه ليس بمنكر أن يكون الله تعالى أنزله «٣» على نبي من أنبيائه، فظفر به من ظهر من جهته، فغلبه عليه و قتله من حيث لم يعلم حاله، و ادعى الإعجاز به؟! «٤»

(١) في الأصل: لم يقطع، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في الذخيرة/ ٣٩٢: «و يلحق هذا الوجه بالأوّل في مساواة الجنّ و البشر في الاعتبار عليهم و الامتحان. و لهذا نجد كثيرا من المشعبدین و أصحاب الحقّة يسترون جسما و يظهرون آخر، و يبدلون ميّتا بحى و صغيرا بكبير، و إذا اعتبر عليهم المحصّلون، ظهروا على مظانّ حيلهم و وجوهها. و لا بدّ في مدعى النبوة من أن يؤمن فيه ما جوزناه في المشعبد، و ليس يحصل الأمر إلّا بصادق البحث، و قوى الامتحان».

(٣) في الأصل: أنزل، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٣: «إذا سلم لكم تعذّر معارضة القرآن على كلّ

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٧٩

و إنّما ينفعكم ثبوت كونه فعلا- لله تعالى مع خرق العادة، إذا أمكنكم أن تدلّوا على اختصاص من ظهر على يديه، و أنّه إنّما فعل تصديقا له. و مع السؤال الذي أوردناه لا يمكن ذلك.

و ليس لأحد أن يقول: إنّ معنى هذا السؤال يرجع إلى معنى السؤال المتقدّم؛ لأنّهما و إن كانا معا طاعنين في الطريقة، فبينهما مزيّة ظاهرة؛ لأنّ سؤال من اعترض بالجنّ يقدح في كون القرآن من فعل الله عزّ و جلّ، و في اختصاصه أيضا به لمن ظهر على يده.

و السؤال الثّاني يتضمّن القدح في الاختصاص حسب، مع تسليم كونه من فعله تعالى. و لسنا نعرف للقوم جوابا مستمرا عن هذا السؤال «١».

و قد كنّا أخرجنا جوابا عنه يستمرّ على أصولهم، نحن نذكره بعد أن نتبّه على فساد ما تعلقوا به في دفعه، ثمّ نتلوه بذكر الجواب الذي يختصّ به أصحاب الصّرفه لينكشف لزوم السؤال لهم دوننا، حسب ما استعملناه في السؤال المتقدّم. و نحن ذاكرون ما تعلقوا به.

ربّما قالوا: إنّ القديم تعالى قد منع من ذلك، من حيث يؤدّي إلى الاستفساد، و أجروه مجرى أن يعلم الله تعالى أنّ بعض الممّوهين «٢» ينقل القرآن إلى بلد شاسع، لم يتصل بأهله خبر النبيّ صلّى الله عليه و آله و معجزاته، فيدعى به الإعجاز. و ادعوا في الأمرين أنّ

الواجب على الله تعالى المنع منهما.

بشر و جنّي و ملك و كلّ قادر من المحدثين، و سلم أيضا أنّه من فعله تعالى على غاية اقتراحهم، ما المنكر من أن يكون أنزل هذا الكتاب على نبي من الأنبياء، غير من ظهر من جهه تغلبه عليه، و قتله الظاهر من جهته، و ادعى الإعجاز به؟».

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٤: «و لسنا نعرف للقوم جوابا سديدا عن هذا السؤال...».

(٢) أى المشعبدین.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٨٠

و ربّما قالوا: إنّ الذي يؤمن منه حصول العلم الصّوروى أنّ النبيّ صلّى الله عليه و آله هو المظهر للقرآن بالإتيان به، و أنّه لم يسمع من جهه غيره.

و ربّما تعلقوا بأنّ الشكّ في ذلك تشكك في إضافة الشعر إلى الشعراء، و الكتب إلى المصنّفين.

و هذه الوجوه الثلاثة قد تقدّم الكلام عليها و التّقص لها، على حدّ من البسط و الشرح لا يحوج إلى تكرار «١».

فأما قولهم: «إنّ العلم حاصل بأنّه لم يسمع من غيره»، فهو صحيح مسلم.



و كذلك إن قالوا: «إنا نعلم أن المظهر له لم يأخذه من غيره»، و أرادوا ممن يقف على خبره، و يجب أن تتصل بنا أحواله. فأما على كل وجه، حتى يدعوا وقوع العلم بأنه لم يوجد من أحد- ظهر على يده أم لم يظهر، عرفناه أم لم نعرفه، كان ممن يجب أن تتصل بنا أخباره أم لم يكن- فهو المكابرة الظاهرة التي يعلمها كل من رجع إلى نفسه. و لا بد أيضا أن يكون هذا العلم مخصوصا؛ لأنهم إن ادعوه على العموم خرجوا عن الإسلام؛ لأننا قد بينا أن المعلوم نزول الملك به، فيجب أن تقولوا على هذا: إنا نعلم أنه لم يوجد من أحد من البشر و يجوز ذلك في غيرهم. [و] من حاسب نفسه و سير ما عندها لم يجد فيها فرقا فيما ادعوا العلم به بين ملك و بشر، إذا فرضنا أن المأخوذ منه لا يجب أن يتصل بنا خبره «٢».

(١) قال المصنّف رحمه الله في الذخيرة/ ٣٩٤: «... إذا ذكروا الاستفساد و غيره ممّا حكينا عنهم في جواب سؤال الجنّ، فقد تكلمنا بما فيه كفاية. و إذا قالوا: إنّ العلم الضروريّ حاصل بأنّه لم يسمع من غيره، أو قالوا: نعلم ضرورة أنّ المظهر له لم يأخذ من غيره...».

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٤: «قلنا: أمّا العلم بأنّه لم يأخذ من أحد ظهر

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٨١

و قد تعلق بعضهم بأنّ المراعى هو خرق العادة، و لو كان القرآن مأخوذا من الغير على الوجه الذى ذكرتم لم يخرج من حصول خرق العادة به، لا سيما و العادة جارية بأنّ مثل ما ادعيتموه لو وقع لظهر و انتشر. و إذا لم يظهر فليس ذلك إلا لأنّ الله تعالى شغل الناس عنه، و عدل بهم عن ذكره.

قالوا: فقد حصل ما نريده من خرق العادة على كل وجه.

و هذا بعيد جدّا؛ لأنّ خرق العادة و إن كان حاصلًا فى القرآن فلم يحصل لنا اختصاص من ظهر على يده به على وجه يوجب أنّ العادة إنّما خرقت من أجله، و على سبيل التصديق له.

و خرق العادة غير كاف إذا لم تعلم ما ذكرناه من الاختصاص، ألا- ترى أنّ مدعى لو ادعى التّبوء و حصل علمه ببعض الحوادث البديعة التي قد تقادم وجودها، و لم تقع مختصة بدعوة أحد بعينه، أو جعل (معجزته إحدى) «١» معجزات الأنبياء المتقدّمين و ادعى أنّه المخصوص بالتصديق بذلك، لم نحفل بقوله، من حيث عدمنا فيما ادعاه الاختصاص الذى لا بدّ منه، و إن كان خارقا للعادة.

هذا إذا نسبنا خرق العادة إلى الله عزّ و جلّ من حيث نزل الكتاب. فإن نسبنا خرقها إلى من أظهره لنا، و سمعناه من جهته، و جعلنا إنزاله إلى من أنزل إليه غير معتدّ به فى باب خرق العادة، من حيث لم نقف عليه، و اعتبرنا فى عادتنا ما أطلعنا

على يده و عرفت أخباره و انتشرت، فثابت لا محالة. و هو على خلاف ما تضمّنه السؤال؛ لأنّه تضمّن أنّه أخذه ممن لم يظهر له حال، و لا وقف له على خبر سواه، و كذلك العلم بأنّه لم يأخذه من غيره، لا بدّ من أن يكون مشروطا بما ذكرناه، و كيف يدعى إطلاقا أنّه لم يأخذه من غيره، و هو يذكر أنّ الملك نزل به عليه؟ فيجب أن يقولوا إنّه لم يؤخذ من أحد من البشر، و إذا فرضنا أنّ المأخوذ منه ذلك من البشر لم يطلع على حاله سواه، لحق البشر فى هذا بالملك».

(١) فى الأصل: معجزة أحد، و ما أثبتناه هو المناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٨٢

عليه و أحطنا علما به؛ فإنّ الكلام يكون أوضح «١»، و سقوط الاحتجاج بما ذكره أبين؛ لزوال أن يكون الاختصاص و خرق العادة جميعا من قبل القديم تعالى.

فأما قولهم: إنّ مثل ذلك لو جرى لوجب ظهوره بالعادة، و إذا لم يظهر فلأمر من قبل الله تعالى؛ فليس بصحيح؛ لأنّ العادة إن اقتضت ظهور أمثال ما ذكرناه و انتشاره، فإنّما تقتضيه فيما وقع فى أصله ظاهرا. و الإلزام بخلاف ذلك؛ لأنّهم إنّما ألزموا أن يكون مأخوذا

ممن لم يظهر على يده، ولا سمع من جهته، ولا اطلع أحد غير آخذه على حاله، والعادة لا تقتضى ظهور مثل هذا، فمن ادعى اقتضاءها لظهوره- وإن كان على ما مثله- طوب بالدلالة على صحته قوله، ولن يجدها! ومما تعلقوا به أيضا، أن قالوا: تجويز ما ألزمناه في القرآن يؤدي إلى تجويز مثله في سائر معجزات الأنبياء صلوات الله عليهم، ويقتضى الشك في وقوع جميعها على هذا الوجه.

قالوا: فإن قيل لنا أن تلك المعجزات مبينة للقرآن من حيث علمت حادثه في الحال، على وجه يوجب الاختصاص ويرفع الشك. قلنا: أليس من قبل أن ينكر المستدل، فنعلم حدوثها في الوقت، و وقوع الاختصاص التام بها، يجوز فيها ما ذكرتموه؟ وإذا جوز ذلك كان تجويزه منقرا له عن النظر فيها. فإن كان لو نظر لعلم ما أمن من وقوع التنفير عن النظر في أعلام سائر الأنبياء، يؤمن من حصول ما ألزمناه في القرآن. وليس هذا بشيء؛ لأن تجويز المستدل الناظر في المعجزات- قبل أن يعلم حدوثها، و ثبوت الاختصاص بها- أن تكون غير حادثه، و لا مقتضية

(١) في الأصل: واضح، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٨٣

للاختصاص، لا يقتضى التنفير عن النظر فيها حسب ما ظنوه. و كيف نظن مثل ذلك و نحن نعلم أن الناظر في كل علم من أعلام «١» الأنبياء عليهم السلام، يجوز قبل نظره فيه أن يكون مخرقه «٢» و شعبه، و غير موجب لتصديق من ظهر عليه؛ لأنه لو لم يكن مجوزا لما ذكرناه لكان عالما بأنه علم معجز. و لو كان عالما لم يصح أن ينظر فيه ليعلم أنه معجز، (و تجويزه أن يكون غير معجز في الحقيقة) «٣».

فإن كان ظاهره الإعجاز لا يقتضى تنفيره «٤» عن النظر فيه، بل نظره فيه واجب، من جهة الخوف القائم، و عدم الأمان من أن يكون المدعى صادقا.

فكذلك حكم الناظر في الأعلام- مع تجويزه أن تكون غير حادثه و لا مختصة- لا يجب أن يكون تجويزه منقرا عن النظر؛ لأن الخوف الموجب للنظر و البحث قائم «٥».

و مما يمكن أن يتعلقوا به أن يقولوا: لو كان القرآن مأخوذا من نبي خصه الله به و أنزله عليه لم يخل حاله من وجهين:

إما أن يكون قد أدى الرسالة، و صدع بالدعوة، و ظهر أمره، و انتشر خبره.

أو يكون لم يؤدها.

فإن كان الأول: استحال أن يخفى أمره، و تنطوى حال من قتله و غلبه على

(١) في الأصل: علم، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) أي ادعاء و كذبا.

(٣) كذا في الأصل: و تبدو العبارة غير مستقيمة.

(٤) في الأصل: بتغيره، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٥) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٤: «إن تجويز المستدل الناظر في المعجزات أن تكون غير حادثه و لا مختصة لا يقتضى التنفير عن النظر فيها. و كيف يكون ذلك و يحسن أن كل ناظر في علم من أعلام الأنبياء عليهم السلام يجوز قبل نظره فيه أن يكون مخرقه و شعبه، و لم يقتض ذلك تنفيره عن النظر فيه، بل واجب نظره لثبوت الخوف و عدم الأمان من أن يكون المدعى

صادقا».

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۱۸۴

كتابه، لا سيما مع البحث الشديد و التتبع التام.

و إذا كُنا- مع ما ذكرناه من الفحص و البحث- لا نقف «۱» على خبره من هذه صفته، و جب القضاء بطلانه.

و إن كان الثانی: فالواجب على الله تعالى أن يمنع من قتله ليقوم بأداء الرسالة؛ لأنه إذا كان الغرض ببعثته تعريفنا مصالحنًا، و تنبيهنا على ما لا- نقف عليه إلّا من جهته؛ فليس يجوز أن يمكّن الله تعالى من اقتطاعه عن ذلك، كما لا يجوز أن يقطع هو عنه، و لهذا يقال: إنّ النبيّ إذا علم أنّ عليه شيئًا من الرسالة لم يؤدّه بعد، فإنّه لا بدّ أن يكون قاطعًا على أنّه سيقى إلى أن يؤدّيه، و يأمن القتل و غيره من القواطع عن الأداء.

و إذا فسد الوجهان جميعًا، بطل السؤال «۲».

و هذا أيضا غير صحيح؛ لأنه ليس بمنكر أن يكون ذلك النبيّ مبعوثًا إلى واحد من الناس، فإنّ جواز بعثته الرّسل إلى آحاد الناس في العقول، كجواز بعثتهم إلى جماعتهم. و إذا جاز أن يكون مبعوثًا إلى الواحد، فما الّذى تنكر من أن يقتل هو و الّذى بعث إليه معًا، و ينتزع الكتاب من يده بعد أدائه الرسالة و قيامه بتكليفها؟

أو يكون مبعوثًا إلى الّذى قتله و أخذ الكتاب منه وحده، و نقدر أنّه أوقع القتل به بعد أداء الرسالة، حتّى لا يوجبوا على الله تعالى المنع من قتله.

(۱) في الأصل: لا يقف، و المناسب ما ذكرناه.

(۲) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ۳۹۵: «و ممّا يمكن أن يتعلّقوا به: أنّ القرآن لو كان مأخوذًا من نبيّ خصّه الله تعالى به، و لم يخل حاله من وجهين: إمّا أن يكون قد أدّى الرسالة، و ظهر أمره، و انتشر خبره. أو لم يؤدّها. و في الوجه الأوّل: استحالة أن يخفى خبره و ينطوى حال من قتله و غلبه على كتابه، لا سيما مع البحث الشديد و التنقيح الطويل. و إن كان على الوجه الثانی: و جب على الله تعالى أن يمنع من قتله، و إلّا انتقض الغرض في بعثته».

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۱۸۵

و أمّا الجواب الّذى ابتدأناه و وعدنا بذكره و استمراره على أصول الجميع، فهو «۱»: أنّ القرآن نفسه يدلّ على أنّ نبينا صلّى الله عليه و آله هو المختصّ به دون غيره، فمما تضمّن- ممّا يدلّ على ذلك- قوله تعالى في قصّة المجادلة:

قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَ تَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَ اللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ \* الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نِسَائِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: وَ لِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ «۲».

و قد جاءت الرواية بأنّ جميلة زوجة أوس بن الصّامت «۳» (و قيل: حولة بنت ثعلبة) ظاهر منها زوجها، فقال: أنت عليّ كظهر أمي! و كانت هذه الكلمة ممّا يطلق بها في الجاهلية، فأنت المرأة إلى رسول الله صلّى الله عليه و آله، و شككت حالها، فقال عليه و آله السلام: ما عندي في أمرك شيء! فشككت إلى الله تعالى.

و روى أنّها قالت للنبيّ صلّى الله عليه و آله: إنّ لي صبية صغارا إن ضممتهم إليه ضاعوا، و إن ضممتهم إليّ جاعوا. فأنزل الله تعالى كفارة الظّهار على ما نطق به القرآن «۴».

(۱) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ۳۹۵: «و قد كُنا ذكرنا في كتابنا الموضح عن إعجاز القرآن جوابا سديدا عن هذا السؤال، يمكن أن نجيب من ذهب في القرآن إلى خرق العادة بفصاحته، و إن كُنا ما قرأنا لهم في كتاب، و لا سمعناه في مناظرة و لا

مذاكرة، و إنما أخرجه فكره، و هو أن القرآن عند التأمل له يدل على أن نبينا صلى الله عليه و آله هو المختص به، و المظهر على يده دون غيره، فما تضمنه القرآن مما يدل على ذلك قوله تعالى في قصة المجادلة...».

(٢) سورة المجادلة: ١-٣.

(٣) هو أوس بن الصامت بن قيس بن أكرم الأنصاري الخزرجي، و أمه قرّة العين بنت عبادة، و أخوه عبادة بن الصامت، و زوجته خولة بنت ثعلبة الخزرجية. صحابي من الأنصار، شاعر، و كان به خفة و مس من الجنون. و قصة ظهاره مع زوجته التي كانت السبب في نزول آية الظهار معروفة مشهورة.

(٤) راجع: تفسير التبيان ٩/ ٥٤١، تفسير مجمع البيان ٩/ ٢٤٧، تفسير الطبري ٢٨/ ٢.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٨٦

و من ذلك قوله مخبرا عن المنهزمين عن النبي صلى الله عليه و آله في يوم أحد «١»:

إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَ الرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ «٢».

و قد وردت الرواية في هذه القصة مطابقة للتزويل.

و قوله تعالى «٣»: وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبْتُمْ كَثْرَتَكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ \* ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ «٤».

و قد جاءت الأخبار بأن بعض الصحابة قال في ذلك اليوم: لن نغلب اليوم من قله! و هو الذي عنى بقوله تعالى: إِذْ أَعْجَبْتُمْ كَثْرَتَكُمْ. و أن الناس جميعا تفرقوا عن النبي صلى الله عليه و آله، فأسلموه «٥»، و لم يثبت معه في الحال غير أمير المؤمنين عليه السلام، و العباس بن عبد المطلب رحمه الله عليه، و نفر من بني هاشم.

و من ذلك قوله تعالى «٦»: وَ إِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا وَ تَرَكُوا قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوَ وَ مِنَ التِّجَارَةِ وَ اللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ «٧».

و وردت الرواية بأن النبي صلى الله عليه و آله كان يخطب على المنبر يوم الجمعة، إذ أقبلت إبل لدحية الكلبي، و عليها تجارة له، و معها من يضرب بالطبل، فتفرق الناس عن النبي صلى الله عليه و آله إلى الإبل لينظروا إليها، و بقي صلى الله عليه و آله في عده قليلة، فنزلت الآية المذكورة.

(١) قال المصنف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٦: «و من ذلك قوله مخبرا عن انهزم من أصحاب النبي صلى الله عليه و آله في يوم أحد عنه و ولّى عن نصرته...».

(٢) سورة آل عمران: ١٥٣.

(٣) كذلك في كتاب الذخيرة/ ٣٩٦.

(٤) سورة التوبة: ٢٤-٢٥.

(٥) أي تركوه.

(٦) كذلك في كتاب الذخيرة/ ٣٩٦-٣٩٧.

(٧) سورة الجمعة: ١١.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٨٧

و من ذلك قوله تعالى «١»: يَقُولُونَ لَئِن رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَ لِلَّهِ الْعِزَّةُ وَ لِرَسُولِهِ وَ لِلْمُؤْمِنِينَ وَ لَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ «٢».

و القائل - حكى فى الآيه، على ما أتت به الروايه- عبد الله بن أبى بن سلول «٣».

و من ذلك قوله عز و جل «٤»: وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيِّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ تَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْحَبِيرُ «٥».

و القصه التى أنزلت هذه الآيه فيها، مشهوره؛ لأن النبى صلى الله عليه و آله أسر إلى إحدى زوجاته سرا، فأظهرت عليه صاحبه لها من الأزواج أيضا، و فشا من جهتها، فأطلع الله تعالى على فعلهما النبى صلى الله عليه و آله، فعاتب المبتدئه بإظهاره، فأجابته بما هو مذكور فى الآيه «٦». و شرح الحال معروف، و قد أتت به الأخبار.

(١) كذلك فى كتاب الذخيره/ ٣٩٧.

(٢) سورة المنافقون: ٨.

(٣) هو أبو الحباب، عبد الله بن أبى بن مالك الأنصارى الخزرجى، عاصر النبى صلى الله عليه و آله فى بدء الدعوة و كان يهوديا، و أصبح من أكثر المشركين إيذاء و حسدا لرسول الله صلى الله عليه و آله، حتى صار رأس النفاق فى المدينه. أظهر الإسلام بعد وقعه بدر الكبرى نفاقا و بغيا و خوفا، فحاول أن يخذل النبى صلى الله عليه و آله و المسلمين و يشمت بهم إذا حلت بهم نازله و ينشر كل سيئه يسمعها عنهم، و لم يزل على كفره و نفاقه حتى أصيب بمرض قضى عليه فى السنه التاسعه للهجره.

(٤) كذلك فى كتاب الذخيره/ ٣٩٧.

(٥) سورة التحريم: ٣.

(٦) من الآيات النازله بدم حفصه بنت عمر بن الخطاب و عائشه بنت أبى بكر زوجتى النبى صلى الله عليه و آله حيث خالفتا النبى و تظاهرتا عليه و أفشتا سره صلى الله عليه و آله، فعاتب عليه السلام إحداهما و أعرض عن الثانية، و القضيه مشهوره ثابتة و الأخبار الوارده فيها متواتره.

و إليك نص الخبر الذى يرويه البخارى ٦/ ٢٧٤ بسنده عن عائشه نفسها: «قالت: كان

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٨٨

و من ذلك قوله تعالى «١»: إِلَّا تَضَيَّرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ إِلَىٰ قَوْلِهِ: وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ «٢».

و ما وردت به الروايه من خروج النبى صلى الله عليه [و آله] خائفا من قريش و استتاره فى الغار، و أبو بكر معه، و نهيه له عما ظهر منه من الجزع و الخوف مطابق لظاهر القرآن.

و من ذلك قوله تعالى «٣»: وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا «٤».

و على ما تضمنت الآيه جرت الحال بين النبى صلى الله عليه و آله و زيد بن حارثه.

فأما قوله تعالى: وَتُخْفَىٰ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ، فتأويله الصحيح أن الله تعالى كان أوحى إلى نبيه صلى الله عليه و آله بأن يتزوج امرأه زيد، و أعلمه أنه سيطلقها، و أراد تعالى بذلك نسخ ما كانت الجاهليه عليه من حظر نكاح أزواج أدعيائهم على نفوسهم.

رسول الله صَلَّى الله عليه و آله يشرب عسلا عند زينب ابنة جحش و يمكث عندها، فوطأت أنا و حفصه عن أيتنا دخل عليها فلتقل له: أكلت مغاير، [مغاير جمع مغفور و هو صمغ حلو و له رائحة كريهة] إني أجد منك ريح مغاير! قال: لا، و لكنني كنت أشرب عسلا عند زينب ابنة جحش، فلن أعود له، و قد حلفت، لا تخبري بذلك أحداً.

(١) ورد الاستشهاد بالآية في كتاب الذخيرة / ٣٩٧.

(٢) سورة التوبة: ٤٠.

(٣) ورد الاستشهاد بالآية كذلك في كتاب الذخيرة / ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٤) سورة الأحزاب: ٣٧.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٨٩

و «الدعي» هو الغلام الذي يربيه أحدهم و يكفل به، و يدعو له، و إن لم يكن ولده في الحقيقة.

فلما حضر زيد لطلاق زوجته أشفق رسول الله صَلَّى الله عليه و آله من أن يحسن له طلاقها، أو يمسك عن وعظه، و أمره بالتأني و التثبت - مع ما عزم عليه من نكاح زوجته بعده، فيرجف «١» به المنافقون، و ينسبوه «٢» إلى ما قد نزهه الله تعالى عنه و باعده منه - فقال له: «أمسك عليك زوجك»، و أخفى في نفسه إرادته لطلاقها، من حيث تعلق عليه فرض نكاحها، مراعاة لما ذكرناه.

و ظاهر الآية يشهد بصحة هذا التأويل شهادة تزيل الشك و ترفع الريب، و لو لم يكن إلّا قوله تعالى: لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجٍ أَدْعِيَاهُمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا.

و إنما أحوجنا «٣» إلى ذكر تأويل الآية - و إن لم يكن ممّا نحن فيه - الخوف من أن يتعلق به نفس، فإن كثيرا من الناس قد اشتبه عليه تأويلها، و نسب إلى النبي صَلَّى الله عليه و آله ما لا يليق به.

و لما ذكرناه من الآيات المطابقة للحوادث الواقعة و القصص الحادثة، نظائر يطول ذكرها في كثير «٤» من القرآن إن «٥» لم يكن أكثره.

و أردنا «٦» اقتصاص أخبار النبي صَلَّى الله عليه و آله في مغازيه و وقائعه و فتوحه، و ما لقي

(١) أرجف القوم في الشيء: أى أكثروا من الأخبار السيئة و اختلاق الأقوال الكاذبة حتى يضطرب الناس منها.

(٢) فى الأصل: و ينسبها، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) فى الأصل: أخرجنا، و الظاهر ما أثبتناه.

(٤) فى الأصل: و كثير، و ما أثبتناه مناسب للسياق. الموضح عن جهة إعجاز القرآن النص ١٨٩ و قد سأل المخالفون أيضا، فقالوا: .....

ص: ١٧٨

(٥) فى الأصل: و إن، و يبدو أن الواو زائدة.

(٦) كذلك فى كتاب الذخيرة / ٣٩٨.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٩٠

من أعدائه و المتظاهرين بحربه من الأقوال و الأفعال المخصوصة، ثم من المنافقين و المختلفين به ممن أظهر الولاية و أبطن العداوة. و ندل أيضا بذكر ما كان الرسول يسأل عنه إما استرشادا أو إعناتا؛ كقصه المجادلة التي حكيناها، و كمسألتهم له صَلَّى الله عليه و آله عن الروح، و كقولهم:

لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْمَأْرُضِ يَثْبُوعًا\* أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا\* أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا كِسْفًا أَوْ تَأْتِيَنَا بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةَ قِيْلًا «١».

فلو كان القرآن مأخوذاً من نبيّ مخصوص به، ليس هو من ظهر إلينا من جهته، لم يخل الحال في الأخبار الواردة المطابقة للقصص و الحوادث- التي حكينا بعضها و أشرنا إلى جميعها- من أمرين: إما أن تكون مخبراتها واقعة فيما تقدّم، حتّى تكون مثل جميع القصص و الوقائع و الأفعال و الأقوال المذكورة، قد جرى لذلك النبيّ. أو يكون لم يجر ذلك فيما تقدّم، بل جرى في الأوقات التي علمناها، و ورد الخبر بوقوعه فيها. و تكون الأخبار المذكورة- و إن كانت بلفظ الماضي- إخباراً عمّا يحدث في المستقبل «٢».

(١) سورة الإسراء: ٩٠-٩٢.

(٢) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٨: «و لم تخل هذه الأخبار المطابقة للقصص و الوقائع و الأفعال و الأقوال و السؤالات و الجوابات، و قد جرى لذلك فيما تقدّم، بل جرى في هذه الأوقات التي وردت الأخبار بوقوعها فيها. و تكون الأخبار- و إن كانت بلفظ الماضي- إخباراً عمّن يحدث في المستقبل، فذلك جائز على مذهب أهل اللسان». الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٩١

### و القسم الأوّل يفسد من وجهين «١»:

#### أحدهما:

أنّ بعض هذه التّغيير و الحوادث- فضلاً عن جميعها- لو وقع متقدّماً، لوجب أن نعلمه نحن و كلّ عاقل سمع الأخبار و أحاط بأهلها علماً لا تعترض فيه الشّكوك، و لكان الخبر بذلك منتشرًا مستفيضًا كاستفاضته أمثاله. و كيف لا يعلم حال (نبيّ لله تعالى كثر أعوانه) «٢» و أصحابه، و كان منهم مهاجرون و أنصار، و مناصحون و منافقون. و نازل أعداءه و نازلوه، و حاربهم «٣» في مواطن آخر «٤» و حاربوه، و حاجّهم في مقامات معلومة و بأقوال مخصوصة و حاجّوه، و استفتى، و أنزلت به المعضلات، و اقترحت عليه الآيات و المعجزات، و أظهر دينه و شرعه على سائر الأديان و الشّرائع، حسب ما تضمّنه القرآن؟! فأى طريق للشّكّ على عاقل في خفاء مثل هذا، و كلّ الأسباب الموجبة للظهور و الاستفاضة المتفرّقة مجتمعة فيه- و إن كان أعداء نبينا صلّى الله عليه و آله عن الظهور على ما ادّعى، و الموافقة «٥» عليه و الاحتجاج به و عهدهم به قريب، و هو واقع في

(١) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٨-٣٩٩: «و القسم الأوّل يبطل من وجهين:

أحدهما: أنّ ذلك لو جرى فيما مضى لوجب أن يعلمه كلّ عاقل سمع الأخبار؛ لأنّ وجوب استفاضته و انتشاره يقتضى عموم العلم. و كيف لا نعلم حال نبيّ كثر أعوانه، و كان منهم مهاجرون و أنصار، و مخلصون و منافقون، و حارب في وقعة بعد أخرى و حارب، و استفتى في الأحكام، و اقترحت عليه الآيات و المعجزات، و لكان أعداء النبيّ صلّى الله عليه و آله يوافقون على هذه الحال، و يسارعون إلى الاحتجاج بها. و إنّما استحقّ هذا السؤال تكلف الجواب عنه، لمّا تضمّن أنّ الكتاب أخذ ممّن لا يعرف له خبر، و لا وقف له على أثر، و لا بعث إلّا إلى الذي أخذ الكتاب منه!».

(٢) في الأصل: نبيّ الله تعالى كثر أعوانه، و المناسب ما أثبتناه موافقاً لما في الذخيرة.

(٣) في الأصل: و حاربه، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: في موطن آخر، و الظاهر ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: و الواقعة، و ما أثبتناه مناسب للسياق.



الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: 192  
 زمانهم و بلادهم، و بأعينهم و أسماعهم؟! «1» و هذا ممّا لا يتوهّمه إلّا ناقص العقل، خال من الفطنة! و كلامنا إنّما وقع فيمن لم يظهر له على خبر و لا- أثر، و لا- علم له و لا وليّ و لا عدوّ، و فرض نزول الكتاب عليه في فلاة من الأرض لا أنيس فيها له و لا صاحب غير من قدّرنّا أنّه قتله و أخذ الكتاب من يده.

فاستحقّ السّؤال بهذا الترتيب و التقدير بعض الجواب، و لو كان متضمّنًا لما ذكرناه آنفا لم يستحقّ جوابا، لكان «2» المتعلّق به مجنونًا «3».

### و الوجه التّاني من إفساد القسم الأوّل:

أنّ ما حكيناه من القصص و السّير و الحوادث و الوقائع، لو كان جرى متقدّمًا لاستحال أن يتفق حدوث أمثاله و ما هو على سائر صفاته؛ لأنّ استحالة ذلك في العادة معلوم لكلّ عاقل ضرورة، بل معلوم عند العقلاء أنّ حدوث مثل قصّيه واحدة تقدّمت في سائر صفاتها و خصائصها، حتّى لا تغادر شيئًا، مستحيل. و لهذا نحيل أن يبتدئ الإنسان قصيده من الشّعْر أو كتابا مصنّفًا، فيتفق لجماعة أو واحد مواردته في جميع قصيدته أو كتابه حرفا بحرف.

و إذا كنّا قد أحطنا علما بحدوث مخبرات الأخبار- التي أشرنا إليها- على يد نبينا صلّى الله عليه و آله، و متعلّقه به و بزمانه، مطابقة للقرآن، فقطعنا على أنّ أمثالها و ما هو مختصّ بجميع صفاتها لم يقع فيما مضى. و كان ذلك في النفوس أبعد من التّوادر في القصائد و الكتب.

و ليس يخفى على من كان له حظّ من العقل أنّ مثل وقعة بدر و حنين- في جميع أوصافهما و مكانهما، و فرار من فرّ عنهما، و ثبات من ثبت، إلى غير ذلك

(1) يبدو أنّ في العبارة اضطرابا أو سقطا.

(2) في الأصل: و لعلّ، و الظاهر ما أثبتناه.

(3) في الأصل: مجنوبا.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: 193  
 من أحوالهما التي جرت- لم يقع فيما مضى. و أنّه لم يكن على عهد نبينا صلّى الله عليه و آله نبىّ جاءته المجادلة تستفتيه في الظّهار، و سئل عن الرّوح «1»، و انفضاض «2» أصحابه عنه في يوم الجمعة طلب اللّهُو، و أسرّ إلى زوجته حديثا أفشته، و التّسّر في الغار مع بعض أصحابه، إلى سائر ما عددناه. و لا معنى للإسهاب فيما جرى هذا المجرى في الظّهور و الوضوح «3».

### و أمّا القسم التّاني

و هو أن تكون هذه الأخبار إخبارا عمّا سيحدث في الوقت الذي حدث فيه، و لا تكون مخبراتها واقعة فيما تقدّم؛ ففساد. فإن عدلنا عن المضايقة في لفظ الأخبار، و دلالة جميعها على الماضي الواقع، و ذلك أنّ جميع الأخبار التي تلونها دالّة على تعظيم من ظهرت مخبراتها على يديه، و تصديقه و نبوّته. ألا ترى إلى تويخه تعالى للمولّين عن نبينه صلّى الله عليه و آله في يوم بدر «4» و حنين، و تقرّبه لهم من شهادته له بالرسالة، بقوله تعالى:

(1) في الأصل: الزوج، و المناسب ما أثبتناه، قال تعالى: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ...».

(٢) في الأصل: نفوض، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٩: «و أما الوجه الثاني في إبطال القسم الأول: أن العادات تقتضى باستحالة أن يتفق نظائر و أمثال لتلك القصص التي حكيناها، حتى لا يخالفها في شيء، و لا يغادر منها شيء شيئاً. و استحالة ذلك كاستحالة أن يوافق شاعر شاعراً على سبيل المواردة في جميع شعره و في قصيدته طويلاً. و من تأمل هذا حقّ تأمله، علم أن اتفاق نظير لبعض هذه القصص محال، فكيف أن يتفق مثل جميعها».

(٤) كذا في الأصل، و الصحيح يوم أحد بدل بدر، حيث إن الصحابة تركوا رسول الله صلى الله عليه و آله وحده- و لم يبق معه إلا نفر قليل من أهل بيته- و انهزموا جميعاً في معركة بدر فإِنَّ النصر فيها كان حليف المسلمين و كانت الهزيمة للمشركين.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٩٤

و الرَسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ «١»، و بقوله تعالى: ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَيِّئَاتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ «٢»، و هكذا قوله تعالى: وَ لِلَّهِ الْعِزَّةُ وَ لِرَسُولِهِ «٣»، بعد حكايته عن عبد الله بن أبي المنافق قوله: لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ «٤»، و قوله: وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا «٥».

و جميع القصص إذا وجدتها شاهدة بما ذكرناه و دالّة عليه و أن الأمر على ما قلناه، كيف كان يحسن بيان حكم ما سألت عنه المجادله من الظهار؟ و إنما سألت- على دعوى الخصم- من ليس يتبين عمّا لا يجب بيانه «٦»، بل لا يحسن. و من تأمل ما حكيناها و أمثاله من أخبار القرآن علم أن الذي تعلّقت به هذه الأخبار معظم مصدق، مشهود له بالنبوة. و إذا كنّا «٧» قد دللنا بما تقدّم على أنها لم تكن أخباراً عن غير نبينا صلى الله عليه و آله، و لا نازلة إلا في قصصه و حروبه و الحوادث في أيامه؛ و جب أن يكون هو- عليه و على آله السلام- المختص بالتصديق و التعظيم دون غيره «٨». و ليس لأحد أن يقول: فلعلّ ما ذكرته من الأخبار الواردة في القصص المعنيّة ليست من جملة الكتاب المعجز الذي أشرنا إليه، بل من فعل البشر، و إنما ألحقت

(١) سورة آل عمران: ١٥٣.

(٢) سورة براءة (التوبة): ٢٦.

(٣) سورة المنافقون: ٨.

(٤) سورة المنافقون: ٨.

(٥) سورة التحريم: ٣.

(٦) كذا في الأصل.

(٧) في الأصل: كان، و المناسب ما أثبتناه.

(٨) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة/ ٣٩٩- ٤٠٠: «و أمّا القسم الثاني: و هو أن يكون هذه الأخبار إنما هي عمّا يحدث مستقبلاً في الأوقات التي حدثت، و الذي يبطله- إذا تجاوزنا عن المضايقة في أن لفظ الماضي لا يكون للمستقبل- أننا إذا تأملنا وجدنا جميع الأخبار التي تلوناها دالّة على تعظيم من ظهرت مخبراتها على يديه و تصدّق دعوته و نبوته. ألا ترى إلى توبيخه تعالى للمؤمنين عن النبي صلى الله عليه و آله يوم أحد و حين ... فكلّ القصص إذا تؤمّلت، علم أنها شاهدة بنبوة نبينا صلى الله عليه و آله و صدقه».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٩٥

بالكتاب، و أضيفت إليه «١»؛ لأنّ الّذى يؤمن من ذلك علمنا بأنّ كلّ آية- أو آيات- اختصّت بالقصص و الحوادث المذكورة تزيد «٢» على مقدار أقصر سورة من القرآن كثيرا. و من سبر ما قلناه عرف صحّته «٣».

و إذا كنّا قد بينّا أنّ التّحدّى وقع بسورة غير معيّنة، و أنّ المعارضة تعدّرت، فلا بدّ من القطع على أنّ مقدار أقصر سورة من سورته متعدّر «٤» غير ممكن، فكيف يجوز مع هذا أن يكون ما تلوناه من الآي- أو ما اختصّ بقصّة واحدة منه- ممكنا لأحد من البشر؟! و لو تأتّى ذلك من أحد لتأتّى للعرب مع اجتهادهم و حرصهم! فإن قيل: فاذكروا الجواب الّذى يختصّ به أهل الصّرفة، كما وعدتم.

قيل: أمّا الجواب عن السّؤال على مذهب الصّيرفة، فواضح قريب؛ لأنّا إذا كنّا قد دللنا على أنّ تعدّر المعارضة على العرب لم يكن لشيء ممّا يدّعيه خصومنا، و إنّما كان لأنّ الله تعالى سلبهم فى الحال العلوم التى يتمكّنون بها من المعارضة، و أنّ هذه كانت حال كلّ من رام المعارضة و قصدها، فقد سقط السّؤال عنّا؛ لأنّ النّبى صلّى الله عليه و آله لو لم يكن صادقا، و كان ناقلا للكتاب عن غيره- كما ادّعوا- لم يحسن صرف من رام معارضته و الرّدّ عليه؛ لأنّ ذلك نهاية التّصديق و الشّهادة بالنبوة، لأنّه- صلوات الله عليه و آله- على مذهبنّا إنّما تحدّاهم بهذا الوجه دون غيره، فكأنّه

(١) قال المصنّف رحمه الله فى كتابه الذخيرة / ٤٠٠: «و ليس لأحد أن يقول: فلعلّ هذه الآيات المقصوفة ليست من جملة الكتاب المعجز فيه، و إنّما ألحقت و أضيفت إليه».

(٢) فى الأصل: و يزيد، و المناسب ما أثبتناه وفقا لما فى الذخيرة.

(٣) قال المؤلّف فى الذخيرة / ٤٠٠: «و ذلك أنّ الّذى يؤمن من هذا الطعن: أنّا قد علمنا أنّ كلّ آية أو آيات اختصّت بما ذكرناه من القصص و الحوادث، تزيد على مقدار سورة قصيرة، و هى التى وقع التّحدّى بها و تعدّرت معارضتها، فلو تأتّى لملحق أن يلحق بالقرآن مثل هذه الآيات لكان ذلك من العرب الّذين تحدّوا به أشدّ تأتيا و أقرب تسهلا».

(٤) فى الأصل: متعدّرة، و هى لا تناسب السياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٩٦

على التقدير قال: الدّلالة على نبوتى أنّ الله تعالى يصرفكم عن معارضتى متى رمتوها. فإذا صرفهم الله تعالى عن المعارضة فقد فعل ما التمس، و ذلك غاية التّصديق.

و إنّما توجه هذا السّؤال الّذى ذكرناه، و صعب جوابه على طريقتهم، من حيث جعلوا المعجز أمرا لا يعلم حدوثه فى الحال، و يمكن أن يكون منقولاً. فأما من جعل المعجز ما يقطع على حدوثه فى الحال، و ثبوت الاختصاص التامّ فيه، فلا يوجّه السّؤال عليه جملةً.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٩٧

## فصل فى بليغ [ما] ذكره صاحب الكتاب المعروف بـ (المغنى) ممّا يتعلّق بالصرفة

### قال الشريف المرتضى رضوان الله عليه:

قال صاحب هذا الكتاب «١»، فى فصل وسمه بـ «بيان ما يجب أن يعلم من حال القرآن فى الاختصاص ليصحّ الاستدلال به على صحّة النبوة» «٢».

اعلم أنّ الّذى يجب أن يعلم فى ذلك: ظهوره عند ادّعاء النبوة من قبله، و جعله إزياء دلالة «٣» على نبوته. و كلا- الوجهين منقول بالتواتر معلوم باضطرار، و ما عدا ذلك ممّا يشتهه الحال فيه، قد يصحّ الاستدلال بالقرآن، و إن [لم] «٤» يعلم فلا وجه لذكره الآن، و إنّما يجب فيما حلّ هذا المحلّ أن نتشغل بحلّ الشبه فيه عند ورود المطاعن، و إن كان الاستدلال «٥» صحيحا، و إن لم يخطر بالبال-

على ما ذكرناه في كثير من أصول الأدلة- فليس لأحد أن يقول: يجب أن

(١) يقصد به القاضي عبد الجبار الأسدآبادى في كتابه المعروف ب «المغنى في أبواب التوحيد و العدل» حيث ينقل الشريف أقوالا للقاضي و ردت في الجزء السادس عشر، و هو الجزء المتعلق ب «إعجاز القرآن»، و الذى طبع بتحقيق أمين الخولى. و ستكون ارجاعاتنا لأرقام الصفحات و عناوين الأبواب و الفصول من هذه الطبعة.

(٢) المغنى ١٦ / ١٦٧ - ١٦٨.

(٣) في المغنى: دليلا.

(٤) من المغنى.

(٥) في المغنى: الاستدلال الأول.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ١٩٨

يعلم «١» أولا أن هذا القرآن لم يظهر فى السماء على ملك، أو فى الأرض على نبي أو غيره «٢»، و خفى أمره ثم جعله صلى الله عليه و آله دلالة على نبوته «٣»؛ لأن هذا الجنس من الشبه- ما لم يخطر (بالبال) «٤»- لم يجب التشاغل به.

و لا يمتنع «٥» على كل حال من العلم بأنه صلى الله عليه و آله قد اختص بالقرآن (اختصاصه بالرسالة و بالدعوى، إلا ما قد عرفناه؛ لأنه إن أحدث) «٦» فى السماء على ملك، فالاختصاص لا يصح إلا على هذا الوجه. و لا يجوز أن يطلب فى الاختصاص ما لا يمكن أكثر منه، و هذا كما نقوله فى تعلق الفعل بالفاعل؛ لأنه لا يمكن فيه أكثر من وجوب وقوعه بحسب أحواله، فمتى طالب المطالب فيه بأزيد من هذا التعلق «٧» فقد طلب المحال «٨»، لأننا إن قلنا (فيه: إنه) «٩»: يجب كوجوب المعلول فيه عن العلة إلى ما شاكله، كان ذلك ناقضا للفعل و الفاعل بطريق «١٠» إثباتهما.

فكذلك القول فى القرآن، لأننا نعلم أنه لو لم يحدث إلا عند ادعاء النبوة، ما كان يكون له من الحكم إلا ما قد عرفناه، فإذا كان لو كان حادثا لدل على النبوة، فكذلك [متى] «١١» جوز «١٢» خلافه، فيجب أن لا يقدر فى كونه دالا، بل يجب إبطال التجويز بحصول طريقة الدلالة، كما أوجبنا على من قال: جوزوا أن

(١) فى المغنى: نعلم.

(٢) فى المغنى: نبي غيره.

(٣) فى المغنى: دلالة النبوة.

(٤) ليست فى المغنى.

(٥) فى المغنى: يمنع.

(٦) فى المغنى: «لأنه إذا علم هذا الاختصاص الذى لا- يمكن غيره قد حصل المراد. و قد علمنا أنه لا يمكن فى القرآن اختصاص بالرسول و بالدعوى، إلا ما قد عرفناه، لأنه إن لم يحدث إلا فى تلك الحال لم يصح فى الاختصاص غيره».

(٧) فى المغنى: المتعلق.

(٨) فى المغنى: طالب بالمحال.

(٩) من المغنى.

(١٠) فى المغنى: و طريق.

(١١) من المغنى / ١٦٨.

(١٢) في المغنى: جَوِّزَ فيه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ١٩٩  
 الفعل من الله تعالى «١» يقع بحسب مقاصد العبد، و أن لا يدل على ما ذكرتموه من وجوب وقوعه بحسب مقاصده، على أنه لو «٢» فعله ينبغى أن يبطل التجويز «٣» بطريق الدلالة؛ لأن التجويز شك وإمكان، فكلاهما لا يقدح في الدليل. وكذلك القول فيما ذكرناه من حال القرآن.

### الكلام عليه فنقول وبالله التوفيق:

إن الواجب، قبل مناقضته، بيان مقدمه موجزة فيما يحتاج المعجز إليه من الشرائط، ليتكامل دلالته على صدق المدعى: و أحد شروط المعجز: أن يكون من فعل الله تعالى. و الثاني: أن يكون ناقضا للعادة التي تختص من ظهر فيهم. و الثالث: أن يخص الله تعالى به المدعى النبوة على وجه التصديق لدعواه. و إن شئت أن تختصر هذه الجملة، فتقول:

المعجز هو: «ما فعله الله تعالى تصديقا لمدعى النبوة» فيشتمل كلامك على جميع ما تقدم.

و إنما لم يدخل في جملة الشروط أن يكون مما يتعذر على الخلق فعل مثله، إما في جنسه، أو في صفته المخصوصة؛ لأن الشرط الأول المذى قدمناه لا يمكن العلم بشوته إلا بعد العلم بأنه مما يتعذر على الخلق فعل مثله؛ وإلا فلا سبيل إلى القطع على أنه فعل الله تعالى و تقديم «٤» الشرط الأول يغنى عنه.

فأما ما يلحقه قوم بشروط المعجز من كونه واقعا في حال التكليف، احترازا من الطعن بما يوجد في ابتداء وضع العادات، و بما يفعل مع زوال التكليف عند

(١) في المغنى: من الفاعل.

(٢) ليست في المغنى.

(٣) في المغنى: يبطل هذا التجويز.

(٤) في الأصل: بتقديم، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٠٠

أشراط الساعة، فهو كالمستغنى عنه، و إن كان لذكره على سبيل الإيضاح و إزالة الإيهام وجه؛ لأن ما يقع في ابتداء العادات ليس ينقض لعادة متقدمه، فخروجه عما شرطناه واضح.

و ما يقع بعد زوال التكليف إنما يحصل بعد ارتفاع حكم جميع العادات مستقرا، و في الموضوع الذي انتقضت فيه عادة ثبتت أخرى و استقر حكمها، و هذا كله زائل بعد التكليف.

على أن نقض العادة لا يدل على النبوة إلا مع تقدم الدعوى، حسب ما تضمنه الشرط الثالث. و ما يقع في ابتداء الخلق و بعد زوال التكليف، لم يقع مطابقا لدعوى تقدمت، فلا يجب أن يكون دالاً، و لم يثبت فيه الشرط الذي مع ثبوته يكون انتقاض العادة دالاً.

و المذى له قلنا: «إن المعجز يجب أن يكون من فعله تعالى» أنه متى لم يثبت ذلك لم نأمن أن يكون من فعل بعض من يجوز أن يفعل القبيح و يصدق الكذاب، فيخرج من أن يكون دالاً.

و لأن دعوى متحمل الرسالة متعلقة بالله تعالى، و من جهته يلتمس التصديق و الدلالة، فيجب أن يقع التصديق و الإبانة ممن تعلق

الدَّعوى به و التمس التصديق من جهته. أ-لا- ترى أن أحدنا لو ادعى على غيره أنه رسوله و مخبر عنه بما حملة، و التمس منه أن يصدقه، لم يجر أن يدل على صدقه إلا ما وقع ممّن تعلقت الدعوى به دون غيره من الناس؛ فكذلك القول في المعجز. فأما الوجه في كونه ناقضا للعادة، فهو: أنه من لم يكن كذلك لم يعلم أنه مفعول لتصديق المدعى، بل جواز أن يكون واقعا بمجرى العادة، و لا تعلق له بالتصديق.

و لأنّ الفعل لو دلّ- مع كونه معتادا- على التصديق لم يكن بعض الأفعال المعتادة بذلك أولى من بعض، فكان يجب لو جعل مدعى النبوة العلم على صدقه طلوع

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٠١

الشَّمس من مطلعها، أو ورود بعض الثمار في إبانها، على الوجه الذي جرت به العادة أن يعلم بذلك صدقه. و هذا ممّا لا شبهة في بطلانه.

فأما الوجه في إيجابنا اختصاصه بالمدعى للنبوة على وجه التصديق لدعواه فهو أنه متى لم يعلم هذا، فلا بدّ من التجويز لوقوعه لغير وجه التصديق، و مع التجويز لذلك لا يعلم صدق المدعى. فإذا لا بدّ من العلم بأنه لم يفعل إلا للتصديق، و أنه لو فعل لغيره لكان قبيحا خارجا عن الحكمة.

و إنّما زدنا في هذا الشرط أن يخصّ الله تعالى به المدعى للنبوة على وجه التصديق، و لم نشرط الاختصاص المطلق الذي يشترطه غيرنا في هذا الموضوع؛ لأنّ المعجزات على ضربين:

منها: ما لا يمكن فيه النقل و الحكاية.

و منها: ما يمكن ذلك فيه.

فالضرب الأول: إذا علم حدوثه مطابقا لدعوى المدعى، على وجه لم تجر به العادة و أنه من فعل القديم تعالى تكاملت دلالاته؛ لأنّ حال حدوثه غير منفصله من حال اختصاصه بالمدعى، و لأنه ممّا لا يمكن أن يقال فيه: إنه حدث غير مطابق لدعواه و لا مختصّ به، و جعله هو بالنقل و الحكاية مختصّا به.

و أما الضرب الثاني: فلا يمكن أن يعلم «١» بوروده مطابقا للدعوى أنه مفعول لتصديقها؛ و إن علم في الجملة أنه من فعل الله تعالى و أنه خارق للعادة؛ لأنّ حكايته إذا أمكنت جاز أن يكون الله تعالى فعله تصديقا لغير من ظهر عليه.

و إن ورد مطابقا لدعواه بنقله و حكايته، أو بنقل «٢» من يجري مجراه في ارتفاع الأمان من أن يفعل القبيح، فلا بدّ في هذا الضرب من اشتراط وقوع

(١) في الأصل: يعلمه، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) في الأصل: ينقل، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٠٢

الاختصاص، من جهة القديم تعالى؛ لأنّ وقوعه، ممّن يجوز أن يفعل القبيح.

و لأنه لو جاز أن يدلّ الاختصاص- الذي لا نأمن أن يكون الله تعالى ما أراده و لا فعل المعجز من أجله- لجاز في الأصل أن يدلّ على النبوة ما لا نتق بأنه من فعله تعالى.

فإذا كان ما ليس من فعله لا يدلّ- من حيث جاز وقوعه ممّن يفعل القبيح، و يصدّق الكذاب- فكذلك ما لا يعلم وقوع الاختصاص به من جهته تعالى لا يدلّ لهذه العلة.

و لا فرق في حصول الاختصاص الدالّ على النبوة بين أن يحدث الله تعالى ما يمكن فيه الحكاية و التقل على يد الرسول و بحضرتة،

و بين «١» أن يحدثه و يأمر بعض ملائكته بإنزاله إليه و اختصاصه به؛ لأنّ على الوجهين جميعا، يرجع الاختصاص إلى القديم تعالى، غير أنّه إذا أحدثه على يده كان المعجز نفس ذلك الفعل الحادث، و إذا أمر بنقله إليه كان العلم الواقع موقع التصديق هو أمره بنقله إليه.

و نحن تؤخّر استقصاء ما يحتمله هذا الكلام من الزيادات و التفرّعات، لتتكلّم عليه عند إيراد صاحب الكتاب له في مواضعه، لنلّا يقع منّا تكرار.

و إذا صحّت هذه الجملة التي أوردناها بطل قول صاحب الكتاب: إنّ الذي يجب أن يعلم من الاختصاص ظهور القرآن من جهته و جعله إياه دلالة على نبوّته، و أنّ ما عدا ذلك- مثل أن لا يكون ظهر على يد غيره في السماء أو في الأرض- تصحّ الدلالة من دونه، و إن كان يجب حلّ الشبهة فيه، إذا أورد على سبيل الطعن، من غير أن يكون تقديمه واجبا في الدلالة؛ لأنّ القدر الذي ذكره ليس بكاف في

(١) في الأصل: و هو، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٠٣

الدلالة من وجهين:

أحدهما: أنّ ظهوره- و إن علم من جهته، ثمّ علم أيضا كونه ناقضا للعادة و متعدّرا على البشر- فغير ممتنع عند المستدلّ أن يكون من فعل من ليس ببشر من ملك أو جنّي، و يكون ذلك الفاعل هو الذي خصّ من ظهر على يديه؛ لأنّ العقول لا دلالة فيها على مبلغ ما تنتهي إليه منزله من عدا البشر في الفصاحة و البلاغة.

و هي غير موجبة كون أحوالهم مساوية لأحوالنا فيهما حتّى يقطع على أنّ ما يتعدّر علينا متعدّر عليهم. و هذا يبيّن أنّ الذي اقتصر على ذكره من الاختصاص ليس بمقنع.

و الوجه الثاني: أنّه لو سلّم- مع الاختصاص الذي ذكره، و مع نقضه للعادة و تعدّره على البشر- كونه من فعل القديم تعالى، و خروجه من مقدور جميع المحدثين؛ لم تستقم أيضا الدلالة دون أن يعلم أنّ القديم تعالى هو الذي خصّه به، و فعله على يده تصديقا له. و متى لم يعلم ذلك فلا بدّ من التجويز؛ لوقوع الاختصاص من جهة غيره ممّن «١» يجوز أن يفعل القبيح؛ لأنّه ممّا يمكن فيه النّقل و الحكاية، و مع التجويز لذلك لا تصحّ الدلالة.

و هذا الوجه أخصّ بالطعن على ما أورده هاهنا، لأنّه ذكر ما يحتاج إلى علمه من اختصاص المعجز بالرّسول، دون حال المعجز في نفسه و من فعل أيّ فاعل هو، و إن كان قد صرّح فيما يأتي بأنّ مع تجويز كونه من فعل غير الله تعالى، قد يدلّ على النبوة.

فقد وضح بما ذكرناه أنّ ما ادّعى أنّه ليس بشرط في الدلالة و أنّه إنّما يجب

(١) في الأصل: من، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٠٤

بيان الوجه فيه- عند إيراده على سبيل الطعن و الشبهة- لا بدّ أن يكون شرطا، بدلالة أنّه متى ادّعى [و] لم يتقدّم العلم به للمستدلّ، كان مجوّزا لما لا تصحّ الدلالة مع تجويزه.

و ليس له أن يقول: فكيف السبيل إلى العلم بالاختصاص الذي ذكرتموه، و أنّ المعجز لم يظهر على غير مدّعى النبوة، و ذلك ممّا لا سبيل إليه إذا كان المعجز ممّا يمكن فيه النّقل و الحكاية؛ لأنّنا سنبيّن فيما نستقبله من الكلام الطريق إليه، و نوضّح القول فيه، و نكشفه بمشيئة الله تعالى و عونه.



فأما قوله: إن ظهور القرآن على يد الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، هو الاختصاص الَّذِي لَا يُمْكِنُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَدِثٌ إِلَّا فِي تِلْكَ الْحَالِ لَمْ يَصِحَّ فِي الْاِخْتِصَاصِ غَيْرُهُ، وَ إِنْ كَانَ قَدْ حَدِثَ فِي السَّمَاءِ عَلَى مَلَكٍ، فَالِاِخْتِصَاصِ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَ حَمَلَهُ ذَلِكَ عَلَى تَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ، وَ اِقْتِصَارِنَا عَلَيْهِ فِي الدَّلَالَةِ، مِنْ غَيْرِ طَلَبِ لِمَا هُوَ لَدَيْهِ مِنْهُ مِنَ التَّعَلُّقِ ... إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ؛ فَبَاطِلٌ بِمَا أوردناه؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ الَّذِي اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ، وَ أَنَّهُ مَتَى عَلِمَ أَنَّ الْمَظْهَرَ لِلْمَعْجَزِ عَلَى يَدِ الْمَدْعَى هُوَ الْقَدِيمُ تَعَالَى، أَوْ مِنْ أَمْرِهِ الْقَدِيمِ تَعَالَى بِإِظْهَارِهِ اسْتِقَامَتِ دَلَالَتِهِ.

وَ إِنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْاِخْتِصَاصِينَ يَكُونُ أَظْهَرُ مِنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا دَالًّا عَلَى الْأَمْرِ الْمَطْلُوبِ، وَ الْآخَرَ غَيْرَ دَالٍّ، وَ لَا مِمَّا يَسْتَحَقُّ أَنْ يَكُونَ دَالًّا، فَكَيْفَ يَصِحُّ ادِّعَاؤُهُ مَعَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْدِثْ إِلَّا عِنْدَ ادِّعَاءِ النَّبِوَّةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنَ الْحُكْمِ إِلَّا مَا لَهُ، وَ إِنْ كَانَ حَادِثًا مِنْ قَبْلِ؟ وَ قَوْلُهُ: «إِنَّ هَذَا الْاِخْتِصَاصَ هُوَ الَّذِي لَا يُمْكِنُ غَيْرُهُ».

إِنْ أَرَادَ نَفْيَ صِحَّةِ حُصُولِ اِخْتِصَاصِ يَزِيدُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ فَبِمَا أوردناه يفسده؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا اِخْتِصَاصًا أَزِيدُ مِمَّا اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَ دَلَّلْنَا أَيْضًا عَلَى أَنَّ دَلَالَةَ الْمَعْجَزِ

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٠٥

لَا تَسْتَمِرُّ إِلَّا مَعَ ثَبُوتِهِ، وَ أَنَّ الَّذِي اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ.

وَ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ لَا-طَرِيقَ يُوَصِّلُ إِلَى الْعِلْمِ، إِنَّمَا هُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَ إِنْ كَانَ حُصُولُهُ جَائِزًا، فَسَنَبِّينَ فِيمَا بَعْدَ أَنْ إِلَى ذَلِكَ طَرِيقًا يُمْكِنُ أَنْ يَعْلَمَ مِنْهُ.

وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقَ يُوَصِّلُ إِلَيْهِ أَيْضًا- عَلَى مَا اقْتَرَحَ- لَمْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا اِقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْاِخْتِصَاصِ دَالًّا؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَجِبَ ذَلِكَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لِي سَبِيلٌ إِلَى الْعِلْمِ بِالْاِخْتِصَاصِ- الَّذِي إِذَا ثَبِتَ وَ عِلْمُ حُصُولِهِ كَانَ دَالًّا عَلَى التَّصْدِيقِ لَا مُحَالَةَ- جَعَلْتَ مَا أَجَدَ السَّبِيلَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَيْهِ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ دَالًّا، وَ إِنْ كَانَ مِمَّا إِذَا اعْتَبَرَ لَمْ تَكُنْ فِيهِ دَلَالَةٌ.

فَأَمَّا تَعَلُّقُ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ: فَإِنَّمَا لَمْ يَطْلُبْ فِيهِ بِتَعَلُّقِ أَزِيدُ مِنَ الْمَعْلُومِ لَنَا؛ لِأَنَّ الْقَدْرَ الْحَاصِلَ مِنَ التَّعَلُّقِ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى مَا نُرِيدُهُ مِنْ كَوْنِهِ فَعَالًا- لَهُ. وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَافِيًا لَطَالَبْنَا بَزِيَادَةٍ عَلَيْهِ. وَ إِنَّمَا أَبْطَلْنَا قَوْلَ مَنْ يَقُولُ: جَوَّزُوا أَنْ تَقَعَ أَفْعَالُكُمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، بِحَسَبِ قِصُودِكُمْ؛ لِأَنَّهَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تَصَافَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّعَلُّقِ الْمَعْلُومِ حُصُولُهُ مَعْنًا، وَ إِذَا كَانَ تَعَلَّقَهَا بِنَا مَتَيَّقِنَا «١»- وَ لَمْ يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِغَيْرِنَا، لَوْ كَانَتْ مَتَعَلِّقَةً بِهِ، إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَ اسْتِحَالِ أَنْ تَكُونَ مَتَعَلِّقَةً بِنَا وَ بِغَيْرِنَا مَعًا. لِاسْتِحَالَةِ فِعْلِ مِنْ فَاعِلِينَ- وَجِبَ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهَا أَفْعَالٌ لَنَا، وَ نَفْيَ حُصُولِ عِلْقَةٍ بَيْنَهَا وَ بَيْنَ غَيْرِهَا.

فَقَدْ كَانَ يَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ، إِذَا أَرَادَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ الَّذِي ذَكَرَهُ مَقْنَعٌ فِي الدَّلَالَةِ، وَ أَنَّ إِثْبَاتَ مَا يَزِيدُ عَلَيْهِ غَيْرُ مُمْكِنٍ، لِيَلْحَقَ بِتَعَلُّقِ الْفِعْلِ بِالْفَاعِلِ. وَ لَوْ فَعَلَ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ حِجَّةٌ، لَكِنَّهُ اِقْتَصَرَ عَلَى الدَّعْوَى

(١) فِي الْأَصْلِ: مُنْتَفِيًا، وَ مَا أُثْبِتْنَاهُ وَرَدَ فِي الْهَامِشِ بِلا علامة التصحيح.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٠٦

فِي أَنَّ الْاِخْتِصَاصِينَ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا وَاضِحًا.

### قال صاحب الكتاب «١»:

« [إِنْ قَالَ] «٢»: فَإِنِّي أَقْدَحُ بِذَلِكَ فِي كَوْنِهِ مَعْجَزًا أَصْلًا.

فَأَقُولُ «٣»: إِذَا كَانَ لَا يَنْفَصِلُ حَالُهُ- وَ قَدْ حَدِثَ مِنْ حَالِهِ، وَ قَدْ كَانَ مِنْ قَبْلِ حَادِثًا- فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى النَّبِوَّةِ، وَ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَدُلُّ «٤» عَلَيْهَا مَا يَعْلَمُ فِي الْحَالِ أَنَّهُ حَادِثٌ، كَأَحْيَاءِ الْمَوْتَى وَ قَلْبِ الْعِصَا حَيَّةً، دُونَ الْأُمُورِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا مَا ذَكَرْنَاهُ.

و هذا كما قلت: إن تعلق الفعل بفاعله إنما يدل على حاجته إليه، و حدوثه من قبله، متى علم أنه حادث. فأما إذا «۵» لم يعلم ذلك لم يصح كونه دالاً.

و كذلك القول في المعجز، إنه لا بد من إثبات حادث عند دعواه من قبله تعالى يحل محلّ التصديق؛ فإذا كان الأمر الذي يظهر يجوز أن لا يكون في حكم الحادث، فيجب أن لا يصح الاستدلال به؛ أو لستم قد فصلتم بين دلالة القيام و القعود على حاجتهما إلى محدث، و بين حمرة موضع الضرب و خضرته بأن قلتم: إن ذلك حادث، فصح أن يدل؟

و هذا ليس بواضح «۶»، و إنما يظهر بعد كون «۷»، فلا يصح أن يدل، فيجب مثل ذلك في المعجز.

فإن قلتم: إن القرآن حادث في الحقيقة، في حال ظهوره على النبي صلى الله عليه و آله، فهو خارج من الباب الذي ظننتم. قيل لكم: إنه - و إن كان حادثاً - فهو في حكم الباقي، كما أنه الآن (و إن كان

(۱) المغنى في أبواب التوحيد و العدل ۱۶ / ۱۶۸ - ۱۷۰.

(۲) من المغنى.

(۳) في المغنى: و أقول.

(۴) في المغنى: دل.

(۵) في المغنى: فاذا.

(۶) في المغنى: بواقع.

(۷) في المغنى: كمون.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۲۰۷

حادثاً إذا تلاه التالي فهو في حكم الباقي، فإذا جاز «۱» فيه أن يكون في حكم الباقي و في حكم الحادث، فيجب أن تدلوا على أنه في حكم الحادث، ليتم الاستدلال لكم به على النبوة.

و بعد، فإنكم تقولون في القرآن ما يمنع أن يكون حادثاً في حال ظهوره على الرسول صلى الله عليه و آله عندكم، لأنكم تزعمون أنه تعالى أحدثه جملة واحدة في السماء، و أن جبريل عليه السلام كان ينزله على النبي صلى الله عليه و آله بحسب الحاجة إليه، فكيف يصح أن تقدروه تقدير الحادث، و أنتم تصرّحون القول بأنه ممّا تقدّم حدوثه، فإذا كان ذلك حاله عندكم فكيف يدل على نبوته عليه السلام؟

ثم قال: قيل له: إن المعتبر في هذا الباب أن «۲» يظهر عند ادعائه النبوة ما لو لا صحته نبوته لم يكن ليظهر، فمتى كان الأمر الذي يظهر عليه بهذا الصفة صح كونه دالاً على النبوة.

يبين ذلك أن ما يظهر عند ادعائه فقد كان يجوز أن يظهر لو لا صحته نبوته لا يجوز أن يكون دالاً؛ فإذا كان هذا طريق دلالة المعجزات، و هو قائم في القرآن كقيامه في إحياء الموتى و ما شاكله، فيجب أن تكون دلالة الجميع لا تختلف، من حيث لم يختلف طريق دلالته.

و متى لم نقل بهذه الطريقة لم يصح الاستدلال بالمعجزات. و هذا كما نقوله في دلالة المحدث على الفاعل أنه يعتبر فيه وقوعه بحسب أحواله، على وجه لو لاه لم يقع؛ فمتى علمنا ذلك من حاله دل، و إن اختلف أحواله و أجناسه؛ فكذلك إذا علمنا من حال الأمر الظاهر على مدعى النبوة أنه حادث عند دعواه، على وجه لو لاه و لو لا صحته نبوته لما ظهر، فيجب أن يكون دالاً. و اختلاف أحواله لا يؤثر في هذا الباب.

يبين ذلك: أنه لو كان المعتبر بأن يتقدم العلم بحال ذلك الأمر الظاهر لوجب مثله

(١) من الهامش، مع علامة التصحيح، و ليست في المغنى.

(٢) في الأصل: بأن، و ما أثبتناه من المغنى.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٠٨

في الشاهد؛ فكان يجب أن لا يدلّ ظهور الشّعر و الخطب ممّن يختصّ بهما على تقدّم في العلم، بأن يجوز أن ذلك قد كان حادثاً، و أنّ المختصّ به لم (يبتدئ به) «١»، بل أخذه عن غيره، و هذا يطرق باب الجهالات في دلالة الفعل على أحوال الفاعلين.

يبين ذلك: أنّه قد ثبت أن إحياء الموتى حادث لا محالة من قبله تعالى، و أنّ نقل الجبال و قلب المدن، إلى ما شاكلهما «٢» قد يجوز، بل نقطع على حدوثهما من قبل من ادعى النبوة. و لم يمنع ذلك من كونه دالاً، للوجه الذي ذكرناه، و هو أنّه ممّا قد علم أنّه لو لا صدقه في ادعاء النبوة لما ظهر، و إن خالف حالهما حال إحياء الموتى.

و كذلك فلو جعل دليل نبوته أنّه يمتنع على الناس القيام و القعود، أو يتفق من العالم تصديقه، و الخضوع له عند أدنى «٣» وهله، لكان ذلك يدلّ «٤» كدلالة إحياء الموتى من الوجه الذي بيناه.

و إن كانت الحال مختلفة، فبعض ذلك حادث من قبله تعالى «٥» و بعضه يكشف عن تغيير أحوال العقلاء في الدواعي «٦»، إلى غير ذلك.

فكذلك القول في ظهور القرآن: أنّه يجب أن يكون دالاً، و إن لم يعلم المفكر أنّه ابتدأه، أو ابتدأ في الحال؛ لأنّ حاله - و هو كذلك - كحاله و إن كان مبتدأ في الوقت، كما أنّ حال نقله الجبال عن قدرته كحاله لو كان القديم تعالى فعله.

## الكلام عليه

يقال له: قد أطلت السؤال و الجواب معا بما لا محصول. و اعتمدت على

(١) في المغنى: ينشده.

(٢) في الأصل: شاكلها، و ما أثبتناه من المغنى.

(٣) في المغنى: أوّل.

(٤) من المغنى.

(٥) في هذا الموضوع من المغنى زيادة: و بعضه يكشف عن أمر قد حدث من قبله.

(٦) في المغنى: الدعاوى.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٠٩

دعوى لم تشاغل بالدلالة على صحّتها. و قدّمت أمام جوابك مقدّمة صحيحة، لكنك لم تتبين وجه موافقتها لما ادّعيته و عوّلت عليه، و ظننت أنّ المقدّمة إذا كانت صحيحة مسلّمة فقد صحّ ما ربّته عليها ممّا لا تقتضى صحّتها صحّته! و هذا لا يخرج عن أن يكون غلطاً أو مغالطه؛ لأنّه لا شبهة فيما ذكرته من أن المعتبر في هذا الباب - بما يظهر عند ادعاء النبوة ممّا يعلم - أنّه لو لا صحّة نبوة المدّعى لم يظهر، لكن من أين لك فيما اقتصرت عليه و ادّعيته أنّه كاف في الدلالة أنّه بهذه الصّفة؟

أو ليس قد بينا أنّ ظهور الأمر الذي يمكن فيه النقل و الحكاية - و إن كان خارجاً من العادة - غير كاف في الدلالة على صدق من ظهر على يديه و اختصّ به، من حيث كان جائزاً أن يكون هو الذي خصّ نفسه بظهوره و نقله عمّن خصّه الله تعالى به و جعله علماً على صدقه، أو نقله إليه غيره ممّن يجري مجراه في جواز فعل القبيح منه؟! و إنّما متى لم نأمن هذه الحال فلا سبيل إلى التصديق و

القطع على صحه الدعوى (۱).

وقد كان يجب أن يكون توفرك كله مصروفا إلى أن الكفاية واقعة بالقدر الذي اقتضت عليه، و أنه لو لا صحه نبوه المدعى لم يكن، و إلا فلا منفعة فيما قدمته؛ لأننا نقول لك على سبيل الجملة:

كل أمر ظهر على مدعى النبوه- على وجه لو لا- صحه نبوته لما ظهر على ذلك الوجه- فهو دال على صحه النبوه، و يبقى على من ادعى في فعل معين- على سبيل التفصيل- أنه دال، أن يبين موافقته لتلك الجملة.

وقد بينا أيضا الفرق بين دلالة إحياء الموتى و ما جرى مجراه مما لا يمكن

(۱) في الأصل: الدعوة، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۲۱۰

فيه الثقل، و بين القرآن و أمثاله؛ لأن الثقل بحيث لم يكن فيه حصل لنا الأمان من الوجه الذي لأجل تجويز ما يأتي فيه النقل، لم يكن دالا، فسقط بذلك قول من سوى بين الأمرين، و ادعى أن طريق دلالة الجميع لا يختلف.

فأما دلالة الفعل على الفاعل فغير مفتقرة إلى اعتبار جنس الفعل و نوعه و النظر في أحواله؛ لأن تعلقه به و احتياجه في وقوعه إلى أحواله لا يختلفان، و إن اختلفت أجناس الأفعال و أحوالها. فالواجب على من ظن في الموضع الذي تقدم- أنه دال من غير حاجة إلى النظر فيما أوجبنا النظر فيه، و حمل ذلك على دلالة الفعل على الفاعل- أن يبين فيما ادعاه أنه بهذه الصفة؛ فإننا لم نقل في الفعل و الفاعل ما ذكرناه إلا بدلالة أوجبت علينا القول به، و نحن نطلب بمثلها من ادعى، في بعض الأشياء، مساواته لدلالة الفعل على فاعله؟ مع أننا قد دللنا- فيما تقدم و تأخر- على أن الاقتصار على ما اقتصر عليه صاحب الكتاب غير كاف، و أنه مخل بما لا بد في دلالة التصديق منه، و لا غنى بها عنه.

فأما قوله: «لو كان المعبر بأن يتقدم العلم بحال ذلك الأمر الظاهر، لوجب أن لا يدل ظهور الشعر و الخطب على علم من اختص بهما؛ لتجويزه أن يكون ذلك حادثا من قبل، و أن المختص به أخذه عن غيره».

فقد بينا فيما تقدم من هذا الكتاب كيفية القول في دلالة الشعر و ما جرى مجراه من الكلام على علم فاعله، و ما يقطع به على إضافته إلى من ظهر منه و ما لا يقطع به، و فصلنا بينه و بين ظهور القرآن، و استوفيناها غاية الاستيفاء.

على أننا نقول له: كل شعر أو كلام ليس بشعر ظهر من بعضنا، و جوزنا أن يكون نقله و حكاها، لفقد ما يقتضى أن يكون المبتدئ به و السابق إليه، من الدلائل و الأمارات التي قد تقدم ذكرنا لها فيما سلف من الكتاب؛ فإنه لا يدل على أن من ظهر عليه عالم بكيفية صيغته و ترتيبه. و أكثر ما يدل عليه من حاله أنه عالم

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۲۱۱

بحكايته؛ لأن الحكاية هي المعلوم حدوثها من جهته، و قد ضربنا لذلك مثلا لا شبهة فيه، و هو:

أن يحضر أحدنا ثوبا حسن الصنع لم يشاهد قبله مثله، و يدعى أنه صانعه، و لا يرجع إلى إضافته له إليه إلا إلى دعواه.

فإذا كان من الواجب عند كل أحد الامتناع من تصديق هذا المدعى و إضافة الثوب إلى صنعه و الاستدلال به على علمه، دون أن يعلم أنه هو المبتدئ بصنعه، و أنه لم ينقله عن صنعه. و لا- يجرى ذلك في باب الدلالة مجرى أن يصنع بحضرتنا ثوبا، فكذلك القول في الكلام؛ لأن الثقل فيه يمكن كما يمكن في الثوب و أشباهه.

ثم يقال له: خبرنا عنك لو أحضرك محضر قصيدة من الشعر، و ادعى أنه مؤلفها و مبتدعها- و هو ممن يجوز أن يكذب في خبره، و لم ترجع في علمه بالشعر إلا إلى ظهور القصيدة من جهته، دون أن يقع منه التصرف في أمثالها و القول في أوزان و معان تقترح عليه- ما كنت تقطع على علمه بالشعر و صحه إضافه القصيدة إليه؟

فإن قال: «نعم، كنت أقطع بذلك»، قال قولاً مرغوباً عنه، و لزمه أن يقطع فيمن أحضره الثوب و سائر ما يمكن فيه النقل بمثل ذلك! و قيل له: و من أيّ وجه علمت صحّة قول هذا المدّعى، و أنت لا- تأمن أن يكون كاذباً جاهلاً بقول الشعر و تأليفه، و إنّما نقل تلك القصيدة عن غيره؟ و فساد ارتكاب ذلك أظهر من أن يخفى، فيجوز إلى الإطالة.

فإن قال: إذا لم يظهر منه إلّا القدر الذي ذكرتموه، و لم يجوز أن أقطع على علمه بتأليف الشعر، و لا على أنّه صاحب القصيدة. قيل له: أ فليس إذا علمت ببعض ما قدّمناه من الدلائل و الأمارات، أن تلك

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢١٢

القصيدة لم يسبق إليها تقطع على علمه؛ فلا بدّ من: بلى؟! فيقال له: فقد صرت في باب إضافة الشعر إلى من ظهر عليه بغير حاله «١»، و هل هو ممّياً سبق إليه أو ابتداءً من جهة من ظهر معه؟ و بطل تقدير ك أن ذلك غير محتاج إليه في باب الشعر. كما أنّه- على ما ادّعيته- غير محتاج إليه في دلالة القرآن؛ لأنّك قد صرّحت بأنّ القرآن دالّ مع تجويز الناظر أنّه منقول غير مبتدأ، و ليس يمكنك أن تقول مثل هذا في دلالة الشعر و ما أشبهه من الكلام.

على أنّا قد بينّا أنّ تجويز الناظر في القرآن أن يكون مفعولاً- قبل ادّعاء من أظهر «٢» الرّسالة، و أنّه انتقل إليه بغير الله تعالى، أو غير من أمره الله تعالى بنقله إليه- يمنع من صحّة الاستدلال به، فبطل ما ذكره على كلّ حال.

فأمّا تسويته بين نقل الجبال و إحياء الموتى، و اتّفاق التصديق من جميع الخلق على وجه غير معتاد في باب الدلالة و إن كان وجهها مختلفاً، و قوله:

«فكذلك ظهور القرآن يدلّ، و إن لم يعلم المفكّر أنّه ابتداءً «٣» في حال، لأنّ حاله و هو مبتدأ كحال لو كان غير مبتدأ في باب الدلالة؛ فلا شكّ في أنّ دلالة ما ذكره من نقل الجبال و إحياء الموتى و الاتّفاق على التصديق غير مختلفة، و إن كانت هذه الأمور في أنفسها مختلفة. و إنّما لم تختلف لأنّ مرجع كلّ ذلك إلى فعل الله تعالى، يقطع على أنّه لم يفعله إلّا للتصديق و الإبانة؛ لأنّ إحياء الموتى و إن كان فعله تعالى، و واقعا موقع التصديق بغير واسطة؛ فكذلك نقل الجبال و اجتماع العالم على التصديق؛ لأنّ نقل الجبال يدلّ- إذا لم يكن من فعله تعالى على يد من ظهر عليه- على اختصاص الفاعل بقدر لم تجر العادة بمثلهما، واقعة من فعله تعالى على سبيل التصديق.

(١) كذا في الأصل.

(٢) في الأصل: ظهر، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: ابتداءً، و المناسب ما أثبتناه وفقاً للمعنى.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢١٣

و اجتماع الخلق على التصديق يدلّ أيضاً على أمور فعلها- جلّ و عزّ- على خلاف العادة، اقتضت بإجماع الدواعي و اتّفاقها. و جميع هذه الوجوه نأمن فيها أن يكون الاختصاص بالتصديق واقعا ممّن يجوز أن يصدّق كذاباً.

و ليس كذلك الحال فيما يجري مجرى الكلام، إذا اعتبرنا وجه دلالته على التّبوء؛ لأنّا إذا لم نعلمه مبتدأ في الحال، و لم نعلم- إن كان غير مبتدأ- أنّ نقله إلى من ظهر عليه- إنّما كان بالله تعالى، و بمن أمره الله تعالى بنقله- يجوز أن يكون انتقاله و ظهوره إنّما كانا ممّن يجوز أن يصدّق الكذاب، فلم يكن إلّا من هذا الوجه، و فارق ما تقدّم.

و لا فرق متى علم مبتدأ في الحال- بين أن يكون من فعل الله تعالى، أو من فعل من ظهر عليه- بعد أن يكون غير معتاد؛ لأنّه إن كان من فعله تعالى جرى مجرى إحياء الموتى في الدلالة بغير واسطة. و إن كان من فعل من ظهر عليه جرى مجرى نقل الجبال و قلب المدن- إذا علمنا أنّ الله تعالى لم يتولّ فعلهما- في الدلالة على أمور وقعت من فعله تعالى موقع التصديق، و هي العلوم التي يتمكّن

معها من فعل مثل ذلك الكلام.

و ليس المعول- في الطعن على ما اعتمده في هذا الموضوع- على أن القرآن إذا لم يعلم مبتدأ في الحال و جَوَز أن يكون حادثا قبلها لم يدل على النبوة حسب ما سأل عنه نفسه. بل المعول على ما بيناه من أنه إذا لم يعلم حادثا، و يجوز انتقاله ممن يجوز منه فعل القبيح لم يكن [دالاً]. و إلا فلو علمناه متقدّم الحدث، و أمنا أن يكون انتقاله و اختصاصه ممن ظهر عليه من جهة من يجوز منه القبيح، لكان دالاً.

و لعلنا أن نفضّل فيما يأتي من الكتاب- بعون الله- الكلام في المعجز الواقع

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢١٤

موقع التصديق، و هل يجوز أن يتقدّم ما هذه صفته الدعوى «١» أم لا يجوز؟

و هل القدر الكثير التي يتمكن بها من الأفعال الخارجة عن العادة- إذا كانت.

هي المعجز و العلم الدال على الصّديق فيمن يختصّ بها- و يجوز أن يتقدّم الدعوى، أم لا يجوز أن يتقدّمها، و لا بدّ من حدوثها في حال الدعوى؟ فإنّ كلام صاحب الكتاب إلى هذه الغاية ليس يقتضى أكثر ممّا ذكرناه.

## قال صاحب الكتاب «٢»

«و على هذا الوجه قلنا: إنّ المبتدئ بالاستدلال على تعلق الفعل بالفاعل، و دلالة «٣» على أنّه قادر قد يصحّ استدلاله متى علم تعلقه بأحواله، و إن لم يفكر في أنّ الأعراض يجوز عليها الانتقال، و إن كان متى عرضت له شبهة في ذلك يلزمه أن ينظر في حلّها، لا لأنّ أصل استدلاله لم يصحّ، و إنّما كان كذلك لأنّه مع تجويز الانتقال، حال ما يظهر منه في أنّه يقع بحسب أحواله عنده، كحاله متى لم يجز الانتقال عليه؛ فوجه الدلالة لا يتغيّر بهذا التجويز، فلم يتغيّر حاله في صحّة الاستدلال. فكذلك القول فيما ذكرناه من دلالة القرآن على النبوة.

يبين صحّة ذلك: أنّ الناظر في إحياء الموتى- و إن لم يستدلّ فيعلم أنّ الحياة لا يجوز فيها الانتقال و الظهور و الكمون- يمكنه أن يستدلّ به على صحّة النبوة، من حيث علم أنّه لو لا صحّة النبوة لم يحدث ذلك بالعادة، (فيقارن حاله عنده حال الأمور المستمرة على العادة) «٤»، فهذه التفرقة يمكنه الاستدلال؛ فإذا كانت صحيحة، و إن لم يقع النظر في أنّ حدوثه متجدّد في الحقيقة، أو

(١) في الأصل: الدعوة، خلافا لما جرى عليه المؤلّف في الكتاب.

(٢) المغنى ١٦ / ١٧٠ - ١٧١.

(٣) في الأصل: دلالته، و ما أثبتناه من المغنى.

(٤) زيادة من المغنى ليست في الأصل.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢١٥

حدوثه في هذه العين متجدّد، بل كان ذلك كالمجوز عنده.

فكذلك القول في القرآن، أنّه لا فرق بين أن يعلم أنّ ظهوره ابتداء لم يتقدّم من قبل، أو جَوَز تقدّمه، ثم ظهوره الآن على وجه لم تجر العادة بمثله، في أنّ على الوجهين جميعا قد علم التفرقة بينه و بين ما يحدث على طريقة العادة.

و هذا يكشف لك عن «١» صحّة ما قلناه من أنّ المعبر في هذا الباب أن يعلم المستدلّ أنّه ظاهر عند الدعوى، على وجه يفارق حاله حال الأمور المعتادة.

فمن «٢» عرف هذه التفرقة فقد صحّ استدلاله، و إن جَوَز فيه ما ذكرناه.

## الكلام عليه

يقال له: أمّا الناظر فى تعلق الفعل بالفاعل أنّه قادر متى «٣» كان مجوّزا على الأعراض الانتقال- فإنّه لا سبيل له إلى العلم بأنّ اختراع ذلك الفعل الذى علم ظهوره من الفاعل، إنّما كان به.

و الاستدلال- مع هذا التّجويز- على أنّه قادر على اختراعه و إحداث عينه، إنّما «٤» يعلم تعلق ظهوره به على الوجه الذى ظهر عليه. و متى علم فى الأعراض أنّها لا يصحّ عليها الانتقال صحّ أن يعلم ما ذكرناه من تعلق الحدوث به. و لم نجد صاحب الكتاب فصل هذا التفصيل، بل أطلق القول بأنّ دلالة الفعل لا تختلف فى الحالين. فإن كان أراد أن الدلالة على الإحداث و الاختراع لا تختلف- مع تجويز الانتقال و امتناعه- فقد بينا اختلافها. و إن أراد أنّها لا تختلف من الوجه الآخر، فقد ذكرناه.

(١) فى الأصل: من، و ما أثبتناه من المغنى.

(٢) فى المغنى: فمتى.

(٣) فى الأصل: من، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) فى الأصل: و إنّما، و هو غير مناسب للسياق.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢١٦

و قد تقدّم الكلام فى أنّ الناظر فى القرآن إذا جوّز انتقاله إلى من ظهر على يده ممّن يجوز منه القبيح، لم يمكنه الاستدلال به. فبان الفرق بينه و بين دلالة الفعل على الفاعل.

فأمّا الناظر فى إحياء الموتى- مع تجويزه على الحياة الانتقال و الكمون و الظهور- فليس تخلو حاله من وجهين:

إمّا أن يكون- مع تجويزه على الحياة الانتقال- يجوز أن تنتقل بغير الله تعالى.

أو يكون غير مجوّز لذلك، بل معتقدا أنّ انتقالها لا يكون إلّا به تعالى.

فإن كان على الوجه الأوّل: لم يصحّ استدلاله على التّبوء؛ لما ذكرناه من التّجويز الذى لا نأمن معه أن يكون الانتقال وقع ممّن يجوز أن يفعل القبيح.

و إن كان الناظر على الوجه الثّانى: صحّ استدلاله مع تجويز الانتقال؛ لأنّ الانتقال فى هذا الوجه يجرى مجرى الحدوث و الاختراع فى أنّه خارق للعادة، و من فعل من نأمن منه فعل القبيح، فكيف يتوهم أنّ الناظر فى إحياء الموتى- دلالة على صدق من ظهر عليه-

يمكنه الاستدلال به، مع تجويزه فى الحياة أن تكون منتقلة بغير الله تعالى؟ و أن يكون ناقلها بعض من يجوز عليه تصديق الكذاب؟ و هل هذا إلّا كقول من يقول: إنّ الناظر فى إحياء الموتى يمكنه الاستدلال به على التّبوء، مع تجويزه أن تكون الحياة داخله تحت مقدور البشر، و من جملة ما يمكنهم أن يفعلوه؟

فإذا كان ظهور الحياة- مع هذا التّجويز- لا يدلّ، من حيث كُنّا لا نأمن إذا كانت الحياة مقدورة لهم من أن يقع من مصدق للكذاب! و كذلك حالها عند من جوّز عليها الانتقال بغير من نثق بحكمته. و هذا أوضح من أن يخفى على متأمل.

فأمّا قوله: «إنّ المعبر هو أن يعلم المستدلّ فى القرآن و أمثاله أنّه ظاهر عند

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢١٧

الدّعوى، على وجه يفارق الأمور المعتادة. و متى عرف هذه المعرفة صحّ استدلاله، و إن جوّز فيه ما ذكرناه».

فقد مضى الكلام فى أنّ القدر الذى ذكره غير كاف فى الدلالة، و أنّه لا بدّ أن يأمن الناظر من أن يكون ذلك الأيمن الذى ليس



بمعتاد ظهر بفاعل يجوز عليه الاستفساد و فعل القبيح؛ لأنَّ حكم الأمر المفارق للعادة- في هذا الوجه- حكم الدّاخل تحتها، من حيث جاز فيهما جميعاً أن يقعا من غير حكيم، و على وجه لا يوجب التصديق.

ثمّ يقال له: من أيّ وجه لم يدلّ سائر الأفعال المعتادة منّا إذا ظهرت على بعض من يدعى التّبوءة؟

فلا بدّ من أن يفزع إلى ما ذكرناه من أنّها إذا كانت بهذه الصّفة لم نأمن من أن تقع من مصدّق أو كذّاب.

فحينئذ يقال له: فإذا كانت هذه العلّة موجودة من بعض ما يقع على خلاف العادة من الأفعال، فلا بدّ من القول بأنّه غير دالّ، و إلّا فالمناقضة ظاهرة.

ثمّ يقال له: أليس قد يصحّ أن يستدلّ المستدلّ، فيعلم أنّ القديم تعالى قادر على أجناس و أفعال كثيرة لا يقدر البشر عليها، و إن كان شاكاً في حكمته و يجوز أن يفعل القبيح؟ فلا بدّ من الاعتراف بذلك؛ لأنّ أحد العلمين غير متعلّق بالآخر.

فيقال له: خبرنا عمّن نظر في بعض ما يظهر على مدّعى التّبوءة، فعرف أنّه من فعل الله تعالى، و ممّا لا يتمكّن البشر منه، و أنّه خارق للعادة: أيصحّ استدلاله به على التّبوءة، مع تجويزه على الله تعالى فعل القبيح، و تصديق الكذّاب؟ فإذا قال: لا.

قيل له: فقد بطل قولك: إنّ المعترى في صحّة الاستدلال هو بأن يظهر عند الدّعوة أمر مفارق للعادة، و أنّ ما عدا ذلك من أحواله لا حاجة إلى العلم به.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢١٨

و بعد، فإنّ الّذى منع في هذا الموضع من صحّة الاستدلال على التّبوءة، قائم في الموضع الّذى اختلفنا فيه، إذا جوّز أن يكون ظهور ذلك الأمر و انتقاله ممّن يجوز أن يفعل القبيح.

فإن قال: إذا سوّيتم في الكلام الّذى ذكرتموه بين المعتاد و غير المعتاد في أنّه غير دالّ، فلم شرطتم في دلالة المعجز أن يكون خارقاً للعادة؟ و أيّ تأثير لكونه خارقاً لها؟

قيل له: إنّنا لم نجعل المعتاد مساوياً بغير المعتاد في كلّ موضع، و إلّا أبطلنا الحاجة في دلالة المعجز إلى كونه خارقاً للعادة كما ظننت، و إنّما سوّينا بينهما في امتناع الاستدلال على التّبوءة بهما في الموضع الّذى يجوز في كلّ واحد منهما أن يكون واقعا ممّن يجوز أن يفعل القبيح، و يصدّق الكذّاب.

فأمّا تأثير كون الفعل خارقاً للعادة في غير هذا الموضع، فواضح معلوم؛ لأنّ ما وقع من أفعال الله تعالى على مجرى العادة إنّما لم يدلّ على التّبوءة من حيث جوّز الناظر أن يكون واقعا لغير التصديق، و على مجرى العادة. و إذا كان غير معتاد زال هذا التّجويز.

فإن قال: إنّما قلت: المعترى بأن يعلم الناظر في الأمر الظاهر أنّه خارق للعادة، و يكتفى به في الاستدلال؛ لأنّه يأمن أن يكون ظهوره و انتقاله ممّن يجوز أن يستفسد و يفعل القبيح، من حيث يعلم أنّ القديم تعالى لا- يمكن من ذلك، و يمنع منه من يرومه؛ فيصحّ استدلاله.

قيل له: فقد صرت إذا إلى قولنا، و تركت ما أنكرناه عليك، لأنّنا لم نخالفك في الوجه الّذى منه أمن أن يقع من فاعل للقبيح، فيذكر فيه طريقاً دون طريق! و إنّما أنكرنا إطلاقك أنّ العلم بما أوجبه غير محتاج إليه و لا مفتقر في صحّة الاستدلال إلى تقدّمه، و أنّه ليس يحتاج إلى أكثر من العلم بأنّ الفعل على خلاف العادة. و إذا

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢١٩

اعترفت بأنّه لا بدّ من أن يأمن وقوعه من فاعل للقبيح، فقد تمّ ما أردناه.

و سنتكلّم على فساد ما اعتمده- من إيجاب المنع من ذلك على الله تعالى- و نبين أنّه لا وجه لوجوبه فيما بعد، بمشيئة الله تعالى.

قال صاحب الكتاب «١»، بعد كلام قد تقدّم منّا إبطال ما فيه من شبهة:

«فإن قال: إن المفكر إذا جَوَز ذلك، (و أن تكون نقلت ذلك) «٢» إلى الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، على وجه لا يدلّ [على النبوة] «٣» بل إرادة للمفسدة، لأنه يجوز أن يكون من فعل الملائكة، و أنّ عادتهم جارية بهذا الحدّ من الفصاحة، و إن كانوا يعصون و يجوز منهم الاستفساد. فكيف يصحّ مع هذا التجويز أن يقولوا إن الاستدلال به يصحّ؟ ثمّ قال: قيل له: قد بينا أنّ ما هو عادة للملائكة قد يكون نقضا للعادة فينا. و قد صحّ أيضا أن نقل الملائكة الشيء إلى واحد دون آخر، من باب نقض العادة «٤» من الوجهين، فلا يقدح «٥» ذلك في دلالة على النبوة، و لو كان ذلك يقدح في دلالة النبوة لوجب لو ادّعى النبوة و جعل الدلالة على نبوته طلوع الشمس من مغربها، بل حركة الأفلاك على خلاف عاداتها و حصل ذلك، ألا يمكن الاستدلال به على النبوة؛ لتجويز المفكر أنّ ذلك من فعل بعض الملائكة؛ لأنّ العقل «٦» كما دلّ على أنّ مثل القرآن قد (يجوز أن) «٧» يقدر عليه الملك،

(١) المغنى ١٦/١٧٣-١٧٤.

(٢) في المغنى: زيادة: و لم يتقدّم منه أنّ الملائكة لا تعصى، جَوَز أنّها نقلت إلى الرسول.

(٣) من المغنى.

(٤) في الأصل: للعادة، و ما أثبتناه من المغنى، و بعدها في المغنى: فيعلم المفكر أنّ ذلك يتضمّن نقض العادة من الوجهين، و هذه الزيادة ليست في الأصل.

(٥) في الأصل: و لا تقدم، و ما أثبتناه من المغنى.

(٦) في الأصل: الفعل، و المناسب أثبتناه من المغنى.

(٧) ليست في المغنى.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢٠

فكذلك قد دلّ على أنّ «١» ما ذكرناه في الشمس و الفلك، قد يجوز أن يقدر عليه الملك؛ فإذا كان ذلك لا يقدح «٢» في دلالتها «٣» على النبوة من الوجه الذي ذكرناه، فكذلك «٤» في القرآن، فقد بطل ما سأل عنه.

## الكلام عليه

يقال له: لا فرق بين ما ذكرته من حركة الشمس في خلاف جهتها، و حركة الأفلاك على غير عاداتها إذا جَوَزنا، فرجع ذلك [بين] أن يكون من مقدور الملائكة و بين ما يظهر على مدّعى النبوة من الكلام الذي يجوز أن يكون من مقدورهم، في أنّ جميعه لا يدلّ على النبوة إلّا بعد العلم بأنّ الملائكة لم تعص في فعل ذلك، على سبيل الاستفساد؛ لأنّ العلة في كلّ واحدة. و كيف ظننت أنّا نقول في حركة الأفلاك بخلاف ما قلناه في القرآن، حتّى اعتمدت و جعلت أصلا فعل من لا خلاف عليه، و لا نزاع فيما قرّره؟

و لست تخلو فيما ادّعيته من دلالة حركة الأفلاك على النبوة- مع التجويز الذي ذكرناه- من أن يسند إلى ضرورة أو إلى استدلال، و ما نظنّك تدّعى في ذلك الاضطرار؛ لأنك تعلم أنّ الفرق بين ما يدلّ على النبوة و ما لا يدلّ إلّا لا يعلم إلّا بدقيق النظر و شديد التعب، فلم يبق إلّا الاستدلال الذي كان يجب أن نذكر وجهه، لينتظم الوصفين معا.

ثمّ يقال له: أ يمكن الناظر أن يستدلّ بما ذكرته من حركة الأفلاك و طلوع الشمس، مع تجويزه وقوع ذلك من فعل البشر، و كونه من جملة مقدوراتهم؟

(١) من المغنى.

(٢) فى الأصل: لا يقدم، و ما أثبتناه من المغنى.

(٣) فى الأصل: دلالتهما، و ما أثبتناه من المغنى.

(٤) من المغنى.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢١

فإذا قال: لا.

قيل له: و أى فرق بين البشر فى هذا و الملائكة إذا كان مجوزاً- قبل صحه النبوة- على الملائكة المعاصى و فعل القبيح كما يجوزهما على البشر؟! فإنه لا يتمكّن من إيراد وجه يفسد به الاستدلال، إذا كان مجوزاً لما ذكرناه فى البشر إلّا و هو بعينه قائم ثابت فى باب الملائكة.

فأما قوله فى أوّل الفصل: «إنّ ما يجرى به عادة الملائكة قد يكون ناقضاً لعادتنا، و أنّ نقل الملائكة الشىء إلى واحد دون آخر من باب نقض العادة»، فصحيح، غير أنّه لا ينتفع به؛ لأنّنا قد بيّنا أنّ العلم بانتقاض العادة فى هذا الموضوع غير كاف مع التجويز، لما تقدّم فى صحه الاستدلال.

و إنّما يكون ما ذكره- من أنّ عادة الملائكة لا تمنع أن تكون فينا نقضاً للعادة- جواباً لمن قال: إنّ عادتنا لا تنتقض إلّا بما نعلم «١» خروجه عن عادة كلّ أحد من الخلق، و هذا غير ما نحن فيه.

قال صاحب الكتاب «٢» بعد سؤال و جواب لا طائل فيهما:

«فإن قال: إنّنا نقول- فيما ذكرتموه فى الشمس و الفلك- أنّه يدلّ على النبوة؛ لأنّ الملك لو أراد أن يفعله على طريق الاستفساد لكان تعالى يمنع منه».

و أجب بأن قال: فكذلك القول فى القرآن. و ذكر أنّ هذا فصل بعد نقض العلّة، لأنّ الاعتلال إنّما كان بأنّ تجويز وقوعه ممّن ليس بحكيم يمنع من الاستدلال به «٣».

(١) فى الأصل: نعلمه، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) المغنى ١٦/١٧٤-١٧٥.

(٣) قال القاضى عبد الجبار فى المغنى ١٦/١٧٥: «قيل له: فكذلك القول فى القرآن، على أنّ ذلك فصل بعد نقض العلّة؛ لأنّك اعتللت بأنّ ذلك إذا جوّز أن يكون من فعل من ليس بحكيم، فكيف يدلّ على النبوات؟».

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢٢

### الكلام عليه

يقال: ما نسألك عن السؤال الذى أوردته على نفسك، و لا نعتلّ بما حكيتّه، و نحن نعلم شدّة حرصك على أن يعتلّ مخالفك بما ذكرته؛ لتنتهز الفرصة فى مقابلته بمثله «١» فى الموضوع الذى وقع الخلاف فيه! و لا- شىء أضعف و أظهر بطلاناً من التعلّق بمنع الله تعالى فى الموضوعين جميعاً؛ لأنّه إيجاب عليه تعالى ما لا وجه لوجوبه.

### قال صاحب الكتاب «٢»:

«فإن قال: إنّ الباب فى جميع ذلك واحد عندى «٣»، فى أنّه يجب إلّا يدلّ على النبوات، و إنّما يدلّ عليها ما لا يجوز حدوثه إلّا منه

تعالى.

قيل له: قد بينا في باب مفرد أنّ ما يدخل «٤» جنسه في مقدور العباد، إذا وقع على وجه لم تجر العادة بمثله، فحلّ «٥» محلّ ما لا يدخل جنسه تحت مقدورهم، إنّما يدلّ «٦» على التّبوء لخروجه في الحدوث عن طريق «٧» العادة؛ و لهذا الوجه لا يدلّ حدوث الثّمار و خلق الولد في الأرحام على التّبوءات، و يدلّ على ذلك إحياء الموتى.

فإذا صحّ ذلك، و وجدت هذه الطّريقة فيما يقدرون عليه في الجنس - إذا حدث على وجه مخصوص، نحو تغيّر الأفلاك في حرركاتها، و الشّمس و القمر في مطالعها، إلى غير ذلك - فيجب أن يكون دالّاً على التّبوءات. على أنّ هذا القول يوجب أن لا تعتبر «٨» العادات إلّا فيما يختصّ تعالى بالقدرة

(١) في الأصل: مثله، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) المغنى ١٦/١٧٥.

(٣) في الأصل: واحد في جميع ذلك عندي.

(٤) في المغنى: يدلّ.

(٥) في الأصل: يحلّ، و ما أثبتناه من المغنى.

(٦) في المغنى دلّ.

(٧) في الأصل: طريقة، و ما أثبتناه من المغنى.

(٨) في الأصل: يغير.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢٣

عليه، لأنّ على ما سأل «١» عنه، إذا صحّ في هذه الأمور أن يحدث من الملائكة، و جوّز قبل السّمع أن يفعلوا ذلك و يريدوا الفساد؛ فيجب أن يكون ذلك قدحا في العادة، و كونها جارية على حدّ واحد من الحكيم «٢». و لو صحّ ذلك لما علمنا العادات، فيما يختصّ تعالى بالقدرة عليه أيضا؛ لأنّ لا نرجع «٣» في كلّ ذلك إلّا إلى طريقة واحدة.

## الكلام عليه

يقال له: إنّك بدأت «٤» بالسؤال الذي أوردته على نفسك ابتداء صحيحا، ثمّ ختمته بما أفسدت به السؤال جملة، و طرقت لنفسك كلاما تشاغلته به عن الفرض المهمّ الذي يدار الخلاف عليه.

و قد قلنا فيما تقدّم: إنّ حركة الفلك و طلوع الشّمس - مع التّجوز الذي ذكرناه - لا يدلّان «٥» على التّبوء كما لا يدلّ غيرهما، و أنّ العلّة في الجميع واحدة.

إلّا أنّا لم نقل ذلك من حيث لم يدلّ على التّبوء عندنا إلّا ما لا يجوز وقوع جنسه إلّا منه تعالى، حتّى يكون جوابك لنا عنه: أنّك ثبت في فصل مفرد أنّ ما يدخل جنسه تحت مقدور العباد يجري مجرى ما لا يقدر على جنسه، في باب الدّلالة إذا كان خارقا. و إنّما أبطلنا دلالة ما ذكرته على التّبوء من الوجه الذي تقدّم و تكرر، و هو أنّنا لا نأمن أن يكون من فعل من يجوز أن يصدّق الكذاب، و لو أمنا من ذلك لدلّ عندنا، و إن كان جنسه مقدور العباد، فقد صحّ أنّ التشاغل وقع بما لم ترده، و لا يجدى نفعاً.

(١) في المغنى: سألت.

(٢) في المغنى: الحكم.

(٣) في الأصل: نرجع، و ما أثبتناه من المغنى.

(٤) في الأصل: بدلت، و المناسب ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: لا بد لأن يدل، و ما أثبتناه هو المناسب.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢٤

و أما اعتبار العادة فيما يختص القديم تعالى بالقدر عليه فلا بد منه؛ لأن الاستدلال على النبوة يفترق إليه، حسب ما ذكرناه في ما تقدم. فأما ما يجوز دخوله تحت مقدور من لا- نأمن أن يفعل القبيح، فإن اعتبار العادة و الاستدلال بخرقها، إنما يصحان متى «١» أمنا أن يكون وقع من مستفسد فاعل للقبيح؛ لأننا متى أمنا ذلك عاد الأمر- في صحته الاستدلال- إلى الوجه الذي دل أن أحد الأمرين تعلق بالآخر، حتى يقال: من فساد هذا فسد ذلك.

فإن قال: فكيف السبيل إلى العلم- فيما يجوز دخوله تحت مقدور غير القديم جلّ و عزّ، ممن يجوز أن يفعل القبيح من ملك أو جنّي- أنه لم يقع إلّا منه تعالى، حتى يستدلّ به على النبوة؟ و إذا كان لا سبيل إلى ذلك عاد الأمر إلى أن المذنب يدلّ على النبوة، هو ما يختص القديم تعالى بالقدرة عليه؛ و بطل قولكم إن ما يشاركه في القدرة على جنسه قد يدلّ أيضا.

قيل له: قد يمكن ذلك بأن يعلم من الأمر الظاهر كالقرآن مثال أنه متعذر على البشر، إذا تحدّى به فصحاءهم فقعدوا عن معارضته، مع توفرّ الدواعي و قوة البواعث. و يعلم أن حكم من ليس بفصيح منهم حكم الفصحاء في التّعذر لا محالة. و يعلم أنه ليس من فعل ملك و لا- جنّي، بأن يكون الله تعالى قد أعلمنا على يد بعض رسله؛ فمن أئده بمعجز خارج عن أجناس مقدورات جميع المحدثين، كفعل الحياة و اللون و اختراع الجسم، يبلغ ما ينتهي إليه الملائكة و الجنّ في الفصاحة، و أن عادتهم فينا كعادتنا، و الغايات التي ينتهون إليها لا تجاوز غاياتنا؛ فحينئذ يصح الاستدلال به على النبوة، و إن كان جنسه مقدورا لغير الله تعالى.

(١) في الأصل: من، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢٥

قال صاحب الكتاب «١»، بعد أن أعاد السؤال الذي يتضمّن الاعتلال بأنّ الله تعالى يمنع من جميع ذلك، لما فيه من الاستفساد: «و أجاب عنه بأنّ هذا الوجه قائم في القرآن، فيجب لو كان من فعل «٢» غيره- على طريق الاستفساد- أن يمنع منه. و ذكر أيضا: أن من لم يخطر ذلك بباله، قد «٣» يمكنه الاستدلال «٤».

فإن قال: فهل يجوز أن يدلّ ذلك على النبوة، إذا كان من فعل الملك على وجه؟

ثم قال: قيل له: لا يمتنع أن يدلّ على ذلك، حتى لا يفترق الحال بين أن يكون من قبله [تعالى] «٥» و بين أن يكون من فعل الملك؛ و إنما منعنا فيما تقدم أن يكون من فعله على جهة الاستفساد، و أوجبنا أن يمنع القديم تعالى من ذلك. فأما على غير هذا الوجه فلا يمتنع «٦»؛ لأنه لا فرق بين أن يقلب تعالى عادة الملائكة في أن يحدثوا خلافها، أو يحدث فيهم خلاف ذلك، إذا ثبت أنهم يطيعون و يستمرون على ذلك؛ لأن عادتهم على هذا الوجه كالعادة الثانية «٧»، من جهة الحكم «٨»؛ فإذا جرت عادة الملك في أن يحرك الفلك على طريقته «٩»؛ ثم انتقض ذلك علم أحد أمرين: إمّا أنه تعالى ألجأه و أحدث خلاف ما جرت به العادة في علقته «١٠»، أو غير دواعيه التي تتبعها العادات.

(١) المغنى ١٦/١٧٦-١٧٧.

(٢) في المغنى: قبل.

(٣) ليست في المغنى.

(٤) قال القاضى فى استدلاله: «و بعد، فإنّ من لم يخطر بباله ذلك يمكنه الاستدلال، فيجب أن لا يكون المعتبر فى صحته إلّا بما ذكرناه، من كون ذلك خارجاً عن العادة، فيعلم عند ذلك أنّه من قبل الحكيم، أو يكشف عن أمر من قبله، فصحّ الاستدلال على نبوته».

(٥) من المغنى.

(٦) فى الأصل: يمنع، و ما أثبتناه من المغنى.

(٧) فى المغنى: الثابتة.

(٨) فى المغنى: الحكيم.

(٩) فى الأصل: طريقه، و ما أثبتناه من المغنى.

(١٠) فى الأصل: تخليته، و ما أثبتناه من المغنى.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢٦

و كذلك القول فى القرآن أنّه «١» إذا أنزله الملك، و أوصله- عند ادعاء الرسول النبوة- إليه، حتّى ظهر؛ فلا بدّ من أن يكون فيه «٢» نقض عادة (على أحد الوجهين اللذين ذكرناهما).

و على هذا الوجه قال شيوخنا: إنّ نزول الملك على الرسول معجز لذلك الملك الذى هو رسول إليه عن الله تعالى؛ و إن كان النزول من فعله لما كان عندهم يتضمّن من نقض العادة.

و ما ذكرناه، فإن اتفق مع ذلك أن ينزل على خلاف صورته فقد انضاف إليه معجز آخر؛ لأنّ العادة لم تجر بمثله «٣».

و على هذا الوجه تعدّ مشاهدته صلّى الله عليه و آله لجبرئيل عليه السلام نقض عادة «٤»؛ لأنّها لم تجر بذلك، و كلّ ذلك يصحّح (ما ذكرناه من قبل) «٥».

و إنّما يجب فى المعجز «٦» أن يكون فى حكم الواقع من قبله تعالى، حتّى يصحّ أن يكون بمنزلة التصديق؛ و قد يكون كذلك بأن يحدث و بأن يعلّق «٧» بأمر حادث من قبله، على بعض الوجوه.

و لو أنّ الواحد منّا قال لزيد: أنا رسول عمرو إليك، فطالبه بالدلالة، لكان إذا أقبل على «٨» عمرو فقال: إن كنت رسولك فصدّقنى (أو حرّك يدك) «٩» على رأسك، أو قل لعبيدك و أولادك- المذنبين تعلم من حالهم أنّهم يصدرون فيما يفعلون عن رأيك، و لا يخالفونك- أن يصدّقونى فيما ادّعت، فوقع ذلك منهم، و الحال «١٠» ما ذكرناه، كوقوع التصديق من قبله، فكذلك القول فيه تعالى».

(١) ليست فى المغنى.

(٢) فى المغنى: منه.

(٣) فى الأصل: مثله، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) زيادة فى الأصل ليست فى المغنى.

(٥) فى المغنى: ما قدّمناه.

(٦) فى المغنى: المعجزات.

(٧) فى المغنى: بأن تحدث و أن تتعلّق.

(٨) من المغنى.

(٩) في الأصل: و حرّك، و ما أثبتناه من المغنى.

(١٠) في الأصل: و الحال ذلك.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢٧

### الكلام عليه

يقال له: قد عرّفناك أنّا نرتضى السؤال الذى كترت إيراد على نفسك، و لا تعقل ما تضمّنه بوجه من الوجوه.

و قولك: «إنّ من لم يخطر ذلك بباله قد يمكنه الاستدلال»، ليس يخلو من أن تريد به: أنّ من لم يخطر بباله، هل القرآن متقدّم الحدوث؟ أو حادث في الحال؟ أو المنزل له على الرسول بعض الملائكة، و الله تعالى المتولّى لذلك، بعد أن يكون آمنّا من أن يكون المنزل له- من الملائكة، أو المحدث له منهم إذا كان مجوّزا بحدوثه من جهتهم- من عصى الله فى إنزاله و إحداثه على سبيل الاستفساد؟

و تصديق من ليس بصادق، يمكنه الاستدلال به على النبوة، و لا يضرّه إلّا أن يكون عالما بحصول بعض الأحوال التى ذكرناها. أو تريد أنّ من لم يخطر بباله هذه الأمور، يكون متمكّنا من الاستدلال به على النبوة، مع أنّه لا- يأمن أن يكون المحدث له- من الملائكة أو المنزل له- قد عصى فى إحداثه أو إنزاله، و صدّق به من لا يجب تصديقه.

أو مع تجويزه، أن يكون من ظهر على يده هو الناقل له إلى نفسه عمّن جعله الله تعالى علما على صدقه.

فإن أردت الأول فهو صحيح لا شبهة فيه، و الذى أنكرناه غيره.

و إن أردت الثانى فقد بيّنا بطلانه، و دللنا على أنّ الاستدلال لا يصحّ مع قيام هذا التجويز، و قلنا: إنّه لا فرق بين من قال ذلك و بين من قال: إنّ من لم يخطر بباله فى الفعل الذى يظهر على مدعى النبوة؛ هل هو من جملة مقدور البشر- فيما يتمكّنون من فعله- أم ليس كذلك؟ يمكنه الاستدلال به على موته «١»، و أنّ فقد

(١) كذا فى الأصل.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢٨

هذا العلم لا يضرّ باستدلاله؟

و كذلك من لم يخطر بباله: هل القديم تعالى غير محتاج، و هل يجوز أن يفعل القبيح أم لا يمكنه الاستدلال على النبوة، بما يعلم ظهوره من جهته على مدعى النبوة، إذا علمه خارقا للعادة؟

و ليس يمكن أحدا أن يفسد دلالة ما ذكرناه على النبوة بشيء إلّا و هو بعينه يفسد الدلالة بما خولفنا فيه.

فأمّا قوله: «إنّه لا- فرق بين أن يتغير العادة فى حركة الفلك بفعل القديم تعالى، أو بفعل الملك فى باب الدلالة على النبوة، بعد أن نعلم أنّ الملائكة لا يعصون و لا يستفسدون»، فصحيح غير منكر، و لا فرق بين أن يعلم من حالهم أنّهم لا يعصون و لا يستفسدون بما أوجبه- من المنع الذى لا يجب عندنا- أو بغيره؛ لأنّ الفرض وقوع الأمان من ذلك.

و هذا القول فى إنزال الملك بالقرآن إلى الرسول، متى ثبت الأمان من الحال التى ذكرناها، يكون دالّا على النبوة؛ و تكون عادة الملائكة- إذا علمنا أنّهم لا يعصون- كالعادة الثانية من جهة القديم تعالى، فى أنّ خرقها يكون دالّا.

و المثل الذى ضربه- فىمن ادعى أنّا على غيره أنّه رسوله، و أنّه لا فرق بين أن يصدّقه هو نفسه، أو يأمر بعض عبيده بتصديقه- صحيح أيضا، و إنّما يكون هذا المثل مشبها لما أنكرناه لو صدّقه من عبيده و أولاده من لم يعلم أنّه أمره بتصديقه، و لا أمنا منه أن يعصيه و يفعل خلاف مراده.



و كلام صاحب الكتاب الآن يخالف ما تقدّم؛ لأنّه لم يشترط فيما أطلقه أوّلاً- من أنّه لا معتبر إلّا بوقوع الفعل على خلاف العادة- أن يأمن أن يكون واقعا أو منقولا، بمستفسد عاص لله تعالى، و لو شرط ذلك لأراح نفسه و أراحنا من التعب.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٢٩

### قال صاحب الكتاب «١»:

«فإن قال: كيف يصحّ في القرآن- وقد تقدّم من الله تعالى حدوثه «٢» قبل بعثه الرسول بزمان- أن يدلّ على النبوة؟ أ تقولون: إنّه الدالّ على النبوة، أو إنزال الملك به، أو تمكّن «٣» الرسول عليه السّلام من إظهاره؟  
فإن قلت: إنّ الذي يدلّ عليه هو نفس القرآن، فتقدّم حدوثه منه تعالى يمنع من ذلك.

و إن قلت: إنّه يدلّ من الوجهين الآخرين «٤»، أدّى إلى أن يكون الدالّ على نبوته فعل الملك، أو فعل الرسول، على وجه لا يتعلّق بفعله تعالى! ثمّ قال: قيل له: إنّ ظهور القرآن- عند ادّعاء «٥» النبوة- من قبله هو الدالّ، و هذا كما نقول «٦»: إنّ الفعل هو الدالّ على حال الفاعل، لكنّه إنّما يدلّ لتعلّقه به.

فكذلك القرآن (لا بدّ من أن يكون) «٧» له تعلّق به و بدعواه، و لا يكون كذلك إلّا بظهوره «٨» من قبله، أو من قبل الملك، أو كأن «٩» يحدث على حدّ الابتداء؛ و إن كان ذلك لا يعلم من حاله إلّا بعد الاستدلال به على نبوته، فيعلم من بعد أنّه تعالى «١٠» أحدثه، و لم يكن من قبل حادثا، أو أنّه عليه و آله السّلام أحدثه بأن مكّن من علوم خارجة عن (العادة التي كانت للعرب) «١١».  
و على كلّ حال، فتقدّم وجوده لا يمنع من صحّة كونه دالّا، كما أنّ تقدّم الإقذار على نقل الجبال و قلب المدن لا يمنع عند ظهور ذلك من قبل المدّعى للنبوة،

(١) المغني ١٦/١٧٧.

(٢) من المغني.

(٣) في المغني: تمكين.

(٤) ليست في المغني.

(٥) في المغني: ادّعاءه.

(٦) في المغني: تقول.

(٧) في المغني: لأنّه قرآن يكون.

(٨) في المغني: بظهور.

(٩) في المغني: بأن.

(١٠) من المغني.

(١١) في المغني: عن عادة العرب.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣٠

من كونه دالّا، و إن كان قد تقدّم وجوده.

و هذا بين؛ لأنّه تعالى إذا فعل زيادة القدر لهذا الوجه، ثمّ ظهر بالفعل عند ادّعاء النبوة، فكأنّه فعله في الحال. فكذلك لا فرق بين أن يقدّم إحداث القرآن، أو يحدثه في حال ادّعاء النبوة في الوجه الذي ذكرناه، فكأنّ «١» دلّالته لا تتكامل إلّا (بظهوره عند ادّعاء النبوة، كما أنّ دلالة زيادة القدر لا تتكامل إلّا) «٢» بظهور الفعل.

ولا (٣) فرق بين أن يفعل تعالى عند الدعوة نفس الدلالة، و بين أن يقدمها لهذا الغرض و تتكامل (٤) في (٥) هذه الحال في أن دلالة لا تتغير.

فإن أراد مريد بعد ذلك أن يقول: إن الذي يدل على النبوة القرآن من حيث ظهر على الرسول صلى الله عليه وآله. أو قال: يدل من حيث اختص بالعلم العظيم به. أو قال: يدل من حيث أنزله الملك.

فلا (٦) يخرج ذلك القرآن من أن يكون دليلا، و إن جوز في (وجهه، لأنه) (٧) واحد من هذه الوجوه.

## الكلام عليه

يقال له: قد مضى الكلام على من ظن أن القرآن يكون دالا على النبوة، مع تجويز الناظر في وجه دلالة أن يكون انتقاله أو حدوثه، ممن يجوز أن يفعل القبيح، و يصدق الكذاب، و بقي أن نبين كيفية دلالة القرآن، إذا علم تقدم حدوثه قبل بعثة الرسول، مع الأمان من أن يكون حدوثه أو انتقاله و اختصاص المختص به

(١) في الأصل: مكان.

(٢) من المغنى.

(٣) في المغنى: فلا.

(٤) في الأصل: تكامل.

(٥) في الأصل: من، و ما أثبتناه من المغنى.

(٦) في المغنى: فلذلك لا.

(٧) في المغنى: وجه دلالة، على.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣١

من فاعل يجوز عليه الاستفساد.

و هذه المسألة في القرآن - على الحقيقة - ساقطة عنا و غير متوجهة على مذهبنا؛ لأن المعجز عندنا - القائم مقام التصديق - هو: الصرف عن معارضة القرآن، و ذلك حادث و متجدد عقيب الدعوى.

ولا - فرق في صحة دلالة ما ذكرناه بين تقدم حدوث القرآن و بين تأخره، إلا أن الأمر في القرآن و إن كان على ما قلناه، فقد كان يجوز عندنا أن يكون خارقا لعادتنا بفصاحته، و يكون تعدد معارضته على الفصحاء من حيث لم تجر عادتهم بمثله إلا للصيرف في الحال، و يصح ذلك على وجهين:

إمّا بأن يكون أزيد ممّا هو عليه من الفصاحة، حتى يظهر التفاوت بينه و بين كل كلام فصيح، أو بأن تكون منازل الفصحاء فيما يفعلونه من الفصاحة دون ما هي عليه الآن.

و إذا كان هذا التقدير عندنا صحيحا لزمنا أن نبين كيفية القول في دلالة، إذا كانت حاله هذه، و تقدم حدوثه، و صار ما يمر من خصومنا على مذهبهم الثابت في القرآن من الجواب، يلزمنا على سبيل التقدير (١).

لقائل أن يقول في هذا الوجه: قد علمتم أن المعجز الدال على صدق النبي المدعى للرسالة لا بد أن يكون من فعل الله تعالى - لأنه هو الذي يجب أن يصدق في دعواه عليه، و يفعل ما يجرى مجرى قوله له: صدقت في ادعائك رسالتى - فليس يجوز أن يكون إنزال الملك بالقرآن - إذا كان قد تقدم حدوثه - هو العلم المعجز الواقع موقع التصديق. و لهذا الوجه لا يجوز أن يكون إظهار الرسول

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَهُ إِلَيْنَا هُوَ الْمُعْجَزُ.

(١) كذا في الأصل.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣٢  
 و لا فرق بين أن يكون ناقلا له و حاكيا إذا فرضنا تقدّم حدوثه، و بين أن يكون هو المبتدئ بإحداثه في أنّ الأمرين إذا عادا «١» فيه إلى فعله، لم يصحّ أن يكون هو المعجز على الحقيقة.  
 و لا- يجوز أن يكون القرآن نفسه هو العلم الدالّ على النبوة إذا كان متقدّم الحدوث؛ لأنّه إنّما يدلّ عليها إذا وقع موقع التصديق، و التصديق لا يصحّ إلّا بعد تقدّم الدّعوى التي يتعلّق بها؛ و لهذا يجعلون وقوع الدّعوى و طلب التصديق و حصول الإجابة على الوجه المطلوب يجرى مجرى المواضع في الحال. و يقوم مجموع هذه الأمور- في باب الدلالة- مقام تقدّم المواضع، فكيف يصحّ مع ذلك أن يكون الأمر الواقع موضع التصديق متقدّما للدّعوى؟! و هو إنّما يكون تصديقا، إذا وقع عقب الدّعوى، و إجابة للطلب.  
 أو لستم أيضا تفصلون بين ما يقع من انتقاض العادات بعد زوال التكليف، و بين ما يقع في حال التكليف، في باب الدلالة على النبوة، بأن تقولوا: إنّ الواقع في دار التكليف إنّما دلّ؛ لوقوعه مطابقا لدّعوى مدّع للرسالة، و ليس ذلك فيما يقع عند قيام الساعة، و انقطاع التكليف؛ فليس يصحّ على حال من الأحوال أن يتقدّم حدوث القرآن، و يكون هو بعينه القائم مقام التصديق.  
 و هكذا القول في تقدّم الإقذار على نقل الجبال و سائر الأفعال الخارقة للعادات؛ لأنّه لا يجوز أن يتقدّم ذلك دعوى النبوة، و يكون متعلّقا بها تعلق التصديق، و لا الفعل الواقع بتلك القدر يصحّ أن يكون بهذه الصّفة، لجميع ما تقدّم.  
 و الجواب عن ذلك: أنّ القرآن إذا علمنا حدوثه في السّماء قبل نبوة الرّسول صلّى الله عليه و آلِهِ، و أنّ الملك كان ينزله عليه، فالمعجز في الحقيقة- الواقع موقع

(١) في الأصل: عاد، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣٣  
 التصديق- هو أمر الله تعالى للملك بإنزاله إليه؛ لأنّ العادة لم تجر به، و هو من فعله تعالى.  
 و ليس يجوز [أن يكون] المعجز في هذا الوجه القرآن نفسه، و لا إنزال الملك به، لما ذكرناه في السّؤال.  
 و لو كان القرآن ممّا تقدّم حدوثه، و كان الله تعالى هو المخاطب به الرّسول عليه و آلِهِ السّلام و المتولّى لإنزاله عليه، كان إنزاله على هذا الوجه هو المعجز، و فارقت حاله حال إنزال الملك به.  
 و كذلك لو كان القرآن من فعل الرّسول صلّى الله عليه و آلِهِ بأن مكّنه الله تعالى من علوم لم تجر بها العادة، كان المعجز اختصاصه بتلك العلوم التي لم تجر بها العادة.  
 فليس يصحّ على ما ذكرناه، أن يكون حدوث القرآن هو المعجز و الدالّ على التصديق، إلّا بأن نعلمه حادثا من الله تعالى في حال ادّعاء النبوة؛ فكان المعجز- على ما يحصل من كلامنا- هو ما يفعله الله عقب الدّعوى، على وجه لم تجر به العادة، ليصحّ أن يتعلّق بها التصديق.  
 و ليس لأحد أن يقول: من أين تعلمون إذا كان الملك لا- ينزل القرآن إلّا بأمر الله تعالى أن أمره بإنزاله إنّما كان حادثا عند ادّعاء الرّسالة؟ و لعله أمره متقدّما بذلك، و إن فعله الملك بعد الدّعوى.

فإن تقدّم الأمر فيما هذه سبيله لا يمتنع، و ذلك أنّ أمره تعالى للملك بإنزاله القرآن، إذا كان القصد به تصديق الرّسول صلّى الله عليه و آلِهِ، دون غيره من الوجوه التي يجوز أن يفعل من أجلها- لأنّه لا يجوز أن يخصّه بأمر لم تجر به العادة إلّا على سبيل التصديق له، و

علمنا أن تصديقه لا يصحّ إلّا بعد أن تتقدّم منه الدّعى ليقع التصديق مطابقا لها، و ليكون متعلّقا بها- فقد وجب القطع على أن أمره تعالى للملك بإنزاله لا بدّ أن يكون متجدّدا عند تجدد الدّعى، و واقعا عقبيها، ليتمّ الغرض المقصود.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣٤

و هذا بعينه جوابنا لمن قال: ألا أجزتم أن يتقدّم تمكين الله للرّسول صلّى الله عليه و آله من فعل القرآن بفعل العلوم فيه زمان النّبوة؟! و ما المانع أيضا من أن يتقدّم الإقذار على نقل الجبال، و قلب المدن و ما أشبههما؛ و إن وقع الفعل من المدّعى النّبوة فى الحال، و يكون القصد بذلك- و إن تقدّم- إلى التصديق؟! لأننا إذا كنّا قد بينّا أن ما هو مقصود به من التصديق لا يتمّ و لا يصحّ إلّا بعد أن تتقدّم الدّعى، و أنّ تقدّمها «١» بغير التصديق لا «٢» يجوز، فقد صحّ ما قلناه و بطل جميع ما ذكره صاحب الكتاب فى الفصل.

### قال صاحب الكتاب «٣»:

فإن قال: إذا جوّز فى القرآن أن يكون منقولاً إليه على هذا الوجه عند استدلاله، فيجب أن يجوّز «٤» أن يكون «٥» ظهر على بعض النّاس، أو بعض من يعصى و يستفسد، ثم نقله هو إلى نفسه، أو نقله غيره إليه «٦»، فلا يصحّ أن يستدلّ به على النّبوة، لأنكم قد ذكرتم أنّه «٧» إنّما يدلّ على النّبوة إذا كان حادثاً من قبله تعالى، أو من قبل الرّسول صلّى الله عليه و آله، بأن «٨» يصدر عن علوم خارقه للعادة يحدثها [الله تعالى] «٩» فيه عليه السّلام، أو بأن يكون واقعا من ملائكة، قد علم من عادتهم أنّهم لا يفعلون ما هو استفساد. فإذا كان كلّ ذلك منتفيا «١٠» فيما ذكرناه، فيجب إذا جوّزه إلّا يصحّ أن يستدلّ به على النّبوة.

(١) فى الأصل: تقدّمه، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) فى الأصل: و لا.

(٣) المغنى ١٦/ ١٧٩.

(٤) فى الأصل: يكون، و ما أثبتناه من المغنى.

(٥) فى الأصل: أن يكون أيضا.

(٦) إليه: ليست فى المغنى.

(٧) من المغنى.

(٨) فى الأصل: أن، و ما أثبتناه من المغنى.

(٩) من المغنى.

(١٠) فى المغنى: متيقّنا.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣٥

ثمّ قال «١»: قيل له: لا يخلو من يسأل عن هذه المسألة من أن يكون مسلّما لنا أنّه معجز ناقض للعادة، فإن «٢» سلّم ذلك فلا وجه لهذا الطعن «٣» للطعن.

ثمّ قال: فإن قال: إني أسلّم أنّه معجز لنبيّ ما، و لست أسلّم أنّه ممّا يصحّ أن يستدلّ به على نبوة محمّد صلّى الله عليه و آله، فلا فرق بين أن لا يثبت لكم ذلك- مع ثبوت كونه معجزا، أو مع بطلان كونه معجزا- فى أنّ غرضكم لا يتمّ.

قيل له: إذا صحّ أنّه معجز فلا بدّ أن يكون ظاهرا على رسول، فلا بدّ من أن يكون تعالى كما لا يجوز أن يظهره على كذاب، فكذلك لا يجوز أن يمكّن منه من يكذب فى ادّعاء النّبوة، لأنّ الاستفساد فى الوجهين قائم، لأنّ ما لأجله لا يظهره على كذاب هو أنّه لا يتميّز من الرّسول الصادق فى ظهور ذلك عليه، و لا بدّ من أن (يكون تعالى يميّز) «٤» بينهما.

فكذلك إذا أمكن منه المتنبى «٥»، فقد حصل مثل هذه الصفة، فيجب أن يقع من جهته تعالى المنع منه «٦»؛ لأنّ الدلالة قد دلت على أنّه تعالى كما «٧» لا يفعل الاستفساد، فكذلك يمنع منه في التكليف، و أحد الأمرين كالآخر في هذا الباب». ثم سأل نفسه عن الشبه التي يدخلها المكلف على نفسه و على غيره في الأدلّة، و أنّه إذا لم يجب على الله تعالى المنع منها، و إن لم يجز أن يفعلها فألّا جاز مثله في باب المعجز؟ «٨»

(١) المغنى ١٦ / ١٨٠.

(٢) في الأصل: و إن، و ما أثبتناه من المغنى.

(٣) من المغنى، و في الأصل: للطعن.

(٤) هكذا الأصل، و في المغنى: يميّز تعالى.

(٥) ليست في المغنى.

(٦) ليست في المغنى.

(٧) زيادة في الأصل.

(٨) قال القاضى عبد الجبار فى المغنى ١٦ / ١٨٠: «و إن قال: أ ليس لم يمنع تعالى المكلف من أن يدخل الشبه على نفسه و على غيره

فى باب الأدلّة، و إن كان تعالى لا يجوز أن

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣٦

و أجاب عن ذلك: بأنّه تعالى قد مكّن من إزالة الشبه «١»، بما نصب من الأدلّة، و لو مكّن فى المعجز ممّا سئل عنه، لم يكن للمكلف

طريق إلى غير تمييز المعجز ممّا ليس بمعجز، و الحجّة من الشبهة.

## الكلام عليه

يقال له: نحن نسلم لك أنّ القرآن نفسه يصحّ كونه معجزا و دالّا على صدق من ظهر عليه، لكن إنّما نعلم ذلك فيه متى علمنا أنّ الله

تعالى هو الذى خصّ به مدعى النبوة. و سنبيّن فيما يأتى ما يصحّ أن يكون الطريق إلى العلم بما ذكرناه.

فأمّا التسوية بين إظهار المعجز على الكذاب، من حيث كان دلالة التصديق و قائما مقامه؛ فإذا لم يجز أن يصدق الكذاب قولاً - لأنّ

تصديقه قبيح - لم يجز أن يفعل ما يجرى مجراه و يقوم مقامه، و ليس فى تمكين الكذاب منه دلالة على تصديقه.

على أنّ هذا القول يقتضى أن يكون التمكين من الشئ يجرى مجرى فعله، و يجب على من اعتمده أن يمنع من تمكين الله تعالى من

فعل القبيح و سائر ضرور الشبهات، كما يمنع من أن يفعل ذلك. و إلّا فإن جاز أن يمكّن من القبيح و الشبهات و لم يجز أن

يفعلهما، جاز أيضا أن يمكّن الكذاب من تناول المعجز و ادعاء النبوة به.

يفعلها؟ فهلّا جاز القول بأنّه تعالى لا يظهر ذلك على المتنبى، و يمكّن المتنبى منه بأن يقتل الرسول الذى ظهر عليه، و يدّعيه معجزة

لنفسه، أو يلقيه إلى من يدّعيه معجزة لنفسه؟».

(١) فى الأصل: الشبهة، و الأنسب ما أثبتناه من المغنى.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣٧

و إن لم يجز أن يظهره على كذاب، هو أنّه لا- يتميّز من الرسول الصّادق خطأ، لأنّ العلّة لو كانت ما ذكرناه لكان لمن خالف فى

أصل النبوات أن يقول: و أى شئ فى ارتفاع تمييز الصادق من الكذاب من طريق الدلالة، إذا لم يكن لذلك وجه فى العقول، و لا

عليه دلالة؟! فدلّوا أولاً على أنّ المعجز دالّ على الصّديق في بعض المواضع، ليصحّ أن يمنعوا من ظهوره غير دالّ عليه، و يقولوا: إنّه يقتضى التباس الصّادق بالكاذب.

و الرّجوع إلى ما ذكرناه في المنع من ظهور المعجز على الكذّاب هو الصّحيح.

على أنّ ما ذكرناه لو كان صحيحاً نصّاً و واقعا في المنع من إظهار المعجز على من ليس بصادق موقعه، لم يكن ما بناه عليه صحيحاً؛ لأنّه ظنّ أنّ المعجز إذا مكّن الله تعالى منه المتبّي، فقد ارتفع طريق التمييز بين الصّادق و الكاذب - كما يكون مرتفعاً لو أظهره على يده - ليس لأمر كما ظنّه؛ لأنّ الطّريق إلى تمييز الصّادق من الكاذب باق مع تجويز ما ذكرناه، و هو بأن يظهر على يد المدّعى ما يعلم أنّ الله تعالى هو الذي خصّه به، و أيده بإظهار عليه.

و ليس هذا استفساداً كما قال؛ لأنّه تعالى قد مكّننا من ألاً نفسد بما يجرى هذا المجرى، و دلّنا على أنّه لا يحسن منّا تصديق من لم يعلم أنّه تعالى هو المصدّق له.

و أىّ استفساد يرجع إلى الله تعالى؟ و إنّما المستفسد لنا من أظهر ما لم يخصّه الله تعالى به، و ادّعى من الاختصاص ما ليس بصادق فيه.

فأمّا المنع من الاستفساد فلا يجب بأكثر من الأمر و النهى اللّذين لا ينافيان التّكليف، فمن ادّعى فيها زائداً على ما ذكرناه و أوجبه على الله تعالى فقد أوجب على الله تعالى ما لا وجه لوجوبه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣٨

و الفرق بين أن يمكن من الاستفساد و لا يمنع منه المنع الذي يرتفع معه، و بين أن يفعله هو الفرق بين أن يمكن من القبيح و لا يمنع «١» منه، و بين أن يتولّى فعله «٢».

ثمّ يقال له «٣»: «خبرنا أليس قد ضلّ بما ظهر من ماني «٤»، و زرادشت «٥»،

(١) في الأصل: منع.

(٢) أورد الشريف المرتضى رحمه الله هذه الشّبهة في كتابه الذخيرة / ٣٨٦، بقوله: «إنّ المنع من الشبهات و فعل القبائح في دار التّكليف غير واجب، و ليس يجب إذا كان تعالى لا يستفسد أن يمنع من الاستفساد، كما لا يجب إذا لم يفعل القبيح أن يمنع منه في دار التّكليف».

(٣) قال المصنّف رحمه الله في كتابه الذخيرة / ٣٨٦ - ٣٨٧: «أليس قد ضلّ بزرادشت و ماني و الحلاج، و من جرى مجراهم من المنخرقين و الملتمسين جماعة، و فسدت بهم أديانهم، فألّا منعهم الله تعالى من هذا الاستفساد، إن كان المنع منه واجباً؟».

(٤) دجال ظهر في القرن الثالث الميلاديّ، كان أوّل أمره مجوسياً ثمّ انقلب على المجوسية، و بدأ ينشر فضائح كهنتها و أحبارها، ثمّ أعلن نبوّته سنة ٢٤٢ م، و كان له كتاب سمّاه «ارژنگ»، يحتوي على مجموعة من الرسوم و الصور الجميلة، فبهر بها أعين الناس. انتشر مذهب المانوية انتشاراً واسعاً في بلاد فارس و أنحاء من آسيا و أوروبا. يقال إنّ مذهبه متأثر إلى حدّ بعيد بالبوذية و الغنوصية و الزرادشتية. حكم على ماني بالموت في بلاده، و قاومت الزرادشتية و النصرانية مذهبه في بلاده و أنحاء من الإمبراطورية الرومانية، ففضى عليها.

(٥) هو نبيّ المجوس، و مؤسس الديانة الزرادشتية أو المجوسية حوالي القرن ٧ و ٦ ق. م.

كتابه المقدّس هو (الأقستا) أو (زند أقستا)، و عماد الديانة المجوسية مبنى على صراع الخير و الشرّ في العالم، و يحيط الغموض بجوانب كثيرة من شريعة المجوس، و قد أباد المسلمون حينما فتحوا بلاد فارس تراثهم و كتبهم المقدّسة، و يصنّف الإسلام المجوسية في عداد أهل الكتاب من أهل التوحيد.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٣٩  
و الحلاج «١»، و من أشبههم من ذوى المخاريق و النواميس «٢» خلق كثير، و اعتقدوا نبوتهم و صدقهم، و كذلك القول فى إبليس و من هلك بغوايته، و ضلّ بوساوسه؟! فلا بدّ من: نعم.  
فيقال له: أو ليس القديم تعالى قادرا على منع جميع هؤلاء من تلك الأفعال المضلّة و الحيلولة بينهم و بينها؟! فلا بدّ من الاعتراف بذلك، لأنّه تعالى قادر لا يعجزه شيء.

فيقال له: فألا منعهم؟! و هل يلزم إذا لم يمنعهم جواز أن يفعل مثل تلك الأفعال القبيحة؟ ثمّ هل يكون مستفسدا للمكلفين بتمكينهم منها؟

فإن قال: إنّما لم يجب عليه تعالى أن يمنعهم، و لا كان مستفسدا لهم من حيث كان قد مكّنهم من أن لا يفسدوا بشيء من ذلك، و لا يغتروا به بما نصبه من الأدلّة و أظهر من الحجج؛ فالضالّ منهم إنّما دهى من قبل نفسه؛ لأنّه لو أنعم النظر فى تلك الأفعال لعلم أنّها مخاريق و أباطيل، فإنّ الله تعالى لم يتولّها و لا أراد فعلها، و إنّما يريد من المكلف أن يصدّق من علم ظهور ما له صفة المعجز فى التخصيص عليه.

قيل له: فهذا جوابك بعينه عمّا ألزمته، فتأمل؛ لأنّ الله تعالى قد مكّن المكلف بالأدلّة الواضحة من أن يفرّق بين من ظهر على يده ما لا يعلم أنّ الله تعالى هو الذى خصّه به، و بين من يعلم ذلك من حاله، و أوجب عليه تكذيب الأوّل و تصديق

(١) هو الحسين بن المنصور، قيل فى حقّه المتناقضات، إذ عدّه البعض من كبار المعتزّدين و الزهّاد، و ذهب آخرون إلى أنّه من الملاحدة الزنادقة. ولد بفارس و تجرّول فى بلدان عديدة، و ظهر أمره سنة ٢٩٩ هـ و اتّبعه جماعة من الناس، و اختلفت الأقوال و تضاربت الآراء حوله و حول معتقداته. أعدم ببغداد و أحرقت جثته سنة ٣٠٩ هـ.

(٢) المراد بالنوانيس هنا ما يتّمسّ به من الاحتيال و الكذب.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٠

الثانى، فمتى لم ينصح نفسه، و قصر فى النظر، و اشتبه عليه الأمر كان اللوم عليه، و الله تعالى برىء من عهده.

فإن قال: أرى كلامك هذا مخالفا للأصول التى قرّرها الشيوخ فى باب الاستفساد، لأنّهم «١» أوجبوا منع القديم تعالى من الاستفساد، كما أوجبوا أن لا يفعل، و لم يفرّقوا بين الأمرين، و لم يجر عندهم مجرى غيره من ضروب القبائح، بل أجازوا فيما لم يكن استفسادا من القبيح ألا يمنع تعالى منه، و إن لم يجر أن يفعله فكيف ألحقتم أحد الأمرين بالآخر؟

قيل له: ليس الاستفساد -أولا- هو: ما وقع عنده القبيح و الفساد، لكنّه ما وقع عنده الفساد من المكلف، و لو لاه لاختار الصّلاح من غير أن يكون تمكينا من الأمرين، بل يكون المكلف متمكّنا من الصّلاح و الفساد مع عدمه، كما هو متمكّن منهما مع وجوده. و هذا ما لا خلاف بيننا فيه.

و قد علمت أنّ أبا هاشم «٢» يجيز أن يقوى الله تعالى شهوة المكلف، فيصير فعل الواجب و الامتناع من القبيح عليه شاقا، و يستحقّ من الثواب عليهما أكثر ممّا كان يستحقّه لو لم يكن بهذه الصّفة، و إن كان فى معلومه تعالى أنّ المكلف «٣» عند زيادة الشهوة و قوتها يفعل [المعصية] «٤» و لا يختار الطّاعة، و أنّه لو ضعّف شهوته

(١) قبلها زيادة فى هامش الأصل بلا علامة التصحيح لا توافق السياق، هى: «لأنّها كما أوجبوا منع القديم تعالى من الاستفساد».

(٢) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهّاب الجبائى. ولد سنة ٢٧٧ هـ بجبّا من أعمال خوزستان، و عاش ببغداد. يعدّ أبو هاشم من رءوس المعتزلة و أئمتها و منظريها، و صاحب آراء و نظريّات و مدرسة تتلمذ فيها جماعة من أعلام القرن الثالث و الرابع،



منهم صاحب بن عبّاد. أطلق على أصحابه و أتباع مدرسته اسم (البهشميّة)، توفّي ببغداد سنة ٣٢١ هـ. له تصانيف عديدة.

(٣) في الأصل: الكذب، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤١

و لم يزد فيها، لا يقع منه «١» المعصية، و يجعل هذا من باب التمكين، لا باب الاستفساد.

و يقول في غواية إبليس مثل ذلك، و يجيز أن يفسد عندها من لولاها لم يفسد، بعد أن يكون الحال على ما قدرناه في زيادة الشهوة و كثرة ما يستحقّه على الامتناع من الثواب؛ و إن كان أبو عليّ «٢» يخالف في هذه الجملة، و يلحق هذين الأمرين بباب الاستفساد. و على مذهبهما جميعا يصحّ ما قدّمناه من كلامنا.

أمّا على مذهب أبي هاشم الذي حكيناها فلا يمتنع أن يعلم الله تعالى أنّ في تمكين المكلف المتبتّي «٣» من تناول القرآن و ادّعاء التّبوة زيادة مشقّة على المكلفين في النظر و تمييز الصّادق من الكاذب، يستحقّون لأجلها من الثواب أكثر ممّا كانوا يستحقّونه مع فقدها، فلا يجب أن يمنع تعالى منه؛ لأنّه خارج من باب الاستفساد عنده، داخل في باب التمكين و التعريض لزيادة الثواب.

و يلحق هذا الوجه - على مذهبه بتقوية الشهوة - بتمكين «٤» إبليس من الغواية و الإضلال، و تمكين من ذكرناه أيضا من ماني و زرادشت و غيرهما من مخاريقهم المضلّة و نواميسهم المفسدة.

و أمّا على مذهب أبي عليّ فهو أيضا صحيح مستمرّ؛ لأنّ أبا عليّ يقول: إنّما مكنّ الله تعالى إبليس من الغواية و الدّعاء إلى الفساد، و لم يمنعه من ذلك من حيث

(١) في الأصل: و لا يقع من.

(٢) هو محمّد بن عبد الوهّاب الجبّائي - والد أبي عليّ الجبّائي - ولد سنة ٢٣٥ هـ بجبّاء من أعمال خوزستان، درس على أبي يعقوب الشّحام الذي كان أهمّ رجال المعتزلة بالبصرة، فأصبح بعد موت شيخه رئيسا لمدرسة المعتزلة، و ظلّ هكذا إلى حين وفاته. و من تلامذته أبو الحسن الأشعريّ. له تصانيف كثيرة.

(٣) في الأصل: الميني، و الظاهر ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: و بتمكين.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٢

علم تعالى أنّ كلّ من انفسد بدعائه و إضلاله قد كان يفسد لولاها. و يقول: لو لا هذا لمنعه من أفعاله، و لم يمكنه منها.

و على هذا، غير ممتنع أن يعلم تعالى أنّ جميع من يضلّ و يفسد عند تمكين المتبتّي بما ذكرناه، قد كان لو لا هذا التمكين يضلّ أيضا و يفسد، و أنّه ليس يحصل مع تمكينه من الفساد و الضلال إلّا ما كان سيحصل لولاها.

فيصير جواب أبي عليّ - عن غواية إبليس، و عن تمكين من ذكرناه من الكذبة الممخرقين من أفعالهم - هو جوابها بعينه لمن أوجب أن يمنع القديم تعالى ما «١» أجزناه.

و هذه الطّريقة التي سلكتها - في إبطال قول من أوجب على القديم تعالى المنع ممّا ذكرناه، لما ظنّه من الاستفساد - تبطل أيضا قول من أوجب عليه تعالى منع الملائكة أو الجنّ من فعل ما تنخرق به عاداتنا، على سبيل التصديق للكذّاب، على ما مضى من كلام صاحب الكتاب المتقدّم.

و تبطل قول من أوجب منعه تعالى من أن ينقل هذا الكتاب ناقل إلى بعض البلدان البعيدة التي لم يتصل بأهلها دعوة نبينا صلّى الله عليه و آله، و لم يسمعوا بأخباره، فيدّعي به هناك التّبوة، على ما اعتمده صاحب الكتاب فيما يأتي من كلامه؛ لأنّ مرجع كلّ ذلك

إلى التعلّق بالاستفساد الذي قد كشفنا ما فيه و أوضحناه. الموضح عن جهة إعجاز القرآن النص ٢٤٢ قال صاحب الكتاب: ..... ص :

٢٤٢

### قال صاحب الكتاب «٢»:

«فإن قال: و من أين أن ذلك لو وقع كان لا يتميز من الحجّة؟ بل ما أنكرتم أنّه إنّما يكون حجّة، إذا علم أنّه لم يحدث إلّا عند دعواه، فمتى «٣» حصل له هذا العلم زال التجويز الذي ذكرناه، و يصحّ أن يستدلّ به.

(١) في الأصل: بما، و الظاهر ما أثبتناه.

(٢) المغنى ١٦ / ١٨١.

(٣) في الأصل: فمن، و ما أثبتناه من المغنى.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٣

و ليس كذلك إذا كانت الحال ما ذكرتم، لأنّه مع تجويزه أن يكون قد أخذ من غيره، لا يحصل «١» له العلم، فيعلم أنّه لم يتكامل (له شروط دلالاته) «٢»، فينفصل عنده من الحجّة، كانفصال سائر الأدلّة من الشبه.

ثمّ قال: قيل له: قد بينّا أنّ علم المكلف بأنّه حدث عند ادّعاء النبوءة، (على خلاف العادة) «٣»، يكفي في صحّة الاستدلال.

و بينّا أنّ العلم المذمى سأل عنه، لو كان شرطاً لكان لا- يتمّ الاستدلال بإحياء الموتى و إبراء الأكمه و الأبرص، إلّا بعد أن يعلم أنّ حدوث ذلك لا يجوز أن يكون بالانتقال «٤».

فإذا لم يجب ذلك، و صحّ الاستدلال بها لمن لم يخطر (ذلك له) «٥» بالبال، فقد بطل كون هذا العلم شرطاً.

على أنّ هذا العلم لو كان شرطاً، لم يخل من أن يكون طريقه الاضطرار أو الاستدلال:

فإن كان طريقه «٦» الاضطرار فيجب أن يكون له طريقه يعلم عندها، و لا- طريق يشار إليه يعلم عنده أنّ القرآن لم يظهر إلّا على الرّسول صلّى الله عليه و آله عند ادّعائه النبوءة، و أنّه لم يظهر على أحد من قبل.

و كذلك فلا يصحّ فيه الاستدلال؛ لأنّه لا دليل يدلّ على أنّه لم يظهر إلّا عليه، كما يدلّ الفعل «٧» على أنّه من قبل فاعله؛ لأنّ ذلك إنّما يصحّ فيه لما كان فعله حادثاً من قبله، فعلم أنّه لم يحدث إلّا منه بالدليل الذي نذكره في هذا الباب.

و القرآن؛ فليس من فعله على الحدّ الذي يكون معجزاً، فكيف يمكن أن يستدلّ

(١) هكذا في المغنى، و في الأصل: يجعل.

(٢) في المغنى: شرط دلالاته.

(٣) في المغنى: على وجه ينفصل ممّا جرت العادة بمثله.

(٤) في المغنى: زيادة: و أن يزيل هذه الشبهة.

(٥) في المغنى: له ذلك.

(٦) من المغنى.

(٧) في المغنى: الفصل.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٤

به على أنّه لم يظهر على غيره، مع أنّه لا بدّ من القول بأنّه حدث من قبل غيره؟

و إذا لم يصحّ حصول العلم من الوجهين، فكيف يصحّ أن يجعل شرطاً، مع أن كونه شرطاً يبطل كونه معجزاً، وقد سلّم السائل أنه معجز في الأصل؟».

## الكلام عليه

يقال له: قد بينا بطلان ما ظننته من التباس الحجّة بالشبهة، و أوضحنا كيفية التمييز بينهما، مع تجويز ما ألزمتك أن تجوّزه. و قد مضى الكلام أيضاً سالفاً في أن الذي اخترته و اقتصرته عليه من وقوع الفعل على خلاف العادة غير كاف في الدلالة على النبوة، و استقصيناه.

و كذلك الكلام في دلالة «١» إحياء الموتى و إبراء الأكمه و الأبرص، و ميزنا الوجه الذي تكون هذه الأفعال عليه دالة على النبوة، مع تجويز الانتقال على الحياة، من الوجه الذي لا يدلّ معه لأجل هذا التجويز. و لم يبق إلّا أن نبين الطريق إلى العلم بأنّ القرآن لم يظهر على غير من علمنا «٢» ظهوره من جهته؛ لأننا قد سلّمنا لك أنه يمكن أن يكون معجزاً على الوجه الذي يدعيه، فلا بدّ من أن نبين ما يمكن أن يعلم به اختصاصه بمن ظهر عليه، و إلّا بطل تقدير كونه معجزاً على كلّ وجه.

و إن كنا لا نحتاج في نصره مذهبنا إلى شيء من هذا؛ لرجوعنا في الدلالة على النبوة إلى ما يعلم حدوثه في الحال، و لا يمكن فيه التقديم.

و يمكن أن يعلم القرآن و أمثاله من الكلام [على] ما ذكرناه من وجهين:

أحدهما: أن يكون متضمناً من الأخبار لما يعلم مطابقته لأحوال من ظهر عليه، و قصصه و الحوادث في أيامه، فيعلم أنه المختصّ به دون غيره.

(١) في الأصل: دله، و الصحيح ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: علمناه، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٥

و قد شرحنا هذا الوجه فيما تقدّم من كتابنا «١»، و أوضحناه، و ذكرنا من جملة ما في القرآن من الأخبار الدالة على اختصاص الرسول صلى الله عليه و آله به قطعة و افره، و هذا طريق واضح لا يمكن دفعه.

و الوجه الآخر: أن يعلم من جهة بعض الأنبياء من قد علمنا نبوته بمعجز لا يمكن فيه النقل و الحكاية؛ لأنّ الكتاب الذي ظهر لم يتقدّم حدوثه، فنأمن أن يكون المختصّ به غير من ظهر عليه.

و ليس لأحد أن يقول: إنكم إذا علمتم من جهة النبي الذي ذكرتموه أن ذلك لم يتقدّم حدوثه فقد علمتم نبوة من ظهر عليه، و صدقه بقوله، جرى «٢» أن يقول: هذا نبيّ صادق فاتبعوه؛ و ذلك أن القدر الذي علمناه بقول النبيّ هو أن الكتاب لم يتقدّم حدوثه، و هذا غير كاف في الدلالة على صدق من ظهر عليه. بل لا بدّ من النظر في أحوال الكتاب؛ فإذا علمنا استيفاءه لشرائط المعجز، علمنا صدقه.

و ليس له أن يقول: أيّ فائدة في النظر في الكتاب الذي يظهره، و أنتم إذا علمتم من جهة النبيّ الآخر أنه لم يتقدّم، أمكن أن تعلموا نبوة هذا المدعى و صدقه من جهته، و يصير النظر في الكتاب لا معنى له! لأنّه يمكن أن تكون الفائدة فيه من حيث علم الله تعالى أن المكلفين بتصديق «٣» من ظهر عليه الكتاب من نظروا فيه و علموا به صدقه، كانوا أقرب إلى اتّباعه و قبول ما دعاهم إليه منهم لو علموا نبوته من جهة نبيّ آخر، أو بمعجز غير الكتاب على الحدّ الذي يقوله في إظهار معجز دون معجز، و على وجه دون وجه، في وقت دون وقت، و كما نقول (في العبادة ينقض) «٤» الأفعال دون بعض.

(١) راجع الصفحة ١٤٢ لغاية ١٥٣.

(٢) في الأصل: و جرى.

(٣) في الأصل: لتصديق.

(٤) كذا في الأصل، و لعله: في العادة: بعض.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٦

### قال صاحب الكتاب بعد كلام لم نحتج إلى ذكره «١»:

«فإن قال «٢»: أفلستم قد جعلتم هذا العلم شرطاً، من حيث قلتم: إنه تعالى إذا لم يجوز أن يمكن من الاستفساد فلا بد من أن يعلم أن ذلك لم يظهر على غيره، فقد عدتم إلى أن هذا العلم شرط في الاستدلال؟

ثم قال: قيل له: إنا لا نجعل ذلك شرطاً، لكننا نجعله دافعاً للشبهة و مزيلاً لها إذا وردت على المكلف، كما قلنا إن إحياء الموتى يصح الاستدلال به [على النبوة، و لم نجعل شرط الاستدلال به] «٣» العلم باستحالة الانتقال على الأعراض، و إن كان من «٤» خطر بباله، و صارت شبهة يمكنه إزالته ذلك بأن يعلم بالدليل الظاهر أن الانتقال لا يجوز عليها، فكذلك القول فيما قدمناه.

و بعد، فلو جعلنا ذلك شرطاً لكننا قد جعلنا الشرط ما يصح وجوده للمكلف عند النظر في النبوات؛ لأنه قد علم أن القديم تعالى حكيم، و أنه يرسل الرسول للمصالح، و أنه لا بد من أن يفرق بين النبي و المتنبى، و يمنع مما يؤدي إلى أن لا فرق بينهما، فيعلم عند ذلك أن القرآن لا يظهر على من أخذه من غيره، و جعله دلالة نبوته، مع كونه كذاباً.

و ليس كذلك ما جعلته شرطاً؛ لأنك أحلت على علم لا طريق لك إلى ثبوته من الوجه الذي ادعيت [فسلم ما قلناه، و بطل ما ادعيت] «٥».

على أنه لا بد من القول بما ذكرناه على كل حال، و إن لم نقل: إن ظهور القرآن على من هذا حاله يوجب التباس النبي بالمتنبى، و ذلك لأنه [كما] «٦» يجب أن يمنع من إظهاره تعالى المعجزات على الصالحين، لما فيه من المفسدة - على ما بيناه من قبل - فيجب أن يمنع من أن يمكن أحداً من ادعاء معجزة لنفسه، على

(١) لاحظ كلام القاضي عبد الجبار و استدلاله في المغنى ١٦/١٨٣.

(٢) المغنى ١٦/١٨٤ - ١٨٥.

(٣) من المغنى.

(٤) في المغنى: متى.

(٥) من المغنى.

(٦) من المغنى.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٧

وجه يلتبس «١» حاله بحال من يظهر نفس المعجز عليه؛ لأن هذا أدخل في المفسدة و التنفير.

### الكلام عليه

يقال له: قد دللنا على أن الناظر في دلالة ما يجرى مجرى الكلام - الذي يتأتى فيه النقل و الحكاية - على النبوة، لا بد من أن يكون آمناً من ظهور ذلك على غير من أتى به، و أن هذا العلم لا بد من كونه شرطاً في صحة الاستدلال؛ لأنه متى لم يحصل الثقة بأن الله

تعالى هو الذي خصه به جَوَزُ «٢» الناظر أن يكون اختصاصه على جهة الاستفساد من فاعل يجوز أن يفعل القبيح، و أجرينا ذلك مجرى العلم بأن الفعل الظاهر على مدعى النبوة خارج عن مقدور البشر و مجرى العلم بأن القديم تعالى غنى لا يجوز أن يختار فعل القبيح، في أنهما يشترطان في صحّة الاستدلال بما يظهر على النبوة، لا دافعان للشبهة عند خطورهما بالبال. و لا- فرق بين من دفع في العلم الأوّل- الذي ذكرنا «٣» كونه شرطا- و أنزله منزلة ما يدفع الشبهة عند ورودها- و إن كان فقده غير محلّ بصحّة الاستدلال- و بين من قال بمثل ذلك في العلمين «٤» الآخرين.

و قد «٥» مضى الكلام أيضا في أن من جَوَزَ على الحياة الانتقال بفاعل غير الله تعالى لم يصحّ استدلاله بها على النبوة، كما لا يصحّ استدلاله لو كان مجوّزا حدودها بغيره عزّ و جلّ؛ فلا معنى لتكراره- بتكرار صاحب الكتاب- التعلّق به مرّة

(١) من المغنى، و فى الأصل: تلبس، و سيرد فى آخر المبحث «يلتبس».

(٢) فى الأصل: و جَوَزَ، و الظاهر ما أثبتناه.

(٣) فى الأصل: ذكرناه، و المناسب ما أثبتناه.

(٤) فى الأصل: العالمين، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٥) فى الأصل: فقد.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٨

بعد أخرى، فقد ذكرنا ما يمكن أن يكون طريقا إلى العلم بما ذكرنا أنه شرط، و أنّه ممّا يمكن المكلف إدراكه و إصابته، فسقط قوله: «إنّ الذى ذكره لو كان شرطا لأمكن العلم به و أنّ الذى ذكرناه لا طريق إليه».

فأما منعه ممّا أزمناه لما فيه من التّفير و المفسدة- قياسا على المنع من ظهور المعجزات على الصّالحين و من ليس بنبيّ- فقد بينا فيما أمليناه من كتابنا «الشافى فى الإمامة» «١» جواز ظهور المعجزات على أيدي الأئمّة و الصّالحين، و دللنا على أنّه لا تنفير فى ذلك و لا فساد.

على أنّا لا نمنع ممّا اقتضاه ظاهر كلام الكتاب، لأنّه قال: «فيجب أن يمنع من أن يمكن أحدا من ادّعاء معجزة لنفسه، على وجه يلتبس بها حاله بحال من يظهر نفس المعجز عليه».

و نحن نمنع ممّا ذكره من كان بهذه الصّيفة من الالتباس «٢»؛ لأنّ المفهوم من الالتباس ما لا يمكن معه إصابه الحقّ، و لا القطع على الصّواب.

و قد بينا أنّ الذى جَوَزناه لا يقتضى التباس المعجز بما ليس بمعجز، و لا يرفع طريق التمييز بيننا. اللهمّ إلّا أن يريد بلفظة «الالتباس» قوّة الشبهة و شدّة المشقة على المكلف مع تمكّنه من «٣» إصابه الحقّ، و هذا إن أراد، يسقط بجميع ما تقدّم؛ لأنّ القديم تعالى لا يجب عليه المنع من الشبهات.

ثمّ قال صاحب الكتاب «٤» فى جملة فصل يتضمّن: «بيان صحّة التحدّى بالكلام الفصيح»، بعد أن بين أنّ امتناع المعارضة لا يجوز أن يكون؛ لأنّ الله تعالى فعل فيهم منعا عن الكلام:

(١) الشافى فى الإمامة ١/ ١٩٦.

(٢) فى الأصل: التباس، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) فى الأصل: بل، و الظاهر ما أثبتناه.

(٤) المغنى ١٦/ ٢١٤.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٩

«فإن قال «١»: امتنع عليهم ذلك بأن أعدمهم الله تعالى العلوم التي معها يمكن الكلام الفصيح، فصار ذلك ممتنعا عليهم؛ لفقد العلم لا للوجوه التي ذكرتموها.

ثم قال: قيل له: ليس يخلو فيما ادّعيته «٢» من وجهين:

إما أن تقول: قد كان ذلك القدر من العلم حاصلًا من قبل معتادا، فمنعوا منه [عند] «٣» ظهور القرآن.

أو تقول «٤»: إن المنع من ذلك مستمر غير متجدد، وإنهم لم يخصّوا «٥»، ولا من تقدّمهم بهذا القدر من العلم.

فإن أردت [الوجه] «٦» الأوّل فقد كان يجب أن يكون قدر القرآن في الفصاحة قدر ما جرت به العادة من قبل، وإنما منعوا من مثله في المستقبل.

و لو كان كذلك لم يكن المعجز هو القرآن؛ لكونه مساويا لكلامهم، ولتمكّنهم من قبل من فعل مثله في قدر الفصاحة. وإنما يكون «٧» المعجز ما حدث فيهم «٨» من المنع، فكان التحدي يجب أن يقع بذلك المنع لا-بالقرآن، حتى لو لم ينزل الله تعالى عليه «٩» القرآن و لم يظهره «١٠» أصلا، وجعل دليل نبوته امتناع الكلام عليهم على الوجه الذي اعتادوه لكان وجه الإعجاز لا يختلف، وهذا ممّا يعلم «١١» بطلانه باضطرار؛ لأنه عليه السلام تحدّى بالقرآن، وجعله العمدة في هذا الباب.

على أن ذلك لو صحّ لم يقدح في صحّة نبوته؛ لأنه كان يكون بمنزلة أن يقول صلى الله عليه وآله: دلالة نبوتي أنني أريد المشي في جهه، فيتأتى لي العادة، و تريدون

(١) المغنى ٢١٨/١٦.

(٢) في المغنى: لست تخلو فيما ادّعيت.

(٣) من المغنى.

(٤) في الأصل: يقول.

(٥) في المغنى: لم يختصّوا.

(٦) من المغنى.

(٧) في المغنى: كان يكون.

(٨) في المغنى: منهم.

(٩) ليس في المغنى.

(١٠) في المغنى: يظهر.

(١١) في المغنى: نعلم.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٥٠

المشي فيتعدّر عليكم. فإذا وجدوا «١» الأمر كذلك دلّ على نبوته، لكون هذا المنع على هذا الوجه ناقضا للعادة».

## الكلام عليه

يقال له: أمّا صورة مذهبنا في الصّرفه فقد ذكرناها في صدر هذا الكتاب و شرحناها، و بيّنا أنّ الله تعالى إنّما يصرف عن المعارضة بأن يفقد من رام تعاطيها في الحال العلم بالفصاحة، و لا يمكن معه المعارضة، و إن كان متى لم يقصدها لم يفقد هذه العلوم.

و دللنا على أنّ العلوم التي يمكن معها معارضة القرآن- بما يقاربه في الفصاحة و يخرجها عن أن يكون خارقا لعادة العرب بالفصاحة

«٢»- قد كانت موجودة في القوم، و معتادة لهم.

فأما إطلاق القول على القرآن بأنه معجز و ليس بمعجز، فقد مضى أيضا ما فيه مشروحا، و أوضحنا ما يتعلّق في هذا الباب بالمعنى و ما يرجع إلى العبارة، و أنّ الشّناعة المقصودة لا- تلزم، و تتوجّه على من قال: «إنّ القرآن ليس بمعجز»، يعنى أنّ البشر يتمكّنون من مساواته أو مقاربتة، و أنّه لا حائل بينهم و بين ذلك. أو بمعنى أنّه لا حظّ له في الدّلالة على نبوّه النبيّ صلّى الله عليه و آله. فأما من نفى عنه ما ذكرناه، و قال: إنّهُ ليس بمعجز بنفسه و لا خارق للعادة بفصاحته، لكنّه يدلّ على ما هو المعجز في الحقيقة، و يسند إلى الأمر الخارق للعادة، فلا شناعة عليه.

و ليس يجب إذا كان المنع عن المعارضة هو العلم على الحقيقة، ألا يقع التحدّي بالقرآن، كما ظنّ صاحب الكتاب؛ لأنّه لو لا التحدّي بالقرآن و قصور

(١) في المعنى: وجد.

(٢) في الأصل: بفصاحة، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٥١

العرب عن معارضته لما علمنا ذلك المنع، و لا كان لنا إليه طريق. فكانه صلّى الله عليه و آله قال للعرب: هاتوا مثل هذا القرآن، فإذا تعذّر عليكم- مع أنّ فصاحته ممكنة لكم و معتادة منكم- فاعلموا أنّ الله تعالى قد صرفكم عن معارضتي، و منعكم منها، تصديقا لى و دلالة على نبوّتى.

فكان الأمر في المنع الذي ذكره لا ينكشف إلّا بالتحدّي بالقرآن، فكيف تظنّ أنّ التحدّي به مستغنى عنه، إذا كان الأمر على ما ذهبنا إليه؟ أو لا- ترى أنّ الله تعالى لو كان يمكن الرسول صلّى الله عليه و آله من فعل القرآن بأن فعل له علوما خارقة للعادة على مذهبه لكان المعجز في الحقيقة هو تلك العلوم لا نفس القرآن، و مع ذلك فالتحدّي بالقرآن لا بدّ منه؛ لأنّ به ينكشف حال تلك العلوم، و من جهته يتطرّق إلى إثباتها.

و لم يكن لأحد أن يقول: إذا كانت تلك العلوم هي العلم المعجز الدالّ على التصديق فلا معنى للتحدّي بالقرآن، بل كان يجب أن يقع التحدّي بالعلوم المخصوصة! و هكذا القول: لو كان تعالى قد مكّن رسوله صلّى الله عليه و آله من قدر لم تجر بمثلها العادة، يتأتّى بها من ضرور الجملة ما لا- يتسع له البشر؛ لأنّ المعجز في هذه الحال هو القدر و التحدّي بالفعل الواقع عنها، و إظهاره، و المطالبة بمثله، ممّا لا بدّ منه.

و لا- شكّ في أنّ الله تعالى لو لم ينزل القرآن أصلا، و جعل دليل نبوّته امتناع الكلام على القوم، لكان دالّا و معجزا على ما ذكر. إلّا أنّه ليس يجب- إذا لم يفعل ذلك، و جعل دليل نبوّته امتناع معارضة القرآن عليهم- ألا يقع التحدّي بالقرآن، و المطالبة بالاثنيان بمثله! و كأنه يقول: إذا صحّ أن يقوم مقام القرآن غيره، و صحّ «١» وقوع المنع منه

(١) في الأصل: و صحّت، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٥٢

على وجه الإعجاز، و جب أن لا يكون في ظهوره فائدة، و لا في التحدّي بالمنع من معارضته.

و هذا ممّا لا يخفى بطلانه على أحد؛ لأنّه لا شىء من الأفعال يقع المنع منه على وجه الإعجاز إلّا و لو قام مقامه غيره لم يختلف وجه الدّلالة، و لا يقتضى ذلك ألا يكون فيما وقع المنع منه من الأفعال فائدة.

على أنّ من ذهب في إعجاز القرآن إلى الفصاحة، يلزمه إذا كان الله تعالى قادرا على أن ينزل مكان هذا القرآن غيره ممّا يماثله في



الفصاحة أو يزيد عليه فيها زيادة كثيرة، و نحن نعلم أنه لو أنزل ما هو أفصح منه، لكان الأمر في إعجازه أظهر- إلا أن يكون في إنزال القرآن و التحدى به فائدة.

فإن قال: من ذهب إلى ما ذكرناه- أنه و إن جاز أن ينزل غيره و يقوم في الدلالة مقامه، أو يكون أوضح أمرا منه- فيجب إذا لم يفعل ذلك و أنزل هذا القرآن، أن يقع التحدى به، لينكشف الأمر في إعجازه. و لو أنزل غيره لكان التحدى يقع بذلك.

قيل له: و هكذا يجب- إذا كان الله تعالى قد جعل دليل نبوة رسوله عليه و آله السّلام المنع من معارضة هذا القرآن دون غيره- أن يقع التحدى بالقرآن أو المطالبة بالإتيان بمثله، لينكشف الأمر في المنع الذي هو العلم على صدقه.

و لو جعل دليل النبوة امتناع الكلام، أو الحركات، أو غيرهما من الأفعال، لكانت المطالبة تقع بتلك الأفعال.

فأما قوله: «و هذا مما يعلم بطلانه باضطرار؛ لأنه عليه و آله السّلام تحدى بالقرآن و جعله العمدة». فإن أراد أن المعلوم بطلانه باضطرار أنه صلوات الله عليه و آله لم يتحد بالقرآن و لا طالب القوم بمثله بل عدل إلى سواه فيما طالبهم بفعله، فلا شك في بطلان ذلك. و هو إذا صحّ كان شاهدا لقولنا و غير مناف

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۲۵۳

لمذهبنا، على ما بيناه.

و إن أراد- فيما ادعى العلم بطلانه اضطرار- شيئا آخر غير ما ذكرناه، فقد كان يجب أن يفصح به، و ما نظنه أراد غيره. و قوله: «بأنه عليه و آله السّلام تحدى بالقرآن و جعله العمدة» عقيب ذكر الاضطرار، يدل على أنه أراد ذلك.

و كيف لا يجعله عليه السّلام العمدة في ذلك و المفزع في الحجّة، و الأمر في نبوته لا يكشف إلا بالنظر فيه، و العلم بأن القوم طولبوا بالإتيان بمثله و بعبه فلم يفعلوا. و أن امتناعهم من معارضته إنما كان للتعدّر و القصور اللذين سببهما ما فعله الله تعالى فيهم من المنع و سلب العلوم.

فإن قال: المعلوم من حال النبي صلى الله عليه و آله، خلاف ما يذكرونه «(۱)» و يذهبون إليه؛ لأنه عليه و آله السّلام كان يجعل القرآن دليل نبوته، و العلم على صدقه، و يذكر أن الله تعالى أبانه به، و مذهبكم يخالف جميع ما ذكرناه.

قيل له: أما المعلوم الذي لا إشكال فيه فهو أن النبي صلى الله عليه و آله كان يحتج بالقرآن، و يدعو في الاستدلال على نبوته إليه، و يطالب العرب بفعل مثله، و يشهد قاطعا متيقنا بأنهم لا يفعلون، و يجعل قصورهم دليل نبوته.

فأما وجه الاحتجاج به، و هل هو لأن القرآن بنفسه المعجز، أم مستند إلى ما هو المعجز على الحقيقة و متعلق به، و كون قصور القوم عن المعارضة دليلا على نبوته؟ و هل ذلك لأن القرآن في نفسه خارق للعادة بفصاحته، أم لأنهم منعوا من المعارضة و صرفوا عنها؟ مّا ليس بمعلوم من جهته عليه و آله السّلام و لا- من ظاهر حاله، و إنما يعلمه الناظر بالدليل الذي ربّما خفى إدراكه على كثير من المتكلمين.

(۱) في الأصل: يذكر فيه، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۲۵۴

و لو كان ما ذكرناه ثابتا معلوما على حد العلم بما ذكرناه أولا، لوجب أن يكون جهه كون القرآن معجزا و دالا على النبوة معلومة باضطرار، كما أن التحدى بالقرآن معلوم ذلك، فكان لا يصحّ أن يخالف من جهه دلالة مقرّر بصدق النبي صلى الله عليه و آله و صحه نبوته، كما لا يصحّ أن يخالف فيما جرى مجراه.

على أننا ما نأبى القول بأن القرآن دليل نبوته عليه و آله السّلام، و العلم على صدقه، و لا يمتنع من هذه الجملة.

و إن أردنا بذلك أن الناظر في أحواله و المتأمل لها يفضى به نظره إلى العلم بما هو الدليل و العلم على الحقيقة، فمن حيث كان

وصلة إلى الدليل و طريقا إليه و متعلقا به، جاز أن يصفه بصفته.

كما لا- يمتنع الكل من وصف القرآن بأنه دليل و علم، و إن كان من فعله عليه و آله السّلام، من حيث كان مستندا و متعلقا بما هو الدليل و العلم على الحقيقة من العلوم «١».

و كذلك الوصف لما يظهره الرسول عليه السّلام من حمل الجبال و قلب المدن، إذا كان واقعا عن قدرة. و لا ينكر وصفه بأنه دليل، على التفسير الذي ذكرناه.

و كما يصف أيضا إخباره صلى الله عليه و آله عن الغيوب، و إنذاره الحوادث الكائنة في المستقبل بأنها أدلّه له و أعلام، من حيث استندت إلى العلوم التي هي في الحقيقة واقعة موقع الإعلام.

و ليس لأحد أن يقول: إنه عليه و آله السّلام كان يجعل القرآن دليلا و حجّة دون وجه كذا على خلاف ما ذكرتم؛ لأننا قد بينا أنّ كفيته كونه دليلا و حجّة، فهل هو الدالّ بنفسه أم بغيره، بما لم يعلمه من دونه «٢» صلى الله عليه و آله اضطرارا؟ و لا يدعى العلم به

(١) كذا في الأصل، و الظاهر: الأعلام.

(٢) في الأصل: من دينه، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٥٥

من هذه الجهة إلّا غيبى أو معاند، و إنّما يعلم ذلك بالأدلة التي تستخرج بها أمثاله.

فأما ما ذكره صلى الله عليه و آله أنّ الله تعالى أبانه بالقرآن، فغير مخالف لمذهبنا؛ لأننا نقول:

إنّ الله تعالى أبانه عليه و آله السّلام به، كما أبانه بنزول جبرئيل عليه السّلام، إلى غير هذا من ضروب الاختصاصات و فنون الكرامات. غير أنّ هذه الإبانة لا يمكن أن نعلم بها في الأصل صحّة نبوته، بل لا بدّ من أن يعلم صحّة النبوة قبلها بما ذكرناه من ثبوت المنع عن المعارضة؛ فإذا علمنا ذلك رجعنا إلى خبره عليه السّلام في حصول الإبانة و الاختصاص و نزول جبرئيل عليه السّلام و ما أشبههما. و هذه جملة كافية تأتي على ما ذكره في الفصل.

ثمّ قال صاحب الكتاب في جملة فصل مترجم بذكر: «وجوه إعجاز القرآن و ما يصحّ من ذلك و ما لا يصحّ» «١».

«فإن قالوا «٢»: إنّنا نجعله معجزا، لصرفه تعالى «٣» إياهم عن المعارضة.

فقد «٤» بينا من قبل: أنّه لا يجوز أن يكونوا ممنوعين من الكلام بكذا ... و أشار إلى ما ذكره «٥».

ثمّ قال: و بينا أنّ هذا الوجه لو صحّ لم يوجب كون القرآن معجزا، و كان يجب أن يكون المعجز منهم من فعل مثله، كما أنّه تعالى لو جعل دلالة نبوته صلى الله عليه و آله «٦» أن يتمكّن من مشى، أو كلام، أو تحريك يد، في حال يتعدّر

(١) المغنى ١٦/٣١٦- فصل: «في وجوه إعجاز القرآن، و ما يصحّ من ذلك و ما لا يصحّ، و ما يتصل بذلك».

(٢) المغنى ١٦/٣٢٢.

(٣) في المغنى: و إن كان كذلك لصرفه.

(٤) في الأصل: قد، و ما أثبتناه من المغنى.

(٥) يشير إلى ما ذكره القاضى في بداية هذا الفصل، و كرّره في هذا المقام من قوله: «بأن دللنا على أنّ المنع و المعجز لا يختص كلاما دون كلام، و أنّه لو حصل ذلك في ألسنتهم لما أمكنهم الكلام المعتاد، و المعلوم من حالهم خلاف ذلك».

(٦) من المغنى.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٥٦

على جمعهم «١» مثله، لقد كان ذلك معجزاً، لكن المعجز كان منعهم «٢» من ذلك؛ لأنّ الخارج عن العادة، دون تمكّنه صلّى الله عليه وآله ممّا فعله، لأنّ ذلك معتاد. و من سلك هذا المسلك في القرآن، يلزمه ألاّ يجعل «٣» له مزية البتّة. على أنّ ذلك يبطل بنصّ «٤» القرآن؛ لأنّه تعالى قال: قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً «٥».

و لو كان الوجه الّذى له تعدّر عليهم المنع، لم يصحّ ذلك؛ لأنّه لا يقال في الجماعة «٦» إذا امتنع عليها الشيء: إنّ بعضها يكون ظهيرا لبعض؛ لأنّ المعاونة و المظاهرة «٧» إنّما تمكن مع القدرة، و لا تصحّ مع المنع و العجز «٨».

## الكلام عليه

يقال له: لسنا نذهب في الصّرف إلى أنّه المنع من الكلام، و الّذى نذهب إليه فيه قد ذكرناه و أوضحناه. و لو لا أنّ كلامك هذا على من ذهب إلى «٩» أنّ القوم منعوا من الكلام يمكن أن يطعن به طاعن فيما نذهب إليه لتجاوزنا عنه، و لم نتشغل بالكلام عليه. و بطلانه واضح على كلّ وجه؛ لأنّا قد بينا فيما مضى الكلام على من ألزم إطلاق القول بأنّ القرآن ليس بمعجز، و شرحناه. فأما إلزامنا أن لا يكون له مزية، إذا كان العلم المعجز في الحقيقة غيره فليس

(١) في المغنى: جميعهم.

(٢) في المغنى: لكان المعجز منعهم.

(٣) في الأصل: جعل، و ما أثبتناه من المغنى.

(٤) في المغنى: بعض.

(٥) سورة الإسراء: ٨٨.

(٦) في الأصل: الجملة، و ما أثبتناه من المغنى.

(٧) في الأصل: المطابقة، و ما أثبتناه من المغنى.

(٨) في المغنى: العجز و المنع.

(٩) في الأصل: على، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٥٧

يخلو من إلزامنا نفي مزيته من أن يريد نفيها في باب الدلالة، أو التحدّي، أو الفصاحة.

و كلّ هذه الوجوه قد تقدّم الكلام على أنّ القرآن- و إن لم يكن هو العلم في الحقيقة- فغير واجب نفي المزية عنه في شيء منها. فأما الآية التي تلاها صاحب الكتاب فهي أبعد ما يسأل عنه و يقدر «١» به؛ لأنّه تعالى أراد أن يخبرنا عن تعدّر معارضة القرآن على الخلق أجمعين، فنفي ذلك على أكد الوجوه.

و نحن نعلم أنّ مع التظاهر و التعاون ربّما تأتي ما يتعدّر، و أنّ الشيء إذا كان متعدّداً و غير متأتّ مع التوازر و التظاهر كان أبعد من التأتّي مع الانفراد، و كان نفي تأتّيه أكد و أبلغ؛ فلماذا قال تعالى: وَ لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً. و ليس في الإخبار عن أنّ المعارضة لا تقع، و تأكيد نفي وقوعها- بما جرت عادة أهل العربية بأن يؤكّدوا به بخطابهم- دلالة على وجه التعدّر ما هو.

و أكثر ما نستفيد بالآية أنّ المعارضة لا تقع، و أنّها متعدّرة على كلّ حال؛ فأما من أيّ وجه لم تقع، و هل تعدّرت لمنع عن الكلام، أم لفقد علوم، أو قدر؟ فمما لا تدلّ عليه الآية.

وقوله: «إنَّ المعاونة إنَّما تمكن مع القدرة، و لا تصحَّ مع المنع».

صحيح، لكن لخصمه أن يقول: إنَّ الله تعالى لم يرد أنَّ المعارضة لا تقع منهم و إنَّ تظاهروا و تعاونوا على فعلها، و إنَّما نفى وقوعها- و إنَّ تظاهروا و تعاونوا- بما يقدرون عليه من الأفعال في طلبها، و الاحتيال لتتمامها؛ فالتظاهر لم يعن به إلَّا ما هو مقدور ممكن.

(١) في الأصل: و يقدم، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٥٨

و نحن نعلم أنَّ القائل إذا قال: «لو تظاهر الخلق بأجمعهم أو تعاونوا على فعل جوهر أو سواد لما وقع منهم» يكون كلامه صحيحا مفيدا لتعدُّر وقوع ذلك على أبلغ الوجوه، و يجري مجرى أن يقول في عشرة: إنَّهم لو تظاهروا و تعاونوا على حمل جبل لما أمكنهم، و إنَّ كان حمل الجبل مقدورا لهم، و ممكنا على جهة التفريق «١».

و الأول غير ممكن و لا مقدور على وجه من الوجوه، و إنَّما حسن القول الأول- مع استعمال لفظ التعاون فيه- للوجه الذي ذكرناه. على أنَّا قد بينا أنَّ الله تعالى إنَّما منعهم عن المعارضة بأنَّ أعدمهم في الحال العلوم بالفصاحة، فلن تخرج المعارضة من أن تكون مقدورة- و إنَّ كانت متعدِّرة- لفقد العلوم، فيجب أن يصحَّ استعمال لفظ «التظاهر» غير مطابق لمذهبنا في تعدُّر المعارضة، للزم صاحب الكتاب و جميع أهل مذهبه مثل ذلك؛ لأنَّه يقول فيما من أجله لم تقع المعارضة مثل قولنا بعينه، و ينسب تعدُّرها إلى فقد العلوم بالفصاحة، كما نسبته «٢»، و إنَّ كان الفرق بيننا و بينه أنَّا نقول: إنَّ القوم أفقدوا العلوم في الحال، و هو يقول: إنَّهم كانوا فاقدين لها في جميع الأحوال، مستقبلها و مستدبرها؛ لأنَّ العادة لم تجر بحصول كلِّ تلك العلوم لهم.

فإن قال: إنِّي لم أوجه كلامي في الفصل نحو مذهبكم، و إنَّما خصصت به من قال: إنَّ القوم منعوا عن الكلام جملة.

قيل له: قد علمنا ما قصدته، و كلامنا الأول متناول لغرضك بعينه، و كلامنا الثاني إنَّما أوردناه استظهارا و بيانا.

ثم قال صاحب الكتاب، بعد أن ذكر أن دواعي العرب إنَّما انصرفت عن

(١) في الأصل: الفريق، و الظاهر ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: ينسبه، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٥٩

المعارضة، لعلمهم بأنَّها غير ممكنة، من حيث باينت فصاحة القرآن جميع فصاحتهم، لا للصيرف الذي يدعيه من يقول: إنَّ المعارضة كانت ممكنة، و إنَّها لم تقع لأنَّ دواعيهم صرفت «١»:

فإن قال «٢»: و من أين أنَّ الحال على ما ذكرتم؟

قيل له «٣»: لأمر:

منها: ما نقل عنهم من اعترافهم بمزية القرآن عند المذاكرات، على ما قدَّمنا ذكره.

و منها: أن آية التحدى تدلُّ على تعدُّر مثله «٤»: و لو كان بعضهم لبغض ظهيرا.

و منها: أن هذا القول يوجب أن القرآن ليس بمعجز (في الحقيقة، و أنَّ صرف همهم عمَّا جرت عادتهم بمثله هو المعجز) «٥»، و

يوجب أن يدلَّ القرآن، لو كان كلاما متوسِّطا في الفصاحة، حتَّى يكون حاله في الإعجاز، و هو كذلك (مثل حاله) «٦» الآن، لأنَّ

المعتبر صرف همهم و دواعيهم، فالركيك «٧» في ذلك و الفصيح بمنزلة.

و منها: أن الذي ذكره يقتضى خروجهم عن العقل ...

ثمَّ بين أن دواعيهم لا يجوز أن تنصرف مع كمال عقولهم.

## الكلام عليه

يقال له: و هذا الفصل أيضا- و إن كانت وجهته إلى غير مذهبنا- فنحن نتكلم

(١) راجع تفصيل كلام القاضى عبد الجبار و أجوبته و نقوضه، فى المغنى ٣٢٤ / ١٦.

(٢) المغنى ٣٢٥ / ١٦.

(٣) فى الأصل: قال لهم.

(٤) فى المغنى: مثله عليهم.

(٥) زيادة فى الأصل، ليست فى المغنى.

(٦) فى المغنى: كحاله.

(٧) فى الأصل: و الركيك.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٦٠

عليه؛ لإمكان التعلق به علينا.

فقول: و ما فى الاعتراف بمزىة القرآن فى الفصاحة ممّا يدلّ على أنّ جهه إعجازه هى الفصاحة، و أنّه خارق بها عادات العرب؟! و ما المنكر أن يكون عالى الطّبقه فى الفصاحة، فيشهد له بالمزىة فيها، و إن كان امتناع معارضته إنّما هو الصّرف؟! و قد بينا فيما مضى من كتابنا هذا أنّ الاعتراف بمزىته «١» فى الفصاحة إنّما يكون رادّا على من نفى فصاحته. فأما من اعترف بأنّه أفصح الكلام و أبلغه و لم يجعله خارقا للعاده من حيث الفصاحة، فإنّه لا يلزمه شىء من ذلك.

على أنّا قد تكلمنا على الألفاظ التى يستدلّ بها على اعتراف القوم بفضل فصاحته، و ذكرنا ما يمكن أن يقال فيها.

و أما التعلّق بلفظ «التّظاهر»، فقد مضى الكلام عليه و على التعلّق بإخراج القرآن من أن يكون معجزا، و بينا أنّ دلالته من الوجه الّذى ذكرناه، و إن لم يختلف بأن يكون كلاما متوسّطا فى الفصاحة أو ركيكا، بل ربّما تأكّدت، فغير منكر أن تكون المصلحه للمكلفين تابعه لإنزاله على هذا الوجه من الفصاحة.

و ذكرنا من لزوم مثل ذلك لمن خالفنا، و أنّه لا بدّ من أن يفتقر فيه إلى مثل جوابنا، ما لا حاجة بنا إلى إعادته «٢». فأما ردّه على من ذهب إلى صرف الدّواعى بما ذكره فصحيح «٣» لازم، و قد بينا فى صدر هذا الكتاب على الكلام «٤» بيانا شافيا.

(١) فى الأصل: لمزىته، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) فى الأصل: حادثه، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) فى الأصل: و صحيح، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٤) كذا فى الأصل، و الظاهر: الكلام عليه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٦١

## ثمّ قال صاحب الكتاب «١»:

«فإن قالوا «٢»: لو لا أنّ الّذى لأجله عدلوا عن المعارضة الصّيرف الّذى ذكرناه، كان لا يجب أن يجرى أمرهم على حدّ واحد، مع أنّ فيهم المتقدّم الّذى يعلم باضطرار تعذّر المعارضة عليه، و فيهم من لا يعلمها كذلك.

قيل لهم «٣»: قد بينا أنّ فيهم من جاء بمعارضة ركيكة، و من لم يأت بها فلائته علم من حالها ما وصفناه، أو كان في حكم العارف، أو تابعا للعارف؛ فلذلك اتفقوا على العدول عن المعارضة.

و هذا بين من حال الجمع العظيم؛ لأنهم ينظرون إلى المتقدم منهم في الرتبة، و يقع من جهتهم التأسي؛ فلما رأى أتباعهم الأكابر قد ضاق ذرعهم بالقرآن، و عدلوا عن المعارضة إلى الأمور الشاقة، تبعوهم في هذه الطريقة؛ لعلمهم بأنهم عن ذلك أشدّ عجزا؛ فلذلك استمرت أحوالهم على هذا الوجه، لا الصرفة «٤» التي ظنّها «٥» السائل.

و لو لا أنّهم علموا أنّ القرآن في أعلى رتبة من الفصاحة الجامعة لشرف اللفظ و حسن المعنى حتى بهرهم ذلك، لقد كان يجوز أن يختلفوا في سائر «٦» المعارضة، فيكون فيهم من يكفّ، و فيهم من يحاول، و فيهم من يأتي بما يزداد علمهم بعظم شأن القرآن عنده «٧» تأكيدا.

لكن الأمر في القرآن لما كان على ما ذكرناه، عدلوا عن المعارضة؛ لظهور حاله.

و لو لا صحّة ذلك من هذا الوجه، لقد كان القول بالصيرفة يقوى من حيث لم تجر العادة مع التنافس «٨» الشديد، و تباين الهمم، و امتداد الأوقات، بأن «٩» يقع

(١) المغني ١٦/ ٣٢٧- ٣٢٨.

(٢) في المغني: قال.

(٣) في المغني: له.

(٤) في الأصل: للصرّف.

(٥) في الأصل: طلبها.

(٦) في الأصل: شأن.

(٧) في الأصل: عندهم.

(٨) في الأصل: التناقض.

(٩) في المغني: أن.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٦٢

الكفّ عن الأمر المطلوب الذي قويت الدواعي إلى فعله؛ فكان يصحّ أن يتعلّق بالصيرفة، و يراد بها انصرافهم عن المعارضة، و إن كانت غير مؤثرة، دون المعارضة المؤثرة، و لأنّ هذه المعارضة يعلم أنّها لا تحصل بما قدّمناه من الأدلّة. لكن ذلك يبعد؛ لأنّه متى جوّز «١» في انصرافهم عنها أن يكون الوجه فيه الصرفة، لم نأمن «٢» أن تكون المعارضة الصحيحة أيضا «٣» ممكنة، و إنّما عدلوا عنها للصرفة التي ذكرناها السائل. و هذا بين فيما أوردناه.

## الكلام عليه

يقال له: قد بينا في الدليل الثاني - الذي اعتمدهنا في صحّة القول بالصيرفة - ما إذا تؤمّل كان مبطلا لما تعلّقت به في هذا الفصل؛ لأننا ذكرنا أنّ العرب لو لم يصرفوا عن المعارضة على كلّ وجه يقع معه ضرب من الاشتباه و الالتباس - سواء كانت المعارضة مماثلة على الحقيقة أو مقاربة - لوجب أن يعارضوا بما يدعون أنّه مماثل، و إن لم يكن على التحقيق كذلك، و أنّهم كانوا بفعالهم هذا قد أوقعوا الشبهة لكلّ من لم يكن في غاية الفصاحة، ثم لا يفرّق بين ما أتوا به و بين القرآن.

و نحن نعلم أنّ الخلق أجمعين - إلّا النفر اليسير منهم - لا يفرّقون بين ذلك، و إنّما يرجعون فيه إلى غيرهم. و إذا كان ذلك الغير الذي

يرجع إليه يدعى المساواة و المماثلة استحكمت الشبهة و انسد الطريق إلى العلم بالإعجاز! و بينا أنهم قد استعملوا من ضروب المكائد و صنوف الحيل ما كان هذا المذى ذكرناه أوقع منه و أنفع فيما قصدوه؛ لأنهم لجأوا إلى أفعال كثيرة لا يدخل على عاقل شبهة في خروجها عن باب الحجّة. و أن الصّورة حملت عليها، و القصور

(١) في الأصل: يجوز، و ما أثبتناه من المغنى.

(٢) في المغنى: يأمن.

(٣) ليست في الأصل.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٦٣

دعا إلى فعلها؛ فكيف ذهبوا عن هذا الأمر الغريب الذى يدخل الشبهة على أكثر الخلق، و يشعروهم براءة عهدتهم، و علو كلمتهم؟! و ليس تتوجه هذه الطريقة من حيث ظنّ صاحب الكتاب؛ لأنه بنى السؤال على أنّ المعارضة كان يجب وقوعها، فمن لم يعلم من جملة القوم تعذر المعارضة، و أنّه لا يمتنع أن يختلف حالهم فيكون فيهم من يعلم تعذرها فلا يعارض، و فيهم من لا يعلم ذلك فيشتبه عليه الأمر فيعارض.

بل الطريق المذى سلكناه فى لزوم الكلام أولى؛ لأننا بينا أنّ القوم مع العلم بتعذر المعارضة المطلوبة عليهم كان يجب أن يعارضوا بما يقدرون عليه، و يدعوا المساواة؛ و إن كان غير بعيد لزوم الكلام من الوجه الذى سأل نفسه عنه.

و ليس قوله فى جواز ذلك: «إنّ من لم يكن عارفا بتعذر المعارضة كان تابعا للعارف» بشيء يعتمد؛ لأننا لم نجد من أتى بالمعارضة الركيكة أتبع فى الإمساك عنها من عدل عن المعارضة من العارفين المتقدمين، بل تعاطاها و إن كان «١» هؤلاء لم يتعاطوها! فألّا وقع من بعض من يشتبه عليه الأمر فى إمكان المعارضة و تعذرها ما يظنّ أنّه بصفه المعارضة المطلوبة؟! و كيف لم يخالف من عارض الطبقة التى لم تعارض من المبرزين المتقدمين إلّا بإيراد معارضة، لا شبهة على عاقل فضلا عن فصيح، فى أنّها غير واقعة موقعها، و أنّها من أبعد الكلام عن الفصاحة و الجزالة؟! و نحن نعلم أنّ بعض القوم لو أتى بكلام له حظّ من الفصاحة و رتبة من البلاغة و ادعى به المعارضة لكانت الشبهة قويّة و الارتباب مستحكما، فكيف خالفوا أكابرهم و متقدميهم فيما لا يقع لهم [حيله] «٢» فيه، و لا شبهة تدخل على عاقل

(١) فى الأصل: كانوا، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) وضعناها لاقتضاء السياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٦٤

بمثله، و لم يخالفوهم فيما ذكرناه؟! و فيه من ارتفاع الشبهة و نفوذ الكيد ما أشرنا إليه؟! و قد بينا فيما مضى من الكتاب - عند الاعتماد على هذه الطريقة - أنّه غير ممكن أن يكون ترك القوم لهذا الضرب من المعارضة إنّما هو للخوف من تكذيب الفصحاء لهم، و تهجينهم لفعلهم، و شهادتهم عليهم بالمكابرة.

فإن قلنا: إن كان الخوف من تكذيب من فى جملة النّبىّ صلى الله عليه و آله من الفصحاء، فهو غير مانع ممّا ذكرناه من وقوع الشبهة و تمام الحيلة؛ لأنّ أكثر ما فى هذا الأمر أن يشهد من فى جملة النّبىّ صلى الله عليه و آله بأنّ تلك المعارضة غير صحيحة و لا مؤثرة، و يشهد من بإزائهم من الفصحاء - و هم أكثر منهم - بضدّ ذلك؛ فتقابل الأقوال و تتكافأ، لا سيّما عند من لم تكن الفصاحة صنعته، و لا بلغ فيها الرتبة التى يفرّق معها بين ضروب الكلام الفصيح و بين كلّ ضرب منه [دون] «١» منزلته. و هذا نهاية سؤال العرب، و غاية أملمهم.



و إن كان الخوف مَمَّن لم يكن في صحبة النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ لَا- على دينه فلا خوف من هؤلاء؛ لأنَّهم أحذق «٢» و أمكن (من أن يردّوا) «٣» ما يوافق إرادتهم، و يضعف أمر عدوّهم! و ذكرنا أيضا: أن ما اقتضى إمساكهم عَمَّن عارض بأخبار الفرس، مع علمهم بعد ما أتى به عن المعارضة، و عدولهم عن تكذيب من قال: لو نشاء لقلنا مثل هذا، مع قطعهم على كذبه و بهته، يقتضى الإمساك عَمَّن يعارض بكلام له حظٌّ من الفصاحة، و يدعى المماثلة. بل الإمساك عن هذا أولى؛ لما تقدّم ذكره. فأما قوله: «و لو لا صحّة هذا الوجه لكان التعلّق بالصفة يقوى من وجه كذا،

(١) وضعناها لاقتضاء السياق.

(٢) فى الأصل: أحق، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) فى الأصل: من برووا، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٦٥

و يراد بها انصرافهم عن المعارضة التى ليست مؤثّرة، دون المؤثّرة؛ لأنّ هذه المعارضة يعلم بما تقدّم من الأدلّة أنّها لا تحصل. ثمّ قوله بعد: «لكن ذلك يبعد؛ لأنه متى جوّز فى أحد المعارضتين الصّيرفة، لم نأمن فى الأخرى مثله» «١»؛ فمن الكلام الطّريف الظّاهر التناقض؛ لأنّه فزق أوّلا بين المعارضتين - المؤثّرة و غير المؤثّرة - فى صحّة التعلّق بالتّى ليست بمؤثّرة، لو لا ما خرّجه من الوجه الذى ذكره، ثمّ سوّى بينهما من غير وجه يقتضى التسوية، و جعل تجويز الصّيرفة عن إحداها تجويزا فى الأخرى.

فكيف يصحّ ما ذكره من الطّرق و ضروب الاستدلالات التى تتناول - إذا صحّت - المعارضة التى ليست بمؤثّرة، و لا يمكن أن يعلم بها امتناع وقوعها، فكان المتعلّق بالصّيرفة من هذا الوجه يقول له: الذى يؤمن وقوع الصّيرفة عن المعارضة المطلوبة قدّمته، و ادّعت أنّه أدلّة على امتناعها، و ليس ذلك بمؤمن حصول الصّيرفة عن المعارضة الأخرى. فعلى أىّ وجه سوّيت بينهما، سيّما مع اعتقادك أنّ المؤثّرة على الحقيقة غير ممكنة و لا - متأتية، و على ذلك نبيت ما استدلت به على تعدّرها، و التى ليست بمؤثّرة! و لا يمكنك أن تقول: إنّها غير متأتية و لا ممكنة، و أكثر ما تدّعيه أنّها لا تقع لشيء تذكره، لا يقتضى خروجها من الإمكان، فقد صحّ بما ذكرناه اضطراب كلامه فى الفصل، و هذا آخر ما احتجنا إلى تتبعه من كلامه.

### مسألة تتعلّق بالصفة

إن سأل سائل فقال: كيف يصحّ مذهبكم فى الصّرفة، و معلوم أنّ القوم الذين

(١) فى المغنى ٣٢٨ / ١٦: «لكن ذلك يبعد؛ لأنه متى جوّز فى انصرافهم عنها أن يكون الوجه فيه الصّرفة، لم يأمن أن تكون المعارضة الصحيحة أيضا ممكنة».

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٦٦

تدّعون أنّهم كانوا متى همّوا بالمعارضة و راموا فعلها، صرفوا عنها و أفقدوا العلوم التى تتأتّى معها، لا بدّ من أن يكونوا عارفين بذلك من أحوال أنفسهم، و مميّزين بين أوقات المنع و التّخليّة.

و إذا كانت معرفتهم به واجبة، و كان أمرا خارقا لعاداتهم مبينا لسنّتهم و مذاهبهم، فلا بدّ من أن يتذكروه و يتفاوضوه، و يخوضوا فيه، و يعجبوا منه؛ لأنّ النفوس مولعة بذكر العجائب، ملهية بنشر الغرائب، بهذا قضت العادات، و عليه دلّت التجارب، و هو أصل فى باب الأخبار و معرفة الحوادث كثير، متى نقضه ناقض لزمه من الجهالات ما لا قبل له به.

و إذا كان الخوض فيما ذكرناه لا - بدّ أن يقع بمجرى العادة فلا - بدّ أن يكون ظاهرا فاشيا؛ لأنّ ظهور الشّىء و بروزه، إنّما يكونان

بحسب موقعه من النفوس، و بقدر الاهتمام به؛ و الاهتمام به يكون بقدر استغرابه و استطرافه. فإذا انضاف إلى الاستغراب و الاستطراف ما يرجع إلى المنافع و دفع المضار، قويت دواعي الإعلان و تأكّدت.

و إذا كان الظهور واجبا فواجب حصول العلم به و زوال الريب فيه، كما حصل العلم بجميع ما جرى مجراه من أحوال القوم و أفعالهم الظاهرة.

و كيف لا يكون ذلك معلوما لنا، إذا فرضنا ظهوره من القوم و وقوع الخوض منهم فيه، و عناية سلفنا بنقل ما جرى مجراه من آيات النبي صلى الله عليه و آله و براهينه و معجزاته، أتمّ عناية و أوفرها.

و لا- شيء أظهر و أكبر في باب الدلالة و الآيات من اعتراف العرب بما يجدون أنفسهم عليه من المنع عن المعارضة. و في ارتفاع العلم دلالة على أنه لم يقع هناك خوض فيه و تحدّث به، و إذا لم يجر شيء من ذلك فلا صرفة.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٧

## الجواب:

يقال له: أمّا ما قدّمته من وجوب معرفة العرب- بما هم عليه- من تعذّر المعارضة عليهم، على سبيل الجملة، فصحيح، و كذلك ما أتبعته به من علمهم بخروج ذلك عن عهدهم و عاداتهم.

فأمّا ما أوجبه من بعد من التحدّث بذلك و التذاكر به ثمّ إظهاره و إعلانها، فغير واجب، بل الواجب خلافه؛ لأننا نعلم أنّ القوم قد بلغوا الغاية في عداوة النبي صلى الله عليه و آله و حسده، و تطلب ما شكك فيه و نفّر عنه، و العدول عن كلّ ما آنس به و قرّب منه. و هم يعلمون أنّ التذاكر بما يجدون أنفسهم عليه من تعذّر معارضته أقوى الأسباب في تصديقه و وجوب اتّباعه؛ لأنّ الله صلى الله عليه و آله إنّما ادّعى الإبانة منهم و المزّيّة عليهم بهذا القدر الذي يوجب أن يعترفوا به و يتذاكروه، فكيف يصحّ أن يقع منهم ما ظننته، و حالهم هذه؟! فكأنّك أيها الملموم تقول: يجب أن تقع نهاية التصديق ممّن دواعيه متوافرة، و حيلته كلّها مصروفة إلى نهاية التكذيب! على أنّه لو وقع من بعضهم ممّن لا- يعرف عاقبة قوله، و لا- يتثبت في أفعاله، أو ممّن يطلب «١» السّلامه لقوى في نفسه انكتماء خبره [و متى صدر] ذكر لهذا المعنى، و حرص فيه لم يجب أن يكون ظاهرا شائعا، بل لا عاقل من القوم يذكر مثل هذا عن نفسه، إلّا لمن هو عنده أوّلا- على نهاية الثقة و الأمانة، ثمّ لا يذكره إلّا على آكد وجوه الاستسرار و الخفاء، فمن أين يجب ظهوره و العلم به و هو إذا وقع كانت هذه حاله؟! و إنّما يجب العلم بالأمر التي تقع في الأصل ظاهرة و شائعة، ثمّ تتوفّر

(١) في الأصل: يغلب، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٤٨

الدواعي إلى نقلها، و يحكم فيما جرى هذا المجرى بأنّه لم يكن، متى لم ينقل و يعلم فإنّما ما لا يجب ظهوره و استفاضته و يجوز وقوعه إن وقع مستسرا به، فليس يجب متى فقدنا نقله أو العلم به أن نحكم بنفيه. و لهذه العلّة ما علمنا أحوال الملوك الظاهرة و الحوادث في أيامهم المستفيضة، و لم نعلم جميع أسرارهم، و ما كتموه من أخبارهم، و ألقوه إلى الواحد و الاثنین من ثقاتهم. و القول فيما ذكرناه أوضح من أن يحتاج إلى شرط.

و ليس لأحد أن يقول: هبكم لا- توجون التذاكر بذلك من جهة الاستطراف و الاستغراب، ألا وجب أن يذكره بعضهم لبعض؛ ليعرف كلّ واحد منهم هل حال غيره في الامتناع و التعذّر كحال أم لا؟

و ذلك أنّ التحدّث به لو وجب من هذه الجهة، لم يكن إلّا على الوجه الذي بيناه من الخفاء و الكتمان؛ لأنّ ما دعا من المسألة عنه لا يدعو إلى إظهارها، بل دواعي سترها قائمة من حيث ذكرنا، فلا منفعة للسائل فيما ذكره إذا التزمناه، و كان ممّا لو وقع لم يظهر، و لم

يجب أن يعلم. على أن ما أوجه من هذه الجهة لا يجب أيضا؛ لأن سؤال بعضهم بعضا إنما يحسن متى استفيد به ما ليس بمعلوم. فأما إذا كان لا يفيد إلا ما يعلمه السائل فلا طائل في تكلفه.

فكل واحد من العرب يعلم - من حال غيره من المنحرفين عن دعوة النبي صلى الله عليه وآله، المظاهرين له بالعداوة - ما يقتضى «١» أن المعارضة متى أمكنته فعلها و بادر إليها، و أنه لم يمسك عنها و دواعيه متوفرة إليها إلا و حاله في التعذر مساوية لحاله، فأى فائدة في سؤاله و تعرف ما عنده؟!

(١) في الأصل: و ما يقتضى.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٦٩

### مسألة أخرى

إن قال قائل - معترضا على ما اعتمدناه في دليلنا على صحّة الصّرفه، حيث قلنا: إن القرآن لو كان خارقا للعادة بفصاحته لوجب أن يقع الفرق بين كلّ سورة منه و بين أفصح كلام العرب، لكلّ من وقع له الفرق بين أعلى كلامهم في الفصاحة و أدونه، و يكون الفرق بين القرآن و بين سائر الكلام، إذا كان خارقا للعادة، من المزيّة و الفرق أكثر ممّا بين كلّ كلامين جرت بهما العادة - لم أنكرتم أن يكون ما أوجبتموه غير واجب؟ لأنّ الفرق بين أفصح كلام العرب و أدونه و بين شعر امرئ القيس - من هو في أعلى الطبقات - و شعر المقصير من المحدثين، إنما ظهر على الحدّ الذي ذكرتموه من حيث جمع بين ما لا فصاحة له - و إن كانت فيسيرة ضعيفة - إلى ما كثرت فصاحته و تناهت بلاغته، فوقع الفرق على أقوى وجه الظهور.

و ليس هذا سبيل للقرآن و ما يضمّ إليه من أفصح كلام العرب؛ لأنّ القرآن و إن بان من جميع ذلك و تقدّم في الفصاحة عليه بما يجاوز «١» العادة و يخرقها، فإنّ الفرق لا يجب ظهوره في الأول؛ لأنّ ما يصحّ [نسبته] إلى القرآن قد استبدّ برتبته في الفصاحة قوياً و منزلة فيها رفيعة، تقتضيان هذا اللبس و الاشتباه. ألا - ترون أن أكثر الناس يفرّقون بين ثوب القصب الذي يساوى ديناراً، و بين ما يساوى عشرة دنانير، و لا - يفرّق بين الفصّ الزجاج الذي قيمته درهم و بين الفصّ الياقوت الذي قيمته دينار إذا زالت عنهما وجوه التمويهات و التدليسات.

و ليس يفرّق هؤلاء بين كلّ ثوبين و كلّ فصّين كانت بينهما هذه القيمة، بل و لا

(١) في الأصل: يجاوزه، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٧٠

أضعافها؛ لأنه قد يلبس عليهم الفرق بين فصّ بعشرة دنانير و الآخر بألف دينار، و كذلك في الثياب، حتّى يفتقر في العلم بما هذه حاله إلى ذوى الحدق و البصيرة.

و هذا يبين أن اللبس لم يقع مع التفاوت و التباعد إلا من الوجه الذي ذكرنا، و أنه لا يجب أن يظهر الفرق بين سائر الأشياء على نسبة واحدة، و فيه بطلان ما اعتمدتموه.

### الجواب:

يقال له: هذا الذي ظننته عكس العقول، و قلب موجباتها؛ لأنّ من المعلوم أن ظهور الفرق بين الشئيين تابع لمزيّة أحدهما على صاحبه، و كلّما كانت المزيّة أكثر كان الفرق أظهر، لو لا - هذا لجاز أن يفرّق بين الكبير و الصّغير من الأجسام من لا يفرّق بينهما، إذا كان

الكبير أكبر ممّا هو عليه، والصّغير أصغر ممّا هو عليه، على ما كنّا ذكرناه فيما تقدّم من بعض الكتاب. والذى ذكرته في الثّياب و الفصوص غير مماثل - إذا صحّ - لما نحن فيه؛ لأنّه غير منكر أن يفرّق بين الفصّين من لا يفرّق بين غيرهما، وإن كانت القيمة في اللّذين لم يفرق بينهما أكثر تفاوتاً منها في اللّذين فرّق بينهما، وإنّما جاز ذلك من حيث لم تكن زيادة القيمة في الجواهر تابعة لوجه واحد دون غيره، حتّى تزيد بزيادته، و تنقص بنقصانه، بل هي تابعة لوجه كثيرة. و لو كان الوجه الّذى فرّق بين الفصّين بعينه هو الّذى زاد و تضاعف في غيرهما لاستحال ألا يظهر لمن ظهر له ما نقص عنه. يبيّن ما ذكرناه أنّ من فرّق بين الفصّ الياقوت و غيره، لونه أو لمائه مثلاً، لم يجز أن يتضاعف ما من أجله فرّق، و الفرق غير حاصل، و إن جاز أن تتزايد

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٧١  
و تضاعف ووجه آخر تكثر لها القيمة و إن لم يظهر الفرق.  
و ليس يمكن أن يقال: فقولوا مثل هذا في القرآن، و أجزوا أن يكون خفاء القرآن بينه و بين ما ذكرتموه إنّما هو لاستبداده بوجه من الفصاحة ليست فيما ظهر لنا الفرق بينه و بين غيره؛ و ذلك أنّ الكلام إنّما يكون أفصح من غيره على أحد وجهين: إمّا بأن يزيد عدد ما فيه من الألفاظ الفصيحة؛ أو بأن يكون نفس ألفاظه أفصح و أجزل من ألفاظ غيره.  
فمتى وقع الفرق بين كلامين، أحدهما أفصح من الآخر فلا بدّ متى ضمنا إلى الأنقص فصاحة ما هو أفصح من الأوّل، يظهر لنا فصاحته. و كذلك متى ضمنا ما هو أفصح من الجميع، و على هذه النسبة أبدا.  
و متى اعتبرت هذه الطّريقة في النثر و النظم و كلّ فصيح من الكلام، فوجدتها مستمرّة غير منتقضة، فليس يمكن الإشارة في الفصاحة إلى وجه مختلفه يجوز أن يظهر بعضها لمن يميّز بين الفصاحة و يخفى عنه البعض، مع زيادته و تفاوته، كما جاز مثله في القيمة؛ لأنّ ذلك لو كان صحيحاً لوجب أن لا يقع الفرق بين أظهر سور القرآن فصاحة، و بين أنقص كلام العرب فصاحة، كما لم يقع الفرق بين مواضع منه، و بين أفصح كلام العرب؛ لأنّ العلّة في ارتفاع الفرق واحدة، و هي ما ادّعى من مخالفة الطّريقة. ألا ترى أنّ من لم يظهر له الفرق بين الكتابة السّريانية العربيّة «١» - من حيث لم يكن عارفاً بطريقة السّريانية - لم تختلف حاله في ارتفاع الفرق بين أن يجمع بين السّريانية إلى أردا خطوط العربيّة، و بين أن يجمع إلى

(١) في الأصل: العربيّة، و ما أثبتناه مناسب لما يأتي من الكلام.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٧٢  
أحسنها! و نحن عالمون في القرآن ضرورة خلاف ذلك.  
و بعد، فلو كان ما تضمّن السؤال صحيحاً لكنا لا نأمن أن يكون بين شعر امرئ القيس، و شعر من قاربه و كان في طبقتة، مثل التّابغة و الأعشى و من جرى مجراهما، من التعاقب في الفصاحة أكثر ممّا بين شعره و شعر أحد المحدثين، و تكون العلّة في خفاء الفرق علينا - مع ظهور الفرق بين شعره و أشعار المحدثين - ما ذكره السائل و جعله علّة في ارتفاع العلم بالقرآن و غيره.  
و ليس يؤمن ما ذكرناه إلّا الطّريقة التي سلكتها من أنّ الأمر لو كان على هذا لوجب أن يظهر الفرق بين شعر امرئ القيس و التّابغة، إذا فرضنا التّفاوت بينهما في الفصاحة، لكلّ من ظهر له [ما] بينه و بين شعر المحدث.  
و ليس لأحد أن يقول: قد كان الشكّ في ذلك جائزاً، لو علمنا بخلافه من مذاهب أهل البصيرة بالشّعر و نقده، الّذين لا يجوز عليهم أن يخفى ما يخفى علينا في هذا الباب؛ لأنّهم مطبقون على تقارب هذين الرّجلين في الشّعر، و أنّه لا تفاوت بين فصاحتهما.  
و ذلك أنّه يلزمه على هذا أن نكون - لو لا ما علمناه من حال هؤلاء و مذاهبهم في هذين الشّاعرين - مجوّزين بخلافه، و شاكّين في أنّ بين شعر امرئ القيس و التّابغة من الفصاحة أكثر ممّا بين شعره و شعر الممتبّي، مع ظهور الفرق بين شعره و شعر الممتبّي لنا، و اشتباه

الأمر في شعره و شعر النَّابِغَةُ علينا، و هذا حدًّا لا يبلغه متأمل لأمره.

على أن هاهنا وجها يزيل كلَّ شبهة في هذا الباب، و هو: أن خفاء الفرق بين القرآن و أفصح كلام العرب علينا، لو كان سببه ما ادعى من وفور حظِّ ما يضمُّه إليه

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۲۷۳

من الفصاحة و البلاغة، و أن ذلك هو التقيض للاشتباه «(۱)» - و إن كان التفاوت في الفصاحة حاصلًا - لوجب أن لا تظهر لنا فصاحة بعض القرآن على بعض؛ لأنَّ بعضه أقرب إلى بعض في الفصاحة من كلِّ كلام يضمُّ إليه.

و ما لا تظهر فصاحته من جملة ظهورها في غيره أوفر حظًّا في الفصاحة على كلِّ حال من جميع الكلام، حتَّى أنه ينتهي عند خصومنا فرط فصاحته إلى خرق العادة. فصارت العلة التي ذكروها في تعدُّد الفرق بين مواضع من القرآن و فصيح كلام العرب، تقتضى على أكد الوجوه ارتفاع الفرق بين بعضه و بعض.

و إذا علمنا ضرورة ظهور بعض فصاحته على بعض بطل ما ظنَّه خصومنا، و صحَّ مذهبنا.

و هذا الوجه يسقط أيضا قول من جعل العلة في خفاء الفرق استبعاد القرآن بطريقة في الفصاحة مخالفة لسائر الطرق.

\*\*\* و إذا انتهينا إلى هذا الموضوع من الكتاب فقد كان الواجب قطعه عليه، لاستيفائنا الكلام في جميع ما شرطناه و أجرينا بكتابنا إليه، لكننا آثرنا الآن أن نضمَّ إليه فصولا في الدلالة على وقوع التحدى بالقرآن، و أنه لم يعارض، و أن معارضته لم تقع لتعدُّدها، و أن تعدُّدها كان على وجه يخالف العادة، ليكون ما أسسناه في صدر الكتاب من هذه الأمور - تعويلا على ارتفاع الخلاف بيننا و بين من خالف في الصيرفة - مدلولا عليه و مبرهنا على صحته، و ليكون كتابنا هذا حجة على مخالفي الملة، كما أنه حجة على الموافق فيها، و حتَّى لا يفتقر الناظر فيه و المعول عليه في

(۱) كذا في الأصل.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۲۷۴

دلالة القرآن على النبوة إلى غيره، و لا يحتاج أن يرجع إلى سواه.

و هذه الفصول، و إن وردت في الكتاب متأخرة - لأنَّ الغرض في ابتدائه لم يقتض إيرادها - فموقعها على الحقيقة متقدِّم، و ليس للتقديم و التأخير تأثير في هذا الباب، إذا كان ما يحتاج إليه من المعاني بالحجج موجودا مستوفى، و مذكورا و مستقصى.

و نحن نستأنف القول فيها، مستعينين بالله تعالى، و معتمدين على توفيقه و تسديده.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۲۷۵

## فصل في الدلالة على وقوع التحدى بالقرآن

### إشارة

المعتمد في تحديه صلى الله عليه و آله بالقرآن حصول العلم لكلِّ عاقل سمع الأخبار و خالط أهلها بذلك، على حدِّ حصوله بظهوره عليه و آله السلام بمكِّه، و ادعائه النبوة و دعائه الناس إلى نفسه، إلى أمثال ما ذكرناه من أحواله الظاهرة المعلومة.

و لا فرق بين من أنكر بعضها و أظهر الشكَّ فيه و بين من أنكر جميعها؛ لأنَّ طريق العلم بالكلِّ للعقلاء متفق غير مختلف.

و الواجب أن نعلم مرادنا بذكر التحدى المندى ندعى وقوع العلم به على هذا الوجه و لكلِّ أحد؛ فإنَّ كثيرا ممن نفى العلم به و أظهر الشكَّ فيه يقدر أننا نريد بالتحدى [معنى] مخصوصا، و لفظا يتضمَّن التبيكيت و التعجيز و المطالبة بفعل مثل القرآن مسموعا.

و ليس مرادنا ذلك، و الّذى نريده و نحيل على العقلاء فى العلم به و ارتفاع الشكّ فيه، ما هو معلوم من قصده و الظاهر من حاله أنّه عليه و آله السّلام كان يحتجّ بالقرآن و يدعى من جهته الإبانة و المزيّة، و أنّ الله تعالى خصّه به و أيده بإنزاله، و ينتظر نزول الوحي به، و هبوط جبرئيل عليه السّلام بالشىء منه بعد الشىء.

و هذا ممّا لا يمكن أحدا دفعه، و من دفعه قام مقام الدافع لسائر ما عددنا.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٧٦

و ليس ينكر وقوع التجاهل و دفع الضّرورات من الواحد و الاثنى، و لا اعتبار بمثل ذلك فيما يعمّ العلم به و نزول الشكوك فيه. و هب أنّ قوما شكّوا فى بعض ما ذكرناه- و إن كان لا طريق للشكّ عليه- و نحن نعلم أنّ أحدا لا يشكّ فى أنّه عليه السّلام كان ينتظر نزول الوحي بالقرآن، و يدعى أنّ جبرئيل عليه السّلام يتولّى إنزاله عليه و مخاطبته به، و أنّه كان يجعل ذلك مزيّة له و إبانة. و هذا غاية التحدّى و نهاية ما يبعث على المساواة و المعارضة؛ لأنّه عليه و آله السّلام إذا ادعى النبوة و ألزم البشر الانقياد له و مفارقة ما هم عليه من دين و عادة و رئاسه، و لم يظهر منه شىء يمكن أن يدعى به الإبانة إلّا انتظاره للوحي بالقرآن. و الدواعى إذا متوافرة إلى مساواته فى الأمر الّذى متى سوى فيه لم يكن له مزيّة و لا فى يده حجّة و لا شبهة، فكان يجب أن يظهر كلّ واحد منهم- من العرب- مثل ما أظهره و يدعى مثل ما ادعاه، و يفعل كلاما بعد كلام يظهر أنّ جبرئيل عليه السّلام- أو غيره من الملائكة- أنزله إليه، و يتعمّد لانتظاره و وقت نزوله فى الأوقات؛ فإنّ مثل القرآن- إذا لم يكن معجزا و لا ممنوعا عن معارضته- ممكن لهم، و ادعاء نزول الملائكة به أدخل فى باب التمكن؛ لأنّه ممكن لكلّ قادر على الكلام، و إن كان الأوّل يختصّ بالتمكّن منه الفصحاء.

و ممّا يبين أنّ الحال التى وصفناها تقوم مقام التحدّى بالقول و التقرير باللفظ- بل ربّما زادت عليهما- أنّ أحدنا لو نال رئاسه فى الدّنيا جليله، و وصل إلى منزلة رفيعة، و أظهر أنّ له فضلا على غيره و تقدّما على سواه، و أنّ ما ناله يستحقّه بما هو عليه، و كان له مع ذلك أعداء و منافسون يحسدونه، و يثقل عليهم تقدّمه و وصوله إلى ما وصل إليه، و يحبّون أن ينتقض أمره، و يفسد حاله، و لم يظهر لهم من أحواله ممّا كان كالذريعة إلى تلك الرتبة و بلوغ تلك المنزلة، إلّا أمر من الأمور

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٧٧

أو فعل من الأفعال لم يبين منهم إلّا به، و هم طامعون فى مساواته فيما أظهره و [فيما] يفسد أمره، و يحلّ عقده، و يبطل نظام رئاسته؛ فإنّا نعلم أنّ ظهور هذه الحال فى باب التحدّى و البعث على المساواة فى الأمر الّذى تطلب «١» الرئاسه بسببه، أبلغ و أقوى من التحدّى بالقول و التقرير باللفظ، حتّى يقطع متى لم يقع من هؤلاء الحساد و الأعداء مثل هذا الفعل الّذى ذكرناه، على قصورهم عنه و تعدّره عليهم، كما يقطع على القصور و التعدّر متى وقع الطلب بالقول و التحدّى باللفظ.

فإن قيل: كيف يصحّ أن يكون إضافته عليه و آله السّلام الكتاب إلى ربّه و انتظاره نزول الملك به تحديا، فطلبا من القوم المساواة فيه، و أنتم تعلمون أنّ موسى عليه السّلام كان يدعى فى التوراة مثل ذلك، و لم يكن متحديا بها، و لا هى معجز عند كلّ أحد؟ قلنا: إنّنا لم نجعل الإضافة و انتظار الوحي فقط هما المقتضيين للتحدّى، بل لوقوعهما على وجه الاحتجاج و ادعاء التميّز و التخصّص. و هذا معلوم من قصيده عليه السّلام، و ظاهر من حاله:

و موسى عليه السّلام لم يدع قطّ نزول التوراة على سبيل الاحتجاج على مخالفيه و الإبانة منهم، و إنّما كان يذكر ذلك لأصحابه و أتباعه ممّن عرف صدقه بغيرها من معجزاته.

على أنّ موسى عليه السّلام لما ادعى النبوة و الإبانة أظهر ما جعله الله تعالى برهانا لنبوته و تحدىّ الناس به، كانقلاب العصا و غيرها، و لم يقتصر على ادعاء نزول التوراة عليه؛ فوجب أن يطلب بمساواته فيما تحدىّ بفعله و صرّح بالاحتجاج «٢» به.

(١) فى الأصل: تقلب، و الظاهر ما أثبتناه.



(٢) فى الأصل: الاحتجاج، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٧٨

و لو أنه ادعى النبوة و المزية و لم يظهر شيئاً يدعى به الإبانة و التخصيص أكثر من قوله: إن التوراة كلام الله تعالى و أنه يوحى بها إلى، لكان يجب على من حاجه و قصد إلى إبطال أمره أن يساويه فيما احتج به، و يظهر كلاماً يدعى فيه ما ادعاه موسى عليه السلام فى التوراة، ليبين للناس أنه كغيره و أنه لا مزية له.

و ليس هكذا نبينا صلى الله عليه و آله؛ لأننا نعلم ظهور شيء على يده، و ادعى به المزية و الإبانة، و احتج به فى جميع الأحوال، فجرى مجرى القرآن.

و ليس لأحد أن يقول: فلعل تعويله فى دلالة نبوته إنما كان على معجزاته التى ليست بقرآن، كانشقاق القمر، و الميضأة «١»، و حنين الجذع، و ما شاكل ذلك، فلا يثبت لكم معنى التحدى فى القرآن من حيث ظهر عليه، إذا كان قد أغنى عنه فى باب الحجّة؛ و ذلك لأننا قد بينا أن المعلوم من قصيده صلى الله عليه و آله فى إضافته إلى ربّه تعالى، و انتظار نزول الملك به طريقه الاحتجاج و ادعاء المزية، فحاله إذن كحال غيره من المعجزات؛ إن ثبت أنها ظهرت و ادعى بها النبوة على حدّ ظهور القرآن.

فكيف و ليس ذلك ثابتاً؛ لأنه لا شيء من معجزاته - سوى القرآن - يعلم ظهوره و احتجاجه و فزعه إليه على حدّ العلم بالقرآن؟! و إنما يرجع فى إثبات هذه المعجزات إلى ضروب من الاستدلال و الطرق التى يعترضها كثير الشبهات، و لا يحتاج إلى شيء منها فى القرآن.

(١) الميضأة: الموضع الذى يتوضأ فيه، أو المطهرة التى يتوضأ منها. ذكره المؤلف فى فصل (فى الدلالة على صحّة ما عدا القرآن من معجزاته صلوات الله عليه و آله) من كتابه المغنى ص ٤٠٤، فقال: «و منها خبر الميضأة و أنه وضع يده فيها، و كان الماء يفور بين أصابعه، حتى شرب الخلق الكثير من تلك الميضأة و رواء». و هذا الخبر مروى باختلاف فى الألفاظ، راجع تفصيل ذلك فى: بحار الأنوار ١٧ / ٢٨٦؛ دلائل النبوة ٦ / ١٣٢؛ مسند أحمد بن حنبل ٥ / ٣٩٨.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٧٩

على أنه لا شيء من معجزاته صلى الله عليه و آله إلّا و قد تقدّم ادعاه للنبوة و مطالبته الخلق «١» بالانقياد له و الدخول تحت طاعته (وجوده و ظهوره) «٢» سوى القرآن؛ فكيف يصحّ نفى جعله عليه السلام دليل نبوته؟

### **\*\*\* و مما يعتمد عليه فى ثبوت التحدى بالقرآن:**

أنا قد علمنا ادعاه عليه و آله السلام النبوة، و إلزامه الناس طاعته و الدخول فى ملته. و لا بدّ لمن دعا إلى مثل هذه الحال - بل إلى ما هو دونها - من إظهار أمر ما يقوم مقام الحجّة و الدلالة؛ لأنّ أحداً من الفضلاء لا يجوز أن يقدم على مثل هذه الدعوى من غير تعلق بحجّة أو شبهة. حتى أن جميع المتتبيين و ضروب الممخرقين «٣» قد فرغوا، فيما ادعوه و دعوا إليه، إلى تعلق أشياء ادعوا أنّها حجج و براهين؛ فلو ساغ أن يقدم على ما ذكرناه عاقل مع بعده، لم يجز - لمن ادعى عليه الرئاسة، و طالبه بالطاعة و الانقياد، و ألزمه مفارقة دينه و عاداته - ألا يطالبه بحجّة على قوله و برهان على وجوب اتّباعه.

فكيف يصحّ أن يدعى نبينا صلى الله عليه و آله - من بين جماعة العرب - النبوة و الرئاسة، و يطالبهم بالانسلاخ من جميع ما ألفوه و عرفوه من العبادات، و العادات و الأفعال، من غير أن يظهر شيئاً يجعله كالحجّة على صحّة أمره و صدق قوله، و لا يكون فيهم من يطالبه بذلك، مع علمنا بتوفر دواعيهم و شدّة حرصهم على تكذيبه و توهين أمره، و أنّهم قد تحمّلوا فى طلب ذلك المشاق، و بذلوا فيه الأنفس



(١) في الأصل: للحق، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل: و فيه اضطراب بين.

(٣) أى من يأتى بالخوارق من المشعبدین.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٨٠

و المهج، و تعلقوا بكل أباطيل و شبهة، و كان من جميع ما تكلفوه أن يطالبوه بحجة على قوله، و يوافقوه على أنه مطالب بما لو طوب بمثله لم ينفصل؟! و كيف جاز أيضا من جماعة من عقلائهم و فضلائهم و من لا ينسب إلى عناد و لا يرمى بقلبة تدين و تحرج، أن ينفادوا له و يتبعوه؟! بل كيف جاز من جميع المستجيبين - مع كثرتهم و وفور عدتهم، و علمنا بتدين أكثرهم - أن يتبعوه و يؤازروه و يصدقوه، و هو لم يظهر شيئا يقتضى التصديق، إماما بالحجة أو الشبهة؟! و كل هذا لو جاز لكان فيه نقض العادة و خروج عن المعهود المؤلف فيها، و لكان يقتضى الإعجاز و الدلالة مثل ما يقتضيه التحدى بالقرآن، بل ما هو أظهر منه في باب الأعجوبة؛ فكان المدافع للتحدى بالقرآن لا يتمكن من دفعه الاعتراف بما يجرى في الإعجاز مجراه و يزيد عليه.

و إذا وجب - بجميع ما ذكرناه - أن يكون عليه و آله السلام محتجا بأمر ما، و مدعيا به الإبانة و التميز، و لا شيء يدعى فيه ذلك إلا و حال القرآن أظهر، و لا طريق إلى إثباته عليه و آله السلام متحديا و محتجا بغيره إلا و هو على أوضح الوجوه، فقد «١» صح التحدى بالقرآن، و صار ما دل على ثبوت التحدى بأمر من الأمور في الجملة يدل - بالترتيب الذى رتبناه - على ثبوت التحدى بالقرآن بعينه.

### \*\*\* و مما اعتمد فى العلم بالتحدى:

أن القرآن قد صح نقله بالتواتر الذى صح به أمثاله. و آيات التحدى المتضمنة

(١) قبلها فى الأصل زيادة: طريق إلى إثباته متحديا. و هو سهو من الناسخ.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٨١

للتوبيخ و التعجيز فى صحته، من «١» جملته. و قد كان القوم يسمعونها حالا بعد حال، و فيها من التحريك و الإزعاج ما هو معلوم. و هذه الآيات نزلت بمكة، و العلم بنزولها هناك مستفاد بالنقل الذى به علم نزولها فى الجملة، فليس لأحد أن يشكك فى تقدم نزولها، و يقول: لعلها مما نزل فى آخر الأمر! على أنه لو ثبت تأخير نزولها لكان ما قصده من إثبات التحدى بالقرآن حاصلا على كل حال، و لا فرق بين تقدمه و تأخره فى الدلالة إذا علمنا أن المعارضة لو كانت ممكنة لوجب وقوعها. و سنبين فيما يأتى بمشيئة الله تعالى أن اختلاف الأحوال، و زيادة عدد الأنصار و قتلهم، و قوة الأمر و ضعفه، لا تأثير له فى ذلك، و أن المعارضة لو أمكنت لوقعت على تصرف الحالات.

### و ربما طعن طاعنون فى هذه الطريقة بأن يقولوا:

من أين علمتم أن آيات التحدى من جملة القرآن الذى سمعه العرب و تلى عليهم، و لعلها مضافة إلى الكتاب بعد تلك الأزمان؟ و كيف يصح أن يجمعوا بين جملة القرآن - و ما جرى مجراه من الأقوال الظاهرة - و بين تفصيل آياته و كلمه فى وقوع العلم و زوال الزيب؟ و أنتم تعلمون أن العلم بجملته مخالف العلم بتفصيله؛ لأن العلم الأول يشترك فيه جميع العقلاء المخالطين لأهل الأخبار من غير اختصاص، و لا يصح دخول الشبه عليه منهم.

و الثانى يدعى قوم من جملتهم، و لو شككوا فيه لشك أكثرهم، فيجب أن يصححوا أن حكم آيات التحدى حكم جملة القرآن،

ليصح ما ادعيتموه.

(١) في الأصل: و من، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٨٢

### و الجواب عن هذا الطعن:

أنا لا نشك في الفرق بين العلم بجمله القرآن و تفصيله، من الوجوه التي ذكرت «١»، لأن العلم بجملته لا يشك في عمومه و زوال الشبه عنه، و العلم بتفصيله يجوز دخول الشبه فيه.

و لسنا نرتضى طريقة من سوى بين الأمرين و ادعى أن العلم بالتفصيل كالعلم بالجمله، و أن من دفع العلم بالحرف و الكلمه و الآيه، في أنه دافع لما يعلمه ضرورة، كالدافع بجمله الكتاب.

غير أنه ليس إذا لم يقع العلم بالشىء ضرورة- إن جعل العلم بجمله القرآن من باب الضرورة، أو على وجه لا مجال للشك و الشبه عليه- و جب أن ينفي و يمنع من أن يكون إلى العلم به طريق.

و العلم بآيات التحدى و ما جرى مجراها، من تفضيل القرآن، و إن لم يكن على حد العلم بجملته؛ فإلى العلم بها طريق واضح، و هو نقل جماعة المسلمين و تواترهم؛ لأنهم بأجمعهم ينقلون أن هذه الآيات مما كان يتلى على عهد الرسول عليه و آله السلام في جملة الكتاب. و قد علمنا أن شروط التواتر حاصله فيهم، بل في كل فرقة من فرقهم؛ فيجب أن يعلم بخبرهم صحة نقل هذه الآيات، و بطلان قول من قدح في إثباتها.

على أن آيات التحدى ليس يخلو حالها من وجهين: إما أن تكون من جملة ما كان يقرأه الرسول صلى الله عليه و آله و يحتج به على القوم، أو لا تكون كذلك و تكون مضافة إلى الكتاب بعد أن لم تكن فيه.

فإن كانت على الوجه الأول: فقد ثبت ما أوردناه من التحدى على أكد الوجوه.

(١) في الأصل: الذى ذكر، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٨٣

و إن كانت على الوجه الثانى: فقد كان يجب أن يكون التعلق بها في وقوع التحدى حادثا مستقبلا، و لو كان كذلك ما أمسك اليهود و النصارى و سائر الطوائف الخارجة عن دين الإسلام عن مواقف أهل الإسلام على ذلك؛ لأن إمساحهم لا يخلو أن يكون مع العلم بحالهم فيما أضافوه إلى كتابهم، أو مع عدم العلم به، و لأن ما فعلوه مما يجوز أن يخفى عليهم.

و لن يجوز أن يمسكوا مع العلم؛ لعلمنا بتوفر دواعيهم، و شدة تعلقهم و توصيلهم إلى كل أمر هجن الإسلام و أهله، و أدخل الشبه على معتقديه.

و لا يجوز أيضا أن يكون ذلك مما خفى عليهم؛ لأنهم إذا كانوا من الاختلاط بأهل الإسلام على ما هو معروف، و علمنا أن احتجاج المسلمين عليهم في النبوة متصل غير منقطع، سلفا على سلف، و خلفا على خلف، فلا بد متى ظهر منهم في باب التحدى و الاحتجاج على صحة ما لم يعرفوه، ثم أضافوه إلى قولهم- بعد أن لم يضيفوه إليه- أن يعلموا بذلك من حالهم، و يوافقوهم عليه، و يحتجوا عليهم به.

ألا ترى أن المسلمين- بعد ما سبق لهم من الاحتجاج في المعجزات التي دل عليها الكتاب و التي لم يدل عليها ما سبق- لو أضاف بعضهم إلى القرآن آية أو آيات تتضمن ذكر معجزة باهرة لم يقدم ذكرها و الاحتجاج بها، ثم حاج بها مخالفى الملة- لوجب أن

يعلموا محاله، و يوافقوا على أن ما فعله مبتدع لم يتقدم وجوده؟

و إذا صح ما ذكرناه- و لم يكن أحد من مخالفى الإسلام يدعى أن آيات التحدى مما حدث الاحتجاج بها، و أن يشير إلى زمان بعينه ذكرت فيه، و لم تكن مذكورة قبله، و لا أن أحدا وقف على ذلك و لا ادعاه- فقد ثبت أنها من جملة الكتاب الذى أظهره الرسول صلى الله عليه و آله.

و قد اعتمد بعض المتكلمين فى ثبوت التحدى بالقرآن على ما نقل من قول

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۲۸۴

الوليد بن المغيرة فى القرآن: «إني قد سمعت الشعر و الخطب، و ليس هذا منه فى شىء»، و وصفه له بأنه سحر! و قول أمية بن خلف: «لو نشاء لقلنا مثل هذا».

و إحصار بعضهم أخبار الفرس، و ادعائه أنه معارض للقرآن.

قال: لأن التحدى لو لم يكن واقعا به و معلوما من جهته، لم يكن لجميع ذلك معنى.

و ليس هذا مما يصح الاعتماد عليه؛ لأن جميع ما ذكر ليس بمعلوم و لا مقطوع عليه، و إنما المرجع فيه إلى أخبار آحاد. و ليس يصح أن يثبت التحدى من طريق الظن، بل لا بد فيه من العلم اليقين.

و الكتاب- و إن نطق ببعض هذه الأخبار- فليس يصح الاعتماد عليه فى صحتها؛ لأن الكتاب لا يكون حجة و مقطوعا على صحة أخباره إلا بعد صحة التحدى به، فكيف يصح أن يرجع فى إثبات التحدى إلى ما لا يعلم إلا بعد ثبوته؟! على أن قول أمية بن خلف: «لو نشاء لقلنا مثل هذا» لا يدل على أنه تحدى به و طوب بفعل مثله. و قد يقول الإنسان هذا مبتدئا فيما لا يدعى إليه.

و كذلك تعجب الوليد منه و وصفه بأنه سحر لا يدل على أكثر من استغرابه له و استطرافه. فأما الاستدلال به على التحدى فبعيد، و المعتمد على ما تقدم.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۲۸۵

## فصل فى أن القرآن لم يعارض

### الكلام فى هذا الباب يقع فى موضعين:

أحدهما: مع من يدعى أن القرآن قد عورض بمعارضه محفوظة منقولة، و يومئ إلى كلام مسيلم، أو ما جرى مجراه مما سنذكره. و الموضوع الآخر: مع من يقول: جوزوا وقوع المعارضه، و إن لم تكن محفوظة و لا معلومه، و يدعى أن نقلها- لو كانت واقعة- غير واجب، أو يدعى حصول موانع عن نقلها. و الكلام على الوجه الثانى أهم و أوسع، و نحن نقدمه.

فنقول: إن القرآن لو عورض لوجب نقل المعارضه و العلم بها؛ لأن ظهورها فى الأصل واجب، و الحاجة إلى نقلها ماسية، و الدواعى متوفرة، و العهد قريب.

و إنما يجيز وقوع الشىء و إن لم ينقل، اختلال (۱) هذه الشروط التى ذكرناها فيه، أو بعضها.

فأما إذا تكاملت فلا بد من النقل، و لهذا قال المتكلمون: إن معارضه القرآن لو وقعت لجرت فى النقل مجرى القرآن، بل زادت عليه؛ لأن جميع ما يقتضى نقل

(۱) فى الأصل: لاختلال، و المناسب ما أثبتناه.

القرآن- من توفّر الدّواعى، و شدّة الحاجة، و قرب العهد- حاصل فى المعارضة، و هى تزيد عليه من حيث لو وقعت لكانت هى الحجة فى الحقيقة، و كان القرآن قائما مقام الشبهة و نقل الحجة. و ما به تزول الشبهة أولى فى الدين، و الدّواعى إليه أقوى. و إذا صحّت هذه الجملة و لم نجد نقلا فى المعارضة، و جب القطع على انتفائها، و كذب مدّعياها.

فإن قيل: دلّوا أولا- على تكامل الشّروط التى ذكرتموها فى المعارضة لو كانت ثابتة، و أنّ ظهورها فى الأصل واجب، و الدّواعى متوفّرة إلى جميع ما عدتموه، ثمّ دلّوا على أنّ ما هذه حاله لا بدّ من نقله، و أنّه إذا لم ينقل علم انتفاؤه.

قلنا: أمّا الذى يدلّ على أنّ المعارضة لو وقعت لكانت ظاهرة فاشية، فهو أنّ الذى يدعو إلى فعلها يدعو إلى إشاعتها و إعلانها؛ لأنّ ما دعا إلى تعاطيها هو طلب التخلّص ممّا طلب الرّسول عليه و آله السّلام القوم به من مفارقة عاداتهم فى الأديان و العبادات و الرئاسات، و أن يدفعوا بها نبوته، و يدحضوا حجّته، و يصرفوا الوجوه عن اتّباعه و نصرته.

و هذه الأمور بعينها داعية إلى إظهار المعارضة و إعلانها؛ لأنّ الغرض بها و الاحتجاج بفعلها لا يتمّان إلّا مع الإظهار دون الإخفاء و الكتمان، أو لا يرى الشّاكّ فيما ذكرناه أنّ غرض القوم فى تكلف المعارضة لم يكن ليعلم الله تعالى أنّهم قد عارضوا، بل ليعلم ذلك المحتجّ عليهم و النّاس جميعا، فيسقطوا عنهم ما ظنّوه بهم من العجز «١» و القصور، و يشهدوا بوضوح حجّتهم، و علوّ كلمتهم، و تزول الشبهة فى صدق من ادّعى النبوة فيهم. و هذا كلّ لا يصحّ إلّا مع إظهار الاحتجاج و إعلانه، و تكراره و ترادده.

(١) فى الأصل: المعجز، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٨٧

و أمّا العلم بأنّ الحاجة إلى نقلها ماسية و الدّواعى متوفّرة فهو أظهر من أن يحتاج فيه إلى تكلف دلالة؛ لأنّا نعلم علما لا يخالجنّا فيه شكّ و لا- يعترضنا ريب أنّ مخالفة الملة من اليهود و النصارى، و المجوس و البراهمة، و أصناف الملحدين، من الحرص على التشكيك فى الإسلام و تطلّب ما يوهنه و يوقع الشبهة فيه، على ما لا زيادة عليه و لا غاية وراءه، و أنّهم يتدبّرون و يبذلون الأموال لمن أوقع فيه شبهة و إن ضعفت، و عضه بعضيهه «١» و إن بعدت، حتّى أخرجتهم هذه الأحوال إلى حفظ السّب و الهجاء، و إن كان لا حجة فى شىء منها و لا شبهة، و إلى نقل كلام مسيلمه الرّكيك الدالّ على ضعف عقله، و نقصان تمييزه، و ما جرى مجراه، فكيف بهم لو ظفروا بمعارضة مشبهه، و كلام مماثل؟! و ما يشكّ عندنا عاقل عارف بأحوال النّاس فى أنّ الدّواعى إلى نقل ما ذكرناه تبلغ من القوّة إلى حدّ الإلجاء الذى لا مصرف عنه و لا معدل.

و أمّا الكلام فى قرب العهد فواضح جدّا؛ لأنّ حكم المعارضة فى القرب حكم القرآن و سائر ما علمنا وقوعه و ظهوره فى تلك الأزمان، فكيف يؤثّر بعد العهد فى بعض هذه الأمور دون بعض، و حكم الكلّ فيه متفق غير مختلف؟

فأمّا الدّلالة على أنّ ما اختصّ بهذه الشّرائط فنقله واجب، و هى أنّ الدّواعى إلى النقل إذا كانت على ما وصفناه من القوّة، و لا مانع عن النقل يعقل فيوجب وقوعه؛ لأنّ تجويز ارتفاعه ينقض ما علمناه من حصول الدّواعى و قوتها. و يجرى النقل فى هذا الباب مجرى سائر الأفعال التى متى علمنا قوّة الدّواعى إليها و ارتفاع الموانع عنها حكمنا بوجود وقوعها، و متى جوّزنا ارتفاعها نقض هذا التجويز ما فرضناه من قوّة الدّواعى، و ارتفاع الموانع.

(١) عضه بعضيهه: قذفه بالباطل، و باختلاق الكذب.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٨٨

و بمثل هذه الطّريقة يعلم أنّه لم يكن فى زمن النّبىّ صلّى الله عليه و آله نبىّ ظهر على يده من المعجزات و الآيات أكثر و أبهر ممّا ظهر على نبيّنا عليه و آله السّلام، و أنّه لم يظهر على يده قرآن آخر أظهر فصاحة و أبين بلاغة من هذا، و أنّه لم تنقلب على يده

المدن، و لم يقيم «١» الأموات من قبورهم و لم تصر «٢» السماء أرضا، و الأرض سماء. و هذه الطريقة أيضا نسلكت في أنه ليس بين بغداد و الكوفة بلد أوسع و أكثر أهلا من بغداد؛ و أنه لم يكن بين ملكين عرفنا أحوالهما و اتصلت بنا آثارهما، ملك أعظم قدرا منهما و أكثر جندا، لم يتصل بنا خبره و لم ينقل إلينا أحواله. و نظائر ما ذكرناه كثيرة. و متى لم تصح الطريقة التي سلكتها في نفي المعارضة، لم يكن إلى نفي سائر ما ذكرناه طريق. على أننا قد بينا أن المعارضة لو وقعت، لكانت مساوية للقرآن فيما اقتضى نقله و ظهوره و العلم به، و ليس يصح أن يتساوى شيان في المقتضى للحكم و لا يستويان في الحكم.

و إذا وجب نقل القرآن و ظهوره و وجب نقل كل ما جرى مجراه فيما المقتضى النقل و الظهور. فإن قيل: قد ادعيتم أن الدواعي إلى النقل متوفرة و الموانع مرتفعة، و قد مضى دليلكم على إثبات الدواعي، فمن أين حكمتم بارتفاع الموانع؟ و لم أنكرتم أن يكون الخوف من أنصار النبي صلى الله عليه و آله و أعوانه، و تظاهر «٣» المستجيبين لدعوته

(١) في الأصل: و يقوم، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: و تصير، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: و الا تظاهر، و هو من سهو الناسخ.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٨٩

و تكاثرهم هو المانع من نقل المعارضة، و الموجب لانكثامها و اندفانها؟! قلنا: هذا يسقط من وجوه:

أحدها: أن الخوف لا يقتضى انقطاع النقل جملة و العدول عنه على كل وجه.

و إنما يمنع - إن منع - من التظاهر به، بهذا جرت العادات. ألا ترى أن الخوف من بنى أمية في نقل فضائل أمير المؤمنين صلوات الله عليه و سلامه، و مناقبه و سوابقه، لما أن كان معلوما و منتهيا إلى أبعد الغايات لم يمنع من نقل الفضائل، و لا اقتضى انقطاع نقلها، و إنما منع من التظاهر بالنقل في بعض الأحوال.

و نحن نعلم أنه لم تكن حال مخالفي الإسلام في زمن من الأزمان مشكلة لحال «١» الشيعة في أزمان بنى أمية و ما أشبهها فيما يوجب التقيّة و يقتضى الخمول و الخوف، و يمنع من التصرف على الاختيار.

و إذا كان غاية الخوف و نهاية ما يوجب التقيّة لم يمنعا من النقل، فأولى أن لا يمنع من ذلك ما يبلغ هذه الغاية و لم يقاربه.

و ثانيها: أن أهل الإسلام إنما كثروا و صاروا بحيث يخاف منهم بعد الهجرة.

و مدة مقامهم بمكة كانوا هم الخائفين المغمورين، و التقيّة فيهم لا منهم؛ فقد كان يجب أن تظهر المعارضة في هذه المدة و تنتشر في الآفاق و يسير بها الركب، و لا تكون قوة الإسلام و أهله من بعد مؤثرة في ظهورها، و نقلها و حصول العلم بها. و علمنا بانتفائها في هذه الأحوال كاف في الدلالة على النبوة؛ لأنه يقتضى تعذرها على وجه لا يخالف العادة.

و ثالثها: أننا نعلم أن قوة الإسلام إنما ابتدأت بالمدينة و بعد الهجرة، و قد كانت في تلك الحال ممالك أهل الشرك و بلاد الكفر غالبه على الأرض، مطبقة

(١) في الأصل: كحال، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩٠

للشرق و الغرب، و لم تزل تتناقص و تضيق بقدر سعة الإسلام و انتشاره و غلبته على مكان بعد مكان. و قبض الرسول صلى الله عليه و آله و أكثر البلاد يغلب عليها الكفار، و كانت مملكة الفرس كحالها لم تنقرض، و كذلك ممالك الروم و من جرى مجراهم. و إلى

هذه الغاية لم يخل العالم من بلاد كفر واسعة، و ممالك كثيرة لعلها تقارب بلاد الإسلام، إن «١» لم تزد عليها. فقد كان يجب أن تظهر المعارضة في هذه البلاد و يتصل نقلها، و كان يجب- إذا تقدّم ظهورها، و منع من نقلها و التظاهر بذكرها غلبة الإسلام على بعض البلاد- أن تظهر و تنقل في غير ذلك البلد من بلاد الكفر، و بحيث لا خوف و لا تقيّة.

و رابعها: أن الخوف و التقيّة لو منعا من نقل المعارضة على ما ادّعى، لمنعا من نقل الافتراء و الهجاء و ما تعوطى من المعارضات التي لا تأثير لها؛ لأنّ قوّة الإسلام و أهله- إن كانت مانعة من بعض ذلك و موجبة لانقطاع نقله- فهي [غير] مانعة من نقل جميعه.

و خامسها: أن تجوز خفاء المعارضة و انقطاع نقلها، للوجه الذي ذكر، يقتضى أن يجوز كون جماعة من الأنبياء في زمانه عليه السّلام ظهر على كلّ واحد منهم من الآثار و المعجزات ما يزيد على ما ظهر عليه، بل على ما ظهر على سائر الأنبياء المتقدّمين من الذين اتّصلت بنا أخبارهم [و] كلّهم دعا إلى نسخ شرعه و إبطال أمره، و جميعهم حاربه و نازله، و جرى بينهم و بينه من الوقائع و الغارات أكثر ممّا جرى بينه و بين قريش، لكنّ خبرهم و تفصيل أحوالهم ممّا انكتم عنّا و لم يتصل بنا، لمثل ما ذكر من الخوف و غلبة الإسلام.

و كان لا ينكر أيضا أن يكون كلّ واحد من قريش قد عارضه بمعارضة أفصح

(١) في الأصل: و إن، و لعلّ الواو من سهو الناسخ.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩١

من القرآن، و لم ينقل شيء من ذلك، للعلّة التي ادّعى المخالف أنّها منعت من نقل معارضة أحدهم. و ما يلزم من هذا أكثر من أن يذكر، و التنبية على بعضه يغنى عن ذكر سائر.

و لا سبيل إلى الامتناع من شيء ممّا ذكرناه و إقامة الدّلالة على بطلانه، إلّا و هو بعينه طريق إلى العلم بانتفاء معارضة القرآن، و دليل على بطلانها.

فإن قيل: أليس النّبىّ صلّى الله عليه و آله قد نصّ عندكم على أمير المؤمنين عليه السلام بالإمامة، و أعلن ذلك و أظهره، و إن كنا لا نجد الأُمّة تنقل هذا النصّ، و لا- نعلمه كعلمها بأمثاله من الأمور الظّاهرة، و إنّما يدّعى نقله من بين جماعة الأُمّة فرقة قليلة العدد بالإضافة إلى جميع فرق الأُمّة، و تزعمون أنتم أنّ العلّامة في عدول الجمهور عن نقله و إطباقهم على كتمان انعقاد الرئاسات، و طلب الولايات، و دخول الشّبهات، و الميل إلى الهوى و العصبيّة، إلى أمور كثيرة تذكرونها؟! فإنّ السبب في خفاء النصّ، و قصوره في باب الظهور من سائر الأمور الظّاهرة، كثرة دافعيه و غلبتهم، و قلّة المقرّين و حمولهم، و أنّ ناقله لم يزل خائفا (من نقل وقوعه مشفقا) «١» منه؛ فالأجاز أن يكون القرآن قد عورض، و خفيت معارضته علينا و لم ينقل بمثل سائر ما ذكرتموه من الغلبة و الولايات و الرئاسات و الخوف و التقيّة؟! قلنا: قد رضينا بما نذهب إليه في النصّ مثلا- و عيارا؛ لأنّ النصّ لمّا إن وقع- فدعت قوما الدّواعي إلى قلبه و كتمانهم و العدول عن نقله و روايته، و دعت آخرين الدّواعي إلى روايته و نقله- وقع من كلّ فريق ما تقتضيه دواعيه، فحصل الكتمان من قوم و النقل من آخرين، و إن كانوا أقلّ عددا منهم.

(١) في الأصل: من واقعه مشفيا، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩٢

و ليس لقلّة العدد من هذا الباب تأثير، إذا كان النّقل فيما تقوم به الحجّة و الخوف و التقيّة، لمّا إن حصلنا من باب النصّ لم يؤثّر في انقطاع نقله و يمنعا من روايته، و إنّما منعا «١» من التّظاهر به في بعض الأحوال، و النّقل ثابت مع ذلك غير منقطع.

فقد كان يجب- قياسا على ما جرى- أن «٢» يحصل نقل المعارضة و يتصل عمّن ذكرنا و فور دواعيه و قوتها إلى النقل، و لا يكون



كتمان من كتمها و عدل عن نقلها- لأجل الرئاسة أو غيرها من ضروب الدواعي- موجبا لانقطاع نقلها، من جهة من لم يحصل له مثل هذا الداعي، بل هو على ضده، و دواعيه كلها متوقفة إلى النقل و الحفظ.

و لا يكون أيضا الخوف مانعا من نقلها، و موجبا لدروسها و انقطاعها «٣»، كما لم يكن موجبا مثل هذا في النص. و كان الملمزم لنا ما ذكرناه.

و الحائل للمعارضة على النص يقول: إذا جاز أن يعدل عن نقل النص من دعتة الدواعي إلى كتمانها من فرق الأمة، و ينقله من جملتهم من دعتة الدواعي إلى نقله، فألا جاز أن تقع معارضة القرآن و يعدل عن نقلها من علمنا توفر دواعيه إلى النقل، و من جوزنا أن يكون له داع إلى تركه، حتى يطبق الخلق على ترك النقل، مع علمنا بتوفر دواعي أكثرهم إليه؟ و هذا من أوضح المعارضات فسادا و أبعدها من الصواب، اللهم إلا أن يقول: إذا جاز في النص ما ذكرتموه، فألا جاز مثله في المعارضة؟ (و من قبل ذلك لم

(١) في الأصل: منعنا، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٢) في الأصل: في أن، و هو غير مناسب للسياق.

(٣) في الأصل: لدروسه و انقطاعه، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩٣

يتمتع منه فنقلناه «١» «٢».

و يجب منه أن يجيز نقل المعارضة من كل من علمنا توفر دواعيه إلى نقلها من مخالفين الإسلام، المذنبين بنقل بعضهم تجب الحجّة و ينقطع العذر. و إذا كنا غير واجدين له، قطعنا على انتفائها.

على أن لا نسلم في نقل المعارضة من أسباب الانكتماء و الخفاء، مثل ما علمنا ثبوته من نقل النص؛ لأننا نعلم أن الدولة و السلاطان، و العزة و الكثرة، و البسطة و القدرة، و سائر أسباب التمكّن حاصله في مخالفين النصّ و دافعيه، منذ قبض الرسول صلى الله عليه و آله و إلى هذه الغاية، و أنّ القائلين بالنصّ و المعتقدين له في سائر هذه الأحوال مغمورون مقهورون، و إن اختلفت الحال بهم:

فتارة: تنتهي بهم التقية و الخوف إلى جحود مذاهبهم و التظاهر بخلافها، حتى أنّ من عرف بمذهبه منهم إما أن يكون مستترا مندفا لا يوقف على خبره، أو مسفوكا دمه، منتهكا حرمة! و تارة أخرى:- و هي أحسن أحوالهم و نهاية رجائهم- يكونون غير خائفين على نفوسهم، و لا ملجئين إلى جحد مذاهبهم، غير أنّ مخالفهم «٣» أعلى كلمة، و أنفذ أمرا، و أشدّ انبساطا.

و هذه أحوالهم في سائر البلاد و ضروب الممالك، فإنّا ما نعرف مملكة من الممالك، و دولة من الدول بذا العهد الذي ذكرناه، و إلى قريب من زماننا هذا كانت الشيعة مستولية عليها، و كان مخالفها مغمورا فيها، و بعض هذه الأمور يقتضى من الخفاء أكثر ممّا عليه النصّ.

و ليس هذه حال مخالفين الإسلام؛ لأننا قد بينا أنّهم في الأصل كانوا أكثر

(١) هكذا الكلمة وردت في الأصل غير منقوطة: فنقلناه.

(٢) كذا في الأصل.

(٣) في الأصل: قادرهم، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩٤

و أظهر، و أنّ الإسلام لمّا عزّ و قوى و كثر أهله، و اتّسعت أقطاره، لم يخل كلّ زمان من بلاد للكفر و أهله واسعة، و ممالك منيعة، و



سلطان ظاهر، فكيف يسوّى بين نقل المعارضة- لو كان لها أصل- وبين نقل النصّ طى الخفاء والظهور، وحالهما من التباين على ما وصفناه؟! وكيف يصحّ أن يسوّى عاقل بين النصّ والمعارضة، ويلزم أحدهما على الآخر؟ وقد بينا أن العلم بأنّ القرآن لم يعارض معارضة ظهرت وانتشرت على الحدّ الذى أوجبه مجرى العلم بأنّه لم يظهر فى زمانه عليه السلام من كبير الآيات والمعجزات، وأنّه لم يعارضه جميع العرب، وأنّه لا بلد مشاكل بغداد بينها وبين واسط، إلى سائر ما عددناه.

ونحن نعلم أنّ أحدا من العقلاء المخالطين لأهل الأخبار لا يشكّ فى شىء من هذه الأمور، وحكم بعضها فى حصول العلم بانتفائه حكم جميعها، وإن أراد المخالف أن يجعل هذا العلم ضرورياً فليفعل، فما مضايقة هاهنا فى الفرق بين الضرورة والاكْتساب. ومعلوم أنّ حكم النصّ فيما ذكرناه مفارق للمعارضة وما أشبهها؛ فإنّ مخالفتها لا يمكنه أن يدعى أنّ العلم بانتفاء النصّ على أمير المؤمنين صلوات الله عليه كالعلم بانتفاء بلد بين واسط وبغداد على الصّيفة التى ذكرناها، أو كالعلم بانتفاء النصّ بالإمامة على سلمان أو على أبي هريرة. وهذا بين فى الفرق بين الأمرين.

فإن قيل: فإنّ مخالفتكم فى النصّ ربّما ادّعوا العلم بفقدته، على الحدّ الذى ذكرتموه! قلنا: لو كان العلم بفقد النصّ على أمير المؤمنين صلوات الله عليه يجرى مجرى العلم بفقد النصّ على أبي هريرة وانتفاء البلد الذى ذكرناه، لوجب أن لا يصحّ من الجمع العظيم من العقلاء الاعتقاد له والتدّين به، كما لا يصحّ منهم ذلك فى أمثاله.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩٥

و لوجب أن تقبح مناظرة معتقديه، كما قبحت مناظرة من خالف فى البلدان، واعتقد النصّ على أبي هريرة. وكان جميع ما تكلفه خصوم الشيعة- من مناظرتهم فى النصّ، ووضع الكتب عليهم فيه- خطأ وعبثاً! ومن صار فى الدعوى إلى هذه الحال هانت قضيته، وخفت ثنوته، وما يقابل به الشيعة من تجاسر على هذه الدعوى من خصومهم معروف.

فإن قيل: كيف يكون العلم بفقد معارضة القرآن جارياً مجرى العلم بفقد النبيّ الذى وصفتموه والبلد الذى ذكرتموه، وقد ناظر المتكلمون قديماً وحديثاً من ادّعى المعارضة، ووضعوا الكتب عليه، وهم لا يفعلون ذلك مع من خالف فى القرآن وما جرى مجراه؟<sup>(١)</sup>

و إذا جاز أن يناظر هؤلاء- وإن كانت حالهم حال من خالف فى البلدان وغيرها- جاز أيضاً أن يناظر الدّاهب إلى النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام، وإن كانت حاله حال مدّعى النصّ على أبي هريرة.

قلنا: لم يناظر المتكلمون قديماً ولا حديثاً من ادّعى أنّ القرآن قد عورض بمعارضة ظهرت وشاعت، وعلمها الموافق والمخالف، ومع هذا لم تنقل، كما أنّهم لا يناظرون من ادّعى نبيا معه صلى الله عليه وآله، وبلداً غير معروف. وأكثر ما يستعمل فى مثل هذا، التنبيه والتوقيف.

وما وجدنا أيضاً قوماً من العقلاء يذهبون إلى وجود هذه المعارضة، ويتدينون باعتقادها أو تجويزها، ولا معتبر بالواحد والاثنين ممّن يجوز أن يظهر خلاف ما يبين، ويهون عليه التظاهر بالمكابرة والمباهة.

و إنّما ناظر المتكلمون من جوّز وقوع مناظرة لم يطلع عليها إلّا الواحد

(١) فى الأصل: مجراها، وما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩٦

والاثنان ومن جرى مجراها ممّن يجوز أن يكتمها ويطوى ذكرها لبعض الأغراض.

أو من قال: جوّزوا أن تكون المعارضة قد حصلت بعد قوّة الإسلام وأهله، ممّن لم يتمكّن من إظهارها خوفاً وتقيةً فأما معارضة أطلع عليها جماعة الأولياء والأعداء، ووقع الاحتجاج بها فى المحافل والمناظرة عليها فى المجامع، فليست ممّا ينكره عاقل أو يجوّزه! فإن

قيل: و لم أنكرتم أن يكون أحد العرب قد عارض القرآن، و لم يطلع على خبره إلا الواحد و الاثنان من أصحاب النبي صلى الله عليه و آله، و أهل العصية له، و أن من علم بذلك من حاله قتله و طوى معارضته، فهذا لم تظهر؟! قلنا: إذا كنا قد علمنا بأن المعارضة لم تقع من وجوه الفصحاء و جماعة الخطباء و الشعراء الذين كانوا يتمكنون من إظهار المعارضة لو فعلوها، و لا تم عليهم فيها شيء مما ذكر، مع توفر الدواعي و شدة الحرص، فقد دل ذلك على أنهم مصروفون عن المعارضة، و أنها متعذرة عليهم على وجه يخالف العادة، و أن الرسول صلى الله عليه و آله صادق فيما خبر به عن ربه من منعهم عن مساواته و معارضته، تأييدا له و تصديقا لدعوته.

و تعلم حينئذ أن جميع الخلق في التعذر و القصور على هذه الصفة، و أن المنع لا بد أن يكون عاما شائعا؛ لأن ما يقتضى حصوله في موضع من المواضع يقتضى عمومته، و لهذا نقول كثيرا: إن علمنا بقصور واحد من العرب - ممن علمنا تمكنه من الفصاحة و تصرفه فيها - عن المعارضة، و أنه رامها و اجتهد فيها فلم يتأت له، كاف في الدلالة على النبوة و صحة المعجز، و إن لم نعلم أن حكم غيره حكمه في التعذر. و الحق بحمد الله أوضح و أشهر من أن يخفى على طالبه من وجهه.

\*\*\*

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩٧

### فأما الكلام على من أشار إلى أشياء بعينهما «١»، و ادعى أنها معارضة للقرآن:

فربما تعلقوا بكلام مسيلم، و ربما ذكروا ما فعله النضر بن الحارث من القصص بأخبار الفرس.

و ربما تعلقوا بما حكاه الله تعالى في كتابه عن أبي حذيفة بن المغيرة «٢» من قوله: لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَبُوعًا «٣» إلى آخر الحكاية عنه، و يقولون: إن كلامه المحكى يساوى سورة قصيرة من القرآن! و ربما عمدوا إلى بعض القرآن فغثروا من خلاله و أثناؤه ألفاظا، و أبدلوها بغيرها، و ادعوا أنها معارضة، كقولهم: «إنا أعطيناك الجماهر، فصل لربك و بادر، إن شئت لكافر!» و جميع ما حكيناه ضعيف، و أنه لا تدخل على عاقل به شبهة.

أما ما ذكروه أولا من التعلق بكلام مسيلم فجميع العقلاء - فضلا عن الفصحاء - يعلمون بعد ما حكى من كلامه عن الفصاحة، بل عن السداد و صحة المعاني، و أنه لا حظ له من الفصاحة و لا نصيب من الاستقامة، حتى أنهم ينسبون من يستحسن إظهار مثله عن نفسه إلى الغباء و الجنون، و يقيمونه مقام من يسخر منه و يهزأ به؛ فكيف يسوى عاقل بين ما جرى هذا المجرى و بين أفصح الكلام و أبلغه و أصح معاني و أكثره فوائد؟! و قد كان غير مسيلم من وجوه الفصحاء و أعيان الشعراء، على الكلام الفصيح أقدر، و به أبصر و أخبر؛ فلو كانت معارضة القرآن ممكنة و غير ممنوعة «٤» لكان القوم إليها أسبق، و بها أولى.

و أمّا ما ذكر [و] ه ثانيا: من فعل النضر بن الحارث فتمويهه بما فعله غير خاف على أحد؛ لأن التحدى إنما كان بأن يأتوا بمثله في فصاحته و نظمه، لا في طريقة

(١) في الأصل: بعينه، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) هو الوليد بن المغيرة.

(٣) سورة الإسراء: ٩٠.

(٤) في الأصل: ممنوع، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩٨

القصص و الأخبار. و كيف يظن ذلك و الاقتصار وقع في التحدى على سورة من جملة الكتاب، و ليس كل سورة تتضمن أخبار الأمم الماضية؟

و دعاؤه عليه السلام أيضا لهم إلى أن يأتوا بعشر سور مفتريات يدلّ على أنه لا اعتبار في التحدي بما تضمّنه القرآن من أخبار الأمم، و أنه وقع بما لا فرق بين الافتراء و الصدق.

على أننا لم نجد أحدا من القوم احتجّ بفعل الضر و حاج بمعارضته، و لا ذكره في شيء من الأحوال على اختلافها. و لم يكن هذا إلّا لعلمهم بتمويهه، و أنه لا- حجّة فيما صنعه و لا شبهة. و قد كان أيضا نفر من فصحاء قريش و غير قريش - ممن انتهت حاله إمّا إلى الانقياد و الاستجابة و البصيرة، أو إلى القتل و تلف النفوس و الأهل و المال - على مثل ما فعله أقدر، فلو علموا فيه حجّة أو شبهة لبادروا إليه.

و أمّا ما ذكره ثالثا: من الحكاية عن أبي حذيفة بن المغيرة فإنما حكى الله تعالى معنى كلامه لفظه بعينه، و على هذا الوجه حكى تعالى في القرآن كثيرا من أقوال الأمم الماضية، و إن كنا نعلم أنّ لغاتهم مخالفة للغه العرب، و هكذا يحكى العربى عن الأعجمى، و الفصيح عن الألكن.

و لو كان ما تضمّنه القرآن حكاية لفظه بعينه على ترتيبه و نظامه، لوجب أن يحتجّ به العرب، و يتبّهوا على حصول المعارضة، بل تناقض القرآن؛ لأنه كان يتضمّن على هذه الدعوى، الشهادة بأنّ معارضة سورة ممن عارضه غير ممكنة، و الشهادة بأنّها قد بانت ممن وقعت الحكاية عنه. و ما يدعى أحد من القرآن مثل هذه المعارضة «١».

(١) فى الأصل: المفاوضة، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٢٩٩

و أمّا ما ذكره رابعا فهو نفس القرآن، و إنّما غيرت منه كلمة بعد أخرى، فليس هكذا تكون المعارضة؛ لأنّ القول بذلك يؤدى إلى أن يكون جميع اللكن و المعجمين متمكّنين فى معارضة سائر الفصحاء و الشعراء؛ لأننا نعلم أنّ هذا الضرب من المعارضة لا يتعدّر عليهم.

و ما تجرى هذه المعارضة إلّا مجرى من عمد إلى بعض القصائد فغير قوافيها فقط، و ترك باقى ألفاظها على حاله و ادعى أنه قد عارضها، أو غير من كتاب مصنّف فاتحته و خاتمته، فأورد جميعه على ترتيبه، ثم ادعى مثل ذلك! على أنّا قد بينا أنّ من تقدّم من العرب الفصحاء المذنبين أهمّهم هذا الأمر و كرّتهم كانوا بهذه الأمور أقوم و أعرف، و لم يتركوا التعرّض لها إلّا لعلمهم بأنّه لا طائل فيها.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٠١

## فصل فى أنّ معارضة القرآن لم تقع لتعذرها

أكد ما يدلّ على أنّ الفعل متعذر على الفاعل ألّا يقع منه، مع توفرّ دواعيه إليه.

و على هذه الطريقة يعتمد فى أن الألوان و ما جرى مجراها من الأجناس غير مقدورة لنا، و فى الفصل بين القادر و من ليس بقادر، و العالم و من ليس بعالم؛ لأنّ دواعى أحدنا إذا قوى إلى جنس الفعل فلم يقع حكمنا بتعذره: فان كان تعذره مع ارتفاع سائر الموانع، حكمنا بأنّه غير مقدور لمن تعذر عليه.

و إن كان هناك مانع، لم يدلّ التعذر على ارتفاع القدرة، بل جوّزنا أن يكون تعذره للمانع مع كونه مقدورا.

و إن كان المذنب تعذر هو وقوع الفعل على بعض الوجوه دون جنسه، نظرنا أيضا، فإن تعذر مع كمال الآلات و ارتفاع الموانع، حكمنا بأنّ تعذره لارتفاع العلم، و إلّا جوّزنا أن يكون التعذر لبعض الموانع، أو لفقد بعض الآلات، مع كون من تعذر عليه عالما، فمن قدح فى هذه الطريقة لم يمكنه أن يعلم شيئا ممّا ذكرناه.

و إذا صحت هذه الجملة، و وجدنا العرب الذين تحدّوا بالقرآن لم يعارضوه- مع توفرّ دواعيهم إلى المعارضة و كثرة بواعثهم عليها، و مع أنّهم لم يعارضوا عدلوا

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٠٢

إلى أمور يشقّ فعلها، و يتقلّ تحمّلها، كالحرب و ما فى معناها ممّا لا يصلون به، و إن تناهوا فيه، إلى غرضهم على الحقيقة- و جب القطع على تعذّر المعارضة، و صار عدولهم إلى الأمر الشاقّ المتعب الذى لا يوصل إلى المراد مع تركهم السهل (الذى لا كلفه [فيه] و هو موصل إلى المراد) «١» موردا لدلالة التعذّر، موضحا لطريقها.

و إن كان انصرافهم عن المعارضة- مع توفرّ الدواعى- كافيا فى العلم بتعذّرها لو لم يتجشّموا، مع الانصراف عنها فعلا شاقّا، و جرى ذلك مجرى من له غرض يصل إليه بفعل لا كلفه عليه فيه و لا مشقّة، فعدل عنه إلى تكلف ما يشقّ و يتعب و لا يوصل إلى الغرض المطلوب، مع ارتفاع الشبهة عنه فى الأمرين. و لا شكّ فى أنّ من هذه حاله يجب القطع على أنّ ما به يصل إلى غرضه متعذّر عليه. و اعلم أنّ جميع ما يورده المخالفون من الشبهة فى هذا الباب يرجع إلى أصل واحد و إن كثرت، و هو القدر فى توفرّ الدواعى إلى المعارضة.

و أنت متى تأملت ما يتعلّقون به من الشبهة وجدته لا- يخرج عمّا ذكرناه؛ لأنّهم ربّما نازعوا فى أصل ما ادّعينا من قوّة الدواعى إلى المعارضة، و قالوا: من أين لكم أنّ الأمر على ما ادّعيتموه؟ و طالبوا بالدلالة عليه على سبيل الجملة. و ربّما قالوا: جوّزوا أن يدخل على القوم فى ذلك شبهة من غير تعيين لها؛ فإنّهم لم يكونوا من أهل الجدل و النظر، و لو كانوا أيضا من أهلها كان دخول الشبهات عليهم ممكنا غير ممتنع، لأنّه لا سبيل لكم إلى ادعاء معرفة ضروريّة تعمّ العقلاء بأنّ المعارضة أولى من غيرها. و إذ كان المرجع إلى الاستدلال، جاز دخول الشبهة فيه.

(١) وردت هذه العبارة فى الأصل بعد قوله السابق: لا يوصل إلى المراد، و قد وضعناها فى سياقها المناسب.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٠٣

و ربّما عيّنوا الشبهة التى يدعون دخولها على القوم و أشاروا إليها، فقالوا:

لعلّهم اعتقدوا أنّ المعارضة لا تبلغ فى قطع المادّة و حسم الأمر مبلغ الحرب، فعدلوا إلى الحرب، لأنّها سبب الرّاحة.

و ربّما قالوا: لا يمنع أن يكونوا عدلوا عن المعارضة ظلّنا منهم بأنّ الخلاف يقع فيها، و يتنازع الناس أمرها «١»، فيقول قوم: قد أصيب بها موضعها، و يأبى ذلك آخرون، و يتردّد فيها من الكلام و الخوض ما تشتدّ معه الشوكّة، و تقوى العدّة، و يقضى الأمر إلى الحرب، فقدّموها.

و ربّما قالوا: لعلّ المثل الذى دعاهم إلى الإتيان به أشكل عليهم، و لم يعلموا هل المراد به المماثلة فى الفصاحة، أو فى التكلّم، أو فيهما، أو فى الإخبار عن الغيوب؟ فعدلوا عن المعارضة لهذا الإشكال إلى الحرب.

و ربّما قالوا: جوّزوا أن يكونوا تركوا المعارضة، لأنّهم علموا فضل المأثور من كلامهم و أشعارهم على ما أتى به فى الفصاحة و البلاغة، و ظهور ذلك للفصحاء على وجه لا يقع فيه إشكال.

و رأوا أنّ تكلف المعارضة- مع ظهور الحال- لا- معنى له، كما يفعل الحصفاء «٢» بمن يتحدّاهم و يقرّعهم بالعجز عن المشى و التصرّف فى حال مشيهم و تصرّفهم؛ فإنّهم لا يكادون يستعملون مع من هذه حاله شيئا من المحاجة و الموافقة، بل يكون الإمساك عنه أحرى ما عومل به.

و ربّما قالوا: لعلّ الذين كانوا يتمكّنون من معارضته جماعة من جملة العرب واطّاته على إظهار المعجز، لتشاركه فيما يتمّ له.

و ليس تخرج هذه الشبهة أيضا عمّا حصرناه من الأصل و قلنا: إنّ مرجع

(۱) في الأصل: أمرهما، و المناسب ما أثبتناه.

(۲) الحصيف: الرجل المحكم العقل.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۳۰۴

الشبهة في هذا الباب إليه؛ لأنّ المعارض بها كأنه يقول: إنّ القوم المتمكّنين من المعارضة انصرفوا عنها للغرض الذي ذكره. فهو مخالف لطريقه ثبوت الدواعي، و إنّما ذكرنا هذه لئلا يظنّ ظانّ خلافه.

و إنّما لم نذكر ما لا يزالون يتعلّقون به من قولهم: لعلّه عليه السّلام تعمل للقرآن دهرا طويلا، فتأتى منه ما لم يتأتّ منهم، أو لأنّه كان أفصحهم.

و لم نذكر أيضا ما يتعلّقون به و يجعلونه كالمانع من فعل المعارضة، مثل قولهم: إنّهم بدأهم بالحرب، و شغلهم بها عن المعارضة، و قولهم: إنّهم امتنعوا منها لخوفهم من أوليائه و أنصاره؛ لأنّ هذا من قائله اعتراف بتعدّر المعارضة، و هو الذي قصدناه بهذا الفصل. و إن كان مع اعترافه بالتعدّر قد ادّعى دخوله فيما جرت «۱» العادة بمثله، و بطلان ذلك يأتي في فصل منفرد من بعد، بمشيئة الله تعالى. و نحن الآن نجيب عمّا أوردناه شيئا فشيئا.

أمّا الجواب عمّا ذكرناه أولا من المنازعة في حصول الدواعي إلى المعارضة و توفّرها: فواضح أنّا قد علمنا أنّ رسول الله صلّى الله عليه و آله استنزل العرب عن رياستهم و عاداتهم و عباداتهم، و أوجب عليهم كلفا تتعب نفوسهم و أجسامهم، و حقوقا تثلم أموالهم و أحوالهم، و طالبهم بأن يقطع الرّجل منهم في الدّين نسبه و رحمه، بل يبرأ منهما و يجاهدهما و يتربّص إيقاع غايه المكروه بهما، إلى غير ما ذكرناه ممّا يزعج سيره النّفوس، و يهيج الطّباع، و تبلغ الدّواعي في دفعه و طلب الخلاص منه إلى حدّ الإلجاء.

هذا، لو لم يصب هذه الأمور التي عددناها من القوم فضل حميّه و إباء، و عزّ

(۱) في الأصل: جرت به، و هو غير مناسب للسياق.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۳۰۵

جانب و أنف، و قلّه احتمال للضّيم، و امتناعا من إعطاء المقادة؛ فكيف بها و قد وردت منهم على ما هو الغايه فيما وصفناه؟ لا شكّ في أنّها تبلغ في إثارتهم و بعثهم ما لا يبلغه في غيرهم، لما هم عليه من المزيّة، و عندهم من فرط الحميّه! و إذا ثبت بما ذكرناه قوّه دواعيهم إلى دفع أمره، و إبطال حجّته، و حلّ عقده- و كان المؤثر في ذلك على الحقيقة هو المعارضة دون غيرها- و جب أنّ تكون الدّواعي إليها متوفّرة، و صار ما دعاهم إلى دفع قوله و نسخ أمره يدعوهم إلى المعارضة بعينها.

يبين ذلك: أنّه عليه و آله السّلام لمّا ظهر فيهم ادّعى الإبانة منهم بالنبوّه لا- بالملك و الدّولة، و جعل حجّته على صدقه و وجوب اتّباعه، امتناع المعارضة عليهم؛ فلا- محاله أنّ الدّاعي للقوم إلى ردّ حجّته و إبطال قوله هو بعينه داع إلى فعل المعارضة؛ لأنّه عليه السّلام إنّما احتجّ بامتناعها و ادّعى الإبانة من جهه تعدّرها، فلا شبهه في أنّها لو كانت ممكنة لما جاز العدول عنها.

على أنّه لا- حاجة بنا إلى الاستدلال على توفّر دواعي القوم إلى إبطال أمره و تفريق جمعه، لظهور ذلك و علم العقلاء السّامعين للأخبار به اضطرارا؛ لأنّه ظهر من القوم من الاجتهاد في محاربتة و مغالبتة، و ركوب الأخطار، و تحمّل الأثقال، و التّغريب بالنّفوس و الأموال، إلى غير هذا من التّغلغل إلى صنوف الحيل و ضروب المكائد، و استعمال ما لا تأثير له و لا شبهه في مثله، كالسّبّ و الهجاء، و إحضار أخبار الفرس، و ادّعاء المعارضة بها، ما يضطرّ العقلاء إلى قوّه حرصهم على دفاع أمره، و أنّه لم يظهر منهم ما ظهر إلّا لفرط الاهتمام، و أنّ الأمر قد برّح بهم «۱» و أخرجهم، و أخذ بمخنقهم!

(١) أى اشتدّ عليهم الأمر و عظم.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٠٦

و إذا كنّا قد بينّا أنّ الدّاعى إلى كلّ هذه الأمور هو الدّاعى إلى المعارضة، بل ليس يصحّ أن يكون داعيا إلى شىء منها إلّا بعد عوز المعارضة و تعذّرها؛ لأنّ الغرض من المطلوب بها يقع دون غيرها؛ فقد تمّ ما أوردناه.

و الجواب عمّا ذكرناه ثانيا: إنّ القوم و إن لم يكونوا من أهل النّظر و الجدل؛ فليس يجوز أن تدخل عليهم شبهة لا يجوز دخول مثلها على أحد من العقلاء، بل على من نقص عن مرتبة العقلاء من الصّبيان؛ لأنّه لا أحد من النّاس قرّع بفعل من الأفعال و ادّعى عجزه عنه، إلّا و هو يفرع إلى فعله إذا كان ممكنا.

و لا يجوز أن يشتبه ذلك عليه، حتّى يظنّ أنّ العدول إلى غير الفعل أولى، و لهذا نجد الصّبيان متى «١» تحدّى بعضهم بعضا برمى غرض أو طفر نهر، فإنّ المتحدّى يبادر إلى فعل ما تحدّى به إذا كان ممكنا. و لا يصحّ أن يصرفه عنه صارف مع الإمكان.

و ما يكون العلم به ضروريّا متقرّرا فى كلّ العقول- وافرها و ناقصها- لا يجوز أن يشكل على العرب- مع وفور عقولهم و حلومهم، و إن لم يكونوا من أهل الجدل و النّظر- على أنّ القوم قد اختصموا فى هذا الباب بما لا يسوغ معه دخول الشبهة عليهم فيه لو ساغ؛ فعولوا على غيره؛ لأنّ عادتهم جارية بالتحدّى بالشعر و التعارض فيه، و التحاكم إلى الحكام فى تفضيل بعضه على بعض. و لم نجد أحدا منهم- فى سالف و لا آنف- فرع عند تحدّى خصمه له بالقصيدة من الشعر، إلى سبه و حربته! بل إلى معارضته بما يمكنه من الشعر. و هذه عادة القوم مستقرّة مستمرّة، لم تتخرّم فى وقت من الأوقات؛ فكيف عدلوا فى باب القرآن عن عادتهم و طريقتهم لو لا أنّ معارضته متعذّرة و غير ممكنة؟!

(١) فى الأصل: من، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٠٧

على أنّ الشبهة التى تدعى دخولها على القوم لا- تخلو من أن تكون فى أنّهم متمكّنون من المعارضة، أو فى أنّ حجته عليه و آله السّلام تسقط بفعلها.

و ليس يجوز أن يدخل عليهم فى الأمرين شبهة؛ لأنّهم يعملون قدر ما فى إمكانهم «١» من الكلام الفصيح، و يفرّقون بينه و بين ما ليس فى وسعهم منه.

و لو أشكل هذا على كلّ أحد لم يجز أن يشكل عليهم، و هم الغاية و القدوة فى هذه المعرفة.

و لو فرضنا أنّ الأمر اشتبه عليهم- على بعده- لوجب أن يجزّوا نفوسهم و يتعاطوا المعارضة، ليعلموا حقيقة حالهم، و لم يجز أن يعدلوا إلى غير ذلك ممّا لا تأثير له، مع طمعهم فى تأتى المعارضة.

فأمّا الوجه الثانى: فبعيد من دخول الشبهة أيضا فيه؛ لأنّهم لا يصحّ أن يشكّوا فى أنّ بالمعارضة تسقط عنه الحجّة فتزول التبعة إلّا و هم شاكّون فى كيفية التحدّى و الاحتجاج.

و إذا كان لا شبهة على القوم فى ذلك بما تقدّم بيانه- و لأنّه عليه و آله السّلام كان مصرّحا بالاحتجاج بتعذّر المعارضة، و جاعلا امتناعها دليل نبوته و العلم على صدقه- فقد بطل قول من تعلّق بدخول الشبهة على القوم، من حيث بينّا أنّه لا وجه يصحّ أن تدخل منه.

و الجواب عمّا ذكرناه ثالثا: إنّ اعتقادهم فى المعارضة أنّها لا- تبلغ مبلغ الحرب، لا- يخلو أن يكون اعتقادا؛ لأنّها لا تبلغ مبلغها فى سقوط الحجّة و حصول الغرض المطلوب، أو فى الرّاحة و الاستيصال.

و محال أن يعتقدوا الأوّل؛ لأنّا قد بينّا أنّ ذلك ممّا لا يدخل فيه شبهة، و كيف



(۱) فى الأصل: أما كنهم، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۳۰۸

يصح دخولها فيه و هو عليه و آله السّلام مصرح بأننى إنّما بنت منكم بامتناع معارضتى عليكم، و أنكم متى أتيتم بمثل ما جئت به فلا [حجّة] لى عليكم؟! فليس يصح أن يشكّكهم فى أن بالمعارضة به دون غيرها تثبت حجّتهم، و تسقط دعواه إلّا ما شكّكهم فى الصّوريّات [و] أخرجهم عن كمال العقول.

و إن كانوا اعتقدوا القسم الثّانى فهو غير مؤثّر فيما يريد، و لا مقتض للانصراف عن المعارضة؛ لأنّه عليه السّلام لم يتحدّهم بالقهر و الدّولة، و لم يدعّ الإبانة منهم؛ فإنّهم لا يتمكّنون من قتاله أو قتله و قتل أصحابه، فتفرّغوا إلى الحرب الّتى هى أبلغ فى هذه الأمور، و أنّ ما تحدّاهم عليه و آله السّلام بما ذكرناه ممّا لا يؤثّر فيه.

و لو انتهوا فيها إلى غاية ما فى نفوسهم من قتله عليه و آله السّلام و قتل أصحابه، و استئصال أنصاره، لم يدلّ ذلك على سقوط حجّته عنهم، و لا شكّ العقلاء فى أنّهم هم المقهورون بالحجّة، و إن قهروا بالدّولة؛ لأنّ المحقّ جائز أن يغلب، كما أنّ المبطل جائز أن يغلب. و العقلاء لا يختارون لأنفسهم الدّخول فيما يكون الحجّة فيه عليهم مع مشقّته «۱»، و يعدلون عمّا تكون الحجّة فيه لهم مع سهولته.

هذا، مع أنّهم فى استعمال الحرب على خطب؛ لأنّهم غير واثقين بالظفر الّذى قد بينا إذا انحصل لم يكن فيه حجّة.

و ليس هم فى استعمال المعارضة على شىء من الخطر، مع ثقتهم بأنّ حجّتهم بها تثبت، و دعوى خصمهم عندها تسقط. على أنّهم لو بدءوا بالمعارضة قبل الحرب لكانوا بين أمرين:

(۱) فى الأصل: مشقّة، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ۳۰۹

إمّا أن يتفرّق جمع عدوّهم، و تزول الشّبهه فى أمره، فتحصل الرّاحة من أجمل الطّرق و أقربها. أو أن يقيم قوم معه على العناد و الخلاف، فيستعمل حينئذ الحرب فى موضعها، و بعد الإعدار و إقامة الحجّة.

(و لو أنّهم لمّا لم يبتدءوا بالمعارضة، إقامة الحجّة بالحرب حسم المادّة) «۱» و بلوغ الغايه، لكان ذلك أولى و أشبه باختيار العقلاء، ممّا يدّعيه مخالفوننا من إعراضهم عن المعارضة جملة مع الإمكان.

و بعد، فقد كان يجب إن كان انصرافهم عن المعارضة إلى الحرب للوجه الّذى ذكر- لمّا جرّبوا الحرب مرّة بعد أخرى و علموا أنّها لم تفض إلى مرادهم، و أنّ آمالهم فيها لم تنجح، بل كانت عليهم لا لهم- أن يرجعوا إلى المعارضة؛ لأنّ الشّبهه الصّارفة عنها قد زالت.

على أنّ الحرب إنّما صاروا إليها بعد الهجرة، و بعد مضيّ ثلاث عشرة سنة؛ فإن كان «۲» عليه عدولهم عن المعارضة إلى ما قالوه فألّا فعلوها فى السّنين المتقدّمة للحرب! فكيف عدلوا عنها فى ذلك الزّمان و هم لم يهتّموا بعد بالحرب و لا خرجوا إليها؟ الموضح عن

جهه إعجاز القرآن النص ۳۰۹ فصل فى أن معارضة القرآن لم تقع لتعذرها

قول قائل: إنّهم آثروها لما ادّعى من قطع المادّة.

و كيف أمسكوا فى تلك الأحوال عن المعارضة و الحرب معاً، و عدلوا إلى «۳» السّيفه و القذف و الهجاء و السّب و ما لا تدخل على عاقل شبهه فى أنّه لا يؤثّر على المعارضة مع إمكانها؟

و بعد، فكيف ارتكب القوم فى باب القرآن خاصّة ما لم تجر عادتهم بارتكابه،



(١) كذا في الأصل، و في العبارة اضطراب بين.

(٢) في الأصل: كانت، و المناسب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: على، و ما أثبتناه هو المناسب.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣١٠

بل ما لم تجر عادة العقلاء- و لا الصبيان- بمثله؟! لأننا قد بينا أن جميع من يتحدى و يقرع بالعجز عن بعض الأمور لا يجوز أن يفزع في المخرج منه إلما إلى فعله، إذا كان ممكنا، و أن عدوله عنه مع ارتفاع الموانع دليل على تعدّره و قصوره عنه. و أشرنا إلى عادات جميع الناس في هذا الباب، و إن كنا قد بينا أن للعرب في ذلك فضل مزينة، لاختصاصهم بعادة التحدى بالشعر و ما جرى مجراه و التفاخر فيه، و أن أحدا منهم لم يعدل عنه عند تقرير نظير «١» له، و تحديه بقصيدة من الشعر إلى حربه و قتاله، و لا فعل ذلك و اعتذر منه بمثل ما اعتذر به في ترك معارضة القرآن.

و الجواب عما ذكرناه رابعا: إننا قد بينا أن التحدى وقع بفعل ما يقارب القرآن و يدانيه، لا بما يماثله على التحقيق، و لا شيء أدل على مقاربه ما يأتون به القرآن و أشباهه من وقوع الاختلاف بين أهل العلم بالفصاحة فيه؛ لأن مثل ذلك لا يكون في البعيد المتفاوت؛ فلو أتوا بما يختلف الناس فيه هذا الضرب من الاختلاف، كانوا «٢» قد فعلوا ما وجب عليهم، لأنه لم يتحدّهم إلّا بهذا بعينه، على ما تقدّم بياننا له.

على أن ما ذكره لا يصح أن يكون مانعا من فعل المعارضة؛ لأن أكثر ما في الأمر أن يكونوا إذا عارضوا اشتبه على قوم فاعتقدوا أنهم لم يخرجوا عميا و جب عليهم إذ أظهروا اعتقاد «٣» ذلك، عنادا و عصبية، و إن كان من عداهم من الناس جميعا يعتقد خروجهم من الواجب، و وقوع معارضتهم موقعها.

و العاقل لا يختار أن يكون عند جميع العقلاء ملوما محجوجا مشهودا عليه

(١) في الأصل: تقرير نظر، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: و كانوا، و ما أثبتناه هو المناسب.

(٣) في الأصل: اعتقادا، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣١١

بالعجز و القصور؛ خوفا من أن يشته على بعضهم أمره؛ لأن ما خافوه من بعضهم- من ظن العجز بهم على طريق- قد لحقهم من جميعهم بالحجة؛ فكأنهم خافوا أمرا يجوز أن يقع و ألا يقع، ففعلوا ما يقطعون معه على وقوعه بعينه، و زيادة عليه.

و بعد، فقد بينا أن عدول من يتحدى بفعل من الأفعال عنه دليل على تعدّره عليه، و أنه لا يعذره عند أحد من العقلاء أن يقول: إننا تركت الإتيان بما دعيت إليه خوفا من أن يشته الأمر فيه، و يظنّ بعض الناس أنني ما خرجت من الواجب.

و الجواب عما ذكرناه خامسا: إنه قد بينا في صدر هذا الكتاب أن المثل الذي دعاهم النبي صلى الله عليه و آله إلى الإتيان به لا بد أن يكون مفهوما عندهم، و أن الشك لو اعترضهم فيه لاستفهموه، لا سيما مع تطاول زمان التحدى و تماديه.

و ذكرنا أن القوم قد استعملوا من ضروب الإعنتات و صنوف الاقتراحات، ما كان أيسر منه و أولى أن يستفهموه عن كيفية ما دعاهم إلى فعله، و أنهم لم يعدلوا عن الاستفهام إلّا بحصول العلم، كما أنهم لم يعدلوا عن المعارضة إلّا للتعدّر.

على أن القرآن إذا لم يكن معجزا و لا ممنوعا من معارضته، فمماثلته من جميع وجوهه ممكنة غير متعدّرة، فقد كان يجب لو شكوا أن يعارضوا بما يقدرون عليه؛ فإنه ليس يصح إذا فرضنا ارتفاع الإعجاز أن نقيس مراده بالمثل بشيء يخرج عن إمكانهم.

و الجواب عما ذكرناه سادسا: إن هذه الشبهة أولا، إنما يصح أن ترد «١» على مذهب من يرى أن العادة انخرقت بفصاحة القرآن، و أن جهة إعجازه هي الفصاحة؛ فأما على مذهبنا في الصيرفة فلا وجه للتعلق بها؛ لأن الأمر لو كان على ما قالوه من زيادة المأثور من كلام العرب و شعرها على القرآن في الفصاحة

(١) في الأصل: يزداد، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣١٢

و وضوح العلم بالتفاوت بينهما- و ليس كذلك على الحقيقة- لما أخل بصحة مذهبنا في الأعجاز؛ لأن التحدى عندنا إنما وقع بالصرف عن أن يتسابقوا معارضة له، تشابهه في الفصاحة و طريقة التظلم، و ذلك لما لم يكن فلا معتبر بما تقدم من كلامهم، لو وجد فيه ما يزيد على القرآن في الفصاحة أو يساويه.

ألا ترى أنه عليه السلام لو جعل دليل نبوته امتناع الحركة عليهم في وقت مخصوص لم يكن ما تقدم من حركاتهم و تصرفهم على اختيارهم حجة عليه؟! على أن الأمر في القرآن بخلاف ما ظنوه؛ لأن جميع الفصحاء و كل من له أدنى علم بهذا الشأن يعلم علو مرتبة القرآن في الفصاحة، و أنه أفصح الكلام و أبلغه.

و إنما يقع الشك و يحتاج إلى الاستدلال في أن هذه المباني هل انتهت إلى خرق العادة أم لا؟

و هم إن لم يفرقوا بين مواضع منه و بين فصيح كلام العرب- على ما تقدم ذكره- فليس ذلك بنافع في هذه الشبهة؛ لأنهم يعلمون فضل أكثره و جمهوره على كل كلام، و يظهر لهم منه ما يحيرهم.

و ما لم تظهر فصاحته «١» لهم من جملته هذا الظهور، لم ينته عندهم إلى حد يطرح معه قول المحتج به، و يقول فيه «٢» على حصول العلم و زوال الشك. و مثل هذه الشبهة لا يتشاغل بها محصل.

على أن العقلاء إنما يستحسنون الإعراض عمّن يتحداهم بما يكون الأمر فيه ظاهرا معلوما متى أمنوا اعتراض الشكوك و الشبهات في تلك الحال، و قطعوا على أنها لا تعقب فسادا، و لا يحصل لها شيء من التأثير. فأما إذا انتهت الحال إلى

(١) في الأصل: فصاحة، و الظاهر ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣١٣

بعض ما انتهت إليه حال الرسول صلى الله عليه و آله، من القوة و الظهور، و كثرة المستجيبين، و تظاهر الأعوان و الأنصار، و التمكن من الأعداء، و بلوغ المراد فيهم؛ فإن أحدا من العقلاء لا يعدد الإمساك عن الاحتجاج و المعارضة هاهنا حزما، بل غاية الجهل و نهاية العجز؛ فقد كان يجب أن يكونوا كفوا عن المعارضة ابتداء، للعلّة التي ذكرت أن يسابقوها «١» عند بلوغ الأمر المبلغ الذي ذكرناه.

و بعد، فإن من يطرح قوله و يعرض عن محاجته و موافقته- اعتقادا لظهور أمره، و أن الشبهة لا- تعترض في مثله- لا- يحارب و لا يغالب، و لا تعمل الأفكار في نصب المكائد له و إيقاع الحيل عليه، و لا يعارض بما لا شبهة في مثله، و لا يقال له: لو شئنا [لقلنا] مثل قولك ف أنت بقرآن غير هذا أو يدلّه «٢»، و لا تقترح عليه الآيات، و لا تبذل الأموال لمن يهجو و يقذفه؛ لأن كل شيء من هذه الأمور يدل على غاية الاهتمام، و نهاية الحرص.

و كيف يعتقد عاقل أن ترك المعارضة كان على سبيل الأطراح و قلّة الاكتراث، كما يستعمل مع الأغبياء و المجان، و من لا تأثير لفعله و قوله؟! و الجواب عما ذكرناه سابعا: إننا لو سلّمنا جواز ما ظنوه من مواطأة جماعة له على إظهار المعجز، و فرضنا أيضا أن هذه الجماعة كانت أفصح العرب، لم يكن ذلك بنافع لخصومنا في ردّ استدلالنا بالقرآن؛ لأن غير هذه الجماعة ممن لم يواطئ قد كان

يجب أن يعارض بما يقدر عليه و يتمكن منه؛ فإن هذه الجماعة- و إن فرضنا أنها أفصح- فليس يجوز أن يبعد كلامها من كلام من كان دونها في الفصاحة البعد التام، حتى لا يكون فيه ما يقاربه و يشابهه. بهذا جرت العادات في التفاضل في جميع الصيغ نائع، و قد بينا أن إتيانهم بما يقارب و يداني كاف في إقامة الحجّة؛

(١) كذا في الأصل.

(٢) سورة يونس: ١٥.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣١٤

لأنهم بذلك تحدّوا و إليه دعوا.

على أن من تأمل الأمر حقّ تأمله وجدّه بخلاف ما ظنّوه؛ لأنّ وجوه الشعراء و أعيان الفصحاء كانوا من غير جملة النبيّ صلّى الله عليه و آله، و من غير رهطه، و إن اختلف الحال بهم:

فمنهم «١» من مات على كفره و انحرافه، كالأعشى و هو في الطبقة الأولى، و غيره ممّن لم نذكره.

و منهم من دخل في الإسلام بعد أن كان على نهاية العداوة و الخلاف على النبيّ صلّى الله عليه و آله، و السعي عليه، و القدح في أمره، ككعب بن زهير- و هو في الطبقة الثانية- و من جرى مجراه؛ فإنّ كعباً أسلم بعد أن كان أشدّ الناس عداوة للرّسول عليه و آله السّلام، حتّى أباح عليه السّلام دمه و توّعده.

و منهم من كان إسلامه و أتباعه بعد زمان، و بعد أن كان الخلاف منه معلوماً و إن لم ينته إلى حال كعب، ثمّ إنّه لمّا دخل في الإسلام لم يحظ فيه من المنزلة و الاختصاص و المشاركة بما يظنّ معه المواطأة، كلبيد بن ربيعة، و النّابغة الجعديّ، و هما في الطبقة الثالثة، و من ماثلهما.

و لو ذكرنا أعيان شعراء قريش و غير قريش من الأوس و الخزرج و غيرهم من المجوّدين في ذلك العصر و فصحاءهم و خطباءهم، و من مات منهم على شركه و كفره، و من أظهر الإسلام بعد العداوة الشديدة و الخلاف القويّ لاطلنا، و من أراد معرفة ذلك أخذه من مواضعه.

و بعد، فإنّ المتقدّمين في صنعة من الصيغ نائع أو علم من العلوم، لا يجوز أن يخفى حالهم على أهل ذلك الشّأن؛ فقد كان يجب إذا كان الفضل في الفصاحة-

(١) في الأصل: فيهم، و السياق يقتضى ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣١٥

منتهيا إلى جماعة بعينها- أن تكون معروفة عند الفصحاء، و كان يجب أن يفزعوا إليهم في فعل المعارضة و يطالبوهم بها، فمتى امتنعوا عليهم و دافعوا بفعالها، علموا أنّهم مواطنون موافقون، و لم يمسكوا عن موافقتهم و موافقته صلّى الله عليه و آله على ذلك و إعلامه أنّه لا حجّة عليهم فيما أظهره، لا سيّما إذا انضاف إلى هذا أن يظهر اختصاص هذه الجماعة به و انتفاعهم بأيّامه و مشاركتهم في أمره؛ لأنّ الغرض بإظهار المعجز إذا كان ما ذكرناه فهو إذا وقع لا بدّ أن يظهر، و لا يصحّ أن ينكتم.

على أن تجويز ما ذكره يقتضى دفع طريق العلم بأنّ أحدا من الناس بان في زمن من الأزمان من أهل عصره في علم من العلوم، أو صنعة من الصيغ نائع؛ لأنّنا لا نأمن على هذا القرآن أن يكون في عصر كلّ فاضل علمنا فضله و اشتهرت عندنا حاله، جماعة يزيدون عليه في الفضل، و أطأهم على إظهار العجز عن حاله، و الإمساك عن إظهار مثل ما أظهره، لبعض المنافع! و ليس يؤمن من تجويز ما ذكرناه إلّا ما يؤمن من الأول، و يبطل قول المتعلّق به.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣١٧

### فصل في أن تعذر المعارضة كان مخالفا للعادة

إذا ثبت بما قدمناه تعذرها فليس يمكن أن يدعى دخول التعذر فيما جرت العادة بمثله، إلا بأحد الوجوه التي ذكرناها، مثل قولهم: إنه كان أفصحهم، أو تعمل للقرآن فتأتي «١» منه ما تعذر عليهم. أو منعهم عن المعارضة بالحروب. أو امتنعوا منها خوفا من أصحابه و نصاره، من حيث كانت قوة الدولة، و اجتماع الكلمة يحسمان و يمنعان من استيفاء الحجج، و التصرف فيها عن الاختيار. و هذا الوجه الأخير خاصة يمكن أن يجعل قدحا في ثبوت الدواعي إلى المعارضة، من حيث كانت هذه الأمور المذكورة- إذا صحّت- غيرت أحوال الدواعي، فلحق بالفصل المتقدم، و إن كان لحوقه بهذا الفصل من حيث أمكن أن يجعل ما ذكر كالمانع من المعارضة.

فإذا أبطنا هذه الوجوه لم يكن وراءها إلا أن التعذر كان على وجه يخالف العادة، و حينئذ يعود الأمر إلى الأقسام التي ذكرناها في صدر هذا الكتاب و أبطناها، عدا القول بالصرفة منها، و نحن نتكلم على ما أوردناه من الوجوه:

(١) في الأصل: فيأتي، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣١٨

أما تعلقهم بأنه صلى الله عليه و آله كان أفصحهم، فيسقط من وجوه:

أولها: إن كونه أفصحهم لا يمنع من أن يقارب كلامهم كلامه مقارنة قد جرت بمثلها العادة؛ لأنه ليس يصح في العادة أن يتقدم أحد في شيء من الصنائع حتى لا يقاربه فيها غيره، بل لا بد- و إن انتفت «١» المساواة- من المقاربة. و قد مضى أنه تحداهم بأن يأتوا بما يقاربه لا بما يماثله على التحقيق؛ فقد كان يجب أن يعارضوا و إن كان أفصحهم.

على أننا قد بينا أن التحدى وقع بالقرآن [من جهة] المعارضة؛ فيعلم أنهم عنها مصروفون، و أنه إنما طالبهم بأن يفعلوا من الكلام ما كان المعلوم من حالهم تمكّنهم منه و أنه الغالب على كلامهم دون ما تشكل الحال فيه، و ذلك يسقط التعلق بكونه أفصحهم؛ لأنه لم يطالبهم إلا بما يعهدون و يعرفون من الفصاحة على طريقتنا.

و ثانيها: إن الأفصح و إن امتنعت مساواته من جميع كلامه؛ فإن مساواته في البعض غير ممتنعة، بهذا جرت العادات.

ألا ترى أن من كان في الطبقة الأولى من الشعراء- و إن كانوا قد بانوا من سائر أهل الطبقات و تقدّموا في الفصاحة- فإنه لا بد أن يكون في كلام من تأخر عنهم ما يساوى كلامهم بل ربما زاد عليه، و لهذا نجد كثيرا من المحدثين يساؤون [شعراء] الجاهلية و يماثلونهم في مواضع كثيرة من كلامهم- و إن كان المتقدمون يفضلونهم في جملة كلامهم و عمومهم- فقد كان إذا كان التحدى وقع بسورة من عرضه، و إن قصرت، أن يعارض و لا يمنع التقدم في الفصاحة من معارضته.

و ثالثها: إن هذا لو كان جائزا لكان القوم المذنبين تحدّوا بالقرآن فعجزوا عن معارضته، إليه أهدى و به أعلم؛ فكان يجب أن يوافقوه على ذلك و يحتجوا به،

(١) في الأصل: و ارتفعت، و لا معنى لها هنا، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣١٩

و يقولوا له: و ما في تعذر معارضتك ميا يدل على نبوتك، و أنت إنما أمكنك الإتيان بما تعذر علينا لفرط فصاحتك لا لمكان نبوتك، و ما تقدّمك في هذا الباب إلا كتقدم فلان و فلان في كذا و كذا من لا حجة في تقدّمه، و لا نبوة له، و لا عادة انخرقت على

يده! و في إمسآكهم عن هذا- مع أن مثله لا يذهب عليهم- دليل على أن الأمر بخلافه.

ليس لهم أن يقولوا: إنما لم يقرّوا له بالفصاحة و التّقدم فيها لأنفئة التي كانت طريقتهم و عاداتهم؛ لأنهم إنما يأنفون من الاعتراف بمثل ذلك في الموضوع الذي يقتضى الاعتراف به نقصا يلحقهم «١»، و ضررا يدخل عليهم، و شهادة لخصمهم بما يعظم أمره و ينوّه باسمه.

و ليس هذه حال الاعتراف بما ذكرناه في القرآن؛ لأنهم إذا اعترفوا بذلك و وافقوا عليه، كان فيه تكذيب للمحتجّ عليهم، و صرف الوجوه عنه، و إزالة الشبهة في أمره، و الخلاص ممّا ألزمهم الدّخول فيه.

فأى نقص و ضرر يدخل بهذا الاعتراف؟ و هل النقص «٢» الشّديد و الضّرر الحقيقيّ إلّا في الإمساك عن الموافقة «٣» و الصبر على المذلة؟

و لو كان يلحقهم بالاعتراف بعض العار لكان ما يثمره هذا الاعتراف من وجوه المنافع و يصرفه من «٤» ضروب المضارّ و صنوف الصّغار «٥»، يوفى عليه و يلجئ إلى المبادرة إلى فعله.

(١) في الأصل: بغضا و يلحقهم، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: و على البغض، و الظاهر ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: الموافقة، و ما أثبتناه مناسب للسياق.

(٤) في الأصل: عن، و المناسب ما أثبتناه.

(٥) الصّغار: الضّيم و الدّل و الهوان، سمى بذلك لأنه يصغر إلى الإنسان نفسه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٢٠

و رابعها: إنا قد علمنا أن حال كلامه عليه السّلام كحال كلام غيره إذا أضفناهما إلى القرآن، و ليس لشيء من كلامه مزية في هذا الباب. و لو كان القرآن من كلامه، و تعدّرت معارضته- لأنه أفصحهم- لظهر ذلك في كلامه.

و ليس لهم أن يقولوا: إنّه تعمّل لإخلال ما عدا القرآن من كلامه من مثل فصاحته؛ لأننا قد علمنا من حاله عليه و آله السّلام أنّه قصد في مواضع كثيرة و مقامات عدّة، إلى إيراد الفصيح من الكلام و البليغ من الخطاب، و كلامه في كلّ ذلك غير متميز من كلام غيره من الفصحاء. و الاعتماد على ما تقدّم من الوجوه؛ لأنه أولى و أوضح.

فأمّا التعلّق بأنّه تعمّل للقرآن زمانا طويلا فتأتى منه ما تعدّر [عليهم]، فيسقط بالوجوه الأربعة التي ذكرناها. و وجه سقوطه بالوجوه «١» الثلاثة المتقدمة واضح يغنى عن التّنبه.

و أمّا وجه سقوطه بالرابع، فهو: أن من تقدّم في الفصاحة و علم منزلته فيها لا يجوز أن يباين كلامه- الذي لا يرتجله و لا يروى فيه- لما يتعمّل «٢» غاية المبانيّة، بل لا بدّ أن يكون فيما لم يتعمّل له مثل الّذى، يروى فيه و يتعمّل لإيراده، أو ما يدانيه و يقاربه؛ بهذا جرت العادات.

و إذا وجدنا كلامه عليه و آله السّلام- بالإضافة إلى القرآن- ككلام غيره، بطلت هذه الشبهة.

و ممّا يبطلها زائدا على ما تقدّم: أن السّبب في ذلك لو كان التعمّل لوجب، مع تطاول الزّمان، أن يتعمّلوا و يظفروا بما دعوا إليه من المعارضة، و قد تحدّاهم صلّى الله عليه و آله بالقرآن مدّة مقامه بمكّة، و هى ثلاث عشرة سنة، لم يتخلّلها شيء من الحروب،

(١) في الأصل: بالوجه، و المناسب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل، و الظاهر: ما يتعمّل له.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٢١  
 و في بعض هذه المدّة فسحة للرؤية و التعمّل؛ فقد كان يجب أن يتعمّلوا فيها أو فيما بعدها من الأزمان، مع تماديبها و تطاولها؛ و كلّ هذا يبيّن بطلان التعلّق بالتعمّل.  
 فأما تعلّقهم بأنّه عليه و آله السّلام منعهم عن المعارضة بالحروب و اتّصالها، فضعيف جدّا.  
 و الجواب عنه: إنّ الحرب لا تمنع من الكلام، و المعارضة ليست بأكثر من كلام على وجه مخصوص، و قد كانوا يتمتّلون في حروبهم بالشّعر و يرتجلونه في الحال و لا تمنعهم الحرب من ذلك، فكيف يصحّ أن تكون مانعة عن المعارضة و هي غير مانعة ممّا يجرى مجراها؟! و أيضا: فإنّ الحرب لم تكن دائمة متّصلة، بل قد كانوا يغبّونها «١» أحيانا، و يعاودونها أحيانا؛ فقد كان يجب- إن كانت الحرب هي المانعة من المعارضة- أن يأتوا في أوقات الإغباب و عند وضع الحرب أوزارها.  
 و أيضا: فإنّه عليه و آله السّلام لم يكن محاربا لجميع أعدائه من العرب في حال واحدة، و إنّما كان يقوم بالحرب منهم قوم و يقعد آخرون، فكيف لم يعارضه من لم يكن محاربا إذا كانت الحرب شغلت المحاربين؟  
 و أيضا: فإنّ المدّة التي أقام فيها رسول الله صلّى الله عليه و آله بمكّة لم يكن في شيء منها محاربا، و إنّما كانت الحروب بعد الهجرة، فألّا عارضوا في تلك الأحوال، إن كانت المعارضة ممكنة؟  
 و أيضا: فلو كانت الحرب منعت من المعارضة مع إمكانها، لوجب أن يواقف القوم النّبىّ صلّى الله عليه و آله على ذلك، و يقولوا «٢» له: كيف نعارضك و قد منعتنا بحربك عن معارضتك؟ و لا حجة لك في امتناع معارضتك علينا إذا كنت قد شغلنا عنها

(١) يقال: غبّت عليه: أي إذا أتت يوما و تركت يوما.

(٢) في الأصل: و يقول، و المناسب ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٢٢  
 و اقتطعتنا عن فعلها! و أمّا التعلّق بأنهم لم يعارضوا خوفا من أوليائه و قوّة دولته، فأضعف من كلّ ما تقدّم.  
 و الجواب عنه: إنّ خوفا لم يمنع من نصب الحروب و زحف «١» الجيوش في مقام بعد مقام، و مرّة بعد أخرى، و لم يمنع أيضا من الهجاء و القذف.  
 و ادّعاء المعارضة بأخبار الفرس لا يجوز أن يكون عند عاقل مانعا من فعل المعارضة.  
 على أنّه قد بينا فيما مضى أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله كان مدّة مقامه بمكّة هو الخائف، و أنّ أصحابه و نصّاره في تلك الأحوال كانوا قليلين مغمورين مهتضمين، و أنّ قوّة الإسلام و أهله كان ابتداءها بالمدينة.  
 و لم يخل الكفّار أيضا في أحوال القوّة و الغلبة و التمكن- و إلى الآن- من بلاد واسعة، و ممالك كثيرة، لا تقيّة على أهلها من الإسلام و أهله. فقد كان يجب أن يعارضوا في أوّل الأمر كيف شاءوا، و في أحوال القوّة و التمكن في بلدانهم، و بين أعداء الإسلام.  
 و إذا لم يفعلوا فقد صحّ أن تعذّر المعارضة كان على وجه مخالف للعادة. و هذا بين لمن تأمله و نصح نفسه. تمّ الكتاب.  
 كتبه محمّد بن الحسين بن حمير الجشمي، حامدا لله تعالى على نعمه، و مصليا على النّبىّ محمد و عترته، و مستغفرا من ذنوبه، و فرغ منه يوم الأربعاء منتصف المحرم سنة ثمان و سبعين و أربعمائه.

(١) في الأصل: و ان خف، و الظاهر ما أثبتناه.

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٢٣

- ١- إعجاز القرآن: الباقلائي، مؤسسه الكتب الثقافيه.
- ٢- إعجاز القرآن: مصطفى صادق الرفاعي.
- ٣- الانتصار للقرآن: الباقلائي، طبعه دار الفتح.
- ٤- أوائل المقالات: الشيخ المفيد.
- ٥- بحار الأنوار: العلامة محمد باقر المجلسي، طبعه دار الأضواء.
- ٦- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: الزملكاني.
- ٧- التعليقه على شرح المواقف: عبد الحكيم السالكوتي.
- ٨- تقريب المعارف: تقى الدين الحلبي، طبعه جماعة المدرسين.
- ٩- تمهيد الأصول: محمد بن الحسن الطوسي.
- ١٠- تمهيد في علوم القرآن: محمد هادي معرفه، طبعه جماعة المدرسين.
- ١١- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: عبد القاهر الجرجاني.
- ١٢- جمل العلم و العمل: الشريف المرتضى.
- ١٣- الخرائج و الجرائح: قطب الدين الراوندي، طبعه مدرسه الإمام المهدي عجل الله فرجه.
- ١٤- الدين و الإسلام: محمد حسين آل كاشف الغطاء.
- ١٥- الذخيرة: الشريف المرتضى، طبعه جماعة المدرسين.
- ١٦- شرح المقاصد: سعد الدين التفتازاني.
- ١٧- الطراز: الأمير يحيى بن حمزة العلوي الزيدي.
- ١٨- الفصل في الملل و النحل: ابن حزم الأندلسي.
- ١٩- قواعد المرام في علم الكلام: ابن ميثم البحراني، طبعه جماعة المدرسين.
- ٢٠- كتاب الحيوان: الجاحظ.
- ٢١- مجموعه رسائل الشريف المرتضى: الشريف المرتضى، طبعه دار القرآن الكريم.
- ٢٢- مصنفات الشيخ المفيد: الشيخ المفيد، طبعه المؤتمر العالمي للشيخ المفيد.
- الموضح عن جهه إعجاز القرآن، النص، ص: ٣٢٤
- ٢٣- المعجزه الخالده: هبه الدين الشهرستاني.
- ٢٤- مفهوم النص: نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي.
- ٢٥- مقالات الإسلاميين: أبو الحسن الأشعري.
- ٢٦- الملل و النحل: عبد الكريم الشهرستاني.
- ٢٧- الميزان في تفسير القرآن: محمد حسين الطباطبائي، طبعه مؤسسه الأعلمي.
- ٢٨- نظريات علم الكلام عند الشيخ المفيد: مارتين مكدرموت، مجمع البحوث الإسلاميه.

### تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١).



قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَابِرَ كَلَامِنَا لَأَتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهايزه هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي و مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحه آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتي المتبدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواة برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و...

- منها العداله الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.  
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" [www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com) و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كمشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين في الجلسه

(ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفترق" و فاني/ "بنايه" القائمية"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهويه الوطنيه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

البريد الالكترونى: [Info@ghaemiyeh.com](mailto:Info@ghaemiyeh.com)

المتجر الانترنتى: [www.eslamshop.com](http://www.eslamshop.com)

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيته، تبرعته، غير حكوميته، و غير ربحيته، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينيه و العلميه الحاليه و مشاريع التوسعه الثقافيه؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحه بقيه الله الاعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) ان يوفق الكل توفيقاً متزائداً ليعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - ايانا فى هذا الامر العظيم؛ ان شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان

# الغامدية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

**[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

